مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية

مقدمة في الاقتصاد الدولي

اتفاقية الجات وأثارها على الاقتصاد المصرى

"نظرية التبادل الدولي – الشركات متعددة الجنسية"

المنظمات الاقتصادية الدولية – ميزان المدفوعات وسعر الصرف

دكتور

عزت عبد الحميد البرعى

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

والتشريع الضريبى ووكيل كلية الحقوق

كلية الحقوق – جامعة المنوفية

٢٠٠٣-٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

" إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون "

صدق الله العظيم

(سورة الأحقاف آية ١٣)

إهـــــداء

إلى

ذكرى والدى ووالدتى

وزوجتى وأبنائى

ومصرنا الحبيبة

تقـــــــــــديم

تمثل هذه المجموعة المختارة من المحاضرات في هذا الكتاب تناول وتحليـــل العديــد مــن الموضوعات الاقتصادية التي لها ارتباط وثيق وصله فعالة ومباشرة بــالواقع العملــي الملمــوس والذي نشهده يوميا سواء علي مستوي الاقتصاد القومي في داخل مجتمع مـــا ، (ولاشــك أن الاقتصاد المصري يمثل بؤره ومحور الاهتمام بالنسبه لنا)، أو علي مستوي المنطقـــة الجغرافيـــة الأوسع والتي يمثلها العالم العربي بإمكانياته البشرية والسياسية والاقتصادية الهائلة ، وأخيرا علـــي مستوي النظام الاقتصادي العالمي ، وما شهده من متغيرات جوهرية عمقت الفوارق الشاســـعة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وكرست هيمنه وسيطرة الدول المتقدمة بصفـــة عامـــة والقطب الأوحد { الولايات المتحدة الامريكية } بصفة خاصة ، كما تزايدت سيطرة المنظمــات الاقتصادية الدولية وتدخلها في سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي ، فضـــلا عـــن الـــدور المتعاظم لمنظمة التجارة العالمية .

لذلك فإن الموضوعات التي سنتناولها في هذا الكتاب ستركز بطبيعة الحال علي الجوانـــب العملية والتطبيقية للعديد من النظريات الاقتصادية في مجـــال التخلـــف والتنميـــة والتطويـــر والعلاقات الاقتصادية الدولية ، مع الأخذ في الاعتبار تقديم وتحليل النظريات الأكاديمية في

هذه المجالات من خلال التطور الإقتصادي الذي عرفته المدارس الاقتصادية .. ، وســـنتناول ذلك في قسمين أســـاسيين نخصص

القسم الأول لدارسه العلاقات الاقتصادية الدولية ، أما القسم الثاني فنتناول فية إقتصاديـــات التخلف والتنمية .

بالنسبة للقسم الأول سوف نعرض فية لماهية وطبيعة ومنهج دراســـة العلاقـــات الإقتصاديـــة الدولية ، والسياسات المختلفة المنظمة للتبادل الدولى فضلاً عن النظريات التى قدمت في إطـــار تطور الفكر الإقتصادى لتفسير أساس التبادل الدولى ومحدداته والمنافع والمزايا التى تنشأ عنـــه كما سوف نتناول بالتحليل المنظمات الإقتصادية الدولية سواء فيما يتعلق بميزات المدفوعـات أو سعر الصرف وسوف نعطى أهمية خاصة لتحليل ودراسة الشركات متعددة الجنسية وآثارهـــا الإقتصادية بالنسبة للدول النامية وأخيرا فإن التطور الأكثر تأثيرا في النظام الاقتصادي العالمي

يتمثل في الدراســـــة التحليلية والتفصيلية لمنظمة التجارة العالمية بجوانبها المتعــــددة وأثارهـــا الاقتصادية والاجتماعيـــــــة

والقانونية والسياسية علي اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد المصري بصفة خاصة أما القسم الثاني فسوف نعرض فيه لقضايا التخلف والتنمية – حيث تمثل قضية التنمية مسـألة حياة أو موت ،وجود أو عدم وجود في ظل تزايد الفوارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفـة ، وهذا يستلزم التحديد الدقيق لمشكلة التخلف وكيف تكون تاريخيا وتفسـيرة العلمـي ، في اطار علاقات التبعية والاستغلال والتجميد ، ثم ما يترتب علي ذلك من تحديد مفهوم التنميـة وعناصر التنمية من أجل التوصل الي التحديد الدقيق والشامل لاستيراتيجية التطوير الاقتصادي والاجتماعي – مع الأخذ في الاعتبار الواقع الذي شهده المجتمع المصـري في تطـور قضيـة التنمية .

أكتوبر ٢٠٠٣م .   دكتور / عزت عبد الحميد

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله رب العالمين ، وبه نستعين

تمثل هذه المحاضرات الجزء الثالث فى موضوعات الاقتصاد السياسى المقررة للفرقة " الثانية بكلية الحقوق " ، والمخصص لدراسة مبادئ ونظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومقدمة لدراسة الاقتصاد الدولى ، وذلك بعد دراسة اقتصاديات النقود والبنوك فى الجزء الأول ومبادئ اقتصاديات التخلف والتنمية فى الجزء الثانى ، كما أن هناك جزء رابع سوف يتناول دراسة تفصيلية تحليلية لبعض التشريعات والقوانين الاقتصادية .

ولا شك أن تقديم هذه الموضوعات المتعددة فى اطار مادة واحدة وعدد محدود جدا من المحاضرات لا يتجاوز الثلاث ساعات اسبوعيا ، بينما تقدم فى أربعة مواد منفصلة بكليات الاقتصاد المتخصصة يضع قيودا كثيرة على كم وكيف هذه المحاضرات ويؤدى بنا الى الاقتصار على المبادئ الأساسية والخطوط الرئيسية لهذه الموضوعات!

ونشير فى هذا التقديم الى ضرورة ربط موضوعات الاقتصاد السياسى فى الفرقة الثانية بالمبادئ والنظريات الأساسية فى الاقتصاد السياسى التى تم دراستها فى الفرقة الاولى ، حيث تناولنا تحليل المشكلة الاقتصادية بعناصرها وأركانها ، وتحليل النظم الاقتصادية المختلفة ، وموقف كل منها فى مواجهة هذه المشكلة ، ثم قدمنا عرضا مختصرا لتاريخ الفكر الاقتصادى ، والمدارس الاقتصادية المتعاقبة .

وكان التركيز على التحليل الاقتصادى الوحدى حيث تم دراسة نظرية القيمة ، والثمن ، وعلاقات الطلب والعرض ، ونظرية سلوك المستهلك ، ونظرية الاسواق ، وكذلك نظرية الانتاج وسلوك المنتج وتوازنه ، وعلاقات النفقة ، وأخيرا نظرية التوزيع ، ثم تناولنا كذلك بالدراسة المختصرة التحليل الاقتصادى الكلى حيث تحليل الدخل القومى ، والناتج الكلى والانفاق القومى ، والاستثمار الكلى ، وملخص لنظرية كينز ، فسوف نرى تطبيق العديد من هذه النظريات على مستوى الاقتصاد الدولى ، أى بالانتقال بالتحليل من مستوى الاقتصاديات القومية الى مستوى الاقتصاد الدولى ورؤية مدى التوافق والتباين .

كذلك يتعين الاشارة الى أن موضوعات الاقتصاد السياسى فى السنة " الفرقة " الثانية تركز على الظواهر الاقتصادية الكلية ، والتحليل الاقتصادى الكلى ، كما انها تركز على الدراسات الاقتصادية التى تتصل بالواقع العملى ، حيث دراسة النظام النقدى ، والنظام المصرفى ، ووضعية الاقتصاد من حيث التخلف والتنمية ، والسياسات المتعلقة بالتنمية والاستثمار والتصنيع ، وتطوير الزراعة وكافة قطاعات الاقتصاد القومى .

وفى هذا الجزء المتعلق بدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية فسوف نعرض لقضايا تتصل بالواقع العملى من حيث دراسة أسس وحقيقة وأسباب وتفسير قيام التجارة الدولية وآثارها المختلفة ، وميزان المدفوعات بأقسامه وخصائصه من حيث الاختلال وطبيعة وصفة العجز وكذلك السياسة الاقتصادية التى تحكم التجارة الدولية ومن حيث

التحلل من القيود والاطار العالمى ، أى ما بين التقييد والتحرير ،
وكذلك موضوع سعر الصرف وعلاقة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية ،
ومختلف الانظمة والسياسات المتعلقة بالصرف الاجنبى فضلا عن
الموضوعات الاخرى المتعلقة بالمنظمات الاقتصادية المختلفة
والدور الأساسى الذى تلعبه على صعيد الاقتصاد الدولى وخاصة
بالنسبة لاقتصاديات الدول المتخلفة ، وعلى وجه الخصوص صندوق
النقد الدولى ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، وهناك أخيرا
الموضوعات المتعلقة بالشركات الدولية النشاط " متعددة الجنسية
وعملية تدويل الانتاج ، وقضايا النظام النقدى الدولى ، والسيولة
الدولية ، والديون الخارجية وأثارها والسياسة الاقتصادية التى
يتعين اتباعها .

كما يتعين الاشارة الى أن موضوعات العلاقات الاقتصادية
الدولية تحتل الآن مكانا رئيسيا على الصعيد الدولى حيث أن
التغييرات السياسية تؤثر بدرجة كبيرة على هذه العلاقات وكما أن
هذه العلاقات الاقتصادية تؤثر بدرجة أكبر على العلاقات السياسية
وشكل النظام الدولى الجديد وعلاقات القوى المؤثرة سواء على
الصعيد العالمى أو الاقليمى وأصبح من المتعارف عليه أن الطبيعة
الاقتصادية سواء فى شكل سياسات أو منظمات أو مؤسسات إقتصادية
أو اتحادات اقتصادية أو مشاكل اقتصادية هى التى تعطى للنظام
العالمى الجديد سماته وخصائصه ، وخاصة التطور المذهل والخطير
فى نفس الوقت الذى نشأ فى أعقاب اقرار اتفاقية الجات الاخيرة
والتى دخلت مجال التطبيق منذ أول يناير ١٩٩٥ بانشاء منظمة
التجارة العالمية .

وفى هذه المحاضرات سوف نركز على المبادئ الأساسية ودراسة بعض الموضوعات والتى نتناولها كما يلى :

- **فصل تمهيدى :** منهج دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية .
- **الفصل الأول :** طبيعة وأسس قيام العلاقات الاقتصادية الدولية.
- **الفصل الثانى :** السياسات التجارية فى اطار التبادل الدولى .
- **الفصل الثالث :** الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة " الجات "
- **الفصل الرابع :** آثار اتفاقية الجات على الاقتصادى المصرى بصفه عامة والتعريفة الجمركية بصفى خاصة .
- **الفصل الخامس :** نظريات التبادل الدولى " التجارة الدولية "
- **الفصل السادس :** ميزان المدفوعات .
- **الفصل السابع :** الصرف الأجنبى .
- **الفصل الثامن :** المنظمات الاقتصادية الدولية .
- **الفصل التاسع :** النظام النقدى الدولى المعاصر والسيولة الدولية .
- **الفصل العاشر :** الشركات متعددة الجنسيات وتدويل الانتاج .
- **الفصل الحادى عشر :** الاقتصاد الدولى بين التحرر ، والتكتلات الجديدة .

والله نسأل التوفيق والسداد ،

المنصورة أكتوبر ١٩٧٧   دكتور / عزت عبد الحميد البرعى

اهمية موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية

يعد موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية واحدا من أكثر فروع الاقتصاد خطورة وأهمية . فدول العالم ترتبط بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [١] ، وكلما صارت المنشآت المحلية أكثر اندماجا في الاقتصاد الدولى فإن الظروف الاقتصادية الدولية وسياسات التجارة للدول الأخرى تبدأ فى التأثير أكثر فأكثر على مقدرات الأفراد المقيمين في أوطانهم . وبالإضافة إلى ذلك ، كلما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر اعتماداً على بعضه البعض ، كلما كانت السياسات النقدية المتبعة في إحدى الدول تمارس تأثيرات هامة على أداء الاقتصاديات الأخرى .

ويعتبر اتخاذ العلاقات الاقتصادية للصفة الدولية تطوراً هاماً فى شكل المبادلات ، من مبادلات محلية تتم داخل حدود الدولة الواحدة ، إلى مبادلات خارجية عبر الحدود السياسية للدول المختلفة . وقد فرض هذا التطور نفسه كنتيجة حتمية للاتساع المطرد فى حجم المبادلات ، وضيق السوق المحلية عن إشباع الحاجات المتزايدة للمواطنين .

فقد نتج عن التقسيم الاجتماعى للعمل أن أصبح عمل الأفراد أكثر إنتاجية ، ومن ثم ظهر الإنتاج السلعى (أى الإنتاج المتجه نحو التبادل) . ويتطور الجانب الفنى من تقسيم العمل الاجتماعى – خصوصا فى ظل الصناعة الآلية – أصبحت السوق المحلية أضيق من أن تفى باحتياجات تنمية الإنتاج ،

---

(١) بالرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين الأمم تعتبر مسألة قائمة بذاتها ، إلا أنه لا يمكن فصلها تماماً عن العلاقات الاجتماعية والسياسية الدولية .

فكان لابد من إدخال السوق الخارجية فى الحساب (١).

وقد ظهرت العلاقات الاقتصادية الدولية منذ أقدم العصور ، حيث لا يمكن للدول والشعوب المختلفة أن تستغنى عن قيام العلاقات الاقتصادية بين بعضها البعض ، سواء كان ذلك فى شكل تبادل للسلع والخدمات أم انتقالات دولية لرؤوس الأموال والأفراد . ولهذا فقد عرف التاريخ القديم كثيراً من قيام علاقات اقتصادية بين الدول فى الماضى البعيد (٢).

وقد شهد التاريخ الحديث بعض الأحداث والعوامل التي فجرت طاقات التجارة ودفعت بالعلاقات الاقتصادية بين الدول لتحتل أهميتها البالغة فى النشاط الاقتصادى لمختلف الدول . ومن أهم تلك العوامل والأحداث الكشوف الجغرافية منذ أواخر القرن الخامس عشر والتي أسفرت عن التوصل إلى العالم الجديد بما فيه من كنوز وثروات (٣)، وكذا تركز سلطة الدولة واستتباب الأمن فى ظل الدولة الحديثة .

---

(١) وقد كان آدم سميث أول من أبرز الصلة المباشرة بين السوق المحلى والسوق الخارجي . فثروة المجتمع الرأسمالى تتوقف على مقدار ماينتجه من سلع ، وهذا المقدار يتوقف بدوره على مدى تقسيم العمل والذى يتوقف بدوره على حجم وسعة السوق .

(٢) كان الفينيقيون من أنشط تجار البحار . وقامت روما بتطوير تجارتها الخارجية لا لأسباب تجارية فحسب ، بل لأنها كانت تستخدم التجارة لربط الأجزاء المتباعدة من الامبراطورية الرومانية المترامية الأطراف. كما أن الحضارة الفرعونية في مصر القديمة قد صاحبتها تجارة دولية دائبة الحركة. . وكان لشعوب بحر البلطيق وشعوب بحر الشمال علاقات اقتصادية منذ فجر التاريخ .

وقد حث القرآن الكريم بنى آدم على السعى فى مشارق الأرض ومغاربها ، برها وبحرها ، بحثا عن الرزق وتعرفا على آيات الله سبحانه وتعالى التي ملأت الكون . ومن ذلك قوله عز وجل "ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلاً " . (سورة الإسراء ، آية ٧٠) ، وقوله تعالى " هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه " . (سورة تبارك ، آية ١٥) .

(٣) كان الحصول على المعادن النفيسة (الذهب والفضة) والمواد الخام سببا رئيسيا لغزو الأوروبيين للقارة الأمريكية ، ولانتشار حركة الغزو الاستعمارى فى أفريقيا وآسيا والبلاد المكتشفة حديثاً .

ونتيجة لقيام الثورة الصناعية وسيطرة الرأسمالية الصناعية - وخاصة منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر - وماترتب عليها من تطور هائل فى أدوات وفنون الإنتاج ، شهد العالم توسعاً كبيراً فى حجم التبادل الدولى فى شكل تحركات مستمرة للسلع والخدمات والقوى العاملة ورؤوس الأموال بين مختلف الدول من أجل إشباع الاحتياجات المتزايدة لمواطنى كل دولة .كما ساعد اكتشاف القوى المحركة الجديدة من بخار وكهرباء على تحسين وتطوير وسائل النقل والمواصلات ، مما سهل تداول الكميات الضخمة من السلع التي نتجت عن استخدام أساليب الإنتاج الآلية الحديثة . كما ساعدت وسائل الاتصال الحديثة فى زيادة التعارف وتبادل المعلومات مابين مختلف أنحاء العالم ، بحيث صار العالم مجرد قرية صغيرة ، وهو ماكان له أثر بعيد المدى فى نمو العلاقات الاقتصادية وتطورها .

كل ذلك أدى إلى زيادة الوزن النسبى للتجارة الدولية فى الناتج القومى لكل دولة ، وزيادة أهميتها فى عملية التنمية الاقتصادية وإ شباع الحاجات المتزايدة للسكان [١]. كذلك فقد كان لانتقالات عنصر العمل على المستوى الدولى (فى صورة هجرة للأفراد من بلد لآخر) ، فضلاً عن انتقالات رؤوس الأموال ، أثرها البالغ فى دفع عجلة التقدم الاقتصادى والنهضة الصناعية فى كثير من بلدان العالم · وهو مايتضح معه كيف أسهمت ، وكيف يمكن أ ن

---

(١) حتى الولايات المتحدة رغم إمكانياتها الاقتصادية الهائلة ، فهى من أكبر دول العالم وأكثرها تنوعا في مواردها الاقتصادية ، تعتمد على العالم الخارجى بشكل يتزايد عاماً بعد الآخر . وأصبحت قضايا التصدير والاستيراد والأسواق العالمية هى الشغل الشاغل لكثير من المفكرين والباحثين وصانعى القرار ومعاهد البحوث والأحزاب السياسية فى دول العالم المختلفة ، بالإضافة إلى المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية وفى مقدمتها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وصناديق التنمية العربية وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية .

تسهم العلاقات الاقتصادية الدولية على اختلاف صورها فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأعضاء المجتمع الدولى واستغلال الموارد المتاحة لدى كل منهم أفضل استغلال ممكن فى أفضل الاستخدامات الممكنة لها مما يؤدى إلى أفضل إشباع لحاجات الأفراد والشعوب على مستوى العالم بأكمله .

٢ - نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية :

تتشعب موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية لتشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادى الذى يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة [١]. فهى تشمل العلاقات الناشئة من حركات السلع والخدمات ، وحركات الأشخاص (متمثلة فى الهجرة الدولية) ، وحركات رؤوس الأموال .

خطة البحث

لما كان الوقت المخصص لتدريس موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية ، رغم أهميتها ، لا يسمح لنا بعرض كافة تلك الموضوعات ، فإننا سنقتصر فى دراستنا الراهنة على بعض هذه الموضوعات ،

---

(١) لا يشترط أن تقوم المبادلات الدولية بين حكومات الدول المختلفة ، بل يمكن أن تتم بين أشخاص وهيئات خاصة يتبعون دولاً مختلفة .

العلاقات الاقتصادية الدولية

"مقدمة في الاقتصاد الدولي"

فصل تمهيدى

منهج دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية

تعد دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية أحد فروع العلوم الاقتصادية وأصبح لها مكان متميز ومستقل فى الدراسات الاقتصادية حيث أن موضوع العلاقات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية بين مختلف الدول، وبين الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية فضلا عن العلاقات المتشابكة بين الدول والوحدات الاقتصادية التى تمارس نشاطاتها عبر الدول، وهى التى نطلق عليها الشركات الاحتكارية الدولية أو الشركات متعددة الجنسية.

كما يمكن القول أن الموضوع محلا البحث أى ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية استلزم منهج علمى، وهو بطبيعة الحال تطبيق لمنهج دراسة علم الاقتصاد السياسى بصفة عامة، ولكن له خصوصيته وتميزه بسبب تركيز الدراسة على الظواهر الاقتصادية الدولية.

وتحديد موضوع الدراسة وبلورة المنهج المستخدم، ترتب عليه وجود مجموعة من النظريات المستقرة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية من بينها فلسفة وأسس قيام العلاقات الاقتصادية الدولية، تاريخ وتطور هذه العلاقات، وأسباب قيام هذه العلاقات، نظريات التبادل الدولى، نظريات وأسس تسوية المدفوعات الدولية، نظريات الأثمان الدولية وسعر الصرف، السياسات التجارية الدولية، ميزان المدفوعات، علاقة العلاقات الاقتصادية الدولية بالدخل القومى، السياسات التسويقية والتكنولوجية الدولية، سياسة التعاون الاقتصادى الدولى، الهيئات والمنظمات الاقتصادية

الدولية وأثارها، النظام الاقتصادى الدولى ودراسات التخلف والتنمية النظام النقدى الدولى، الشركات متعددة الجنسيات..الخ.

ويتعين الاشارة فى هذه المقدمة الى أن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية كان لها مكان متميز ومستقل فى العلوم الاقتصادية منذ فترات تاريخية بعيدة، فقد ابرز التجاريين فى سياساتهم المكان المتميز للتجارة الخارجية للدولة والسياسات المتبعة فى هذا المجال ثم أعطى الكلاسيك أهمية خاصة للتجارة الدولية وخاصة آدم سميث، ودافيد ريكاردو" واستمرت المدارس الاقتصادية المختلفة فى الاهتمام بدراسات الظواهر الاقتصادية الدولية، وفى الوقت الحاضر أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية أو الاقتصاد الدولى فرعا مستقلا بذاته نتيجة خصوصية موضوعات البحث وتمييز المنهج المستخدم ووجود بناء نظرى مستقل ولكن فى اطار الارتباط الاساسى بين الظواهر الاقتصادية.

منهج دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية

١-المنهج الأول:

ان المنهج المستخدم فى غالبية الدراسات والكتابات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية. يأخذ الدول التى تتم بينها هذه العلاقات كوحدات اقتصادية متجانسة، وكأنها فى نفس المستوى من التطور، أى على درجة واحدة من التطور، ولها نفس الهياكل الاقتصادية، وفى حالة الوعى بأن هذه الوحدات الاقتصادية غير متجانسة، يؤخذ عدم التجانس

كمعطى[١] وليس كنتيجة لسيادة نوع معين من العلاقات الاقتصادية الدولية فى خلال حقبة من تاريخ المجتمع العالمى[٢].

وطبقا لهذا المنهج تتم دراسة العلاقات التى تنشأ من تحركات السلع والخدمات، والأشخاص، والأموال بين مختلف الدول، وهذا يستلزم وجود نظام لتسوية المدفوعات ابتداء من النظام النقدى الموجود، مما يثير قضية المدفوعات الدولية أى ان تسوية المدفوعات الدولية تتم فى ظل وجود عدد من العملات الوطنية لكل دولة، ويتم تبادل العملات بين بعضها البعض وهذا يستلزم وجود سعر الصرف ووجود أسواق للصرف.

ويتم تسجيل نتيجة هذه العلاقات فى شكل نوعين من الموازين أحدهما وهو الثانى يستوعب الآخر "الأول" وهما:

الأول: الميزان التجارى، والثانى: ميزان المدفوعات.

كما ان الدولة قد تتدخل فى تحركات الأشخاص والسلع والأموال وذلك عن طريق العديد من السياسات أهمها السياسة التجارية وسياسة الصرف... الخ.

وبالاضافة الى سياسة الدولة فيما يتعلق بعلاقتها مع غيرها من الدول، هناك كذلك سياسة الدولة فى علاقتها مع المنظمات الاقتصادية الدولية وخصوصا تلك التى تركز على العلاقات الاقتصادية الدولية وتنظيم عملية التبادل الدولى ومن أهمها "صندوق النقد الدولى" والبنك الدولى للانشاء والتعمير".

---

(١)د.محمد دويدار – محاضرات فى الاقتصاد النقدى وتطور الاقتصاد العالمى، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٨٤ ص٤.

(٢)راجع–نظرية نمو شكل العلاقات الاقتصادية فى تفسير التخلف فى كتابنا عن اقتصاديات التخلف والتنمية، ١٩٩٥ ص٧١.

هذا المنهج كما ذكرنا يفترض أن الدول التى تتعامل مع بعضها وكأنها على قدم المساواة ومن ثم يتجاهل اختلاف مستويات التطور الاقتصادى بين الدول، أى يتجاهل نوع الهيكل الاقتصادى فى داخل كل دولة وهو كما نعلم نتاج عملية التكون التاريخى للتطور والتخلف.

وتتم دراسة التبادل الدولى وأنواعه ومايستتبعه من أنظمة لتسوية المدفوعات الدولية والتسجيل المحاسبى والسياسات الاقتصادية المتبعة.

ويتبقى فى هذا المنهج التساؤل عن أساس قيام التبادل الدولى وكيفية حدوث هذا التبادل الدولى عن طريق الاثمان الدولية مما يستلزم عرض النظريات المختلفة فى شأن تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية.

٢-المنهج الثانى:

رأينا أن المنهج الأول يتجاهل اختلاف مستويات التطور بين الدول وتبعا لذلك اختلاف نوع الهيكل الاجتماعى والاقتصادى السائد حيث أنه مع كل نوع من أنواع الهياكل الاقتصادية يوجد نوع من أنواع التبادل.

والتساؤل الذى يطرح نفسه، ويبرزه هذا المنهج الثانى فى دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية هو: ما الذى أدى فى داخل الاقتصاد الدولى الى وجود أجزاء لها هياكل من نوع معين، وأجزاء لها هياكل أخرى، أى هياكل متطورة، وهياكل متخلفة؟ وكيف حدث ذلك تاريخيا؟

وعليه اذا كان للهياكل الاقتصادية المختلفة تاريخ، أى بعبارة أدق هى نتاج عملية تاريخية للتطور والتخلف (كما رأينا فى دراسات التخلف والتنمية) فان كل نوع منها يستلزم نمط ونوع من التبادل.. ويعنى ذلك أنه فى كل مرحلة من مراحل التطور الذى شهده الاقتصاد الدولى كان يوجد نوع من أنواع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية يرتبط به نوع معين من أنواع التبادل الدولى. ومن ثم فان هذا المنهج يتطلب الأخذ فى

الاعتبار الاقتصاد الدولى فى حركته أى دراسة تطور الاقتصاد الدولى الذى يحتوى كل اقتصاديات العالم ثم توصيف أنواعها بمراحلها المختلفة وفى كل مرحلة يسود ويسيطر نوع من أنواع التبادل.

وعليه يرى هذا المنهج[١] فى دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية أنه لكى يتسنى فهم التبادل الدولى لابد من رده الى كل هيكل اقتصادى فى مرحلته التاريخية المحددة، ومن ثم يكون المحور الأساسى لدراسة التبادل الدولى هو دراسة كل من التطور الاقتصادى والتكوين التاريخى للتخلف، وتطبيق ذلك على كل الاقتصاديات القومية المعاصرة.

ونحن على قناعة تامة بهذا المنهج الثانى والذى يربط دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية بنوع الهيكل الاقتصادى والاجتماعى السائد وبتطوره فى كل مرحلة تاريخية، وبالتالى بدراسات التخلف والتنمية وهو فى ذلك يأخذ الاقتصاد الدولى فى حركته. ويعرض لدراسة وتفسير العلاقات بين أجزاء هذا الاقتصاد الدولى فى مراحل تطويره ومن هذا المنطلق يمكن فهم حركة أى اقتصاد قومى وليكن الاقتصاد المصرف فى اطار تطور الاقتصاد الدولى. ومن ثم يتم ربط دراسة التخلف والتنمية بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

وحيث أننا سبق أن قدمنا المبادئ الأساسية لاقتصاديات التخلف والتنمية فاننا نقدم فى هذه المحاضرات دراسة المبادئ الأساسية فى بعض

---

(١)تمثل كتابات استاذنا الدكتور محمد دويدار بلورة وتجسيد لهذا المنهج وهو يعد بحق رائد من رواد هذا المنهج، المرجع السابق ذكره.

-وكذلك أ.د. فوزى منصور: محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ١٩٧٢ القاهرة، دار النهضة العربية.

- أ.د. أحمد بديع: الاقتصاد الدولى، المنصورة . مكتبة الجلاء ١٩٨٤

موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة الربط بينهما.

وسنعرض فى هذه المحاضرات لدراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وأسس قيام التبادل الدولى فى الفصل الأول، وتفسير ونظريات التبادل الدولى (التجارة الخارجية) فى الفصل الثانى، والسياسات التجارية ووسائل تحقيقها فى الفصل الثالث واتفاقية الجات الأخيرة وآثارها الاقتصادية فى الفصل الرابع. وتسهيل العلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجى (ميزان المدفوعات) فى الفصل الخامس. وكذلك تسوية المدفوعات الدولية (سعر الصرف) فى الفصل السادس. ثم دراسة التعاون الاقتصادى الدولى والمنظمات الاقتصادية الدولية والتجمعات الاقتصادية الاقليمية فى الفصل السابع. والنظام النقدى الدولى والسيولة الدولية فى الفصل الثامن. والشركات متعددة الجنسية وتدويل الانتاج فى الفصل التاسع وأخيرا الاقتصاد الدولى بين التحرير والتكتلات الجديدة سواء على المستوى العالمى او على المستوى الاقليمى فى الفصل العاشر.

الفصل الأول

طبيعة وأسس قيام العلاقات الاقتصادية الدولية

أولا: طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية:

منذ أن تكونت الدولة القومية وتبلورت خصائصها الأساسية فـــى شكل نظام سياسى بعناصره وسلطاته المختلفة، فان هـــذه الدولـــة كـــانت ترتكز فى نفس الوقت على هيكل اقتصادى محدد يهدف الى انتاج الســـلع والخدمات اللازمة لاشباع حاجات أفراد المجتمع، أى الحاجات الداخليـــة عن طريق التبادل الداخلى، ومع التطور الاقتصادى وخاصة ابتـــداء مـــن القرن السادس عشر بدأ التبادل الدولى يفرض نفسه ويمثـــل أهميـــة فـــى النشاط الاقتصادى وخاصة فى ظل سياسة التجاريين ولكـــن فـــى إطـــار محدود، ومع الثورة الصناعية وسيطرة الرأســـمالية الصناعيـــة والزيـــادة الكبيرة فى الانتاج وخاصة منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائـــل القـــرن التاسع عشر شهد العالم توسعا كبيرا فى حجم التبادل الدولى، مع ضـــرورة الاعتماد على العالم الخارجى فى اشباع الحاجات المتزايدة لافـــراد كـــل دولة وأدى ذلك الى تحركات مستمرة للسلع والخدمات والقـــوى العاملـــة، ورؤوس الأموال.

ونتج عن ذلك كله زيادة الوزن النسبى الـــذى تمثلـــه العلاقـــات الاقتصادية الدولية اى التجارة الدولية فى الناتج القومى فـــى داخـــل كـــل دولة، ومن ثم دورها الهام والمتزايد فى عملية التنمية واشـــباع حاجـــات أفراد كل دولة.

على أنه يتعين ألا نغفل الدور الذى لعبته العلاقات الاقتصاديـــة الدولية فى القرن التاسع عشر فى التكوين التاريخى للتخلف لكـــل الدولـ.. المتخلفة الان. ثم عملية الصراع التى لازالت سمة اساسية حتى الآن مـــن

اجل السيطرة والهيمنة على مصادر المـــواد الخـــام والمنتجـــات الأوليـــة والأسواق والتكنولوجيا وسيادة نظام اقتصـــادى عـــالمى لـــه خصائصـــه المحددة استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا، ويتم اقراره وفرضه بكل الوســـائل حتى العسكرية منها، والأدوات الرئيسية فى استمرار هذا النظام تتمثل فـــى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ذاتـــها والشـــركات المتعـــددة الجنســـية والاحتكارات الدولية والمنظمات الاقتصادية الدولية وعليه يمكن القول انـــه رغم ان العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت ضرورة حتمية لكل الـــدول الا إنها لازالت اداة أساسية لاستمرار التطور والتقدم فـــى أجـــزاء مـــن الاقتصاد الدولى المعاصر وتكريس واستمرار وتعميق التخلف فى أجـــزاء أخرى.

ويمكن القول أنه لاتوجد أى دولة الان تستطيع تحقيق الاكتفـــاء الذاتى الكامل، ومن ثم عدم الاعتماد على التجارة الخارجيـــة، والولايـــات المتحدة بإمكانياتها الاقتصادية الهائلة تعتمد على العالم الخـــارجى بنســـبة متزايدة كل عام، فقد بلغت وارداتها[1] من العالم الخارجى فى عـــام ١٩٨٦ (٤٦٠ مليار دولار) كما تشير الاحصاءات الدولية عن التزايد المستمر فى حجم التجارة الدولية سواء فيما يتعلق بالصادرات أو الـــواردات ويثـــور التساؤل عن أوجه اختلاف العلاقات الاقتصادية الدوليـــة عن العلاقات الاقتصادية الداخلية.. وهذا ما سنراه.

([1])البنك الدولى للانشاء والتعمير، تقرير التنمية والجدول الاحصائى، عام ١٩٨٧.

ثانيا: أوجه التباين بين العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية الداخلية:

رأينا أن العلاقات الاقتصادية الدولية ترتكز على تحركات السلع والخدمات والاشخاص والاموال بين الوحدات الاقتصادية المختلفة أى بين الدولة القومية المختلفة وذلك بين المقيمين عبر حدود هذه الدول. هذا ونجد أن كل من العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية الداخلية يرتكز على عملية التبادل للسلع والخدمات. ولكن الحالة الاولى تتمثل فى عبور هذه السلع والخدمات للحدود بين الدول ونطلق عليها التجارة الخارجية.. أما الحالة الثانية فتتم عملية التبادل داخل حدود الدول ونطلق عليها التجارة الداخلية.

وقد أدى الاختلاف فى توزيع الموارد الطبيعية بين الدول والاختلاف فى مستويات الانتاج والانتاجية والفنون الإنتاجية المطبقة الى تباين الدول فى تخصصها بالنسبة لإنتاج السلع والخدمات. ومع التوسع المضطرد فى الحاجات والعمل على ضرورة اشباعها كان الاعتماد المتزايد على الدول الاخرى فى استيراد مالا تنتجه دولة ما، وفى نفس الوقت الاتجاه الى تصدير ما يزيد عن احتياجاتها إلى الدول الأخرى.

وبالرغم من أن كل من العلاقات الاقتصادية الدولية (التجارة الخارجية) والعلاقات الاقتصادية الداخلية (التجارة الداخلية) يرتكز على عملية التبادل وزيادة مستويات الإنتاج والمترتب على تقسيم العمل والتخصص. وهدف كل منهما إشباع الحاجات، إلا أنه يوجد فى المجال العلمى والنظرى العديد من العوامل التى تميز بينهما، ومن ثم تؤدى الى

وجود نظريات خاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك كنتيجة العديد من أوجه التباين بينهما والتى يمكن اجمالها فيما يلى[١]:-

أولا: مدى قدرة قوى الانتاج على التنقل:

نحن نقصد بقوى الانتاج: القوى العاملة ووسائل الانتاج وخصوصا رأس المال والموارد الطبيعية والفنون والاساليب الانتاجية (ما يطلق عليه غالبا عوامل الانتاج).

وتتمتع قوى الانتاج بحرية التنقل فى داخل الدولة الواحدة من مكان الى آخر، أو من مجال أو استخدام الى آخر دون وجود عوائق او حواجز سعيا وراء تحقيق اعلى المعدلات للربح أو العائد أو الأجور بما يترتب عليه الاتجاه الى تحقيق تساوى العوائد التى تحصل عليها الوحدات المتساوية الكفاءة من أى عامل من قوى أو عوامل الانتاج. بينما لا تتحقق تلك الحرية فى تنقل قوى الانتاج بين الدول المختلفة فهناك قيود وحواجز كثيرة تحد من حرية الانتقال، هذه الحواجز قد تكون قانونية مثل القيود او الموانع التى ترد على انتقال العمال أو رأس المال من دولة الى أخرى، وقد تكون الحواجز اقتصادية مثل المخاطر الخاصة التى يتحملها التنظيم أو رأس المال فى بلد أجنبى ولا يتعرض لها فى موطنة الأصلى. كما قد

---

(١)د.عادل حشيش، الا علاقات الاقتصادية الدولية الاسكندرية الدار الجامعية ١٩٨٢.

-د.السيد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الاولى ١٩٧٩.

-د. محمد خليل برعى، د. على حافظ منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة١٩٧٤.

-د.فوزى منصور 'مرجع سابق ذكره

تكون الحواجز ثقافية وإعلانية فى التنقل حتـــى عندمـــا لا يوجـــد مـــانع قانونى، كذلك صعوبة التعرف على الظروف والفرص الاقتصادية المتاحة فى بلد أجنبى على خلاف الأمر داخل بلد واحد، وعليه يمكـــن القـــول أن قوى الإنتاج تتسم بالجمود النسبى على المستوى الدولى من حيث قابليتـــها للتنقل ويترتب على ذلك وجود اختلاف فى أثمان الســـلع المختلفـــة، بـــل واختلاف فى أثمان السلعة الواحدة من دولة الى أخـــرى. ويرجـــع هـــذا الاختلاف أساسا الى عدم قابلية قوى الانتاج للتنقل من دولة الـــى أخـــرى بنفس الحرية والسهولة التى تنتقل به من منطقة الى أخرى داخـــل حـــدود الدولة الواحدة.

على أنه يتعين الاشارة الى أن التكتلات الاقتصاديـــة الاقليميـــة تسمح بحرية تنقل قوى الانتاج، كما ان هناك العديد من الاتفاقيات الدوليـــة التى تسهل وتنظم هذا التنقل بين الدولة ما ودولة أخرى... كما أن صعوبة التنقل ليست بنفس الدرجة لمختلف عوامل الانتاج....، فرأس المال اكـــثر العوامل قدرة على التنقل طبقا للشروط التـــى يضمـــها بعكـــس المـــوارد الطبيعية فهى اقلها قدرة على التنقل. أما العمل فتحكمه كما رأينـــا العديـــد من الاعتبارات القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافيـــة والاجتماعيـــة والنقابية.

ثانيا: اختلاف النظم النقدية وعملية تسوية المدفوعات:

تتم عملية تسوية المدفوعات الناشئة عن عملية التبادل فى داخل الدولة الواحدة دون وجود أية مشاكل حيث تتم تسوية المدفوعات بالعملـــة الوطنية السائدة فى داخل هذه الدولة دون وجود أية قيود أو رقابة نقديـــة، وتتم عملية البيع والشراء فى مقابل النقود بالنسبة للتجارة الداخلية.

ولكن يختلف الأمر بالنسبة للمبادلات الدولية حيث أنه تتم بين دول لكل منها نظامها النقدى المستقل وعملتها التى لاتقبل تداول عملة غيرها داخل حدودها. ومن ثم ينشأ عن التجارة الدولية ضرورة وجود علاقة بين مختلف العملات أى ضرورة الاتفاق على أساس تسوية المدفوعات الدولية الناشئة عن المبادلات الدولية. ويستلزم ذلك وجود سوق يتم فيه بيع وشراء العملات يسمى سوق الصرف الأجنبى طبقا لأثمان محددة للعلاقة بين العملات وهى أسعار الصرف.

وقد كانت قاعدة الذهب الدولية التى طبقت حتى الحرب العالمية الثانية وسيلة لتسهيل عملية التبادل الدولية ونتيجة تزايد حجم التبادل الدولى وأسباب أخرى لم تعد الدول تسير على قاعدة الذهب، ومن ثم ازدادت المشاكل الخاصة بتبادل العملات، وأخت بعض الدول بنظام الرقابة على الصرف واتجهت الغالبية من الدول الى تطبيق نظام الصرف الحر. وتطبيق القواعد التى يحددها صندوق النقد الدولى بشأن تعويم اسعار الصرف. وقد أدى ذلك الى وجود تقلبات مستمرة وعدم استقرار فى اسعار الصرف. وخاصة تلك المتعلقة بالدول المتخلفة.

وبالاضافة الى ذلك فان اختلاف شروط منح الائتمان من دولة الى أخرى لتمويل عملية التبادل الداخلى، وبين تمويل عملية التبادل الداخلى، وبين تمويل عملية التبادل الدولى يتطلب اجراءات اكثر ويمثل عامل تفرقة.

ثالثا: الاختلاف فى طبيعة الأسواق الدولية:

ويعنى ذلك أن الاسواق التى يتم التوجه لها أو التعامل معها بالنسبة للمبادلات الدولية تختلف كميا وكيفيا عن تلك الاسواق التى يتم التعامل فيها بالنسبة للمبادلات الداخلية. فالسوق الداخلى محدد من حيث

نطاقه ونوعيته والمتعاملين فيه، ومهما كانت خصائصـه فـهو بـالمعنى الواسع سوق دولة واحدة، أما الاسواق الدولية فتمتد وتتنوع لتشمل اسـواق الدول المختلفة. وهناك مظاهر عديدة ومتنوعة لاختلافـها عـن السـوق الداخلية. منها اختلاف اذواق وميول وعادات وطباع وأنماط الاسـتهلاك للمستهلكين بين مختلف الدول ومن ثم تباين تفضيلاتهم للسلع ويستلزم ذلـك ضرورة مراعاة هذه الاعتبارات فى الأسواق التى يتم التوجه والتصديـر اليها.

كذلك فضلا عن الاختلاف فى المناخ والتباعد الجغرافى وتفاوت الثقافات فان انفصال الاسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجـز الطبيعية والادارية والسياسية يترتب عليها ارتفاع تكاليف النقل والحصـول على تصاريح للاستيراد والتصدير وشهادات صحية والرسوم الجمركيـة بكافة أنواعها وكل ذلك حواجز تتعرض له السلع عند انتقالها من دولة الى أخرى.

وأخيرا فان اختلاف الأسواق الدولية يمكن النظر اليه عن طريـق اختلاف القواعد المنظمة لهذه الأسواق وأشكالها كأن تكون المنافسة أكـبر وأشد خاصة عندما تتعدد الدول التى تنتج نفس السلع وتتوجه الـى نفـس الأسواق وهنا نقول أن مرونة الطلب فى السوق الدولية تكـون مرتفعـة ويتعين اتباع سياسة أثمان وتسويق لمواجهة هـذا السـوق فضـلا عـن متطلبات تتعلق بالجودة والتغليف والتعبئة.

وهذا الاختلاف فى طبيعة الأسواق الدوليـة يسـتلزم مراعـاة متطلبات هذه الأسواق وأن تكون السلع المصدرة متواءمة مع طبيعتها.

رابعا:اختلاف السياسات والتشريعات الاقتصادية من دولة الى أخرى:

تتخذ كل دولة السياسة الاقتصادية التى تحقق أهدافها سواء فيما يتعلق بتوزيع الدخل القومى، أو مواجهة البطالة أو الحد من معدلات التضخم... الخ ومن ثم تضع الدولة التشريعات الاقتصادية وتتبع الوسائل التى تؤدى الى تنفيذ سياستها. ولا شك أن ذلك يختلف من دولة الى اخرى ويؤثر فى حجم الانتاج ونوعه وتكاليف الانتاج ونظام الأثمان ويترتب على ذلك أن المبادلات الدولية (التجارة الخارجية) تخضع لنظم وتشريعات وسياسات تختلف عن تلك التى تخضع لها المبادلات الداخلية. وعلى سبيل المثال فان اختلاف الأسواق الدولية ومواجهة التكتلات الخارجية أدى الى اتباع الدول لسياسات اقتصادية وتجارية من أجل الحفاظ على مصالحها فى مواجهة الدول الأخرى لذلك تلجأ العديد من الدول الى اتباع سياسة الحماية لصناعاتها وفرض رسم جمركية، وقيود كمية على الواردات، وقيود ادارية. وقد تلجأ الى الرقابة على الصرف واحتكار جزء من التجارة الخارجية وهذه السياسات والتشريعات تقتصر على المبادلات الدولية دون المبادلات الداخلية.

خامسا: تباين واختلاف الاعتبارات السياسية، فضلا عن النزعات القومية فيما بين الدول:

ان المبادلات الدولية أى التجارة الدولية تنشأ بين شعوب مختلفة، أى بين وحدات وأفراد ينتمون لدول مختلفة لكل منها نظامها السياسى المستقل، وقانونها وتقاليدها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتباينة وذلك يستلزم بعض أنواع من الترتيبات القانونية او التنظيمية ومواجهة بعض المشاكل. بعكس المبادلات الداخلية التى تخضع لسياسة

موحدة وقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة ومن شأن ذلك أن يجعل طبيعة المبادلات الدولية مختلفة عن طبيعة المبادلات الداخلية.

وفضلا عن الاعتبارات السياسية السابقة فهناك أوجه للتفرقة بين المبادلات الداخلية والمبادلات الدولية تنشأ عن أن كل دولة تسعى الى تحقيق بعض الاهداف القومية ومراعاة المصالح القومية بدافع من الولاء والانتماء وهذا أمر لا يتحقق بالنسبة للمبادلات الداخلية كتفضيل المنتجات الوطنية والحد من شراء السلع الأجنبية أو تحقيق اهداف تصديرية ولو على حساب احتياجات السوق المحلية.

ويمكن أن نذكر فى هذا الاطار مشكلات العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة (بين الشمال والجنوب)... العلاقات بين التكتلات الاقتصادية الاقليمية وبعضها البعض من حيث الافضلية والاولوية والمواقف المتباينة من الدول لأسباب قومية ووطنية فى داخل المؤتمرات والهيئات والمنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية.

مما سبق يتضح لنا بجلاء وجود أوجه للتباين والاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية الداخلية (وخصوصا بين المبادلات الدولية) مما يستلزم التفرقة فى التناول (النظرة) الاكاديمى بين كل منهما.

وقد رأينا أن العلاقات الاقتصادية الدولية تشمل تحركات السلع والخدمات (صادرات وواردات) وتحركات رؤوس الأموال والافراد.. ويتطلب الامر تسوية المدفوعات الناشئة عن هذه التحركات والتى اطلقنا عليها المبادلات الدولية عن طريق اسعار الصرف ويتم التسجيل المحاسبى لذلك كله بواسطة كل دولة فى سجلات محاسبية توضح المعاملات الاقتصادية للدولة فى العالم الخارجى فى خلال فترة زمنية

محددة عادة ما تكون سنة يطلق عليها ميزان المدفوعات والموازين الفرعية التى يحتويها. ولا شك أن كل ما يتعلق بميزان المدفوعات باعتباره انعكاس لعلاقات الاقتصاد القومى لدولة ما مع العالم الخارجى والمشاكل المترتبة على ذلك سواء ما يتعلق بسعر الصرف او معدلات التبادل الدولى او مشاكل العجز والاختلالات وكيفية مواجهتها يعتبر كذلك من اهم ما يميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية.

وبعد بيان طبيعة وماهية العلاقات الاقتصادية الدولية (خصوصا التجارة الدولية) وفى اطار الموضوعات التى سوف نتناولها نرى فى الفصل القادم النظريات المختلفة فى تفسير التبادل الدولى والتجارة الخارجية مع الأخذ فى الاعتبار أن اتفاقية الجات الاخيرة.

وانشاء منظمة التجارة الدولية من أول يناير ١٩٩٥ قد عمل على تحرير اكبر للتجارة الخارجية من القيود السابقة ولكى يظل لها طبيعتها المتميزة والمتباينة مع التجارة الداخلية.

الفصل الثانى

السياسات التجارية فى إطار التبادل الدولى

رأينا مدى خصوصية وذاتية العلاقـــات الاقتصاديـــة الدوليـــة، والعوامل المختلفة التى تؤدى إلى وجود تبـــاين بينـها وبيـــن العلاقـــات الاقتصادية الداخلية، ثم استعرضنا النظريات المختلفة فى مجـــال تفســـير التبادل التجارى الدولى وابراز المزايا والفوائد المختلفة التى تعـــود علـــى الدول من قيام التجارة الدولية والتى تعتمد على ضـــرورة تقســـيم العمـــل والتخصص الدولى، ولكن هذا التخصص ومداه يتوقف على نطاق الســـوق العالمى.

ومن الواضح أن التوسع فى هذا التخصص يستلزم توسيع دائـــرة التبادل التجارى الدولى وعدم وضع قيود ادارية او تنظيمية او اقتصاديـــة من اية دولـه أى بعبارة أخرى سيادة وضمان اســـتمرار حريـــة التجـــارة الدولية وهو الهدف الاسمى للتقليديين ولكن التساؤل الذى يفرض نفسه هل ذلك يتحقق فى مجال الممارسة الفعلية من جانب مختلف الـــدول، ان مـــا نشاهده هو التوسع المستمر فى وضع قيود على التجارة الدولية فى مجـــال الصادرات والواردات وتحركات رؤوس الأمـــوال والأشـــخاص وتتعـــدد الأسباب التى تدعو الى ذلك سواء كانت اقتصادية او اجتماعية أو قوميـــة سياسية وتشترك جميع دول العالم ايا كانت نظمها الاجتماعية والسياســـية فى اتباع هذه السياسات وبما فيها الولايات المتحدة الامريكية زعيمة العـــالم الحر والتى تتبنى سياسات الليبرالية والحرية وعدم التدخل فـــى الشـــئون الاقتصادية.

وإذا كانت هناك مبررات موضوعية وأســـباب داخليـــة تتصـــل بمجموعة من الدول وخاصة الدول المتخلفة فى ضرورة اتباعها لسياســـات

اقتصادية محددة من بينها سياسات خاصة بالتجـــارة والتبــادل الدوليـين وخاصة فيما يتعلق بالصادرات والواردات والعلاقة مع الســوق العــالمى والاستثمارات الأجنبية فان التساؤل يكون حول ماهيـة هـذه السياسـات، وأنواعها، ووسائل تحقيق أهدافها فى إطار العلاقات الاقتصاديـة الدوليـة بصفة عامة، والتجارة الدولية بصفة خاصة.

نعرض أولا لماهية السياسات التجارية[1]:

تعنى السياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التى تتخـذ فـى مجال الواقع العملى من أجل تحقيق أهداف معينة. وإذا كنا بصدد الحديث عن السياسة التجارية فى مجال التبـادل الدولـة فإنـها تعنـى مجموعـة الإجراءات التى تتخذها الدولة فى مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية بصفة عامة وعلاقاتها التجارية مع العالم الخارجى بصفة خاصة بغرض تحقيـق أهداف معينة من أهمها التنمية الاقتصادية وقد تكون تحقيق التوازن مـع العالم الخارجى واستقرار سعر الصرف ...الخ.

واذا كانت السياسة التجارية تختلف باختلاف النظم الاقتصاديـة الا أنه يمكن تقسيم السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين:

أولا: سياسة حرية التجارة... وثانيا: سياسة تقييـد التجـارة او الحماية ولاشك ان هذين النوعين يندر تحققهما بشكل كـامل فـى مجـال الواقع العملى الملموس وإنما يتم تطبيقه عملا فى المبـادلات الدوليـة بيـن

---

(1) Bye . M. : Relations economiques internaticarles 2 eme ed. Dalloz. Paris. pp: 250

Barre, R.: Economie politique, tome II,P.U.F. Paris. 195.

Kindelberger. ch.: International: Economic 4 th ed. Home wood, Iilinoism 1958.

وكذلك. أحمد جامع: المرجع السابق ذكره ص٩٦-١١٧،

د.عادل حشيش: المرجع السابق ذكره ص١٧٠-٢٠٠

مختلف الدول وهو درجات متفاوته من كل من الحرية والتقييد طبقا لإعتبارات عديدة وقد يدخل فى مجال تنظيم ذلك تحديد واضح لاتفاقيات التجارة والتبادل بين الدول وتوصيات المؤتمرات الاقتصادية الدولية كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واتفاقيات الجات (التجارة والتعريفة الجمركية) والمنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للانشاء والتعمير، ومنظمة التنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة (الفاو)... والمنظمات الاقتصادية الاقليمية كالجماعة الأوربية والسوق الأوربية المشتركة، والكوميكون (المنظمة التى تجمع الدول الإشتراكية قبل التطورات الأخيرة) وأشكال التكامل الاقتصادية بين العديد من المناطق الاقتصادية فى افريقيا وأمريكا اللاتينية والبلاد العربية (اتحاد المغرب العربى، مجلس التعاون لدول الخليج العربى، مجلس التعاون العربى)

هذا ويتعين النظر إلى كل أنواع السياسات التجارية من وجهتى نظر مختلفتين تماما (وهذا يستلزم التوفيق بينهما) وهما:

الأولى: إنها تخضع للسياسة القومية للدولة وبهذا الشكل فانها تخضع للقانون فى الاطار التشريعى للبرلمان والحكومة التى تقرر كل ما يتعلق بها فى مجال حقوق السيادة.

الثانية: إنها يجب ان تكون موضعا لمفاوضات وتفاهم بين الدول المختلفة على أساس التطبيق المتبادل[1] لسياسات وإجراءات التجارة المنظورة وغير المنظورة فيما بينها. وفى هذه المفاوضات لا تهتم الدولة بسياستها هى بل بسياسات الدول الأخرى التى ترغب فى ان تقوم هذه السياسات على اساس وتطبيق بشكل يتناسب مع تجارتها هى،

(1) هانز باخمان، المرجع السابق ذكره ص٩٤.

، وتكون هـذه الدولة مستعدة لدفع الثمن فى شكل امتيـــازات متبادلـــة ومزايـــا تمنحـــها سياستها التجارية لغيرها اذا طلبت الدول الشريكة ذلك وتوضـــع شـــروط وقواعد الامتيازات المتبادلة فى الارتباطات التعاقديـــة الثنائيـــة. وتلـــتزم الحكومات والبرلمانات المعنية تلقائيا بتلك التعاقدات طوال مـــدة ســـريانها عند ممارسة حقوق سيادتها، ولاشك ان هذه المفاوضات تكـــون انعكاســـا لعلاقات القوى الاقتصادية أساسا والسياسية دائما بين الدول المتفاوضة.

وسنقسم هذا الفصل الى مبحثين:

فى المبحث الأول نعرض: سياسة حرية التجارة والتبادل الدولى.

وفى المبحث الثانى نعرض: سياسة تـقييد التجارة والتبادل الدولـــى "الحماية"

المبحث الأول

سياسة حرية التجارة والتبادل الدولي

تعنى حرية التجارة الدولية عدم تدخل الدولة، وعدم وجود قيود أو عوائق أمام انسياب حركة التجارة والتبادل الدوليين. أى تدفق السلع والخدمات بين الدول والمناطق والأقاليم المختلفة دون وجود عقبات أيا كان نوعها سياسية أو جغرافية أو اقتصادية ويستند أنصار سياسة حرية التجارة الدولية إلى مجموعة من الحجج التى تؤيد وجهة نظرهم والتى تتمثل فيما يلى:-

١-تحقيق الفائدة القصوى من التخصص وتقسيم العمل الدولى:

ان سيادة مبدأ حرية التجارة الدولية تتيح للدولة الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولى والتخصص حيث ان تقسيم العمل يؤدى إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الجزء من الإنتاج الذى يزيد من احتياجات المستهلكين مما يعنى القدرة على تصديره إلى الأسواق الخارجية وهو الأمر الذى يسمح به سيادة حرية التجارة وتحرير التبادل من أية قيود مما يؤدى إلى اتساع حجم السوق ويؤدى ذلك بدوره إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل وزيادة الإنتاج مرة أخرى وينعكس ذلك فى زيادة مستويات الدخول ومن ثم زيادة مستويات الرفاهية.

وبعبارة أخرى فان تحرير التبادل الدولى من أية قيود يدفع الدول الى التخصص فى إنتاج السلع التى تتفق مع مواردها ويمكن إنتاجها بنفقات نسبية اقل طالما أنها على ثقة من امكانية تصديرها وأن حجم السوق يمكنه استيعاب زيادة الإنتاج التى تترتب على هذا التخصص كما ان حرية التجارة تجعل من الممكن الحصول على أية سلعة من أية دولة تستطيع إنتاجها بكفاءة إنتاجية أكبر ويعود ذلك بالنفع على كافة الدول.

وعلى العكس فان تقييد التجارة الدولية يجعل من غير الممكن الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي وما يترتب على ذلك من إنقاص الحجم الكلي من السلع وبالتالي نقص مستوى الرفاهية لمختلف الدول.

ولا شك أن تقسيم العمل الدولي لا يكون بهذه البساطة فهناك اعتبارات كثيرة تفرض نوع معين من تقسيم العمل الدولي ثم تفرض كذلك التغييرات التي تحدث فيه في كل مرحلة تاريخية. وهذا ما حدث فعلا وعلى وجه الخصوص في إطار العلاقة بين الدول المتقدمة (المركز). والدول المتخلفة (المحيط) كما سبق أن رأينا في دراستنا السابقة.

٢-تحقيق التقدم التكنولوجي:

يرى أنصار حرية التجارة الدولية أن يبين ما يترتب عليها وجود منافسة بين الدول في إنتاج السلع مما يؤدي إلى السعي المستمر الى زيادة الإنتاج وتشجيع التقدم الفني والبحث المستمر عن استخدام وسائل فنية أكثر تطورا أي تطبيق تكنولوجيا متطورة وينعكس ذلك في ضمان جودة المنتجات وإدخال التحسينات المستمرة لكسب المزيد من الأسواق والاتجاه المتزايد إلى تزايد الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض أثمان السلع مما يعود بالمنافع على المستهلك.

٣-تحقيق مزايا الإنتاج الكبير:

ويقصد بذلك أنه إذا ما سادت سياسة حرية التجارة الدولية فان ذلك يساعد في توسيع المشروعات الإنتاجية بان تصل إلى الحجم الأمثل اقتصاديا، أي عندما يحقق المشروع أقصى ربح ممكن بأقل نفقة. ويستفيد من مزايا الانتاج الكبير حيث تحقيق وفورات داخلية نتيجة انخفاض نفقة

الوحدة المنتجة (قانون النفقة المتناقصة) وفورات خارجية وذلك فى مجال النقل والتسويق والامكانيات.

وكذلك نجد ان سيادة حرية التجارة الدولية لن تحول دون دخول السلع المماثلة والمنافسة من الخارج ومن ثم فان المشروعات التى تعمل فى ظل حجم اقل من الحجم الامثل سوف تبتعد من مجال انتاج هذه السلع، ويسود السوق المشروعات الكبيرة التى تحقق الحجم الأمثل ومزايا الانتاج الكبير وهذا يعود بالمنافع على المستهلكين.

ويمكن القول ان مزايا الانتاج الكبير يعود بالفوائد فقط على المشروعات الانتاجية فى الدول الرأسمالية المتقدمة دون الدول المتخلفة.

٤-خفض أثمان السلع الدولية:

يرى أنصار حرية التجارة إنها تؤدى الى انخفاض أثمان السلع المستوردة التى لا تستطيع الدولة انتاجها الداخلى أو إنتاجها بنفقات نسبية مرتفعة ويترتب على ذلك توجيه قدر أكبر من مواردها لإنتاج سلع أخرى بأثمان أقل نسبيا. وهكذا فإن حرية التجارة تؤدى الى تزايد حجم المبادلات الدولية للسلع بين مختلف الدول وما يترتب على ذلك من انخفاض أثمان عوامل الانتاج ومن ثم انخفاض أثمان السلع النهائية.

٥-الحد من قيام الاحتكارات:

ان أنصار حرية التجارة يرون إنها تحول دون قيام الاحتكارات أو إنها تؤدى الى وجود ظروف تجعل قيام الاحتكار أمرا أكثر صعوبة نسبيا عما اذا كانت سياسة الحماية هى السائدة وتتم الاشارة الى انه فى حالة صغر حجم السوق وعمل المشروعات عند مستوى أقل من الحجم الامثل ثم تم تطبيق احد أساليب الحماية وعزل السوق المحلى.فان ذلك يمكن هذه المشروعات من السيطرة الاحتكارية دون أن تخشى منافسة

المنتجات الأجنبية المماثلة وعلى العكس فان سيادة حرية التجارة تحـــول دون قيام الاحتكارات، ويستطيع المستهلك الحصول على السـلعة بأثمــان أقل.

غير أن الواقع اكثر اختلافــا مــن هــذا العــرض النظــرى. فالاحتكارات هى التى تسيطر فى داخل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمــة، والاحتكارات الدولية الممثلة فى الشركات متعددة الجنسية تسـيطر علــى الاسواق وتحديد الاثمان ولا مجال لحرية التجارة.

٦-سهولة تسوية المدفوعات الدولية[١]:

حيث يرى أنصار حرية التجــارة إنــها تــؤدى الــى ســهولة المدفوعات الدولية متعددة الاطراف حيث تمكن الــدول المقترضــة مــن السداد للدول المقرضة باستخدام الفائض التصديرى فى الميزان التجــارى بينهما وذلك دون الدخول فى إجراءات معقدة لسداد القروض وذلك بــان يتم السداد فى شكل سلعى بزيادة صادرات الدول المقترضة عن وارداتــها من الدولة المقرضة.

٧-الحماية قد تؤدى الى سياسة افقار الغير[٢]:

وأساس هذه الحجة التى يسوقها انصار حرية التجارة ما ســوف يترتب على الحماية من الاضرار بالدول الأخرى وافقارها حيث أن أحــد وسائل الحماية وهى الرسوم الجمركية العالية قد تؤدى الى خفض حجــم التجارة الدولية بوجه عام لان تقليل حجم الواردات ينتهى عادة بنقص فــى

---

(١) د.حسين نجم الدين: المرجع السابق ذكره ص٩٢.

(٢) د.عادل حشيش، المرجع الساق ذكره ص١٧٨.

حجم الصادرات، فلن تستطيع دولتان تصدر فائض انتاجها بصفة مستمرة دون ان تستورد فائض انتاج العالم الخارجى.

وقد انتشرت هذه الحجة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يرى سامسلون ان رفع الرسوم الجمركية امام السلع الامريكية قد تؤدى الى نقص حجم الانتاج وانتشار البطالة ولكن فى ظل الحرية ستتمكن الولايات المتحدة من زيادة صادراتها وانعاش اقتصادها.

هذه هى الحجج التى يستند اليها أنصار مبدأ حرية التجارة الدولية وتحرير التبادل الدولى من أية قيود أو عوائق ويرون ان ذلك سوف يؤدى الى رفاهية الشعوب ورفع مستوياتها كما يؤدى إلى أبعاد شبح الحروب وسيادة السلم والامن الدوليين وزيادة درجات التعاون الدولى من كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافة وحماية البيئة.

ولكن بالرغم من هذه الحجج ودرجة اقناعها وتبنى الكثير من المدارس الاقتصادية لمبدأ حرية التجارة الدولية وخاصة الطبيعيون والتقليديون والعديد من الاقتصاديين المعاصرين. الا أن الواقع العملى لا يشير الى تطبيق ملموس وواسع لهذا المبدأ بل على العكس فان معظم الدول اتبعت بدرجة أو أخرى سياسات اقتصادية فى مجال التجارة الدولية تقوم على وضع نوع من القيود وبهدف حماية منتجاتها الوطنية وتحديد اطار معين لمبادلاتها الدولية.

كما يتعين الا نغض النظر عن الممارسات الحقيقية فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والتى تقوم على فرض شكل معين للتخصص وتقسيم العمل الدولى وسيطرة الاحتكارات الدولية على الأسواق، وسيادة التبادل غير المتكافئ لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة وفى غير صالح الدول المتخلفة.

كل ذلك ادى الى ان مبدأ حرية التجارة الدولية أصبح فى وجهة نظرنا فرضا مثاليا ليس له الا تطبيق محدود ويتم الدعوة له لكى يكون ستارا يحجب ممارسات الهيمنة والسيطرة على الأسواق والتجارة الدولية وأدى ذلك الى اتجاه معظم الدول للأخذ بدرجة أو أخرى بسياسات الحماية... وهذا ما سنراه فى المبحث الثانى.

المبحث الثانى

سياسة تقييد التجارة والتبادل (الحماية)

تعنى سياسة تقييد التجارة والتبادل، أى سياسة الحمايـــة: تدخـــل الدولة فى التأثير على حركة وتدفق واتجاه التبادل الدولـــى عـــن طريـــق وضع مجموعة من القواعد والقوانين المنظمـــة لحجـــم هـــذه المبـــادلات ونوعيتها وطريقة تسوية المدفوعات المترتبـــة عليـــها بغـــرض تحقيـــق مجموعة من الأهداف الاقتصادية منها حماية اقتصادها القومى، الحد مـــن وضعية التبعية، الحد من استيراد السلع الأجنبية، وقف التدهـــور الناشـــئ عن تضخم العجز فى ميزان المدفوعات وتراكم أعباء المديونية الخارجية.

ويمكن القول ان سياسة الحماية ظهرت فى الوقت الذى ظـــهرت فيه سياسة حرية التجارة الدولية. ولكن الاتجاه المتزايد فى الاخذ بسياســـات الحماية نشأ من جانب الدول المتخلفة التى تـــأثرت الـــى درجـــة كبـــيرة بممارسات الدول الرأسمالية المتقدمة وعانت من قدر كبير من الاســـتغلال والتبعية وتعميق التخلف الناجمة عن سيادة مبدأ حريـــة التجـــارة الدوليـــة وسنرى:

أولا: حجج سياسة الحماية   وثانيا: أساليب وصور الحماية

المطلب الأول

حجج سياسة الحماية

يستند أنصار سياسة الحماية وتقييد التجارة الدولية الى العديد مـــن الحجج وتتمثل اهمها فيما يلى:

أولا: حماية الصناعات الناشئة ودفع عملية التنمية:

تعد أهم وأقوى الحجج التى يقدمها انصار سياسة الحمايـــة حيـــث يتعين اتخاذ ما تحتاجه من عوامل الاستقرار والنمـــو وتحقيـــق الأهـــداف

المحددة وذلك فى المراحل الاولى لقيام هذه الصناعة حيث تكون فى أمس الحاجة لحمايتها من المنافسة القوية من الصناعات الأجنبية المماثلة والتى تتمتع بخبرة طويلة وامكانيات كبيرة واستخدام مكثف لفنون انتاجية متطورة وتقديم منتجات ذات جودة أكبر وأثمان أقل نسبيا مما يسمح لها بالسيطرة على الاسواق الخارجية ومن ثم لا تستطيع الصناعة الوطنية الناشئة ان تقف فى مواجهتها فهى فى حاجة الى فترة زمنية حتى تتمكن من تحقيق مزايا الانتاج الكبير وتدريب قوتها العاملة وتوسيع نطاق السوق الذى توجه له وتقديم منتجات بدرجة كفاءة وجودة وأثمانها تمكنها من الوقوف فى منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة ولهذا يتعين حماية هذه الصناعة الناشئة عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على المنتجات الأجنبية المماثلة مما يجعل أثمانها اذا ماتم استيرادها أكثر ارتفاعا من اثمان منتجات هذه الصناعة وبالتالى يمكن بثمن يغطى نفقة الانتاج ويتوافر لها السوق الكافى وتستمر هذه الحماية لفترة من الوقت تحقق فيها هذه الصناعة النمو وتستطيع ان تقف فى منافسة المنتجات الأجنبية.

ويعد الاقتصادى الألمانى الشهير فردريك ليست أول من صاغ بشكل متكامل مبدأ حماية الصناعات الناشئة وقد اشترط لذلك[1]:

١-ألا تحمى الدولة الانتاج الزراعى من المنافسة الأجنبية لان الدولة أما ان تكون مهيأة بطبيعتها للتخصص فى انتاج زراعى معين واما ان لا تكون كذلك ومن الطبيعى ان فرض الحماية لن يجعل الدولة

---

(١) Eist, Friedrich: The national System of political Economy (1844)

وقد ترجم الى الانجليزية فى عام ١٨٨٥ واعتمدنا فى ذلك على:

د.أحمد جامع: المرجع السابق ذكره ص١٠٤-١٠٥.

د.عادل حشيش، المرجع السابق ذكره ص١٨٣-١٨٤.

أكثر قدرة وتخصصا فى الانتاج الزراعى كما ان فـــرض الحمايـــة لصالح الزراعة فى الوقت الذى تتم فيه حماية الصناعة يترتب عليـــه ارتفاع أثمان المنتجات الغذائية والمواد الأولية ويـــؤدى ذلـــك الـــى ارتفاع نفقة الانتاج الصناعى ومن ثم عدم تحقق الربح الذى كان مـــن المتعين ان تحصل عليه الصناعات الناشئة نتيجة حمايتها.

٢-الا تفرض الحماية الا بالنسبة للصناعات التـــى تتفـــق وطبيعـــة الظروف الاقتصادية[١] فى الدولة وتتوافر بالنسبة لها العوامل التـــى تمكنها من البقاء والاستمرار والنمو والقدرة على منافسة الصناعـــات الأجنبية المماثلة. ومن ثم لا يتعين حماية الصناعة التى لن تســـتطيع ابدا منافسة المنتجات الصناعية الأجنبية الدقيقة والمتطورة.

٣-أن تكون الحماية مؤقتة اى تشمل فقط الفترة الزمنية اللازمة لنمـــو الصناعات الناشئة وعندما تكتمل وتكتسب هذه الصناعـــات الخـــبرة والدراية وتحقق النمو وتستفيد من مزايا الانتاج الكبير وتكون قـــادرة على الوقوف على قدم المساواة فى مواجهـــة الصناعـــات الأجنبيـــة المماثلة يلزم رفع هذه الحماية وذلك خشية ان تتحول الحمايـــة الـــى حماية دائمة يكون هدفها وقاية صناعات ومنشأت غير كفئة انتاجيـــا وحيث ترتفع نفقات الانتاج عن طريق الفقد والضياع، وتسود الطاقـــة العاطلة هذه الصناعات.

ويتصل بحجة حماية الصناعات الناشئة ان ذلك يؤدى الـــى دفـــع عملية التنمية والاستمرار فى عملية التغيير الجذرى فى الهيكل الاقتصادى

---

(١) د.محمد لبيب شقير: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضـــة القـــاهرة، ١٩٦٤ ص٢٨٨-٢٩٠.

المتخلف عن طريق التصنيع وتطوير واقامة العديد من الصناعات.وهـــذا يستلزم توفير قدرا كافيا من الحماية وتقييد حجم الواردات وانشـــاء هـــذه الصناعات على اساس احلال الواردات اى التصنيع المحلـــى للـــواردات الحالية والمستقبلية.

ثانيا: مواجهة العجز المتراكم فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات:

أصبحت مشكلة تراكم وتزايد عجز المـــيزان التجـــارى ومـــيزان المدفوعات لغالبية الدول المتخلفة من اهم المشاكل التى تواجهها بل أصبـــح عجزا هيكليا دائما ومن يستلزم الامر المواجهة الحاسمة لذلك ويكون ذلـــك عن طريق تقييد الواردات بكافة الصور التى تؤدى الى ذلك.. كالرســـــوم الجمركية المرتفعة وتطبيق نظام الحصص وتشجيع الانتاج الداخلى وتنمية الصادرات. وقد لجأت معظم الدول الى هـــذه الوســـائل للحمايـــة وتقييـــد التجارة الدولية.

ثالثا: التغيير الجذرى فى عملية الانتاج عن طريق التنوع:

من المعروف ان احد خصائص الهيكل الاقتصادى المتخلف هـــو سيادة الاختلالات فى الهيكل الاقتصادى والاعتماد على منتـــج واحـــد او عدد محدود من المنتجات، وغياب القاعدة الانتاجية وخاصة فـــى مجـــال الصناعة، وللتغلب على ذلك يرى انصار الحماية ضرورة الســـعى الـــى تنوع الاقتصاد القومى بصفة عامة وتنوع عملية الانتاج بصفة خاصة عـــن طريق انشاء العديد من المشروعات ومن ثم تنوع الدولة من انتاجها وتقلل من مخاطر الاعتماد على محصول أو منتج وحيد، عـــن طريـــق انتـــاج المزيد من السلع. وهذا يستلزم حماية هذه المشـــروعات الجديـــدة ومـــن المفضل تطبيق الحماية فى هذه الحالة طبقا لنفس الأسس التى تطبق بـــها الحماية فى حالة الصناعات الناشئة.

رابعا: اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:

يرى أنصار سياسة الحماية ان حماية الأسواق فى داخل دولة مـــا قد تشجع المشروعات الأجنبية على انشاء فروع لها فى داخل هذه الدولـــة وهى بذلك تشجع وتجذب الاستثمارات الخارجية من اجل الاســـتفادة مـــن الاثمان المرتفعة فى الداخل وعدم دفع الرسوم الجمركيـــة العاليـــة عنـــد تصدير منتجات لهذه الدولة ويؤدى ذلك الى رفع معدلات العائد المتوقعـــة من الاستثمار فى تلك الصناعات التى يحيطها سياج من الحماية ومن ثـــم فان الحماية قد تؤدى الى اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

خامسا: زيادة مصادر ايرادات الدولة:

يرى انصار الحماية ان فرض رسوم جمركية على واردات دولـــة ما يؤدى من جهة الى ارتفاع اثمانها وقد يدفع الدولة فى مرحلة تالية الـــى محاولة تصنيع جزء من هذه الواردات بالداخل، ومن جهة أخرى فان هـــذه الرسوم تشكل أحداهم مصادر إيرادات الدولة السيادية والتى قد تصل الـــى نسبة النصف فى بعض الدول المتخلفة ومن ثم فان انصار الحماية يـــرون فى ذلك مبررا قويا لزيادة الرسوم الجمركيـــة علـــى الـــواردات لتمويـــل الخزانة العامة والمساهمة فى مواجهة عجز الموازنة العامة.

سادسا: الحد من البطالة:

يرى انصار الحماية أنه يمكن عن طريق هذه السياسة ووســـائلها المختلفة الحد من مشكلة البطالة حيث أن فرض رسوم جمركية مرتفعـــة على الواردات من السلع الأجنبية يؤدى الى تحول الطلب فى الداخل الـــى السلع الوطنية المماثلة مما يدفع الى زيادة حجم المشـــروعات القائمـــة أو انشاء مشروعات جديدة. فى الحالتين يتم استيعاب اعداد كبيرة من العمالـــة

وهذا يقلل من حجم البطالة ورفع مستوى انتاجية القوى العاملة فى الداخل.

سابعا: الدفاع ضد الاغراق[1]**:**

يقصد بالاغراق قيام المشروعات الانتاجية ببيع السلع المنتجة فى الأسواق الأجنبية بأثمان أقل من أثمان البيع فى الأسواق الداخلية (الوطنية) وأحيانا قد يتم البيع فى الاسواق الخارجية بأثمان تقل عن نفقة انتاج هذه السلع وقد تقوم المشروعات باتباع سياسة الاغراق بصفة دائمة اذا كان فى وضع احتكارى بالداخل وتنافس بالخارج وقد تكون سياسة مؤقتة او مرحلية يقصد بها القضاء على منافسة المشروعات الاخرى لها فى السوق الأجنبية.

وللأغراق أثار اقتصادية ضارة على الدول التى تتعرض له حيث يؤدى الى الاضرار بدرجات كبيرة بالصناعات المخلية المنتجة لسلع مماثلة قد يؤدى بها الى التوقف أو تغيير النشاط الانتاجى لذلك تلجأ الدول التى تتعرض للأغراض الى اتباع سياسة الحماية والدفاع ضد الاغراق بهدف حماية صناعاتها المحلية عن طريق رفع الرسوم الجمركية وتطبيق نظام الحصص. وقد تضمنت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) حق الدول فى جواز فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع التى تغرق أسواقها وتباع فيها بأثمان أقل من أثمانها فى دولة الانتاج أو بأثمان أقل من نفقة انتاجها.

---

(١) د.احمد جامع: المرجع السابق ذكره ص١١٤

ثامنا: تحسين معدل التبادل:

تتمثل هذه الحجة فى ان الدولة التى تفرض ضرائب جمركية علـــى وارداتها ستحقق فائدة من هذه الرسوم حيث ان المصدر هو الذى سيتحمل عبء هذه الضريبة فى النهاية مما سيؤدى به الى تخفيض أثمان صادراتـــه الى هذه الدولة. وبهذا تحصل الدولة على وارداتها بأثمان أقل من ذى قبـل ويؤدى ذلك الي التحسن فى معدل التبادل التجارى وذلك لصـــالح الدولـــة التى فرضت هذه الرسوم الجمركية وذلك طالما إنها ستتمكن من خفـــض قيمة وارداتها فى مقابل صادراتها.

غير انه لا يوجد ما يؤكد ان الدولة ستحصل فـــى النهايـــة علـــى كسب صافى[1] نتيجة لما قد يحدث من تحسن فى معدل تبادلها الخـــارجى حيث ان ذلك يتوقف على حجم مشتريات الدولة من الســـلعة المســـتوردة، بعد انخفاض ثمنها. كما ان تخفيض الثمن يتوقف على ظـــروف الانتـــاج ومرونة العرض ثم ان مبدأ المعاملة بالمثل قد لا يحقق تحسنا فى معـــدل التبادل.

تاسعا: اعتبارات قومية:

من أهم الحجج غير الاقتصادية التى تقدم من اجل اتباع سياســـة الحماية وتقييد التجارة الدولية هى تلك الاعتبارات المتعلقة بالدفاع الوطنـــى وحماية الصناعات الضرورية للامن القومى مثـــل صناعـــات الاســـلحة والمعدات الحربية ومصادر الطاقة والحديد والصلب وبعض الصناعـــات الدقيقة والمتطورة جدا كالصناعات الاليكترونية. وقد كان لـــهذه الحجـــة اثرها البالغ فى فرض الحماية وزيادة معدلاتها فى العديـــد مـــن الـــدول.

---

(١) د.عادل حشيش، المرجع السابق ذكره ص١٨٩.

ويمكن ان يدخل فى اطار المنتجات الاستراتيجية التى يجب ان تخضع للحماية تلك التى تؤدى الى تأكيد الاستقلال والحد من التبعية للخارج.

عاشرا: اعتبارات اجتماعية:

وتعد هذه أيضا من الحجج غير الاقتصادية حيث يتم تقييد التجارة واتباع وسائل مختلفة للحماية من أجل تحقيق بعض الاعتبارات الاجتماعية، ومثال ذلك حماية طبقة المزارعين عن طريق تقييد الواردات من المنتجات الزراعية وحماية مستوى المعيشة فى الدولة ذات الأجور المرتفعة (الولايات المتحدة، أوربا الغربية) من منافسة المنتجات الأجنبية القادمة من بلاد مستوى المعيشة فيها اكثر انخفاضا (اليابان، الصين تايوان، كوريا الجنوبية) وقد يكون الهدف هو حماية صناعات وطنية ذات طابع حضارى أو تاريخى وقد يكون الهدف حماية انتاج بعض الطوائف والاقليات.

تلك هى أهم حجج سياسة الحماية، والتساؤل هو عن أهم أساليب وصور هذه الحماية. وهذا ما نراه فى المطلب الثانى.

المطلب الثانى

أساليب وصور سياسة الحماية

تستخدم الدولة التى تطبق سياسة الحماية أساليب وصور فنية مختلفة ويتم النظر اليها وفقا لمعايير مختلفة منها التاريخى والنظام الاقتصادى السائد والهدف من السياسة التجارية. وسيتم تقديم هذه الأساليب طبقا لمعيار يأخذ به بعض الاقتصاديين[١] وهو مضمون الأسلوب المستخدم ومن ثم يتم التمييز بين أساليب فنية قيمية (تعتمد على

(١) د.عادل حشيش: المرجع السابق ذكره ص١٩١.

الأثمان) عن طريق التأثير فى أثمان الصادرات أو الواردات وأساليب كمية عن طريق التأثير فى أحجام الصادرات والواردات وأساليب إدارية تنظيمية لهذه الحماية.

أولا: الأساليب الفنية القيمية التى تعتمد عليها الأثمان:

تهدف هذه الأساليب المتبعة للحماية الى التأثير فى أثمان الصادرات او الواردات وهى تشمل الرسوم الجمركية، الرقابة على النقد الاعانات، الاغراق، تولى الدولة بنفسها التجارة الدولية.... ونعرض لكل منها باختصار.

١-الرسوم الجمركية:

-ان الهدف الرئيسى تاريخيا من فرض رسوم جمركية على حركة المبادلات السلعية هو توفير مورد مالى للدولة ولكن هذه الرسوم يكون لها فى نفس الوقت اثار بالغة على النشاط الاقتصادى فى الدول المختلفة ويتوقف نوع الاثر على الاطار الذى تطبق الضرائب داخله، وعلى طبيعة وخصائص السلع التى تفرض عليها كما تتوقف نتيجة هذا الاثر على نسبة الرسوم الى قيمة السلعة.

-وعلى ذلك يتعين على الدولة عندما تضع النظام الخاص بالرسوم الجمركية أن تأخذ فى الاعتبار الجوانب المالية والضريبية لتحقيق ايرادات معينة هذا من جهة. ومن جهة أخرى الاخذ فى الاعتبار الجوانب الاقتصادية أى أثر الرسوم على الواردات والصادرات وعلى السياسة الاقتصادية وعموما يتعين ان تتفق السياسة الجمركية مع سياسة التنمية الاقتصادية وان تعمل على تدعيمها وتطويرها.

-والرسوم الجمركية تفرض بدرجة أكبر على الواردات المختلفة للدولة تحت مسمى رسوم الاستيراد على المجموعات المختلفة للسلع

المستوردة كذلك تشمل الرسوم الجمركية رسوم التصدير وهى عادة يمكن أن تضاف الى أثمان التصدير وبالتالى يمكن ان يتحملها المشترى الاجنبى.

-هذا ويتم احتساب الرسوم الجمركية على أساس قيمى أى كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة أو المصدرة (رسوم قيمية) أو حسابها على أساس مبلغ معين على الوحدة أو الوزن كرسم نوعى (رسوم نوعية) وقد يحتسب الرسم على أساس مركب اى يكون رسما نوعيا يضاف اليه رسم قيمى معين ويكون ذلك عادة بغرض بعض التفاوت فى الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة.

ولن ندرس هنا الجوانب المختلفة للرسوم الجمركية من حيث النظام المتبع والآثار الاقتصادية والمالية لها فى الداخل والخارج ولكن نركز على استخدام الرسوم الجمركية كأسلوب فنى للحماية.

وفى هذا الخصوص فانها تعد أهم هذه الأساليب الفنية وأكثرها تأثيرا وفعالية فى التجارة الدولية فقد يصل تأثيرها الى حد منع قيام التجارة الدولية من بعض السلع وتسمى بالرسوم المانعة. وفى الغالب ان يتفق تأثيرها فى تقييد هذه التجارة مع معدلاتها حيث يمكن القول ان كل رسم جمركى لا يكون من الارتفاع بحيث يمنع الاستيراد من السلعة المقصودة تماما وفى نفس الوقت لاتوجد رسوم انتاج أو ضرائب مبيعات على الانتاج المماثل لهذه السلعة فى داخل الدولة. سيكون له أثر فيما يتعلق بحماية الانتاج والصناعات الوطنية وتحقيق ايرادات لخزانة الدولة وعموما يمكن بيان الاثار على الرسوم الجمركية عن طريق تاثيرها على أثمان الواردات وأثمان الصادرات فيما يلى:

-رفع أثمان الواردات نتيجة تقرير رسوم جمركيـة عليـها او رفـع معدلات الرسوم المقررة وما يترتب على ذلك من خفض حجم هـذه الواردات بسبب ارتفاع أثمانها فى السوق المحلى وقد يؤدى ذلك الـى تشجيع الانتاج المحلى المعان او اتباع سياسة التصنيع التـى تقـوم على أساس احلال الواردات وأثار ذلـك علـى الانتـاج والعمالـة والدخول.

-قد يترتب على فرض هذه الرسوم الجمركية على السلع المسـتوردة ان يقوم المصدرين الاجانب بتخفيض أثمان التصدير لهذه السلع مـن أجل الحفاظ على كمية الصادرات وهذا يؤدى الى تحسـن معـدلات التبادل الدولى لصالح الدولة التى فرضت الرسوم.

-قد تستخدم الدولة الرسوم الجمركية كأداة فى اطار القيـود الكميـة ونظام الحصص حيث تسمح بدخول كميات معينة مـن الـواردات- بمعدلات رسوم مرتفعة وكميات أخرى برسوم متوسطة وثالثة برسوم منخفضة أو بدون رسوم طبقا لنوع السلعة المستوردة اسـتهلاكية او ضرورية أو وسيطة.

-قد يؤدى فرض رسوم استيراد مرتفعة على سلعة ما الـى ابدالـها بسلعة أخرى مستوردة تكون الرسوم المفروضة عليها أقل. كما قـد يؤدى فرض رسوم مرتفعة الى اثار عكسية وذلك اذا مـا فرضـت على مواد خام او سلع نصف مصنعة ولم تفرض رسـوم تعويضيـة على المنتج النهائى لها الامر الذى يؤدى فى النهاية الى عدم انتـاج هذه السلعة فى الدولة.

-كما يؤدى فرض رسوم مرتفعة الى انخفاض الايرادات الجمركية الاجمالية عن طريق التهريب والتزوير وفساد الجهاز الجمركى[1] وينطبق ذلك خصوصا على السلع مرتفعه القيمة كالمجوهرات والاجهزة الدقيقة والسيارات وبعض العقاقير.

-لما كانت النتيجة المباشرة لفرض رسوم تصدير هى خفض ربح المصدر أو المنتج وهى هنا كما لو كانت ضريبة دخل مباشرة. (مع اختلاف اسلوب التقييم ومقدار الرسوم) كذا يكون اثر الرسوم هو انخفاض فى الصادرات قد يؤدى الى انخفاض فى العمالة او عائدات النقد الأجنبى والناتج القومى ومستوى المعيشة.

-أخيرا قد يكون هناك أثار اقتصادية غير مباشرة للرسوم الجمركية (ونفس الأمر بالنسبة للضرائب) حيث يمكن ان تؤدى الى التحول من الادخار الفردى الى الانفاق العام، أو من الانفاق الفردى الى الادخار العام، مع انخفاض أو ارتفاع فى القدرة على تكوين رأس المال، وأثر سلبى او ايجابى مماثل على التنمية الاقتصادية.

٣-الرقابة على النقد:

ان الرقابة علي النقد أو الصرف من أهم الوسائل التى تستخدمها الدولة من أجل تقييد حركة التجارة الخارجية والرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية وهو يعنى وضع الدولة للقواعد والنظم التى تحدد عرض وطلب النقد الأجنبى من حيث المصادر والحصيلة المتوقعة وأوجه الصرف. وكذا فرض سعر معين أو أسعار (أثمان) للعملة الوطنية فى مواجهة الحملات الأجنبية وعادة ماتتولى هيئة مركزية هى دائما البنك

([1]) هانز ياخمان، المرجع السابق ذكره ص٩٧

المركزى كل الاجراءات المتعلقة بالنقد الأجنبى. ويعنى ذلك عدم ترك الأمور المتعلقة بالنقد والصرف الأجنبى لقوى العرض والطلب وخصوصا فيما يتعلق بتحديد السعر والتحكم فى الحصيلة بل يتم ذلك كله بواسطة الدولة.

وهناك أسباب كثيرة لالتجاء الدولة الى نظام الرقابة على النقد من أهمها:

الحد من الواردات الأجنبية وخاصة السلع الكمالية والسلع التى تم انتاجها فى الداخل. وتشجيع استيراد السلع الضرورية، والسلع الانتاجية اللازمة لدفع عملية التصنيع بتوفير احتياجاتها من النقد الاجنبى ومن ثم توفير قدر من الحماية للصناعات الناشئة،والحد من عجز ميزان المدفوعات وتحسين معدلات التبادل،ومواجهة ظاهرة تهريب رؤوس الأموال الى الخارج وتشجيع الصادرات،وقف تدهور العملة الوطنية.

ويتم الأخذ بسياسة الرقابة على النقد بواسطة العديد من الدول المتخلفة نتيجة ضعف امكانياتها فى توفير قدر كافى من النقد الأجنبى وتدهور عملتها الوطنية، اذا ما ترك امر النقد الأجنبى حرا دون أدنى تدخل من جانب الدولة.

ويمكن القول أن الرقابة على النقد والصرف الأجنبى تتضمن العديد من الممارسات منها:-

-التدخل فى مجالات النقد الأجنبى سواء فيما يتعلق بمصادر العرض أو أوجه الطلب المختلفة وتحديد سعر معين للصرف، وغالبا عدة أسعار للصرف ويكون ذلك طبقا لنوع السلع المستوردة وطبيعة الاستخدامات المختلفة للنقد الأجنبى فضلا عن التمييز بين الجهات

والأفراد الذين يصرف لهم النقد الأجنبى، والتمييز بين الدول التـــى يتـم التبادل معها.

-قد تحدد الدولة سعرا محددا للنقد الأجنبـــى وتتدخـل لحمايتـه وتخصص مصادر معينة لتوفير النقد الأجنبى اللازم وأوجـــه اســتخدامه وتسمح بأن يوجد الى جانبه سعر صرف مجمع البنك المركزى وفى هـذه الظروف فان اعتبارات وعوامل كثيرة تؤدى الى تواجد سعر صرف آخـو يطلق عليه سعر السوق السوداء.

٣-الاعانات:

غالبا ما يرتبط أسلوب الاعانات بالصادرات حيث تتدخل الدولـــة فى مجال التجارة الدولية بغرض التشجيع وتنشيط عمليـــة الصـــادرات... وتنميتها عن طريق أسلوب الاعانات والتى قد تكـــون اعانـــات مباشـــرة وتتمثل فى مبالغ نقدية تمنح للمصدرين اذا ما تم تحقيق أهداف تصديريـــة محددة سواء من حيث حجم السلع المصدرة أو نوع وجود هذه السلع.

وقد تكون اعانات غير مباشرة تتمثل فى منح المصدرين بعـــض الامتيازات التى تتمثل فى اعفاءات ضريبية جزئية واستخدام جـــزء مـــن حصيلة الصادرات فى أغراض تتعلق بمشروعات المصدر، وتســـهيلات ائتمانية ومجموعة من الحوافز والامتيازات التى تحددها كل دولة.

-بالاضافة الى ذلك قد توجد ظروف طارئة تستلزم تقديـــم اعانـــات مؤقتة للصادرات بشرط امكان تدبير الوسائل المالية بـــدون الحـــاق اضرار كبيرة بالقطاعات الأخرى مثل انهيار أثمان السوق العالميـــة أو الأغراق الأجنبى، أو فى حالة انشـــاء خطـــوط جديـــدة للإنتـــاج التصديرى.

-يمكن ان تشمل الاعانات بالاضافة الى الصادرات المتطورة (السلع) الصادرات غير المنظورة. كذلك (الخدمات) اى الخدمات الوطنية التى تقدم للاجانب كالسياحة والتعليم والمواصلات.

-كما يمكن ان تكون الاعانات مستترة اذا ما قامت الدولة بتمويل ومواجهة العجز الذى قد تعانى منه بعض المؤسسات التى تعمل فى مجال التصدير. وهناك أيضا اعانات الإستيراد وتستخدمها الدولة كأداة للتدخل.

-غير ان الأثر الذى تحققه اعانة التصدير يتوقف الى حد كبير على رد الفعل الذى تتخذه الدول المستوردة والدول المصدرة لسلع مماثلة وعلى طبيعة أسواق التصدير ومرونة كل من عرض السلع المصدرة، والطلب على هذه السلع فى الأسواق الأجنبية.

رابعا: الاغراق:

عرضنا من قبل لماهية الاغراق ونشير هنا الى الاغراق كأسلوب لتدخل الدولة فى التجارة الدولية، وهو يعتمد أساسا على سياسة التمييز السعرى عن طريق بيع السلعة فى الأسواق الخارجية باثمان أقل من ثمن بيعها فى الداخل واقل من أثمان السلع المماثلة للدولة المستوردة فى الداخل. بل قد يتم البيع أحيانا بأثمان أقل من نفقة الانتاج وتعويض الخسارة برفع الأثمان فى الداخل أو منح اعانات التصدير.

هذا ويشير الاقتصاديون الى انماط عديدة من الأغراق[1] منها:

- أغراق الصرف اى تخفيض سعر العملة الوطنية بغرض زيادة قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة فى الاسواق الدولية وأغراق رأس المال

---

(1) د. عادل حشيش، المرجع السابق ذكره ص٢٠٧-٢١٠.

حيث التمييز بين الدخل فى شروط منح الائتمان. والاغراق الشرقى نسبة الى سياسة اليابان والصين وكوريا الجنوبية فى اكتساب الاسواق الخارجية على اساس مستويات اجورها المنخفضة عن مستويات الأجور فى الدول الغربية، ولكن جرت العادة على التمييز بين ثلاثة أنواع من الاغراق هى:

١-الأغراق العارض:ذلك الذى ينتج عن ظروف طارئة خاصة مثل الرغبة فى التخلص من فائض سلعة فى نهاية موسم بأن تعرض فى الأسواق الخارجية بأثمان منخفضة أو قد يلجأ المنتجين لذلك حتى لايضطرون الى خفض أثمانهم فى الداخل.

٢-الأغراق قصير الأجل: ذلك الذى يهدف الى تحقيق غرض معين، وينتهى بتحقيقه وذلك كخفض مؤقت لأثمان البيع بقصد فتح سوق أجنبية واكتسابها ثم تعويض ذلك فيما بعد.

٣-الأغراق الدائم: ذلك الذى ينتج عن سيادة دائمة، وغالبا ما يرتكز الاغراق الدائم على وجود احتكار فى السوق الداخلى مما يؤدى به الى تحقيق أرباح احتكارية غير عادية فى الداخل ومن ثم يطبق سياسة التمييز السعرى ويبيع المنتج فى السوق الأجنبية بأثمان أقل اعتمادا على موقفه الاحتكارى الداخلى وبغرض ان يصل بانتاجه الى الحجم المناسب (الأمثل) والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير واكتساب مزيد من الاسواق.

وغالبا ما تدعم الدولة سياسة الاغراق عن طريق منه اعانات للمصدرين.

٥-تولى الدولة لجزء من أعباء التجارة الدولية:

قد ترى الدولة بنفسها القيام بالتجارة الدولية بالنسبة لنوع محدد من الصادرات أو الواردات وهنا نكون أمام تدخل مباشر للدولة يتجاوز الاساليب السابقة الى قيامها عن طريق هيئات عامة بممارسة عمليات التجارة الدولية.

ويمكن القول ان اتجار الدولة كان احد معالم اقتصاديات الحرب خلال الحرب العالمية الثانية حيث تتدخل الدولة فى مجال الشراء والبيع وفى حالات اخرى كانت الدولة تحتكر قطاعات تجارية بأكملها وفى هذا الاطار تدخل عملية التجارة الدولية وكان ذلك أحد خصائص التجارة الخارجية فى مصر فى الستينات من هذا القرن والتى كانت تخضع لاحتكار الدولة فى مجالات عديدة وبنسب مرتفعة، وتستمر حتى الآن ولكن بنسبة أقل وأهداف ذلك تتمثل فى:-

١-ضمان الامداد المستمر للدولة واجهزتها وخاصة الصناعات الحربية بما تحتاجه، فضلا عن احتياجات الأفراد من المواد الأساسية وخاصة السلع الغذائية والأدوية.

٢-استقرار دخول منتجى السلع التصديرية بالعملة المحلية، فضلا عن تطبيق قيود التصدير للتأثير فى أثمان السوق العالمى عن طريق الوضع الاحتكارى أو فى اطار اتفاقيات الكارتل الدولية أو الاتفاقيات السلعية.

٣-التحكم فى الاثمان والحيلولة دون ارتفاعها والحد من الارباح الجزافية للحصص التى قد تنجم عن تقييد الاسعار.

ثانيا: الأساليب الكمية لتقييد التجارة الدولية:

تعد الأساليب الكمية من أهم الاساليب التى تعتمد عليــــها الــدول المختلفة فى تحديد وتقييد حجم التجارة الدولية لها وخاصة الواردات مـــن الخارج وعادة ما تأخذ شكل الحصص وتراخيص الاستيراد وهى تـهدف الى الحد من الواردات عن طريق القيود الكمية وتخفيضها الى المســتوى الذى تقل فيه كثيرا عما كانت تصله فى السوق الحرة... ويمكــن فـرض وتنفيذ القيود الكمية عن طريــق الحصــص والــتراخيص الحكوميـة أو بتخفيض المدفوعات عن طريق الحد من اعتمــادات النقـد الاجنبــى او بالمزج بين النظامين والهدف مزدوج هو تخفيض العجــز فــى مـيزان المدفوعات وحماية المنتج المحلى، كما يمكن المزج بين نظام الحصـــص والرسوم الجمركية حيث يتم السماح باستيراد حصص كمية من سلع معينة على أساس رسوم منخفضة ثم يتم تحديد رسوم عالية علـــى الحصــص الكمية التالية.

أوجه الاختلاف بين نظام الحصص والرسوم الجمركية:

كل منهما يهدف الى تقليل الواردات ولكن أوجه الاختلاف:

أ-أن التعريفة الجمركية تجد أساسها فى الاطار القانونى العام للدولـة (لا ضريبة بدون قانون) بينما القيود الكمية لها طبيعـــة الاجــراءات الطارئة التى تتخذها الدول خارج الاجراءات القانونية البحتة وتطبــق بشكل اختيارى يختلف تماما عن التعريفة الجمركيـــة لذلــك يعتــبر التحديد الكمى للواردات أداة دقيقـــة ومرنـــة وســريعة، وان نظــام الحصص يسمح بتحقيق الهدف المطلوب بدقة وفى الوقت المناســـب وبشكل لا يمكن لسياسة التعريفة الجمركية ان تحققه ولذلك فان نظــام الحصص وتراخيص الاستيراد يعتبر تدخــلا للدولــة بشــكل فعــال

ومباشر فى التجارة الدولية وتؤثر فى النشاط الاقتصادى بصفة عامة.

ب-أن تطبيق التعريفة الجمركية غير شخصى حيث يتعلق فقط بالسلع بينما ان تطبيق القيود الكمية يكون شخصيا حيث تخصص الحصص لأشخاص أو شركات معينة[١] كما أنه يترتب على دفع الرسم الجمركى أن يكون للمستورد حق لا ينازع فيه فى ادخال السلع المعينة الى البلاد بينما نجد ان ضرورة الحصول على تراخيص استيراد تجعل اى إجراء يتخذه المستورد المحتمل متوقف على قرار الهيئة المختصة، بالاضافة الى ان الرسم يكون محتواه مالى بينما يكون لترخيص الاستيراد قيمة تجارية فى حد ذاته.

***الأنواع المختلفة للحصص الكمية وتراخيص الاستيراد:**

١-الحصص الاجمالية: عندما تحدد الدولة حصصا اجمالية للاستيراد دون تقسيم جغرافى أى دون تحديد للدولة مصدر السلعة وتترك للمستورد حرية الاستيراد في اطار حصته بأفضل الاثمان والشروط.

٢-الحصص المحددة: حيث تقسم الدولة حصص الاستيراد الى حصص جغرافية موزعة على عدة دول طبقا لاعتبارات وضع ميزان مدفوعات الدولة المستوردة مع هذه الدول وسعر الصرف وطريقة تسوية المدفوعات والشروط الموضوعة ونوعية السلع المستوردة.

٣-أذون أو تراخيص الاستيراد: وهى مرتبطة بنظام الحصص فتمنح الدولة تراخيص الاستيراد لمجموعات من السلع فى حدود كمية معينة مع مراعاة اعتبارات محددة أهمها أن الترخيص يشمل غالبا

---

(١) هانز باخمان: المرجع السابق ذكره ص١٢٦.

تخصيص مبلغ من النقد الأجنبى للمستورد لذلك فـــان هـــذه الـــتراخيص تخضع لرقابة السلطات المختصة بالرقابة علـــى النقـــد الأجنبـــى (وزارة الاقتصاد والبنك المركزى) فضلا عن رقابة السلطة التشريعية فى غـــالب الاحيان حينما يلزم تخصيص مبالغ لها فى ميزانية النقد الآجنبى.

٤-الحصص المتبادلة: وينشأ ذلك عن طريق الاتفاقيات التجاريـــة بين دولتين حيث يتم تحديد حصص الاستيراد بالتبادل حيث تحدد كل دولة مقدار وارداتها من سلع معينة من الدولة الاخرى وهنا يتـــم تبـــادل بيـــن صادرات وواردات كل دولة.

وقد يعتبر أيضا من قبيل تدخل الدولة الكمى فى الاستيراد وضـــع حدود كمية لنسبة ما يمكن استيراده من المواد الخام والسلع الوسيطة فـــى حالة وجود منتجات محلية.

***الأثار الاقتصادية للحصص وتراخيص الاستيراد[1]:**

لا شك أن لهذا النظام أثار اقتصادية ملموسة على الأسواق فـــى الداخل واثمان السلع ومن البديـــهى ان يـــترتب عليـــه تحديـــد الكميـــات المعروضة وارتفاع الاثمان وتحقيق ارباح اضافية ليس من السهل تحديـــد من يحصل عليها اذا كانت الحصص اجمالية فقد يكون المستورد الوطنـــى او المصدر الاجنبى. اما اذا كانت الحصص مقترنة بتراخيص الاســـتيراد فيتعين أن تميز بين الاسواق التنافسية حيث يتوزع الربح الاضافى علـــى المستوردين الذين يستطيعون الحصول على تراخيص استيراد، والاســـواق الاحتكارية حيث ان فرض نظام الحصص يضـــر بمصلحـــة المحتكـــر ، المفروض انه كان يستورد من قبل الكمية التى تضمن له اقصى الارباح..

([1]) د.عادل حشيش، المرجع السابق ذكره ص٢٢٨

ثالثا: الأساليب الادارية والتنظيمية[1]:

تهدف هذه المجموعة من الاساليب الى وضع الاطار الادارى، والتنظيمى للسياسة التجارية للدولة والعلاقات الاقتصادية الدولية لها بصفة عامة والمبادلات الدولية بصفة خاصة. وتشمل هذه الاساليب: "المعاهدات والاتفاقيات التجارية، انفاقات الدفع والسداد، اتحادات المنتجين والاتفاقيات السلعية الدولية، الاتحادات الجمركية والمناطق الحرة، اجراءات الحماية الادارية، وسنعرض لهذه الاساليب باختصار وبالتركيز على الخطوط الرئيسية.

١-المعاهدات والاتفاقات التجارية:

تنظم المعاهدات التجارية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولة والدول الاخرى التى تعقد معها وعادة ما يتم الحرص فيها على مبادئ عامة: المساواة والمعاملة بالمثل، والدولة الاولى بالرعاية أى أن تتعهد الدولة بان تمنح الاخرى اى ميزة يتمتع بها مواطنو او منتجات اى دولة ثالثة.

أما الاتفاقيات التجارية: فتعقد عادة لمدة سنة يتم تجديدها (بروتوكول تجارى) وتتناول أمور تفصيلية وترتبط بالمعاهدات التجارية اذا ما وجدت ويتم تحديد المنتجات التى تدخل فى نطاق المبادلة بين الدولتين (قوائم للتصدير والاستيراد) موضحا الكميات والاثمان وكيفية

([1]) اعتمدنا فى تقديم ذلك على المراجعة الاتية:

د.عادل حشيش المرجع السابق ذكره ص٢٣١-٢٤٦

د.سعيد النجار: التجارة الدولية، القاهرة ١٩٦٤/٦٣ ص٣٢٧-٣٤٠.

د.حسين نجم الدين: المرجع السابق ذكره ص١٣٧-١٣٨.

التبادل والاجراءات والمستندات اللازمة واللجان اللازمة للاشراف على الاتفاق.

٢-اتفاقات الدفع والسداد:

قد يكون ملحقا بالاتفاق التجارى او يكون مستقلا وهو ينظم كيفية تسوية المدفوعات بين دولتى الاتفاق وكذا تسوية وكيفية أداء الحقوق والديون الناجمة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الدولتين وغالبا ما يتضمن اتفاق الدفع والسداد العناصر التالية:

أ-تحديد العملة التى تتم على اساسها العمليات بين الدولتين (عملة احدهما، أو العملتين أو عملة ثالثة)

ب-تحديد سعر الصرف الذى تسوى على اساسه العمليات.

جـ-فتح حسابين فى البنوك المركزيةتقيد فيه المبالغ المستحقة لكل من الدولتين وتسوية الفرق بين الجانب الدائن والجانب المدين فى فترات دورية أو فى نهاية الاتفاق.

د-تحديد كيفية تسوية الفرق وتحديد هامش لا يتعداه الفرق بين القيود الدائنة والقيود المدينة.

هـ-تحديد العمليات التى تدخل فى نطاق اتفاق الدفع مثل عمليات التصدير والاستيراد وأداء الخدمات وأداء التحويلات وسداد الديون السابقة.

و-تحديد فترة الاتفاق وكيفية مدة أو تعديله

٣-اتحادات المنتجين والاتفاقيات السلعية الدولية:

يقصد بذلك عقد اتحادات للمنتجين فى دولتين أو أكثر يطلق عليه الكارتل الدولى فى مجالات انتاج سلع صناعية: كالأدوية والسلع الالكترونية، والمنتجات الهندسية. وقد تشمل المواد الخام والمنتجات

الاولية مثل البترول والنحاس والقمح. والغرض الاساسى لهذه الاتحـــادات هو من اجل الحد من المنافسة والسيطرة والهيمنة على الاسواق العالميـــة وتوزيعها بين هذه الاتحادات الاحتكارية والتحكم فـــى الاثمـــان وتحديـــد نوعية السلع المنتجة وكذا الكميات المنتجـــة والتحكـــم فـــى التكنولوجيـــا المستخدمة.

ولا شك ان هذه الممارسات تكون فى صالح الشركات الداخلة فـــى اطار هذا الكارتل. ومن ثم فى صالح الدول التى تنتمى اليها هذه الشركات ويمثل ذلك تقييدا بالغ الاثر فى مواجهة الدول الاخرى خارج الكـــارتل أو التى لا تتوافر فيها العوامل اللازمة لتواجده وهى تمثل الدول المتخلفة فـــى غالب الأمر والتى تتحمل أعباء ونفقات كبيرة عند التبادل الدولى مع هـــذه الشركات.

***أما الاتفاقيات السلعية الدولية[1]:** فهى اتفاقيات حكوميـــة تتـــم غالبا بين الدول المنتجة الاساسية او بين الدول المستوردة الاساسية بقصـــد تنظيم الامور المتعلقة بانتاج وتسويق منتجات معينة واســـتقرار الأثمـــان وتصريف فائض الانتاج وتحديد معدلات التبادل.

***وأهم هذه الاتفاقيات:** الاتفاقية العامةللتعريفة والتجارة "الجـــات" التى أبرمت فى جنيف عام ١٩٤٨ لتنظيم التجارة بين العديد مـــن الـــدول (أكثر من ٧٠ دولة)، واتفاقية المنسوجات القطنية الدولية، واتفاقية القمـــح الدولية، واتفاقية السكر الدولية،

---

(١) انظر تفصيلات ذلك:

د.هانز باخمان: المرجع السابق ذكره ص٢٢٦-٢٣٦

٤-الاتحادات الجمركية والمناطق الحرة:

يتمثل الاتحاد الجمركى فى شكل نوع من الاتفاق الدولى تجمع بمقتضاه الدول الاطراف اقاليمها الجمركية المختلفة فى اقليم جمركى واحد بحيث تهدف إلى إلغاء الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول والقيود الأخرى كالحصص وتراخيص الاستيراد كما يتم وضع التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد فى مواجهة الاخرين، فضلا عن تنسيق السياسة التجارية للاتحاد الجمركى مع الدول الاخرى، وانشاء الجهاز المختص بتنظيم العلاقة بين الاعضاء وكيفية تحديد نصيب كل دولة من الرسوم المحصلة وقد يكون الاتحاد الجمركى كامل او ناقص اذا لم يتضمن كل الشروط السابقة وعموما فان الاتحاد الجمركى يعد من أهم خطوات تحقيق التكامل الاقتصادى والتى قد تشمل مناطق التجارة الحرة ونظم التفضيل الجمركى. والاتحاد الاقتصادى، والاسواق المشتركة ، والوحدة الاقتصادية.

*<u>أما المناطق الحرة:</u> فتتمثل فى اختيار الدولة لمنطقة (مدينة) معينة تستثنى من نطاقها الجمركى وتعاملها من حيث الرسوم المفروضة على الصادرات أو الواردات. ومن حيث الاجراءات الجمركية كما لو كانت خارج حدودها. فللسلع ان تدخل الى هذه المنطقة أو تخرج منها بكل حرية دون دفع أى رسوم ولكنها تخضع للرسوم اذا ما أرادات دخول حدود الدولة كما لو كانت مستوردة من الخارج. والهدف من المناطق الحرة هو جذب التجارة العابرة لاعادة التصدير، تصنيع بعض المواد المستوردة ثم اعادة تصديرها، انشاء اسواق دولية.

٥-اجراءات الحماية الادارية:

يعنى ذلك الاجراءات المختلفة التى تتبعها الدولة بقصد الحد من الاستيراد من الخارج بل وعرقلته وحماية السوق الوطنية بعدة وسائل منها:-

أ-الصرامة فى تطبيق التعريفة الجمركية وتحميل المستوردين نفقات ادارية عالية، كالتفتيش والتخزين والتعبئة.

ب-تطبيق اللوائح الصحية ومنع دخول بعض السلع والمنتجات حفاظا على الصحة العامة (الحجر الصحى، الحجر الزراعى).

جـ-القيام ببعض الاجراءات القنصلية وتقديم شهادات منشأ وصلاحية.

د-التمييز فى تسديد رسوم النقد، والرقابة على الصرف، واحيانا مقاطعة المنتجات الاجنبية لبعض الدول.

الفصل الثالث

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات[1]"

ترتب على الظروف الاقتصادية التى سادت العالم فى اعقاب الكساد الكبير حدوث تغييرات واسعة النطاق فى كثير من المجالات، حيث زاد تدخل الدولة الاقتصادية وظهرت فكرة انشاء القطاع العام وكانت نظرية كينز والقائم على دور أكبر للدولة فى مجال الاستثمار العام والانفاق العام، ثم كانت التغييرات الاكبر تأثيرا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تزايد استخدام مختلف انواع القيود فى التجارة الدولية سواء المتعلقة بالقيود التعريفية "التعريفة الجمركية" أو القيود غير التعريفة، كما سبق ورأينا فى الفصل الثالث وأدى ذلك الى تبنى الكثير من الدول بعد نشأة منظمة الأمم المتحدة الى انشاء العديد من المنظمات الاقتصادية وكان

---

(1) اعتمدنا بصفة اساسية على: الاتفاقية العامة للجات وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاديات العربية، منظمة العمل العربية، القاهرة.

-١٩٩٥-وثائق الاتفاقية العامة للجات فى دورتها الاخيرة

-مجلس الشورى ١٩٩٥- المؤتمر التاسع عشر للاقتصاديات المصريين، التنمية العربية والتطورات الاقليمية والدولية، القاهرة.

-ديسمبر ١٩٩٥- مؤتمر كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة حول الاقتصاد المصرى والمتغيرات الدولية، القاهرة، يناير ١٩٩٦.

-مؤتمر كلية الحقوق- جامعة المنصورة- مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية، القاهرة، مارس ١٩٩٦.

-د.صقر احمد صقر، الاقتصاد الدولى، دار الولاء/ شبين الكوم ١٩٩٥.

-د.محمد دويدار: محاضرات فى الاقتصاد الدولى، الدار الجامعية الاسكندرية، ١٩٥٤/١٩٩٥.

اهمها صندوق النقد الدولى، البنك الدولى للانشاء والتعمير، وفى مجال التجارة الدولية سعت هذه الدول وفى مقدمتها الولايات المتحدة الى ضرورة التفاوض بشأن تنظيم وادارة السياسات التجارية، وهذا ما تم التوصل اليه فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والمعروفة باسم الجات فى عام ١٩٤٧، وجاءت تسمية الجات بأنها اتفاق.... نتيجة وجود مجالات كثيرة للخلاف بين الدول الاعضاء، ولذلك فقد اطلق ما توصل اليه الاعضاء من نطاق اتفاق مسمى الاتفاقية، ثم تحولت ابتداء من أول ١٩٩٥ الى المنظمة العالمية للتجارة، أو منظمة التجارة العالمية وهى منظمة متعددة الاطراف للتجارة تتولى مسئولية مراقبة تحرير التجارة الدولية، ويكون لها طابع المنظمات الاقتصادية الدولية وذلك نتيجة ما توصل اليه من إتفاق فى دورة أورجواى فى ١٩٩٣/١٢/٢١" والذى تم اقرارها فى ابريل ١٩٩٤ بالمغرب.

وسوف نعرض فى هذا الفصل للموضوعات التالية:

المبحث الأول: اتفاقية الجات قبل دورة أورجواى الأخيرة

المبحث الثانى: الخطوط الرئيسية لاتفاقية الجات الأخيرة.

المبحث الثالث: الأثار المتوقعة لاتفاقية الجات الأخيرة

المبحث الرابع: مقارنة بين الجات والمنظمات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

وقد خصصنا فصلا مستقلا عن اتفاقية الجات الأخيرة وأنظمة التعريفات الجمركية والآثار المتوقعة عل الاقتصاد المصرى فى القرن الخامس.

المبحث الأول

اتفاقية الجات قبل دورة أورجواي

جاءت الجات كنتيجة عرضية لفشل المؤتمر الدولى المنعقد فى جنيف عام ١٩٤٧ فى اقرار ميثاق هافانا لانشاء منظمة التجارة الدولية بسبب رفض الكونجرس الامريكى المصادقة عليه، وكان ميثاق هافانا يتضمن فصلا عن تحرير التجارة الدولية تم أخذه وقامت الولايات المتحدة بالدعوة الى التفاوض بشأنه بين عدد من الدول (عدد ٢٣ دولة) حيث تم التوصل الى عقد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات وهى The General Agreement of T[illegible]ffsand Trade وتم التوقيع عليها بين هذه الدول ومعظمها صناعية، والاتفاقية مفتوحة لانضمام دول أخرى وتكون احكامها ملزمة بالنسبة للدول التى وقعت. وصادقت عليها والامر يتعلق باتفاقية وليس منظمة. وقد تم البدء فى تنفيذ هذه الاتفاقية وهى خاصة بالسلع فقط ابتداء من يناير ١٩٤٨ وسنرى فى هذا المبحث: المبادئ الرئيسية للجات، الدورات المتتابعة لمفاوضات الجات.

المطلب الأول

المبادئ الرئيسية للجات

تشمل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" العديد من البنود، وتضم عددا من الملاحق، كما تعد جداول التعريفات التى تم التوصل الى تنازلات بشأنها من خلال المفاوضات جزء من الاتفاقية وتتمثل المبادئ التى تقوم عليها "الجات" فى:

أولا: مبدأ عدم التمييز (الدولة الأولى بالرعاية)

تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد وفورا وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والاعفاءات التى تمنح لأى دولة أخرى دون الحاجة الى اتفاق جديد، ويطلق على ذلك شرط أو

مبدأ الدولـة الأولى بالرعاية ومن ثم فان هذا المبدأ ينـص عـام عـدم التمييز بين الدول الاعضاء أو منح رعاية خاصة لاحدى الـدول علـى حساب الدول الأخرى وبحيث تتساوى كل الدول الاعضاء فى الجات فـى ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأى ميزة تجارية تمنحها دولة لدولـة أخرى تستفيد منها ودون مطالبة باقى الدول الاعضاء فى الجات.

ولهذا المبدأ استثناءات خاصة معظمها بالدول النامية وتتمثل فى

١-الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة فى الدول النامية حتى تقـوى على المنافسة العالمية.

٢- العلاقات التفضيلية التى تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثـل انجلترا وفرنسا وايطاليا وبعض الدول الناميـة التـى كـانت قديمـا مستعمرات لها.

٣-الترتيبات المتعلقـة بـالتكتلات الاقتصاديـة حيـث ان الجـات لاتتعارض مع قيام الاتحادات أو الأسواق المشـتركة مثـل السـوق الأوربية المشتركة أو السوق العربية المشتركة ولكن تمـت التفرقـة بين التكتلات للدول المتقدمة، والدول النامية كما يلى:

أ-التكتل الاقتصادى للدول المتقدمة: تعفى من شرط الدولـة الأولـى بالرعاية، اذا كانت الترتيبات، الاقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتـم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا لإقليم اقتصادى معين.

ب-التكتل الاقتصادى للدول النامية: تعفى من شرط الدولـة الاولـى بالرعاية كافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجارى حتى ولـو كـانت غير منتمية الى اقليم جغرافى معين.. ويسرى هـذا علـى اتفاقيـات التجارة التفضيلية والمناطق الحرة، والاتحادات الجمركية.

ثانيا: مبدأ التبادلية (تحرير التجارة الدولية من القيود)

يعنى هذا المبدأ ضرورة قيام الدول الأعضاء بالإتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تقليلها ولكن فى اطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية بمعنى ان كل تخفيف فى القيود التعريفية أو غير التعريفية لدولة ما لابد أن يقابله تخفيف معادل فى القيمة من الجانب الآخر حتى تعادل الفوائد التى تحصل عليها ل دولة وما تصل اليه المفاوضات فى هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول؛لا يجوز بعده اجراء اى تعديل جديد الا بمفاوضات جديدة ويستثنى من هذا المبدأ:-

١-حماية الصناعات الوليدة فى الدول النامية حتى تقدر على المنافسة الدولية.

٢-ترتيبات المنتجات متعددة الاطراف (مثل المنسوجات القطنية)

٣-السماح بفرض ضرائب استهلاكية داخلية على السلع المستوردة من الخارج ولها مثيل من الانتاج المحلى وذلك بنسبة اعلى من تلك التى تفرض على السلع التى ليس لها بديل محلى.

٤-عدم السماح لأية دولة من الدول الأعضاء بمنح اعانات تصدير بقصد الحصول على نصيب اكبر من التجارة الدولية وألا تجعل سعر التصدير أقل من السعر الداخلى مما يلحق ضررا بالمنتجات المماثلة فى الدولة المستوردة فيمكن فرض ضريبة جمركية اضافية أما مبدأ الاعانة ذاته فلا تعترض عليه الاتفاقية طالما أنه لا يستخدم كوسيلة للحصول على نصيب غير عادل فى التجارة الدولية.

ثالثا: مبدأ الشفافية (الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس القيود الكمية)

ويعنى هذا المبدأ أنه فى حالة اذا كان اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية، يتعين الاعتماد على القيود التعريفية، أى التعريفة

الجمركية وليس على القيود غير التعريفية أى القيود الكمية حيث لا يتوافر فيها الشفافية أى لا يمكن تصور أو تقدير او رؤية أثارها أو تحديدها.

ومن ثم ينبغى على الدول أن تلجأ للتعريفة الجمركية والتى تؤدى الى التأثير على الاثمان والابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد ويرجع ذلك الى أنه فى ظل قيود الأثمان "الأسعار" يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلى. وتتمثل استثناءات هذا المبدأ فى:

١-استخدام حصص الواردات للسلع الزراعية ومنتجات الاسماك اذا كانت لازمة لفرض تنفيذ البرامج الحكومية المتعلقة بالتسويق ورقابة الانتاج والتخلص من الفوائد.

٢-السماح للدولة العضو بتطبيق القيود على الواردات فى حالة وجود عجز حاد فى ميزان المدفوعات. ويتعين على الدولة العضو أن تستشير "الجات" بخصوص الاستمرار فى العمل بهذه القيود أو زيادتها. كما يتعين على "الجات" ان تستشير صندوق النقد الدولى عند معالجة مشكلات الاحتياطيات النقدية، وموازين المدفوعات، والاجراءات المتعلقة بالصرف الاجنبى.

٣- السماح للدول النامية باستخدام حصص الواردات غير التمييزية لتشجيع الصناعات الوليدة، ويتصل بذلك حالة الزيادة الطارئة من دخول سلعة معينة مما يهدد الانتاج المحلى بخطر جسيم وخاصة الصناعات الوليدة (الشرط الوقائى)[١] واتفاق الوقائية المنصوص

---

(١) يعد هذا الشرط أحد الثغرات التى قد يشاء استغلالها من قبل الدول المتقدمة لتحقيق مصالحها قبل بعضها البعض أو مع الدول النامية. حيث يتم تقييد المنافسة الاجنبية اذا زادت الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوى على ضرر جسيم أو تهديد بضر جسيم

عليها بالاتفاقية يقضى بأن تتخذ اجراءات الوقاية أما بشكل فرض حظر على السلعة المستوردة أو فرض رسوم اضافية عليها، أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع، كما يمكن تطبيق اجراءات الوقاية لفترة ٤ سنوات يمكن مدها الى ٨ سنوات فى حالة استمرار ثبوت ضرر للصناعة المحلية ويتعين الحصول على موافقة مسبقة من أعضاء "الجات" بشكل تجميعى.

٤-يمكن للدولة العضو أن تفرض الرقابة على الواردات لأغراض الأمن القومى. وهناك استثناءات اخرى كثيرة ولكنها أقل أهمية كاستخدام القيود التجارية لحماية الاخلاق العامة ولتنفيذ القواعد والالتزامات الصحية ولمنع الاجراءات التجارية المخادعة ولحماية براءات الاختراع وحقوق المؤلفين وتطبيق كل القيود الكمية التى تسمح بها الجات ينبغى أن يتم بما لا يتعارض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

رابعا: مبدأ المفاوضات التجارية:

تتم المفاوضات فى اطار "الجات" ليس بشكل ثنائى ولكن فى اطار المفاوضات متعددة الأطراف والتى تشمل جميع الدول الأعضاء فى الاتفاقية، كما تعد منظمة الجات هى الإطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات، ويرجع إقرار هذا المبدأ الى أن الجات ذاتها

للصناعات الوطنية. ولعل التطورات الأخيرة بين الولايات المتحدة واليابان يوضح استعداد الاولى للتوسع فى التمسك بالشرط الوقائى فى حالات تتعارض مع الهدف الذى وضع من اجله اذا اصبح الاتجاه اليه طريقة لمنع المنافسة الاجنبية وليس لمنع الضرر الجسيم كما تقضى بذلك الاتفاقية وهذا هو السبب الذى من اجله سمى هذا الشرط بالقيود الرمادية حيث انه كلمة حتى يراد بها باطل.

لا تملك رغم أن الاتفاقية ملزمة لأعضائها – سلطة الاجبار فى التنفيذ أو الالتزام وعدم الاخلال بهذه الاتفاقية.

خامسا: المعاملة التجارية التفضيلية للدول النامية:

يعنى هذا المبدأ منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف تشجيع تجارة هذه الدول ودعم خطط التنمية الاقتصادية وزيادة حصصتها من العملات الأجنبية وقد تم فى عام ١٩٦٦ الاتفاق على اضافة جزء جديد لاتفاقية الجات هو الجزء الرابع للاتفاقية العامة للتجارة والتنمية وذلك بهدف تشجيع الدول النامية فى دعم صادراتها وقد أدى إضافة هذا الجزء الى انضمان عدد كبير من الدول النامية الى الجات وقد انضمت مصر لهذه الاتفاقية عام ١٩٧٠ وتتكون هذا الجزء بموافقة الدول المتقدمة على اتخاذ اجراءات "بالقدر الكافى الممكن" والتى تتمثل فى البنود الآتية:

١-منح الأولوية لتخفيض أو الغاء القيود التجارية للمنتجات التى تصدرها أو يحتمل أن تصدرها الدول النامية.

٢-الامتناع عن فرض أو زيادة الضرائب الجمركية أو القيود الأخرى غير التعريفية على الواردات من هذه المنتجات.

٣-الامتناع عن فرض ضرائب داخلية جديدة يكون من شأنها تخفيض استهلاك المنتجات الاولية التى تنتجها الدولة النامية وان تعطى أولوية كبيرة الى تخفيض أو التخلص من هذه الضرائب.

كما توافق الدول المتقدمة على عدم توقع الالتزام المتبادل من الدول النامية لما يتم اليه من التزامات فى المفاوضات التجارية لتخفيض أو ازالة التعريفات أو القيود الأخرى الخاصة بتجارة الدول النامية الموقعة فى الاتفاقية، وفى المقابل تلتزم الدول النامية باتحاد الاجراءات

الملائمة لتنفيذ بنود الجزء الرابع من الاتفاقية لصالح تجارة باقى الدول النامية الموقعة على الاتفاقية، وقد تم تكليف لجنة للتجارة والتنمية تختص بمراجعة تنفيذ هذه البنود.

***البنود الأخرى "للجات" وكيفية قياسها بمهامها:**

تتمثل هذه البنود الأخرى فى العديد من الأمور الأخرى التى تغطيها اتفاقية الجات مثل:

-المعاملة القومية للضرائب والتنظيمات الداخلية

-الأفلام ورسوم مكافحة الأغراق

-تقييمات الجمارك، والاجراءات الرسمية للجمارك

-شهادات المنشأ، الدعم، تجارة الدولة، نشير وادارة التنظيمات التجارية.

والهدف من كل هذه البنود هو تفادى الحماية الخفية او التمييز فى التجارة الدولية، وهناك عدد من المواد فى اتفاقية الجات تتعلق بالأمور الإجرائية مثل صوت واحد لكل دولة، واتخاذ القرارات بالأغلبية مالم يتم الاتفاق على غير ذلك، وحتى يتم الغاء أى التزام مفروض على العضو يلزم موافقة أغلبية الثلثين. كما تتناول بعض المواد الأخرى الإجراءات المتعلقة بالمشاورات وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء.

***وبالنسبة لكيفية قيام الجات بمهامها:**

يتقابل أعضاء الجات فى جلسات سنوية معتادة ومؤتمرات خاصة بالتعريفات، وهناك مجلس الممثلين يختص بتمييز وادارة الجات فى الأوقات العادية (بين مواعيد الجلسات) واعداد جدول اعمال كل جلسة، كما يتم تعيين مجموعات عمل لاعداد تقارير عن موضوعات محددة يتم عوضها فى الجلسات التالية، وقد أدى قيام الحكومات بالتشاور فيما بينها

فيالفترات ما بين مواعيد انعقاد الجلسات الى التزايد المستمر بل/أهميــــة الجات، كما تم تعيين سكرتارية دائمة للاتفاقية فى منظمة الامم المتحــدة والتى تتولى القيام بعديد من الهام من بينها نشر تقرير سنوى، ومـــن ثـم كانت الجات تعمل كما لو كانت منظمة دولية (وهى ليست كذلــك) ولكــن فى واقع الأمر كانت اكثر فعالية من بعض المنظمات الدولية القائمة حاليـا وتتركز المهام الرئيسية للجات فى أربعة مجموعات:

١-المفاوضات والمساومات المتعلقة بالتعريفات

٢-المفاوضات والمساومات المتعلقة بالقيود غير التعريفيــة للتجــارة الدولية.

٣-الغاء القيود الكمية

٤-تسوية المنازعات

المطلب الثانى

الدورات المتعاقبة لمفاوضات الجات

عقدت الدول الأعضاء فى الاتفاقية العامة للتعريفـــات والتجــارة حتى الآن ثمانية دورات أو مؤتمـــرات، شـــهدت المفاوضـــات بالنســبة للتنازلات المتبادلة فى التعريفة الجمركية كنقطة انطلاق أساسية، أو أحـــد المهام السياسية بجانب المهام الأخرى منذ عام ١٩٤٧- وحتـــى الـــدورة الأخيرة والتى جاءت شاملة وهى: دورة أورجـــواى التـــى انتـــهت فـــى ١٩٩٣/١٢/١٥ وهذه الدورات هى:

١-دورة جنيف عام ١٩٤٧ واشترك فيها (٣٣ دولة) [1].

([1]) تم العمل كما رأينا باتفاقية الجات اعتبارا من ١٩٤٨/١/١ بعضوية الدول الآتيـــة: الولايات المتحدة، كندا بريطانيا، اســـتراليا، فرنســا، هولنـــدا، الـــنرويج، بلجيكـــا، لوكسمبورج، نيوزيلاندا، تشيكو سلوفاكيا شيلى، الصين، الـــهند، ســـيلان، باكســـتان،

٢-دورة أنسي عام ١٩٤٩ بفرنسا واشترك فيها (١٣ دولة)
٣- دورة توركاي ١٩٥٠-١٩٥١ بانجلترا واشترك فيها (٣٨ دولة)
٤-دورة جنيف (١٩٥٢-١٩٥٦) واشترك فيها (٣٦ دولة)
٥-دورة ديلون بجنيف (١٩٥٩- ١٩٦٢) واشترك فيها (٣٦ دولة).
٦-دورة كنيدى بجنيف (١٩٦٣-١٩٦٧) واشترك فيها ٥٣ دولة)
٧-دورة طوكيو بجنيف (١٩٧٣-١٩٧٩) واشترك فيها (٧٨دولة)
٨-دورة أورجواى بجنيف (١٩٨٦-١٩٩٣) واشترك فيها (١١٧ دولة[1])

هذا وقد تميزت الدورات الخمس الأولى بالتركيز على تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية، أى فى مجال التعريفة الجمركية، وقد حققت تقدما كبيرا وملموسا فى هذا الخصوص شمل فى المؤتمرات الأولى حوالى ٤٥ ألف معدل مختلف للتعريفة، وتم زيادة هذه المعدلات، ومن ثم تحقق تخفيض فى التعريفة الجمركية بدرجة كبيرا مما ساعد فى زيادة التجارة الدولية، وعندما يتم الانتهاء من المفاوضات الخاصة بالتعريفات فى كل دورة تتجمع فى اتفاقية رئيسية موحدة يتم توقيعها بواسطة الدول الاعضاء ثم يبدأ تطبيق التنازلات المتفق عليها فى الاتفاقية الرئيسية على التجارة بين كل الدول الاعضاء فى الجات، وعلى ذلك يتمتع كل عضو بالمكاسب المترتبة على كل تنازلات في التعريفات ويصبح شيكا لكل اتفاقية يمكن التوصل اليها.

=بورما، جنوب افريقيا روديسيا الجنوبية، سوريا، لبنان، (وقد اشتركت مصر فى المفاوضات ولم تنضم لعضوية الجات فى هذا الوقت).

([1]) اشتبك فى هذه الدورة (٨٧ دولة نامية) من بينها مصر التى- انضمت للجات كعضو كامل فى مايو ١٩٧٠.

ونظرا لأهمية الـــدورات الثـــلاث الأخـــيرة (كنيـــدى، طوكيـــو، أورجواى) فسوف نرى بقدر من التفصيل كل مـــن دورة كنيـــدى، ودورة طوكيو، أما دورة أورجواى فسوف نتناولها فى المبحث الثانى.

أولا: دورة كنيدى (بجنيف) (١٩٦٣- ١٩٦٧)

وجه الرئيس الامريكى الاسبق جون كنيدى رسالة الى الكونجـوس فى ٢٥ يناير ١٩٦٢ طالب فيها بضرورة اجراء مفاوضـــات فـــى اطـــار الجات لاجراء تخفيضات فى الضرائب الجمركيـــة، وفـــى شـــأن القيـــود الأخرى، والغاء اجراءات التمييز الموجودة كعوائق امام التجارة الدوليـــة والاسباب التى ادت الى مطالبته بذلك تمثلت فى قيـــام الســـوق الأوربيـــة المشتركة وما سيترتب عليها من آثار، وعجز مـــيزان المدفوعـــات فـــى الولايات المتحدة، والاهتمام بتجارة الدول النامية وأهمية فتـــح الأســـواق أمامها لتصريف منتجاتها من مواد أولية ومنتجات مصنعة، وعلى أثر هذه الرسالة وافق الكونجرس الامريكى على قانون التوسع فى التجارة والـــذى يخول الرئيس الامريكى الحق فى ان يجرى مفاوضات تجاريـــة لتوســـيع نطاق التجارة، ومنحه أيضا الحق فى تخفيض التعريفة الجمركيـــة بنســـبة ٥٠% خلال فترة خمس سنوات تنتهى فى ٣٠ يونية ١٩٦٧.

لذلك بدأت دورة كنيدى فى ما يو ١٩٦٣ وتم الاتفاق على أن تبـدأ المفاوضات على أساس تخفيض ٥٠% من التعريفات الجمركية واشـــترك فيها فعلا عدد ٥٣ دولة أهمها الولايات المتحدة. ودول الســـوق الأوربيـــة وبريطانيا واليابان وكندا وانتهت المفاوضات فى ٣٠يونيو ١٩٦٧ حيث تـم التوصل الى عدد من الاتفاقات تتمثل فى :

١-تخفيض الضرائب الجمركية على المنتجات الصناعية بنسبة ٣٥% وعلى أن يتم ذلك تدريجيا خلال خمس سنوات، وتختلف معدلات التخفيض باختلاف الدول.

٢-تخفيض الضرائب الجمركية على كثير من المنتجات الزراعية بمعدل يبلغ ٢٥% فيما عدا الحبوب حيث عقد بشأنها اتفاق دولى يقضى بزيادة السعر الادنى للحبوب، فضلا عن وضع برنامج للمعونة الغذائية لمدالدول النامية بنحو ٤٧ مليون طن من الحبوب سنويا (لم يتحقق الا بنسبة بسيطة جدا)

٣-تخفيض الضرائب الجمركية على المنتجات الكيماوية بنسبة ٢٠% لدول السوق الأوربية وبريطانيا، وبنسبة ٥٠% للولايات المتحدة الى أن يتم تعديل نظام سعر البيع الامريكى بتشريع خاص.

٤-اتفاق المنسوجات القطنية: حيث انه قد سبق التوصل الى اتفاق فى هذا الخصوص بناء على طلب الولايات المتحدة لعقد اجتماع بين الدول المهتمة باستيراد وتصدير المنسوجات القطنية للتوسع فى تجارتها وبهدف زيادة فرص التصدير امام الدول النامية وقد تم ابرام هذا الاتفاق فى اكتوبر ١٩٦٢ وقد ضم ٣٣ دولة ومدته خمس سنوات، وفى دورة، كنيدى تمت الموافقة على مد العمل به لمدة ثلاث سنوات أخرى.

٥-الأغراق: تم عقد اتفاق لمكافحة الاغراق باعتباره مخلا بالمنافسة المشروعة ووضع تقنين خاص بذلك تنفيذا للمادة (٦) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

٦- الدولة النامية:تم الاتفاق على منح هذه الدول بعض المزايا بالنسبة لبعض المنتجات ذات الأهمية، وكان ذلك فى اطار محدود جدا، كما ان تخفيض التعريفة الجمركية بين الدول الصناعية المتقدمة ترتب

عليه نقص التفضيل الذى كانت تحصل عليه الدول النامية بسبب تخفيض التعريفات على منتجات الدول التى لم تكن تتمتع بأى تخفيض.

ثانيا: دورة طوكيو (بجنيف) ١٩٧٣-١٩٧٩)

شهدت بداية السبعينات العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية (حرب اكتوبر ١٩٧٣) والتى كان لها تأثير كبير على النظام التجارى العالمى كان أهمها:

١-انهيار نظام اسعار الصرف الثابتة والذى كان أساس النظام النقدى العالمى منذ أن تم اقراره فى اتفاقية بريتون وودز بانشاء صندوق النقد الدولى عام ١٩٤٤ حيث حدثت تقلبات شديدة فى اسعار الصرف بين العملات الرئيسية (حرب العملات) ما كان مبررا رئيسيا لاتخاذ اجراءات حمائية للتعويض عما يحدث فى تقلبات اسعار الصرف.

٢-الارتفاع المفاجئ والمتصاعد فى اسعار الطاقة "البترول" وذلك فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأدى ذلك الى عجز موازين المدفوعات لعدد كبير من الدول الصناعية والدول النامية، مما أدى الى فرض العديد من القيود

٣-تفاقم حدة الاختلالات من القيود على التجارة الدولية.فى الهياكل الاقتصادية للدول النامية وسيادة التبادل غير المتكافئ والذى يكرس مصالح الدول المتقدمة، وبروز الشركات الاحتكارية الدولية كقوة مؤثرة ومسيطرة مما ادى بالدول النامية الى زيادة الأخذ بالوسائل الحمائية فى مجال التجارة الدولية.

وقد بدأت دورة طوكيو فى سبتمبر ١٩٧٣ ولكن المفاوضات لم تبدأ بشكل جاد وفعلى حتى ١٩٧٥ وذلك بعد موافقة الكونجرس الامريكى

على قانون التجارة فى الولايات المتحدة لعام ١٩٧٤، وبعد مفاوضات ومساومات استمرت لمدة تزيد على خمس سنوات تم التوصل الى الاتفاق فى ابريل ١٩٧٩ وذلك بالتوقيع بالحروف الاولى على اتفاق التجارة الدولى الشامل، نعرض لأهداف هذه الدورة ثم النتائج المتحققة فعلا.

أ-أهداف دورة طوكيو:

تتمثل أهداف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فيما تم وضعه بصورة أساسية فى الاعلان الوزارى لدورة طوكيو فى سبتمبر ١٩٧٣ فيما يلى:

١-القيام بالمفاوضات حول التعريفات باستخدام المعدلات المناسبة والقابلة للتطبيق العام بقدر الامكان.

٢-تخفيض أو الغاء الاجراءات غير التعريفية واذا لم يكن هذا قائما تخفيض أو الغاء القيود التجارية أو الأثار التشويهية ويتم اخضاع هذه الاجراءات تحت رقابة دولية فعالة.

٣-دراسة امكانات التخفيض المنسق أو الالغاء لكل عوائق التجارة فى بعض القطاعات المختارة كاجراء تكميلى.

٤-اختيار ملاءمة نظام الضوابط متعددة الأطراف وخاصة أدوات التطبيق للمادة (١٩) بالنظر الى توسعه تحرير التجارة والمحافظة على نتائجه.

٥-ادخال نظام للمفاوضات فى السلع الزراعية يأخذ فى الاعتبار خصائص ومشكلات هذا القطاع، ويتفق فى نفس الوقت مع الأهداف العامة للمفاوضات.

٦-معالجة المنتجات الاستوائية كمنتجات لها وضع وأولوية خاصة فضلا عن متابعة ما حدث بالنسبة للجزء الرابع فى اتفاقية الجات

والمتعلق بمعاملة الدول النامية معاملة خاصة وتفضيلية فى تطبيـــق: أحكام الاتفاقية العامة.

ب-نتائج دورة طوكيو:

١-بالنسبة للمنتجات الصناعية:فقد نجحت دورة طوكيو فى تخفيـــض الضرائب الجمركية على السلع الصناعية بمتوسط يصل الـــى ٣٠% على حجم التجارة، والذى يصل الى اكثر من ١٥٥ مليار دولار فـــى عام ١٩٧٧ مما ترتب عليه انخفاض متوسط التعريفة علـــى السـلع المصنعة فى الدول الصناعية الرئيسية المتسع من ٧% الـــى ٤,٧%. وقد تم ادخال هذه التخفيضات تدريجيا خلال فترة السنوات السبع مـن ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٧.

٢-بالنسبة للمنتجات الزراعية: فقد نشأ خلاف واضـــح بيـن الـدول الصناعية الكبرى فى المفاوضات المتعلقة بتحرير التجارة فى الســلع الزراعية وخاصة بين الولايات المتحـــدة وكــانت تطلـب تحريـر صادراتها الزراعية، وبين دول الجماعة الأوربية الحمائية المرتفعـة، أما اليابان فقد قاومت الضغوط لتخفيف الحمايـــة لمزارعيـــها الذيـن ينتجون بتكلفة مرتفعة، ولكنهم يتمتعون بنفوذ سياسى ضخم، ولذلـــك فان دورة طوكيو لم تحقق سوى تقدم ضئيل جدا لتخفيض العوائـــق على تجارة السلع الزراعية ورغم ذلك فقد وافقت الد ول الصناعيـــة على منح التنازلات الخاصة بالمنتجات الزراعية للبلاد الاستوائية ولم يتحقق تقدم ملموس فى الحد من التنظيم والحماية التى تعوق وتشـــوه التجارة الدولية فى المنتجات الزراعية للمناطق المعتدلة.

٣-بالنسبة للعوائق أو القيود غير التعريفية للتجارة: فتعتبر الاتفاقيـات التى يتم التوصل اليها فى هذا الخصـــوص أبـــرز مـــا حققتـــه دورة

طوكيو، فقد جمعت سكرتارية الجات قائمة بأكثر من ٨٠٠ قيد أو عائق (تشويه) غير تعريفى فى التجارة الدولية وشملت خمس مجموعات هى:

١-مساهمة الحكومة فى التجارة (دعم الصادرات، والتوريد، والرسوم، الموازنة...الخ)

٢-الاجراءات الادارية لدخول السلع واجراءات الجمارك (التصنيف والتقييم، والاجراءات الرسمية للجمارك....الخ)

٣-المعايير والاجراءات المنظمة للتعبئة.

٤-القيود المحددة للتجارة (الحصص) ضوابط التصدير، التراخيص....الخ.

٥-الرسوم الاضافية على الواردات، الودائع المسبقة، والرسوم المتغيرة ..الخ.

وقد تم التفاوض فى دورة طوكيو على المعايير التى تشمل المجموعات الثلاث الأولى وتحققت نتائج ملموسة وبنسبة معقولة وان لم تكن كاملة، ولكن لم يتم التوصل الى اتفاق حول المجموعتين الرابعة والخامسة باستثناء التراخيص، كما تم تشكيل مجموعات لادارة المعايير الفردية التى تتضمن بنودا للتشاور وحل المنازعات.

٤-رغم ما تحقق كنتيجة لهذه الدورة الا أن الواقع العملى شهد عودة بدرجة أكبر للاجراءات والموجات الحمائية وخاصة من جانب الولايات المتحدة (الاجراءات الرمادية) كما ان تخفيض التعريفة الجمركية على السلع المصنعة لم يكن ذا تاثير فعلى ملموس لأنها كانت منخفضة أصلا.....

المبحث الثانى
الخطوط الرئيسية لاتفاقية الجات الأخيرة

بدأت الدورة الثامنة والمعروفة باسم دورة أورجواى بالمفاوضات المتعددة الأطراف في عام ١٩٨٦ بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، حيث شارك فيها عدد (١٧ دولة) وقد تخللت المفاوضات الكثير من الخلافات وخصوصا بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الجماعة الأوربية خصوصا فيما يتعلق بصادرات السلع الزراعية، والدعم المقدم للمزارعين والمصدرين، وتجارة السمعيات والبصريات، مما أدى الى تأجيل انتهاء الدورة عدة مرات الى أن أعطى الكونجرس الامريكى أجلا نهائيا وهو ضرورة انتهاء الدورة فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ والا سوف لا يصدق عليها وهذا ما حدث فعلا، ثم اجتمعت الدول الاعضاء فى مراكش بالمغرب فى ١٥ ابريل ١٩٩٤ حيث وقعت ١٢٤ دولة على اتفاقيات دورة أورجواى والتى بلغت عدد ٣٨ اتفاقا، وعلى أن يبدأ العمل بالاتفاقية بالنسبة للدول التى تصدق عليها ابتداء من أول يناير ١٩٩٥ وهو بداية نشأة ووجود منظمة دولية اقتصادية جديدة وهى منظمة التجارة العالمية كاطار مؤسسي جديد يعمل على استكمال تحرير التجارة الدولية والسيطرة على السوق العالمي، وبذلك يكتمل المثلث الخطير والمرعب للمنظمات الاقتصادية الدولية بوجود هذه المنظمة لتنضم لصندوق النقد الدولي والبنك الدولى، ومن ثم تتحقق السيطرة الاقتصادية تجاريا وماليا ونقديا، واذا أخذنا فى الاعتبار السيطرة التكنولوجية والتسويقية فانه يمكن القول بأن اتفاقية الجات الأخيرة تعد علامة بارزة ومرحلة خطيرة تؤدى الى زيادة سيطرة الدول المتقدمة

والشركات الاحتكارية الدولية التى تعمل من خلالها السيطرة على الاقتصاد العالمى وللوهلة الأولى فان الدول المتخلفة والنامية هى الخاسر الأول.

وسوف نتناول فى هذا المبحث التطورات الاقتصادية والمتغيرات التى نشأت فى ظلها هذه الاتفاقية، وأهدافها، وأهدافها، ثم الجوانب والموضوعات المختلفة لهذه الاتفاقية وذلك فى مطلبين:

المطلب الأول

مبررات اتفاقية الجات الأخيرة وأهدافها

تميزت أواخر فترة السبعينات والثمانينات بسيادة مجموعة من التطورات الاقتصادية والسياسية أدت الى زيادة ممارسات الدول المخالفة لقواعد الجات التى تم التوصل اليها فى الدورات السبع الأولى، مما أدى الى زيادة القيود والعوائق التى تقف امام تدفق التجارة الدولية وكانت الولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة (الرأسمالية) هى أكثر الدول مخالفة مما استوجب ضرورة عقد دورة جديدة للمفاوضات فكانت كما ذكرنا هى دورة أورجواى، فماهى العوامل التى أدت الى ذلك وماهى طبيعة التغيرات ثم ماهى الأهداف التى تم وضعها لهذه الدورة.

أولا: مبررات اتفاقية الجات الأخيرة:

يثور التساؤل حول الأسباب والمبررات التى اقضت ضرورة اجراء مفاوضات جديدة فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة؟ يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية التى تعرض لها الاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ منتصف السبعينات هى الاطار الحاكم والسبب الرئيسى الذى أدى الى ضرورة التوصل الى اتفاقية جديدة تساعد فى مواجهة مظاهر الازمة، والملاحظة البديهية الأولى التى تفرض نفسها قبل مناقشة المتغيرات التى تعكس مظاهره هذه الأزمة، أن الجات نشأ من خلال الدول الرأسمالية

الصناعية المتقدمة ولكى تكون المعبر عنها فى مجال التجارة الدولية، ثـم كانت هذه الدول هى المخالفة الأولى للقواعد التى يتم اقرارها، ثم اذا رأت ضرورة الخروج من الأزمة فانها تدعو مرة أخرى من خلال الجات الـى وضع قواعد موسعة جديدة لضمان الهيمنة والسيطرة، وكل ذلـك علـى حساب مصالح الدول المتخلفة (النامية) والتى لن تحقق مكاسب أكيدة فـى مواجهة الخسائر المحتملة الأكيدة. بعد هذه الملاحظة نعـرض للأسـباب والمبررات التى أوجبت التوصل الى الاتفاقية الأخيرة وهى:

١-أن الاقتصـاد العـالمى تعـرض لمجموعـة مـن الاختـلالات والاضطرابات التى تعكس سيادة الأزمة منها: انهيار نظـام أسـعار الصرف الثابتة (والذى كان أساس عمل صندوق النقد الدولى حتـى منتصف السبعينات) والتقلبات واسعة المدى فـى اسـعار العمـلات الاساسية، وتزايد العجز فى موازين المدفوعات للعديد مـن الـدول وسيطرة ظاهرة الكساد التضخمى حيث تزايـد معـدلات البطالـة، وارتفاع معدلات التضخم فى كل الدول الرأسـمالية، وتزايـد حـدة مشكلة الديون الخارجية وخاصة بالنسبة للدول المتخلفة ... الخ هـذه المظاهر.

٢-وقد كان من الطبيعى أن تؤثر هذه الاختلالات والمتغيرات علـى التجارة الدولية فتم وضع العديد من القيود الحمائية، ووضع عوائـق امام تدفق السلع والخدمات ورغم أن الوضع الذى تجد فيـه الـدول المتخلفة نفسها حيث تعاظم مشكلة التخلف وسيطرة آليات التبادل غير المتكافئ مما يعطى لها المبرر الموضوعى لحماية انتاجـها المحلـى ووضع قيود تعريفية وغير تعريفية والحماية ضد الاغراق. إلا أن القيود الحمائية جاءت بالدرجة الأولى من جـانب الـدول المتقدمـة

وخاصة الولايات المتحدة، واشتهرت باسم الحمائية الجديدة لأنها استخدمت وسائل جديدة للحماية تقوم على اتخاذ اجراءات انتقامية ضد الدول التى تقوم بما تعتبره السلطات الامريكية "منافسة غير عادلة" كما استخدمت ما اطلق عليه الاجراءات الرمادية والتى تستخدم ثلاثة أنواع من القيود هى: التقييد الاختيارى للصادرات، والتوسع الاختيارى فى الواردات، وترتيب السوق والشرط الوقائى.

٣-تميزت فترة الثمانينات (وخاصة ابتداء من منتصفها) بزيادة تحركات رؤس الأموال، والاستثمارات الأجنبية، والتى بدأت تضع شروطها وهى فى ذلك لا تميز بين السياسة الاقتصادية الداخلية وما يتعلق بالخارج بالنسبة لها سواء فيما يتعلق بالقيود التعريفية أو غير التعريفية، أو نظام الدعم والاعانات والاعفاءات الضريبية الداخلية، والأخذ بآليات وقوانين اقتصادية محددة "قوانين السوق" ثم كان العامل الأكثر تأثيرا والذى تمثل فى برامج التثبيت والتكييف الهيكلية التى وضعها صندوق النقد الدولى والتى كانت اهم محاورها تحرير التجارة الخارجية وتحرير الاثمان وسعر الصرف لعدد كبير من الدول النامية.

٤-الاتجاه المتزايد لانشاء التكتلات الاقتصادية حتى وصل عددها الى عدد ٨٥ ترتيب[1] فى عام ١٩٩١، وأهم هذه التكتلات هى الاتحاد الأوربى (١٥ دولة الآن) واتفاقية النافتا بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ومنظمة التعاون الاقتصادى فى جنوب شرق آسيا..

---

(١) عبد الفتاح الجبالى: أثر دورة أورجواى على الاقتصاديات العربية المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين القاهرة- ديسمبر ١٩٩٥ ص٨.

وغير ذلك من التكتلات الامر الذى قد يترتب عليه أن يتزايد الاتجـاه نحو الحد من حرية التجارة وزيادة الاجراءات الحمائية فى مواجهـة الدول الاخرى خارج التكتل.

ثانيا: أهداف اتفاقية الجات الاخيرة:

أدت مجموعة المتغيرات السابق بيانـها والتـى تعكـس سـيادة وسيطرة الأزمة الاقتصادية مما أدى الى بطئ معدلات النمو الاقتصـادى المتحققة فى معظم الدول الصناعية المتقدمة والتى تراوحت فى المتوسـط بين ١% الى ١,٥% فى النصف الثانى من الثمانينات[١] الـى أن تسـعى الولايات المتحدة والجماعة الأوربية الى عقد الدورة الأخيرة للجـلت "دورة أوجواى" والعمل على التوصل الى الاتفاقية التى تم اقرارها وبمـا يخـدم المصالح الاقتصادية لهذه الدول وخاصة الولايات المتحدة والتى اصـرت على ادخال عناصر جديدة فى التبادل الدولى لم تكن متضمنة فـى اطـار الاتفاقية العامة والقواعد التى تم اقرارها فى الدورات السابقة علـى دورة أورجواى وخصوصا تجارة المنتجات الزراعيـة، وتجـارة المنسـوجات وتجارة الخدمات، والملكية الفكرية، والجوانب التجاريـة فـى الاسـتثمار الأجنبى، بالإضافة الى تسوية المنازعات والاطار التنظيمـى والمؤسـس والذى يترتب عليه انشاء منظمة التجارة العالميـة وكذلـك العديـد مـن الموضوعات والبنود والاتفاقيات الاخرى والتى شملت عدد ٢٨ اتفاقا.

وتتمثل الأهداف التى تم تحديدها كاطار للمفاوضـات فـى دورة أورجواى فيما يلى:

---

(١) تقرير التنمية، البنك الدولى، ١٩٩٠

١-الإلغاء الكامل للتعريفات بواسطة الـــدول الصناعيـــة والتجاريـــة الرئيسية.

٢-تطبيق قواعد في تجارة السلع الزراعية وتجارة الخدمـــات والتـــي تدخل في اطار الجات لأول مرة، فضلا عن وضع القواعد المتعلقـــة بالملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي.

٣-تحقيق التقدم في التعامل مع المجموعة الواسعة من القيـــود غـــير التعريفية التي يتم استخدامها خاصة القيود الطوعية على الصـــادرات والتي تعمل بعيدا عن قواعد الجات، ويتمثل الهدف الرئيسي من ذلـــك في زيادة حرية الوصول الى الأسواق.

٤-تقوية وتطوير أحكام تسوية المنازعات في اطار الجـــات وإقامـــة نظام للتحكيم التجاري ومكافحة الإجراءات الحمائية وسياسة الأغـواق بالإضافة الى تطوير نظام عمل الجـــات بمـــا يضمـــن اســـتمرارية وتطوير دورها المستقبلي وخاصة ما يتعلق بالاشراف الجماعي علـــى السياسات التجارية القومية.

٥-كانت هناك عديد من موضوعات الخلاف والتي أخـــذت مجـــالا كبيرا في الجدل والمفاوضات والمساومات بيـــن الولايـــات المتحـــدة والاتحاد الاوربي واليابان وخصوصا:

أ-الدعم الذي تقدمه بعض دول الجماعة الأوربية للانتاج الزراعـــي والصادرات من السلع الزراعية والحماية الشديدة على الواردات مـــن نفس السلع وتم التوصل الى تخفيضها بالالغاء.

ب-بالنسبة لازالة القيود المفروضة على حرية التجارة في المصنفات الفنية وخصوصا الافلام السينمائية والانتاج التليفزيونـــي فقـــد كـــان

الخلاف حادا وخصوصا بين الولايات المتحدة وفرنسا ولم يتم التوصل الى اتفاق نهائى. وسوف تخضع للتفاوض فيما بعد.

جـ-بينما تم التوصل الى اتفاق نهائى بشأن صناعة الطائرات.. فهناك مسائل مازالت معلقة واتفق على ان يبدأ التفاوض بشأنها فى خلال سنتين من تاريخ الاقرار والتصديق لهذه الاتفاقية مثل التجارة والبيئة، السمعيات والبصريات (كما ذكرنا) وبعض الخدمات المصرفية والنقل البحرى، وانتقالات الاشخاص الطبيعيين.

هذا وقد تمثلت أهداف اتفاقية الجات والتى تحددت بصفة مباشرة فى التصديق الوارد على الوثيقة الختامية لمنظمة التجارة العالمية فيما يلى:

- رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء
- السعى نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل للدول الاعضاء
- تنشيط الطلب الفعال
- رفع مستوى الدخل القومى الحقيقى
- الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية العالمية
- تشجيع حركة الانتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات
- سهولة الوصول للاسواق ومصادر المواد الأولية
- خفض القيود الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- اقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.
- منح بعض الضمانات والاجراءات الخاصة للدول النامية ذات الدخل المنخفض.
- الاستجابة لمتطلبات تكتل اقتصادى بين عدد من الدول باجراءات لا يقصد بها التمييز ضد دول ليست طرفا فى التكتل.

المطلب الثانى

الجوانب "الموضوعات" المختلفة لاتفاقية الجات

كما ذكرنا من قبل فقد جاءت الأخيرة لتغطى جوانب وموضوعات مختلفة تتعلق بالتجارة الدولية، ولكى تكون اكثر شمولا وتشمل[1]:

١-الاطار المؤسسى وتسوية المنازعات.

٢-تجارة السلع الزراعية.

٣-المنسوجات.

٤-تجارة الخدمات

٥-حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

٦-اجراءات الاستثمار الاجنبى المتعلقة بالتجارة.

٧-الاغراق وكيفية اثباته.

أولا: الاطار المؤسس وتسوية المنازعات:

أقرت الاتفاقية التى تم التوقيع عليها انشاء منظمة التجارة العالمية.

والتى بدأت عملها بالفعل ابتداء من أول يناير ١٩٩٥ حيث ادارة، وتسهيل تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الاطراف، كما توفر الاطار اللازم لذلك والذى يتكون من:

١-مجلس وزارى: ويتكون من مندوبى كل الدول الاعضاء ويجتمع على الاقل مرة كل عامين، ويكون له سلطة اتخاذ القرارات فى جميع المسائل التى وردت فى الاتفاقية وملاحقها.

---

(1) هذا الترتيب للموضوعات التى تم تناولها فى اتفاقية الجات الأخيرة ليس هو الذى جاء بالاتفاقية، ولكنه ترتيب للموضوعات التى سنعرض لها فى هذه المعالجة.

٢-المجلس العام: الذى يضع ويراجع السياسات التجارية ويتفـرع عنه ثلاثة مجالس فرعية:

أ-مجلس لشئون التجارة فى السلع

ب-مجلس لشئون التجارة فى الخدمات

جـ-مجلس لشئون جوانب التجارة فى حقوق الملكية الفكرية.

كما يتبع هذا المجلس العام ثلاث لجان فرعية وهى:

أ-لجنة التجارة والتنمية

ب-لجنة لميزان المدفوعات

جـ-لجنة خاصة بالشئون الادارية والمالية

٣-ألية فض المنازعات:

وهى عبارة عن نظام متكامل لتسـوية المنازعـات بيـن الـدول الاعضاء وطبقا للاحكام والقواعد المقررة بالاتفاقية والتى تحـدد حقـوق والتزامات كل عضو، والتحقيق فى الشكاوى الناشئة والطلبـات المقدمـة على هذا الأساس، ويكون الحكم الذى تصـدره لجنـة أو جـهاز تسـوية المنازعات نافذا مالم يتم الاتفاق بين جميع اطراف المنازعة على رفضـه. كما قد يتقرر اتخاذ الدول اجراءات تأديبية يتـم تحديدهـا واقرارهـا اذا انتهكت دولة أحكام هذه المنظمة.

بذلك تكون منظمة التجارة العالمية قد أصبحت منظمة اقتصاديـة دولية ذات اختصاصات وسلطات واسعة بهدف تنظيـم التجـارة الدوليـة وتحريرها كما هو محدد، ولكن الواقع العملى يوضح بجلاء أنـها سـوف تكرس وتعمق من سيطرة الدول المتقدمة وخصوصا عندمـا نـأخذ فـى الاعتبار سلطتى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

ثانيا: اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية:

كم ذكرنا من قبل أخذت المساومات والمفاوضات فى هذا الخصوص وقتا طويلا وتباينت وجهات النظر وتم التوصل الى اتفاقية فى هذا الخصوص تتمثل أهم عناصرها فيما يلى:

١-تحويل كافة القيود غير التعريفية أى القيود الكمية (الحصص وغيرها) الى قيود تعريفية "ضرائب جمركية" على ان تلتزم الدول المتقدمة بتخفيضها فى المستقبل بنسبة ٣٦% خلال ٦ سنوات ثم الغائها نهائيا بعد ذلك وذلك بالنسبة لاعانة صادرات السلع الزراعية.

٢-الالتزام بفتح الأسواق امام الواردات من السلع الخاضعة لقيود غير تعريفية بنسبة ٥% من متوسط الاستهلاك السنوى من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٠ وتم الاتفاق مع اليابان على فتح الباب أمام تصدير الأرز والمنتجات الزراعية لها وذلك بشكل جزئى بحيث تستورد ٤% فقط من حجم استهلاكها من الأرز من عام ١٩٩٥ ثم ترتفع النسبة الى ٨% خلال ٦"ستة"سنوات تقوم خلالها باستخدام التعريفة الجمركية بدلا من الخظر الادارى.

٣-التزام دول الاتحاد الأوربى بتخفيض الدعم على صادرات القمح بنسبة ٢١% خلال السنوات الست القادمة وفتح الأسواق الأوربية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية.

٤-تقر الاتفاقية حق كل دولة فى وضع ماتراه ضروريا لحماية الصحة النباتية والحيوانية بشرط المساواة فى المعاملة بين جميع الدول والعمل على التزام المعايير المتفق عليها دوليا والاعلان عنها والتشاور بشأنها مع الدول الأعضاء.

٥-بالنسبة للدول النامية: فقد تم الاتفاق على:

أ-تخفيض الدعم[1] على الإنتـــاج الزراعـــى بنســبة ١٤% خـــلال ١٠سنوات مع السماح لها بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعـــى لمـــدة ١٠سنوات.

ب-تلتزم الدو النامية بخفض الرسوم الجمركية على وارداتـــها مـــن المنتجات الزراعية بنسبة ٢٤% خـــلال ١٠ ســـنوات مـــع اســـتثناء الدواجن وبعض اصناف الفاكهة بهدف حماية الانتاج الوطنى اعتبـارا من أول يناير ١٩٩٥.

جـ-السماح الدول النامية التى يقل متوسط دخل الفرد فيـــها ســـنويا عن الف دولار أمريكى بدعم التصديـــر للســـلع الزراعيـــة بصفـــة استثنائية ويكون بنسبة ١٠% فى بعض الحالات.

ثالثا: اتفاقية التجارة فى المنسوجات:

كانت تجارة المنسوجات والملابس سواء القطنية أو الطبيعيـــة أو الألياف الصناعية تخضع لاتفاقية المنسوجات (الألياف المتعـــددة) والتـــى تقوم على أساس الحصص حيث يتم تحديد حصة كل دولة مصدرة وحصـــة كل دولة مستوردة وتجدد هذه الحصص مرة كل خمس سنوات وقـــد تـــم التوصل الى الغاء اتفاقية المنسوجات أى الالياف المتعددة- اعتبـــارا مـــن اول يناير ١٩٩٥ وعلى مراحل خلال فترة ١٠ سنوات بـــأن يتـــم الغـــاء ١٦% من الحصص خلال الثلاث سنوات الاولى بداية عـــام ١٩٩٨؛ ١٧%

---

(1) تتضمن نصوص الاتفاقية ضوابط على الدعم المسموح به ولا يطبق مبدأ تخفيـض الدعم على نسبة معينة من الانتاج لاتتجاوز ٥% للدول الصناعية ١٠% للدول الناميـــة كما انه لايطبق ايضا على المدفوعات المباشرة اذا كـــانت علـــى اســـاس مســـاحة أو محاصيل ثابتة او على ٨٥% او اقل من المستوى الاساسى للانتاج. راجـــع أ. عبـــد الفتاح الجبالى. المرجع السابق ذكه ص١٨.

خلال الثلاث سنوات التالية اى حتى بداية عام ٢٠٠١، ١٨%خلال الأربع سنوات التالية والأخيرة حتى ٢٠٠٥/١/١ أى سيتم الغاء ٥١% من الحصص خلال ١٠ اسنوات. وفى عام ٢٠٠٥ سيتم الغاء باقى الحصص وهى بنسبة ٤٩%. وقد يعد ذلك أحد المكاسب التى تحققت فى هذه الاتفاقية للدول النامية التى تعتمد فى صادراتها على المنسوجات ومن بينها مصر شريطة أن تعد نفسها عن طريق تدعيم عملية الانتاج ومراعاة تحسين الجودة وتحقيق المقاييس والمواصفات المطلوبة لزيادة القدرة التنافسية والنفاذ للأسواق الخارجية.

على أن الاتفاقية نصت على حق الدول الاعضاء فى حماية صالحها عن طريق استخدام اجراءات للوقاية من خطر زيادة الصادرات اليها من المنسوجات والملابس مما قد يسبب خسائر وأضرار جسيمة تلحق بصناعتها الوطنية ذات المنتجات المماثلة وأتاحت لكل دولة حق التشاور مع الدول المصدرة بهدف تطبيق اجراءات الوقاية التى قد تنتهى بفرض قيود كمية على الصادرات من تلك الدولة على انه يتعين على الدولة التى ترغب فى تطبيق اجراءات الوقاية ان تثبت الضرر الذى- اصابها والخسائر الجسيمة التى تحققت للصناعة الوطنية نتيجة الواردات من منتج مماثل من دولة أخرى.

رابعا:اتفاقية التجارة فى الخدمات:

تعد هذه الاتفاقية من اهم الاضافات التى تمت فى دورة أرجواى حيث تصل تجارة الخدمات الى ٢٥% من حجم التجارة الدولية والتى لم تكن خاضعة لاحكام اتفاقية الجات من قبل والتى كانت تقتصر على تجارة السلع فقط. هذا وقد شملت الاتفاقية الأخيرة والتى اقرت فى ١٩٩٤/٤/١٥ كافة الخدمات ذات الطابع التجارى وأهم الخدمات المالية كالبنوك

ومؤسسات التأمين وأسواق المال وخدمات النقل مع التحفظ علـــى النقـل البحرى والجوى وخدمات الاتصالات الســـلكية واللاســـلكية والخدمـــات الاستشارية وخدمات المقاولات والانشاء والتعمير، والسياحة كافة اشكالها والخدمات المهنية كالتعليم والطب والمراجعة وبصفة عامة كـــل أنشـــطة الخدمات القابلة للتجارة الدولية والتى لا تدخل فى وظيفة الدولة الاساسـية بالمفهوم التقليدى العادى بالاضافة الى الاستثمار الأجنبى فى الخدمات.

ونشير فى هذا الخصوص على الاصرار المتزايد مـــن جـــانب الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى على اخضاع تجارة الخدمـــات لاتفاقية الجات نتيجة تزايد نصيب هذه التجـــارة فـــى التجـــارة الدوليـــة بمعدلات متصاعدة فضلا عن التفوق النسبى "الساحق" لهذه الـــدول ممـــا منحها قدرة تنافسية عالية (فى الوقت الذى بدأ فيه قدرتها التنافســـية فـــى مجال المنتجات الصناعية فى التناقص بالمقابلة مع اليابان والنمور الآسيوية والصين) حيث يبلغ نصيب الولايات المتحدة نحو ١٥%، وفرنســـا ١١% والمانيا ٨% من التجارة أو السوق العالمية للخدمـــات، وقـــد كـــان ذلـــك موضوع خلاف شديد بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث طـــالبت بـــل واشترطت هذه الأخيرة ان تدرج مسألة انتقال العمالة ضمن اتفاقية تجـــارة الخدمات (فهى جزء منها) وبهدف ازالـــة القيـــود التـــى تضعـــها الـــدول الصناعية فى مواجهة العمالة المنتقلة أو المهاجرة ولكن الدول الصناعيـــة لم توافق على ذلك ومن ثم لم تدرج.

هذا وقد جرت المفاوضات حول ثلاثة أمور أساسية وهى[١]:

١-وضع قواعد مناسبة للتجارة فى الخدمات

٢-تحديد المجالات التى يغطيها الاتفاق

٣-التزامات وطنية محددة.

وقد تم التوصل فى اطار اتفاقية الخدمات الى تغطية وتناول ثلاثة محاور أو اجزاء:

*المحور الأول: ويتضمن تحديد واضح للمجالات التى تشملها الاتفاقية وهى:

١-الخدمات المصدرة من دولة أخرى.

٢-الخدمات المقدمة فى دولة ما الى مستهلكين من دولة أخرى كالسياحة.

٣-الخدمات المقدمة من شركة أو فرع شركة فى أراضى دولة أخرى.

٤-الخدمات المقدمة من مواطن دولة عضو فى أراضى دولة أخرى كالمقاولات والخدمات الاستشارية.

***المحور الثانى:** ويشمل قواعد وأنظمة عامة لكل دولة عضو مثل توفير المعاملة الخاصة بالدولة الاولى بالرعاية لكافة موردى الخدمات من الدول الاعضاء واعطت الدولة الحق باستثناء بعض

---

(١) د. صقر احمد صقر: المرجع السابق الاشارة اليه ص١٣٣ أ.عبد الفتاح الجبالى- المرجع السابق الاشارة اليه: ماجدة شاهين، التجارة فى الخدمات، كتاب الاهرام الاقتصادى، مايو ١٩٩٤.

أ.محسن هلال: مروع اتفاق التجارة الدولية فى الخدمات، كتاب الاهرام الاقتصادى، فبراير ١٩٩٤.

المجالات من احكام الاتفاقية وتم تحديد شروط الاستثناء فى ملحق خاص تتم مراجعته بعد خمس سنوات وتضمن هذا المحور أو الجزء- التزامات الدول الاعضاء بعدم وضع القيود على تحويل عائدات الخدمات الى الخارج مع السماح ببعض الاستثناءات فى حالة وجود صعوبات فى موازين المدفوعات وبشرط ألا تتضمن تلك القيود أى معاملة تمييزية ضد أى الأطراف، وأن تكون مؤقتة، وذلك بالاضافة الى الالتزامات العامة.

*__المحور الثالث أو الجزء الثالث:__ وهو المتعلق بحرية الدخول للأسواق وتضمن العديد من التعهدات على المستوى الوطنى أهمها إزالة والحواجز الكمية مثل عدد الموردين للخدمة، وإجمالى قيمة العمليات والعدد الاجمالى للعمليات أو عدد العاملين وكذلك القيود القانونية المتعلقة بافتتاح الفروع وتأسيس الشركات والشركات المشتركة أو تحديد نسبة معينة لمساهمة رأس المال الأجنبى ومعاملة موردى الخدمات الاجانب معاملة نظرائهم المحليين، واذا سمح بمعاملة تفضيلية استثنائية للمورد المحلى فيتعين ألا يستهدف ذلك رفع القدرة التنافسية للأطراف المحلية على حساب الأطراف الأجنبية.

*كما خصص جزء من الاتفاقية للأسس الواجب اعتمادها لتحقيق مزيد من التحرير فى قطاع الخدمات خلال جولات المفاوضات المقبلة وحق الدول الاعضاء بتعديل برامجها وتعهداتها الوطنية بعد ثلاث سنوات من التطبيق وذلك بعد التفاهم على موضوع التعويضات مع الأطراف المعنية التى قد تتضرر من هذه التعديلات والتى لم يتم التوصل الى تفاهم يتم اللجوء الى التحكيم. وقد رأينا ان الاتفاقية نصت على تشكيل مجلس للخدمات يتولى الاشراف على تطبيق الاتفاقية فى هذا المجال وحل المنازعات.

ويتعين الاشارة أن الاتفاق فى اطار الخدمات المالية (البنوك، وأسواق المال....) قد تم التوصل اليه بعد تحفظ الولايات المتحدة أى تم استثنائها من الاتفاقية والتى شملت اليابان ودول الاتحاد الأوربى ومجموعة كبيرة من الدول النامية وان كان قد تم بصورة مؤقتة لمدة سبعة عشر شهرا تبدأ من اغسطس ١٩٩٦[١]

خامسا:الاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية:

رغم عدم وجود علاقة مباشرة بين حقوق الملكية الفكرية وتحرير التجارة، فان هذه الحقوق كانت محل اهتمام شديد ومتزايد فى دورة أورجواى ويرجع ذلك الى الدور المتزايد للتكنولوجيا والبحوث والتطوير وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر فى تحديد قيم السلع والخدمات المتبادلة فى التجارة الدولية كما ان نسبة التجارة فى السلع المزورة والمقلدة قد وصل الى نسبة مابين ٣ الى ٦% من التجارة الدولية[٢].

ويتعين الاشارة الى أن هناك معاهدات دولية لحماية الملكية الفكرية كمعاهدة باريس الخاصة بالملكية الصناعية (١٩٦٧) ومعاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية (١٩٧١) ومعاهده روما للملكية الفنية، ومعاهدة واشنطن للملكية الفكرية المتعلقة بالدوائر المتكاملة (١٩٨٩) ويشرف على هذه المعاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) وقد رأت الدول النامية أنه لا يجب ادراج هذا الموضوع فى الجات الا

---

(١) محسن هلال، وماجدة شاهين، المرجعين السابق الاشارة اليهما.

(٢) قدمت وكالة الاعلام الامريكية دراسة خاصة عن حماية حقوق الملكية الفكرية، فبراير ١٩٩٤، أغسطس ١٩٩٥ والدراسة التفصيلية التى قدما أ.عبد الفتاح الجبالى المرجع الشابق الاشارة اليه ص٢٠،ص٢٣.

فيما يتعلق بالغش التجارى فقط بينما أصرت الولايات المتحـــدة والـــدول المتقدمة على ضرورة إدراجها فى المفاوضات، وفي هذا الاطـــار دارت المناقشات والمساومات حول حقوق الملكية الفكرية، وكيفية تحقيق التوازن ~~تحقيق التوازن~~ بين حماية مالكى هذه الحقوق وبيـــن الأهـــداف القوميـــة للدول النامية ومن بينها الحصول على التكنولوجيا الملائمة بأثمان مناســبة وتجنب فرض رسوم مرتفعة مقابل حقوق البراءات على الأقل فى بعـــض المجالات الهامة اجتماعيا كالأدوية وعلى أية حال فان هــــذا الموضـــوع الجديد الذى شملته اتفاقية الجات هو من الموضوعات التى سيترتب عنـــها خسائر جسيمة وآثار سلبية واسعة المدى على الدول النامية ومن جانبـــها فان الدول الصناعية المتقدمة ترى إنها تفقـــد عشـــرات المليـــارات مـــن الدولارات نتيجة تعدى الدول النامية على حقوق التـــأليف والاختراعـــات الخاصة بينما تشير الاحصاءات ان الدول الناميـــــة لـــم تتمكـــن خـــلال السبعينات من الحصول على ٦% فقط من ٣,٥ مليـــون بـــراءة اخـــتراع غالبتها فى الاطار القانونى الذى تنظمـــه المنظمـــة ســـالفة الذكـــر، أمـــا الشركات الاحتكارية الدولية "متعددة الجنسية" فقد امكنها الحصـــول علـــى اكثر من ٨٠% من هذه البراءات.

***وقد تضمنت اتفاقية الملكية الفكرية المبادئ الآتية:**

١-تضمنت الاتفاقية سلسلة شاملة من القوانين التى تغطـــى بـــراءات الاختراع وحقوق الناشر والمؤلف وحقوق الأعمال الأدبية المســموعة والمرئية بما فى ذلك أعمال الكمبيوتر. وكذلك بـــراءات الاخـــتراع- التى تتضمن مجالات المنتجـــات الغذائيـــة والأدويـــة والكيماويـــات وأساليب صنعها، كما وضعت قيود صارمة علـــى قيـــام الحكومـــات باعطاء تراخيص اجبارية للسلع التى تتمتع بحماية براءات الاخـــتراع

وتتضمن المعاهدة مجالات تكنولوجيةمثل المستحضرات الصيدلية والأدوية التى لم تكن تتمتع بالحماية فى العديد من الدول.

٢-حماية براءات الاختراع لمدة ٢٠ عاما دون النظر الى مكان الاختراع من تاريخ تقديم طلب منحها.

٣-حماية التأليف لمدة ٥٠ عاما على الأقل بما فيها برامج الكمبيوتر.

٤-ما تتضمنه الاتفاقية من مبادئ ومعايير ووسائل لحماية الملكية الفكرية هو الحد الادنى من الالتزامات ولا تمنع قيام اى طرف بتطبيق مستويات أعلى للحماية فى قوانينه المحلية كما أن لأطراف الاتفاقية حرية تقرير أحسن وسائل لتنفيذ احكامها فى اطار نظمهم القانونية.

٥-الالتزام بالاحكام التى تتضمنها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحمايةالملكية الفكرية والسابق بيانها.

٦-تستهدف هذه الاتفاقية حماية الحقوق وتوفير وسائل ذلك بما يسهم فى تنمية الابتكار واتاحة التكنولوجيا بما يحقق الفائدة المشتركة للمنتج والمستخدم وبطريقة تلبى متطلبات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتوازن بين الحقوق والواجبات.

٧-منحت الاتفاقية الدول الصناعية مهلة سنة كاملة لتطبيق بنود المعاهدة بدءا من دخولها حيز التنفيذ، أما الدول النامية والدول التى تتحول من نظام الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق فقد منحت ما بين ٤ الى ٩ سنوات اضافية لتطبيق بنود الاتفاق طبقا لكل قطاع، أماالدول الأقل نموا (ذات الدخل المنخفض)، فان المهلة الممنوحة لها حتى عام ٢٠٠٦.

٨-أن الدول جميعا سوف توفـــر بنهايـــة مهلـــة الســـنة الأساســية للأشخاص الأجانب والمؤسسات الأجنبية نفس المعاملة التى توفرهـــا لمواطنيها ومؤسساتها الوطنية.

٩-تسجل العلامات التجارية لمدة لا تقل عن ٧ سنوات قابلة للتجـــارة دون حدود لفترات لا تقل كل منها عن ٧ سنوات، ولا يمكـــن الغـــير التسجيل الا بعد فترة عدم استخدام متواصلة لا تقل عن ٣ سنوات.

١٠-على الأطراف المتعاقدين عند وضع أو تعديل قوانينهم الوطنيـــة وضع الاجراءات اللازمة لحماية الصحـــة العامـــة والغـــذاء ودعـــم الصالح العام فى القطاعات الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة والتكنولوجيا وذلك بشرط أن تتسق تلـــك الاجـــراءات مـــع أحكـــام الاتفاقية.

سادسا: إجراءات الاستثمار الأجنبى المتعلق بالتجارة:

تعد هذه هى المرة الأولى التـــى تنـــاقش فيـــها اتفاقـــات الجـــات الاجراءات للاستثمار الأجنبى المتعلقة بالتجارة حيث كان ذلك يعـــد أحـــد الحقوق الأساسية للحكومات والدول التى تدافع عنها تماما خاصـــة وانـــها تتعلق بكيفية عمل الأجانب داخل الدولة. وهناك رأى يذهب الى أن انتشـار هذه الاجراءات[١] قد أقلق الشركات متعددة الجنسية التـــى تســـعى الـــى السيطرة الكونية فدفعت بهذا الموضوع للجات فى اطار الرغبة فى ازالـــة كافة القيود على الاستثمار الأجنبى فى دولة. ومن المعـــروف أن قضايـــا الاستثمار الاجنبى كان يتم التعامل معها فى ظل اتفاقية حـــل منازعـــات

---

(١) أ.عبد الفتاح الجبالى، المرجع السابق ذكره ص٢٤.، دراسة مقدمة من بنك فيصـــل الاسلامى، ادارة البحوث الاقتصادية القاهرة، يونيه ١٩٩٤، ص١١

الاستثمار التابعة للبنك الدولى أو من خلال القواعد العامة لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو) أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة التنمية (الاونكتاد).

وقد نصت اتفاقية اجراءات الاستثمار الأجنبى المتعلقة بالتجارة على ضرورة عدم قيام أى عضو باتخاذ أى اجراء استثمار متصل بالتجارة لا يتفق مع أحكام المادة ٣ من اتفاقية الجات والخاصة بالمعاملة الوطنية وعدم التمييز. والمادة ١١ من نفس الاتفاقية وهى الخاصة بعدم فرض قيود كمية على الواردات وان الشروط والتى يتعين عدم فرضها هى "أى محظورة":

١-شراء المنشأة أو استخدامها لمنتجات محلية المنشأ، أو من أى مصدر محلى سواء كان ذلك محددا بمنتجات بعينها، أو بحجم او قيمة المنتجات، أو بنسبة كحجم أو قيمة انتاجها المحلى.

٢-قصر شراء المنشأة أو استخدامها لمنتجات مستوردة على كمية معينة كنسبة من حجم أو قيمة المنتجات المحلية التى تصدرها.

كما أوضحت الاتفاقية أن الاجراءات التى تنطبق عليها المادة ١١ هى الاجراءات التى تكون ملزمة أو قابلة للنفاذ بمقتضى القوانين المحلية التى يكون الالتزام بها ضروريا للحصول على ميزة ما والتى تقيد (أى عدم فرض قيود كمية على الواردات:-

١-استيراد المنشأة لمنتجات لاتستخدم فى انتاجها المحلى أو ترتبط به عموما أو بكمية تناسب مع حجم أو قيمة الانتاج المحلى الذى تصدره.

٢-استيراد المنشأة لمنتجات تستخدم فى انتاجها المحلى أو ترتبط به بتقييد حصولها على العملة الأجنبية على مبلغ يتناسب مع تدفقات العملة الأجنبية التى ترجع الى المنشأة.

٣-قيام المنشأة بتصدير منتجات أو بيعها للتصدير سواء أكان ذلك محدد بمنتجات بعينها، أو بحجم أو قيمة المنتجات أو بنسبة من حجم أو قيمة انتاجها المحلى.

هذا ولم تتضمن الاتفاقية تحديد نسبة مئوية معينة من ملكية المؤسسة يجب أن تكون للمستثمرين المحليين (أى يمكن أن تكون الملكية بالكامل للأجانب) كما لم تتضمن شروط تحويل المستثمر الأجنبى تكنولوجيا معينة على أسس غير تجارية، كما لم تتضمن قيود على التحويلات للخارج والتى قد تحد من حق المستثمر الأجنبى فى إعادة رأس المال أو أرباحه من الاستثمار الى البلد الأم.

وقد منحت الاتفاقية فترة سماح مدتها عامان للدول الصناعية المتقدمة لكى تلغى هذه الاجراءات، وخمس سنوات للدول النامية، و٧ سنوات للدول الأقل نموا.

هذا وسيترتب على تطبيق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية أن فرص جذب الاستثمار الأجنبى سوف لا تعتمد على معايير اقتصادية بل ستتدخل اعتبارات سياسية وعلى نوع من المزايدات أو المزادات بين الدول المضيفة[1] كما ستفقد هذه الأخيرة المرونة فى اختيار مصادر استثمارها

---

(1) الوثيقة الختامية للجات:
د.اجلال راتب،د. فادية عبد السلام: تدابير الاستثمار فى اطار الجات وبل مقدمة الى مؤتمر الابعاد والآثار الاقتصادية لمفاوضات الجات القاهرة، مايو ١٩٩٣.

الأجنبى بأن تحاول ان يتفق مع أغراض واحتياجات التنميـة وأولوياتـها، فالإختيار سوف يخضع كما ذكرنـا لمعـايير ليسـت دائمـا تجاريـة أو اقتصادية.

كما أن تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على الاسـتثمارات الأجنبيـة سيترتب عليه حتما عدم التمييز بين الاستثمارات المحلية والأجنبية لصـالح المستثمر الأجنبى لذلك فان تطبيق هذا المبـدأ يتضمـن شـمول تدابـير الاستثمار قطاعات انتاج السلع والخدمات وهو ما يمس اعتبارات السـيادة الوطنية- نظرا لان الاتفاقية المذكورة ليست اتفاقية انتاج ولكـن اتفاقيـة تجارة.

سابعا: الاغراق وكيفية اثباته:

توضح المادة السادسة من اتفاقية الجات (وقدوقعت عـام ١٩٧٩ بعد دورة طوكيو وتم اقرار تنفيذها فى دورة أورجواى- ديسـمبر ١٩٩٣) مفهوم الاغراق شروطه والوسـائل والاجـراءات التـى تتبعـها الـدول المتضررة لاثبات ذلك كما يلى:

تعرف الجات الاغراق بأنه الحالة التى يكون فيها سـعر تصديـر السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها الى دولة أخرى وتقـل عـن تكاليف انتاجها.

وبالنسبة لاجراءات اثبات الاغراق وحل المنازعات فتتمثل فى:

أ.عادل عبد السلام: الدول العربية من الجات الى منظمة التجارة العالمية بحث مقـدم الى المؤتمر الأول لجمعية المحاسبين والمراجعين العرب بيروت، نوفمبر ١٩٩٥.

١-يتعين على الدول المتضررة والتى تدعى وجــــود حالـــة اغــراق لأسواقها من قبل دول دولةما اقامة الدليل على ذلك وفقا لنصــــوص اتفاقية الجات.

٢-اثبات أن هذا الاغراق سوف يتسبب فى احداث اضرار فى بعـض أو كل الصناعات الوطنية.

٣-تقوم الجهات المسئولة فى منظمة التجارة العالمية باجراء تحقيقـات فى مدة اقصاها عام واحد.

٤-خلال مراحل التحقيق يلتزم طرفا النزاع بتقديم ادلـــة لاثبـــات أو النفى على وقائع النزاع.

٥-اذا انتهى التحقيق بصحة الاغراق وأضراره يتم اتخاذ الاجـراءات اللازمة فى شكل فرض حصص أو ضرائب جمركية ... الخ.

٦-أجازت اتفاقية الجات فى حالة الشك فى أسعار احدى السلع محـــل النزاع أن يتم فرض ضريبة عليها لمدة ستة شهور.

المبحث الثالث

الأثار المتوقعة على اتفاقية الجات الأخيرة

بعد أن تناولنا فى المبحثين السابقين الجوانب والخطوط الرئيسية للاتفاقية العامة للجات بصفة عامة، واتفاقية الجات الأخيرة والتى ترتب عليها انشاء منظمة التجارة العالمية بصفة خاصة، فان التساؤل يثور حول الآثار المتوقعة لها بالنسبة للاقتصاد العالمى عموما- واقتصاديات الدول النامية خصوصا والاقتصاد المصرى على وجه الخصوص؟

تشير التقديرات المختلفة الى زيادات متوقعة فى الدخل العالمى، نتيجة اقرار اتفاقية الجات الأخيرة تقدر بـ٢١٣ مليار دولار اعتبارا من عام ٢٠٠٢، ومما لا شك فيه أن معظم ان لم يكن كل هذه الزيادة ستحصل عليها الدول الصناعية المتقدمة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوربى واليابان والبعض من الدول النامية التى حققت زيادات كبيرة فى صادراتها والتى يطلق عليها النمور الآسيوية مثل هونج كونج، تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا. كما يمكن للعديد من الدول النامية التى ستكون قادرة على زيادة وتدعيم قدراتها التصديرية ومن ثم القدرة على المنافسة الدولية والنفاذ الى الأسواق الخارجية أن تستفيد وفى مقدمتها الصين، وبعض دول أمريكا اللاتينية.

ولكن غالبية الدول النامية سوف تواجه بالتأكيد تحديا خطيرا وقد أبدت قلقها وخوفها اثناء المفاوضات لذلك سيكون لهذه الاتفاقية آثار متوقعة وسلبية ويتضح ذلك من عرضنا السابق وسنركز فى هذا الفصل على الأثار الاقتصادية بصفة عامة، أما بالنسبة للاقتصاد المصرى فسوف يتم تناولها فى الفصل القادم.وسنرى:

أولا: المعاملة التى أقرتها الاتفاقية لدول النامية رغم التعرض لــها فى تحليل الجوانب المختلفة للاتفاقية.

ثانيا: الآثار المتوقعة بالنسبة للدول النامية.

المطلب الأول

معاملة الدول النامية فى ظل اتفاقية الجات

تم تصنيف الدول وفقا لالتزاماتها فى اتفاقية الجات الى ثلاث مستويات،هى:

١-الدول المتقدمة.

٢-الدول النامية.

٣-أقل الدول نموا.

وقد تضمنت نصوص الاتفاقية أحكاما تراعى الأوضاع الخاصة للدول النامية والأقل نموا ومنحها معاملة تفضيلية ومميزة على النحو الآتى:

١-فى مجال الزراعة:

-منحت الدول النامية فترة زمنية قدرها ١٠ سنوات (بدلاً من ٦ سنوات للدول المتقدمة) لتنفيذ التزاماتها مع إعفاء الدول الأقل نموا من تلك الالتزامات.

-منحت الدول النامية نسبة خفض فى قيمة الدعم تقل عن الدول المتقدمة وبنسبة الثلثين، حيث حددت نسبة ٢٤% لخفض دعم التصدير ١٤% لخفض كمية الصادرات المدعمة من السلع الزراعية، ١٣,٣% لخفض الدعم الداخلى للإنتاج الزراعى.

-منحت الدول النامية حق تقديم دعم غير مسموح به للدول المتقدمة وهو:

(أ)دعم الاستثمارات الزراعية والمدخلات للزراع الفقراء

(ب)الدعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولى.

(جـ)رسوم النقل الداخلى على شحنات التصدير.

-بالنسبة للدول النامية التى تعتبر مستوردا كبيرا للمواد الغذائية فقد أمكن انتزاع اعتراف بالآثار السلبية لعدم توافر المواد الغذائية الواردة بروط مقبولة بخلاف صعوبة تمويل المستويات العادية من الواردات التجارية من المواد الغذائية ولذلك اتفق على ما أتى:

١-إجراء مفاوضات بمعرفة منظمة الأغذية والزراعة لوضع مستويات مساعدات غذائية تكفى احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح (٦ سنوات).

٢-تقرير نسب كبيرة من المنح التى لا ترد أو المبيعات الميسرة من المواد الغذائية.

٣-منح المساعدات المالية والفنية لتحسين الإنتاجية الزرعية والفنية الأساسية لهذه الدول النامية.

٤-المعاملة التفضيلية لتلك الدول عند منحها الائتمان (فترتا السداد والسماح- سعر الفائدة).

٥-عدم الربط بين الواردات الغذائية بالشروط التجارية العادية والمساعدات الغذائية.

٦-أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء فى الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية.

٣- فى مجال الملكية الفكرية:

-منحت الدول النامية فترة انتقالية ٥ سنوات بدلا من عام واحد للدول المتقدمة.

-لايتضمن ذلك عدم الالتزام بتطبيق شرط المعاملة الوطنية وشــرط الدولة الأولى بالرعاية حيث لايطبق إلا منــذ التنفيــذ وبعــد الفــترة الانتقالية.

-فيما يتعلق ببراءة الاختراع على المنتـــج (بالنســبة للاختراعــات الكيميائية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبــات الصيدليــة) منحت فترة انتقالية ١٠سنوات.-فى حالى تعسف صاح الــبراءة فــى استخدام الحقوق المخولة له أو الإجراءات غــير التنافســية فللــدول النامية حق الترخص الاجبارى.

-حصول الدول النامية على مساعدات مالية وفنية من الدول المتقدمــة فى إطار مفاوضات تتضمن اعداد تشريعات لحماية حقــوق الملكيــة الفكرية.

٣-اتفاق الدعم:

بالنسبة للدول النامية التى يقل فيها اجمالى دخل الفرد عــن ١٠٠٠ دولار سنوياً تحصل على حق منح دعم التصدير دون تعرضــها لرســوم تعويض على صادراتها فى أسواق الدول الأخرى.

٤-اتفاق الاستثمار:

تحصل الدول النامية بمقتضاه على فترة انتقالية ٥ سنوات بدلا من سنتين للدول المتقدمة بشأن إجراءات الاستثمار المحظور استخدامها.

٥-اتفاق المنسوجات:

-منح الدول النامية صاحبة الأحجام الصغيرة من الصــادات (نســبة ١,٢% أو أقل من الواردات) معدل نمو لحصص صادراتــها بنســبة ٢٥% اعتبارا من أول عام لتنفيذ الاتفاقية تليها نسبة ٢٧% فى بدايــة العام الرابع.

-تمنح الدول صغيرة الحجم فى التصدير معاملة تفضيلية تراعى الإمكانيات المستقبلية لتطوير تجارتها.

٦-اتفاق الخدمات:

-يقضى الاتفاق بانشاء مراكز اتصال خلال عامين من بدء تنفيذ الاتفاقية لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات اللازمة عن أسواق الخدمات فى الدول المتقدمة فيما يتعلق بالجوانب التجارية والفنية والتكنولوجيا التى يحتاج اليها الدول النامية لتطوير صادراتها من الخدمات وزيادة نصيبها فى تجارة الخدمات.

-للدول النامية التى تعانى من العجز فى موازين المدفوعات الحق فى فرض قيود مؤقتة على المدفوعات والتحويلات الخاصة بأنشطة الخدمات التى تلتزم الدول النامية بتحريرها.

-يسمح الاتفاق لأى دولة بالدخول في اتفاق للتكامل التام لأسواق العمل مع دول أخرى.

-يسمح الاتفاق لأى دولة باستمرار وجود محتكرين فى بعض الخدمات إذا كانوا موجودين أصلاً عند التنفيذ.

-لا تطبق أحكام الاتفاق المتعلق بشرط الدولة الأولى بالرعاية على قوانين المشتريات الحكومية من الخدمات.

-لايطبق الاتفاق على الاجراءات الخاصة بحماية الآداب العامة.

-يسمح الاتفاق بالتفرقة فى المعاملة بين رعايا الدول وفقا لاتفاقيات منع الازدواج الضريبية.

-ليس فى الاتفاق ما يلزم أى دولة بالافصاح عن المعلومات التى تتعارض مع مصالحها الأمنية الأساسية.

٧-اتفاق الوقاية:

تمنح الدول النامية فترة ١٠ سنوات من ٨ سنوات للدول المتقدمة.

٨-اتفاق التثمين الجمركي:

تمنح الدول النامية فترة انتقالية مدتها ٥ سنوات قابلة للزيادة مع حقها في الإبقاء على نظام الحد الأدنى للقيمة الجمركية والحصول على مساعدات فنية لتنفيذ الاتفاق وتطبيق إجراءاته.

٩-اتفاق إجراءات الوقاية الصحية والصحة النباتية:

للدول النامية حق طلب استثنائها من تطبيق أحكام الاتفاقية لفترة زمنية محددة مع مراعاة الدول المتقدمة لمنح الدول النامية فترة زمنية أطول عند تطبيق إجراءات جديدة بالنسبة للسلع التي تهم صادرات الدول النامية.

١٠-اتفاق العوائق الفنية التجارية:

للدول النامية حق:

أ-الحصول على مساعدات فنية لإعداد القواعد والمعايير الفنية وانشاء الأجهزة المعنية بتطبيقها.

ب-عدم استخدام معايير دولية غير مناسبة لأوضاعها عند وضع المعايير والقواعد الفنية المطبقة الداخلية.

١١-إجراءات تسوية المنازعات:

للدول النامية حق:

أ-الاختيار بين تطبيق القرار الصادر عام ١٩٦٥ وبين ما يتضمنه التفاهم الوارد بأورجواي في حالة الشكوى المقدمة من أي دولة نامية.

ب-اعطاء أهمية خاصة لمشكلات ومصالح الـــدول الناميـــة أثنـــاء المشاورات.

جـ-إدراج عضو من دولة نامية فى فريق التحكيم اذا كان الـــنزاع بين دولة نامية ومتقدمة.

د-مد فترة المشاورات فى اطار تسوية النزاع مع فترة كافية لاعـــداد وتقديم المستندات التى تؤيد وجهة نظرها.

١٣-نظام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء:

-الدول النامية الوارد ترتيبها فى قائمة أكبر ٢٠ دولة تجاريـــة فـــى العالم (حسب نصيبها فى التجارة العالمية) تراجع سياســـاتها كـــل ٤ سنوات، أو ٦سنوات إذا كانت بعد ذلك فى ال مرتبة.

-الدول المتقدمة تراجع سياساتها كل سنتين أو أربع سنوات.

المطلب الثانى
الآثار المتوقعة بالنسبة للدول النامية

رغم ما سبق أن ذكرناه من أن الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات الأخيرة بالنسبة للدول النامية هى بالتأكيد سلبية، بل ذكرنا أن هذه الاتفاقية بمثابة تكريس لسيطرة الدول الاقتصادية المتقدمة والاحتكارات دولية النشاط على السوق العالمى، وأنها أكملت المثلث الخطير والذى يتمثل فى صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية وأطلقنا عليه مثلث الرعب، وأشرنا أن الآثار ليست سلبية فقط بل يمكن ان تكون مدمرة ولكن ارادة التحدى وإبراز القوى الخلاقة والمبدعة فى الدول النامية واستنهاض الهمم يمكن لها أن تعمل على الحد من الآثار السلبية، وزيادة الآثار الايجابية، والاستفادة من المعاملة التى أقرتها الاتفاقية حتى ولو كانت مؤقتة، ولكن ذلك يستلزم بالتأكيد توافر ارادة التحدى والتغيير وهى قرار سياسى بالدرجة الأولى يستوجب تدعيم وترسيخ الديمقراطية وتغيير فى الطبيعة السياسية والاجتماعية للدولة، وتحقيق التعبئة الاجتماعية الشاملة، وخلق المناخ الملائم لتحقيق ذلك فى مجال مناهج التعليم والبحث العلمى، والسلوك الاجتماعى، ومواجهة ظواهر السلبية والاتكالية والأخطر مواجهة الانهيار فى نظام القيم وسيطرة الفساد الاقتصادى والادارى والاخلاقى والمصحوب بالاستغلال السياسى والشخصى، اذا ماتحقق ذلك فان التغيير الاقتصادى والذى يتمثل فى وضع استراتيجية للتنمية تحدد المعالم المستقبلية بمجتمعات هذه الدول على أساس تحديد مجموعة من الأهداف الجوهرية ووسائل تحقيقها فى ظل تعبئة شاملة للموارد الاقتصادية وتحديد كيفية تنفيذها على فترات زمنية مختلفة وعلى أساس برامج تخطيطية محددة وأن يكون التركيز على

توسيع وزيادة القدرات الإنتاجية للمجتمع وتطوير ورفع مستويات الإنتاجية، وتحسين الجودة من الناحية الكمية والكيفية، كل ذلك يجعل الدول النامية قادرة على زيادة فاعلية قدرتها التنافسية وامكانياتها التصديرية، فى نفس الوقت الذى يؤدى الى تقليل اعتمادها على المنتجات المستوردة، ولكن ذلك يستلزم سرعة التحرك وتوافر القدرة السياسية والاقتصادية على أحداث التغييرات المطلوبة من أجل جعل الآثار السلبية فى حدودها الدنيا، وتعظيم وزيادة فاعلية الآثار الجانبية ولعل ذلك يحتم التعجيل بادخال التعديلات اللازمة تشريعيا وتعليميا وعلى مستوى البحث العلمى وخصوصا فى مجال التكنولوجيا وما يتعلق بالجوانب المختلفة للملكية الفكرية.

وفى هذا الاطار نعرض للآثار الايجابية ثم الآثار السلبية

أولا: الآثار الايجابية لاتفاقية الجات[1]:

١-انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية حيث ان زيادة حجم وحركة التبادل الدولى ومن ثم زيادة وانتعاش حركة وحجم الإنتاج القومى فى العالم وخاصة الدول الصناعية المتقدمة، سيؤدى الى زيادة مستوى الطلب على صادرات الدول النامية.

٢-زيادة امكانية نفاذ صادرات الدول النامية الى أسواق الدول المتقدمة وذلك كنتيجة لعدد من الإجراءات مثل الإلغاء التدريجى للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة الى منتجيها الزراعيين

---

(1) د.صقر احمد صقر، المرجع السابق الاشارة اليه ص١٣٥-ص١٤٢.
النشرة الاقتصادية لبنك مصر السنة ٣٦، العدد الثانى ١٩٩٢، ص٩-٥٩.

المحليين، والالغاء التدريجى لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة وان كان سوف يقلل من ذلك عدم وجود آلية تحد من إمكانية الدول المتقدمة فى استخدام الاجراءات الرمادية.

٣-انتعاش بعض قطاعات الإنتاج فى الدول النامية.... وذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الاساسية ومستلزمات الإنتاج مما يؤدى الى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلى.

كما قد يكون لالغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية أثر ايجابى على انتعاش بعض المنتجات الزراعية فى الدول النامية وخاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان كما يمكن للدول النامية الحصول على التكنولوجيا الحديثة فى محلات عديدة.

٤-زيادة الكفاءة الإنتاجية فى الدول النامية... حيث أن زيادة المنافسة بين دول العالم وما يؤدى اليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية فى أداء المشروعات وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية... هنا يجب على الدول النامية اتخاذ الكثير من الاجراءات والتدابير حتى تجعل وحداتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدرة على التنافس.

ثانيا: الآثار السلبية لاتفاقية "الجات" الأخيرة:

١-الالغاء التدريجى للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية سوف يؤدى الى ارتفاع اسعار استيراد الغذاء فى الدول النامية وأثار ذلك على ميزان المدفوعات والتضخم.

٢-صعوبة مواجهة الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وجودة أفضل والآثار السلبية لذلك على الصناعات الوطنية وزيادة معدلات البطالة.

٣-تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية من دول الاتحاد الأوربى أو الولايات المتحدة والآثار السلبية لذلك فى قدرتها على تصريف هذه المنتجات فى بيئة عالمية أكثر تنافسية.

٤-تفرض الاتفاقية قيودا على صادرات بعض البلاد النامية من المنتجات التى تتمتع فيها بميزة نسبية مثل القيود الكمية على صادرات الملابس والمنسوجات مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها.

٥-قد يؤدى انخفاض الرسوم الجمركية الى عجز أو زيادة عجز الموازنة العامة أو عدم كفاية الايرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة والالتجاء الى زيادة الضرائب والآثار السلبية لذلك.

٦-صعوبة مواجهة الدول النامية للمنافسة العالمية من جانب الدول المتقدمة فى مجال تجارة الخدمات المصرفية والتامين والملاحة والطيران المدنى.. الخ مما يؤدى الى الاضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.

وما يقلل من هذه الآثار السلبية مجموعة التدابير المسموح بها للدول الفقيرة والتى تتمثل فى[1]:

([1]) راجع ما ذكرناه فى المطلب الأول.

١-امكانية الحصول على تعويض عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض التدريجى للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى شكل منح غذائية أو قروض ميسرة.

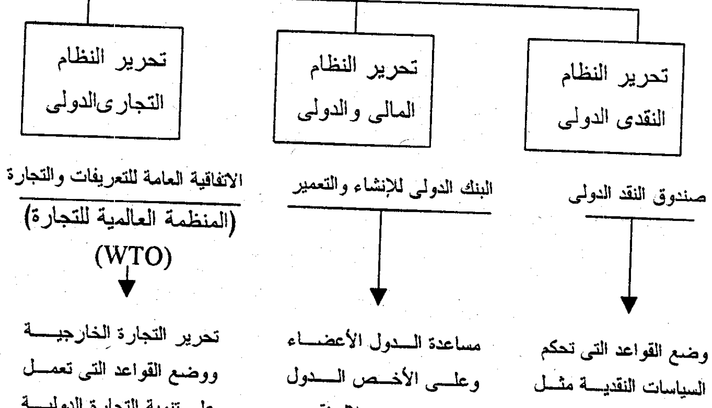
٢-استمرار وجود الحصص الكمية على صادرات المنسوجات والملابس للدول النامية الى الدول المتقدمة سيتيح للدول الصغيرة امكانية اكبر فى حصصها التصديرية من هذه المنتجات بالمقارنة بالدول النامية الأخرى.

٣-تعطى الاتفاقية للدول الصغيرة فترة اكبر فى تنفيذ التزاماتها وبالتالى امكانية اكبر فى التكيف مع الأوضاع الجديدة وتعديل هياكلها الإنتاجية بالمقارنة بالدول الأخرى حيث أمام الدول الصغيرة مدة تزيد على خمس سنوات وتصل الى عشر سنوات فى سبيل تنفيذ التزاماتها وبالتالى يمكنها دعم منتجاتها التصديرية وتطوير هياكلها الإنتاجية وتحسين وزيادة مستويات الإنتاجية والجودة.

المبحث الرابع
مقارنة بين الجات والمنظمات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الأخرى

يمثل الجدول التالى المؤسسات الاقتصادية الدولية التـــى تشـــرف على الاقتصاد العالمى فى المجالات النقدية والمالية والتجارية

المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والتى تشرف على الاقتصاد العالمى فى المجالات النقدية والمالية والتجارية



وضع القواعد التى تحكم السياسات النقديـــة مثـــل أسعار الصرف وموازين المدفوعات والعجـــز أو المديونيـــة الخارجيـــة وأسعار الفوائد والصرف الائتمانية للبنوك

مساعدة الـــدول الأعضـــاء وعلـــى الأخـــص الـــدول المتعثرة من خـــلال تقديم قـــروض طويلـــة الأجـــل لعمليـــات التنميـــة مـــع التخصيـــص والاســـتخدام الأمثل للموارد

تحرير التجارة الخارجيـــة ووضع القواعد التى تعمـــل على تنمية التجارة الدوليـــة بيـــن الـــدول الأعضـــاء والإشراف علـــى تنفيذهـــا وحل المنازعات

مجلس التجـــارة فى السلع

مجلس التجـــارة فى الخدمات

مجلس التجارة للملكية الفكرية

تسوية المنازعـــات وسكرتارية المنظمة

شهد القرن العشرون- بجانب المنافسة المحمومة بين عديد من الدول التكوين تجمعات أو تكتلات اقتصادية فى اطار من العلاقات المتشابكة والمعقدة المبنية على أساس من الاحلاف والمصالح الاقتصادية. شهد مولد العديدمن مؤسسات التمويل والمنظمات والمؤتمرات الاقتصادية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتى تختلف الأسس والمبادئ والأهداف الخاصة بكل منها.

فبينما يمكن القول بأن اتفاقية الجات (باعتبارها كيانا مؤقتا حاليا سوف يتحول فى المرحلة المقبلة الى منظمة للتجارة العالمية تمثل احدى المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والمنبثقة عنها) تتشابه فى الخط العام لمتوجهاتها مع كل من المؤسسات المالية الأخرى وهى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير فى أنها تتقيد بالخط العام ألا وهو تحرير النظام العالمى سواء:

أ-تجاريا (الجات).

ب-نقديا (صندوق النقد).

جـ-ماليا (البنك الدولى).

الا أنها تختلف فى ذلك عن المؤتمرات والمنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة والتى تهدف الى تنظيم بعض القضايا الفرعية فقط وعلى الأخص[1].

([1]) اعتمدنا فى هذا المبحث أساسا على الدراسة المقدمة من منظمة العمل العربية عن اتفاقية الجات السابق الاشارة اليها ص١٩-ص٣٢. والمفروض أن نعرض كما ذكرنا دراسة تفصيلية عن المنظمات الاقتصادية الدولية فى الفصول القادمة ولكن اعتبارات الوقت تجعلنا نكتفى بهذا القدر.

١-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٢-المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

كما أنها تختلف اختلافـــا جذريـــا عـــن التكتـــلات والتجمعـــات الاقتصادية الأخرى التى تأخذ الصيغة الاقليمية بين عدد من الدول لإعمال تنظيم داخلى بينها وعلى الأخص:

أ-الاتحاد الأوروبى ١٩٩٣

ب-اتفاقية المنظمة الاقتصادية الأوروبية (الأفتا)١٩٩٢.

جـ-اتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا (النافتا)١٩٩٢.

وفيما يأتى نبذة عن هذه المؤسســـات والمؤتمـــرات والمنظمـــات والتكتلات الاقتصادية السابق ذكرها بخلاف اتفاقية الجات:

١-مؤسسات ومؤتمرات ومنظمات تابعة للأمم المتحدة:

١-المنظمة العالمية للتجارة:

والهدف منها تحرير التجارة العالمية ومازالت حتى الآن فى طـور اتفاقية الجات.

ب-مؤسسات التمويل الدولية:

وأهمها ما يأتى:

١-صندوق النقد الدولى والبنك الدولى:

تم انشاء كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى توقيت متزا مـــن خلال اتفاقية بريتون وودز التى انبثقت عن الاجتماعات التى عقـــدت فـــى أمريكا فى نهاية عام ١٩٤٤ فى ولاية نيوهامشير بأمريكا.

وينتمى كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الى مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة (مثل الجات) وان كانت لهما طبيعة خاصة تميز كلا منهما.

ورغم تكامل أنشطة كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الا أن للصندوق دورا مسبقا فى هذا الصدد، فالدور الرئيسى لصندوق النقد الدولى هو دور استراتيجى بالدرجة الأولى يتعلق بالسياسات المالية والنقدية، والعمل على وضع القواعد والسياسات المالية للدول المتعثرة بما يكفل اعادة هيكلة اقتصادها وترتيب أولوياتها، وفى سبيل ذلك يستهدف الصندوق تنظيم حركة مدفوعات الدول الأعضاء والرقابة على عملاتها وعلى سياساتها المالية والنقدية التى قد تؤثر فى حركة التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا.

كما تمتد أسبقية الصندوق عن البنك الدولى فى أسبقية العضوية، اذا أن الحصول على عضوية الصندوق هو مدخل الحصول على عضوية البنك الدولى.

كذلك تعد شهادة الصندوق عن صلاحية اقتصاد دولة ما ونجاح سياساتها المالية والنقدية هى المدخل الرئيسى (مع شروط أخرى) للحصول على قرض البنك الدولى.

لذلك فان صدور شهادة من الصندوق بعدم الصلاحية، كما حدث (١٩٨٥- ١٩٨٧) بالنسبة للسودان وغانا وبيرو وفيتنام وليبريا، يعد بمثابة حكم باعدام اقتصاد تلك الدول وحرمانها من قرض البنك الدولى وغيره من المصادر الرسمية، ويبين صندوق النقد الدولى نظما اقتصادية ومالية صارمة فى هذا الصدد بشكل يغفل البعدين السياسى والاجتماعى والذى وضح مداه فى انهيار الامبراطورية الشيوعية.

أما الشغل الشاغل لصندوق النقد الدولى فهو اقرار سياسا مالية الهدف منها خفض فى الموازنة العامة من خلال اتجاهين متوازين أولهما:خفض الانفاق العام،والآخر: زيادة الايرادات العامة بجانب اقرار سياسات نقدية الهدف منها اتباع سياسية انكماشية تعمل على الحد من الطلب الكلى، ومن الأدوات التى تستخدم فى ذلك السقوف الائتمانية للبنوك، ورفع معدلات الزيادة، واصدار أذون الخزانة، وتحرير وتوحيد سعر الصرف فى سعر واحد واقعى يعبرعن تفاعل العرض والطلب، وتحرير التجارة الخارجية مع اتاحة دور متعاظم للقطاع الخاص فى ظل آليات العرض والطلب.

والجدير بالذكر، أنه من أهم الشروط التى يشترطها نادى باريس لاجراء مفاوضات جماعية بين الحكومات المدينة والدائنة لتخفيف عبء الدين الخارجى هو ضرورة الاتفاق بين حكومة البلاد المدين وصندوق النقد الدولى على برنامج تصحيحى من خلال الاتفاق على عدد من السياسات الواجب تنفيذها وجدول التنفيذ، وعلى أساس هذا البرنامج توافق الحكومات الدائنة والجلوس على مائدة المفاوضات مع المدين لتخفيف الدين وجدولته.

٢- البنك الدولى للإنشاء والتعمير:

ومقرة مع صندوق النقد الدولى فى واشنطن، ويعد ثانى أهم المؤسسات الدولية المالية التى تعمل على اصلاح المسار الاقتصادى واعادة هيكلة اقتصاديات الدول المتعثرة والنشاط الرئيسى للبنك الدولى للانشاء والتعمير هو الاقراض بهدف تشجيع الدول على انشاء المشروعات واصلاح السياسات الاقتصادية ومعالجة العجز فى ميزان المدفوعات .

وقد امتد نشاط البنك الدولى ليشمل فرعيـــن جديديـــن، أحدهمـــا: مؤسسة المعونة الدولية، التى تقدم قروضها بشروط ميسرة تجعلها أقـــرب للمنحة وتخصص للدول الفقيرة، والآخر: مؤسسة التمويل الدولـــى، التـــى تقرض على أسس تجارية بحتة لمشروعات القطاع الخاص دون الحاجـــة الى الحصول على ضمان من حكومات الدول التى تقام فيها المشـــروعات وذلك على عكس قروض البنك الدولى الأخرى التى تشـــترط الحصـــول على تلك الضمانات مسبقا.

وقبل منح أى قرض لأى دولة لا بد من توافر عدة شـــروط مـــن أهمها الحصول على صك أوشهادة من صندوق النقـــدى الدولـــى تشـــهد بصلاحية السياسات التى تتبعها تلك الدولة فنيا واقتصاديا، هـــذا بخـــلاف عدة مفاوضات أخرى تتم بشأن المشروعات التى يقـــترح تمويلـــها البنك سواء أكانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، ثم يعقب ذلك عـــرض نتـــائج المفاوضات على مجلس المديرين المكون من ممثلى ١٧٢ دولـــة لأخـــذ التصويت عليها.

ويشوب استراتيجية البنك الدولى شبهة التدخل السياسى من خـــلال التدخل فى عملية صنع السياسة الاقتصادية للدولـــة وذلـــك نتيجـــة نظـــم التصويت المتبعة والشروط التى يضعها البنـــك الدولـــى للموافقـــة علـــى الاقراض، وتستلزم اعادة ترتيب الأهداف والأولويات، وهى شروط تؤثـــر بشكل واضح فى مسار السياسة الاقتصادية والتدخل فى التفاصيل الدقيقـــة لمشروعات السياسة الاقتصادية مما يعنى فى نهاية الأمر خـــروج ســـلطة اتخاذ القرار من يد الحكومة الوطنية ومن ناحية أخرى فان البنك الدولـــى وصندوق النقد، ورغم أنهما ينتميان الـــى مجموعـــة مؤسســـات الأمـــم المتحدة، الا أنهما يختلفان كثيرا عن باقى المؤسسات مـــن خـــلال نظـــم

التصويت والعوامل التى تحكم سياسة الاقراض فمن ناحية نظم التصويت فى مؤسسات الأمم المتحدة فان الدول الأعضاء فيها تتمتع بحقوق متساوية، أما فى البنك الدولى فالتصويت يعكس المساهمة النقدية الدول المساهمة فى رأس ماله مما يوضح- فى ظل الدول الغائب تماما للدول الشيوعية وامتناع دول أوروبا الشرقية عن المساهمة فيه وانسحاب بولندا والمجر وتشيكوسلوفياكيا منه مسبقا- مدى سيطرة الدول الغربية الصناعية على قرارات البنك وهو مايؤكد خضوع قراراته للاتجاهات السياسية بجانب الاتجاهات الاقتصادية.

أما بشأن معايير الاقراض فانها تتم على أساس العائد الاقتصادية للمشروع ومدى مساهمته فى تنمية قدرة الدولة على النمو وسداد المديونية.

ورغم أن الظواهر تؤكد أن المشروعات التى يقرها البنك الدولى هى انعكاس لأولويات الدول المقترضة إلا أن البنك الدولى، لما له خبرة كبيرة فى مجال التنمية، كثيرا ما يساعد تلك فى صياغة الأولويات حيث حيث يخصص جزءا مهما نسبيا من ميزانية العمليات فى البنك لتقديم المعونة الفنية والمشورة الاقتصادية للدولة الأعضاء والمستفيدة من مساهماته.

جـ-المؤتمرات والمنظمات:

١-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):

نشأت منظمة الأونكتاد عام ١٩٦٤[1] بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماما عن الأسس التى تقوم عليها اتفاقية الجات.

فالجات تحكمها عدة مبادئ رئيسية أهمها مبدأ عدم التمييز فى المعاملة مع منح الأطراف المتعاقدة الدول الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ خفض اجراءات الحماية على الواردات، والغاء القيود الكمية وغير الجمركية، وخفض التعريفات الجمركية، والاعتماد على الوسائل السعرية مع حرية التجارة.

وقد ظهر عدم ملاءمة تلك المبادئ لظروف الدول النامية مما أفقد الجات صفة القبول الجماعى أو العالمية حيث كانت معظم الدول المؤسسة لجات من الدول الصناعية الكبرى باستثناء عدد ضئيل من البلاد النامية (من أمريكا اللاتينية).

وقد دعا ذلك الدول النامية الى البحث عن صيغة مقبولة تعبر عن ظروفها ومتطلبات التنمية الخاصة بها وتمثل ذلك فى الأونكتاد التى ترتكز على مبادئ وأسس تختلف تماما عن الجات.

فالأونكتاد تعكس مطالب دول الجنوب النامى والفقير تجاه دول الشمال الغنية، ومن ثم فهى تهتم بضرورة قيام النظام التجارى الدولى على أسس تمنح للدول النامية، دون غيرها، مزايا خاصة مع رفض مبدأ التبادلية فى المفاوضات متعددة الأطراف، وبحيث يجب أن تخصص

---

(1) جدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت قرارها الشهير فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٦١، باعتبار عقد الستينات عقدا لتنمية واستتبع ذلك انعقاد مؤتمر القاهرة للبلدان النامية فى يوليو/ تموز ١٩٦٢ الذى أوصى بالدعوة الى عقد مؤتمر عالمى للتجارة والتنمية، وقد تبنت الأمم المتحدة هذه التوصية حيث انعقد الأونكتاد فى جنيف عام ١٩٦٤.

الدول الصناعية نسبة معينة من دخلها القومى لمساعدة الدول النامية ومــن ثم فهناك رفض كامل لمبدأ عدم التمييز.

ومع أن الفلسفة التى تقوم عليها الأونكتاد[١] كانت تعكس الأفكــار السائدة فى الستينات الا أن المفاوضين فى اتفاقية الجات لم يجــدوا مفــرا من الاستجابة لتوجهات الأونكتاد بشان التمييز ورفض عدم التمييز حيــث تم اجراء تعديل فى الاتفاقية الأصلية عام ١٩٦٤ أصبح نافذ المفعول عــام ١٩٦٦. والذى يتضمن النص على حصول الدول النامية علــى معاملــة خاصة وتفضيلية فى تطبيق أحكام الاتفاقية العامة، وأدى ذلك الى موافقــة الجات على نظام التفضيلات العامة الذى تقرر فى اطار الأونكتــاد فــى أوائل السبعينات وبحيث تعفى معظم السلع الصناعية التى تصدرها الــدول النامية لأسواق الدول الصناعية من الرسوم الجمركية، وقد أدى ذلك ومنــذ عام ١٩٦٦ وبعد إضافة الجزء الرابع السابق ذكره للاتفاقية بالمواد مــن ٣٦-٣٨ الى أن وجدت فيه كثير من الدول النامية إلى حد ممــا حاجتــها للحماية مما أدى الى انضمامها للاتفاقية.

ولذلك يمكن القول: إن الأونكتاد جاءت كنافذة للدول النامية التــى حصلت على استقلالها مــن الإستعمار بأشكاله المختلفــة السياســية والاقتصادية والعسكرية فى مطلع العقدين الخامس والسادس من هذا القرن وشعور تلك الدول بالظلم الجائر لأوضاعها فى ظــل المراحــل الأولــى لاتفاقية الجات.

---

(١) نعرض مؤتمر الأونكتاد لتشجيع الدول النامية ومنــع تدهــور شــروط التبــادل والامتناع عن الاغراق واعطاء هذه المجموعة من الدول حــق الحمايــة الجمركيــة بخلاف العمل على فتح أسواق الدول المتقدمة وعدم فرضها للقيود والغاء الرسوم الــى غير ذلك من الموضوعات التى تسهل نشاط التصدير للدول النامية.

ويعقد الأونكتاد بمعدل دورة كل أربع سنوات منذ دورة انعقاده الأولى عام ١٩٦٤ أصدر خلالها عددا كبيرا من التوصيات فى شأن تحسين التبادل الدولى لصالح الدول النامية عموما، وأعدت سكرتارية المؤتمر بجنيف دراسات عديدة وقيمة فى هذا الشأن و مع ذلك فان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يتسم بالسلبية لأسباب أهمها:

(أ)تعتبر نتائج المؤتمر من قبيل التوصيات فلا يوجد به صف الالزام للدول الأعضاء فيه كما أنها اتخذت مبدأ توافق الرأى قبل التصويت بسبب تخوف الدول المتقدمة من أن تصبح أقلية داخل المؤتمر.

(ب)موقف مجموعة الدول المتقدمة لعدم تصعيب الموقف على منظمة الجات فى توليها مهام تنظيم التبادل التجارى الدولى وشعور هذه المجموعة بأنها ستتحمل العبء الأكبر نتيجة التخفيضات الجمركية التى أوصى بها المؤتمر، فضلا عن عدم احراج التكتلات الاقتصادية فى دول هذه المجموعة.

(جـ)عدم موافقة الدول الاشتراكية- وقت ذاك- على حل بعض مشاكل التجارة فى مجموعة الدول النامية بحجة اتفاق الأحكام التى تنظم سوقها مع آليات السوق الرأسمالية.

ومن ثم فقد تعثرت توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى التنفيذ العملى، الا أن الدراسات التى أعدتها سكرتارية المؤتمر كانت على جانب كبير من الأدمية لأنها ألقت الضوء على مشاكل التجارة فى الدول النامية.

٣-المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) [١]:

أنشئت تلك المنظمة عام ١٩٦٧ لتعمل (بجانب الأونكتـــاد) علـــى تبنى وجهة نظر الدول النامية والدفاع عن مصالحها ولكـــن فـــى مجـــال الملكية الفكرية والتكنولوجيا.

وتعتبر تلك المنظمة هى الجهة الادارية الدولية المسئولة عـن دارة العديد منن الاتفاقيات التى تهتم بحماية حقوق المؤلـــف وحمايـــة الملكيـــة الصناعية وحقوق الاذاعة والبث والدوائر المتكاملة. مثل اتفاقيات بـــرن، وباريس، وروما وواشنطن.

وقد لاقت الويبو، مثلما لاقت الآونكتاد معارضة شديدة من الـــدول الصناعية المتقدمة، وكانتا معا سببا رئيسيا فـــى اتجـــاه الـــدول المتقدمـــة للتركيز على اتفاقية الالجات لتحقيق مطالبها.

٢-التكتلات الاقتصادية أحد أشكال التكتل

١-السوق الأوروبية المشتركة:

تعتبر المجموعة الاقتصادية الأوروبية (والتى يطلق عليـــها اســـم السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الأوروبى) تكتـــلا اقتصاديـــا دوليـــا اقليميا، وهى من أبرز الاتحادات الاقتصادية الشاملة.

وقد أتاح هذا التكتل حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتكـــامل اقتصاديات الدول الداخلة فى تلك المجموعة مما يحقق زيـــادة الإنتاجيـــة، وتدعيم الاستثمارات، وتوسيع نطاق المعاملات التسويقية، وزيادة التقـــدم التكنولوجى، وارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين.

([١]) لمزيد من التفاصيل ارجع الى الجزء المتعلق بالملكية الفكرية.

وينطوى نظام المجموعة الأوروبية على ايجاد اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء، الأمر الذى يعنى التخلص من الحواجز الجمركية بينها، والأخذ بتعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.

ويعد هذا الاتحاد الجمركة خطوة للوصول الى اتحاد اقتصادى شامل يتم فيه تجميع العوامل الإنتاجية المادية والبشرية مما يتيح ادماج اقتصاديات الدول الداخلة فى اتحاد اقتصادى.

وقد افتتحت السوق الأوروبية الموحدة التى تضم ٢٢٠ مليون نسمة فى أول يناير/ كانون الثانى ١٩٩٣ ملغية بذلك الحدود الجمركية ومحررة لحركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والمواطنين من دول المجموعة الاثنتى عشرة.

ب-تكتل المنطقة الاقتصادية الأوروبية (الافتا):

وقعت اتفاقية اقامة المنطقة الاقتصادية الأوروبية فى مايو/آيار ١٩٩٢ بحضور وزراء خارؤجية دول المجموعة الأوروبية.

وتضم اتفاقية (الأفتا) فى عضويتها سبع دول هى: النرويج-سويسرا-ليشتنشتاين-أيسلندا-فنلندا- النمسا- الوسيد.

وبمقتضى هذه الاتفاقية يتم ازالة العوائق أمام حركة التجارة بين دول (الأفتا) وبينها وبين دول المجموعة الأوروبية الاثنتى عشرة حيث يسمح فى اطارها بحرية الحركة للسلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال وفقا لنفس مبادئ الحرية التى تسرى على السوق الأوروبية المشتركة من اتمام ذلك على مراحل انتقالية.

<u>وتدل الاحصاءات على ما يأتى:</u>

(١)يبلغ عدد سكان دول الأفتا بما فيها المجموعة الأوروبية ٣٨٠ مليون نسمة

(٢)يصل حجم صادرات دول الأفتا الى ٤٥٧ مليار دولار سنويا، أما حجم وارداتها فيصل الى ٤٥١ مليار دولار.

(٣)يصل اجمالى الناتج المحلى لنفس المنطقة الى ٦٨٧٠ مليار دولار.

(٤)يبلغ متوسط دخل المواطن بدول الأفتا ٢٥٤٠٠ دولار سنويا.

جـ-اتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا (النافتا):

وقعت تلك الاتفاقية فى أغسطس /آب ١٩٩٢ وتضم ثلاث دول فقط هى الولايات المتحدة الأمريكية-كندا-المكسيك. وسبقتها مفاوضات لمدة ١٤ شهرا كما سبقها التمهيد بانشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام ١٩٨٩.

وترجع أهمية هذا التكتل الاقتصادى الى ما تتمتع به دولة من كثافة بشرية وقوة شرائية استهلاكية وحدم ناتج محلى، رغم التباين الشديد بين قدرات دول مجموعة نافتا فى هذا الصدد وفقا للاحصاءات الآتية:

(١)يصل حجم الكثافة البشرية للدول الأعضاء الى ٣٦٥ مليون نسمة، أمريكا:٢٥٥مليون نسمة، كندا :٢٧ مليون نسمة، المكسيك: ٨٣ مليون نسمة.

(٢)يصل حجم الناتج المحلى للدول الأعضاء الى ٦٤٥٧ مليار دولار (أمريكا: ٥٦٧٣ مليار دولار. كندا: ٥٠١ مليار دولار، المكسيك: ٢٨٣ مليار دولار.

(٣)يصل حجم صادرات الدول الأعضاء الى ٥٩٠ مليار دولار حيث تسهم نافتا بنحو ٢٠٥ من الإنتاج العالمى للحبوب الغذائية ١٩٠% من الإنتاج العالمى للنفط (ما يعادل ٤٥% من إنتاج الأوبك).

(٤) يصل دخل الفرد لسنوى فى المتوسط فى أمريكا الـــى ٢٢٤٠٠ دولار. وفى كندا ٢١٩٨٥ دولارا وفى المكسيك ٢٤٨٠ دولارا.

(٥)يصل حجم قوة العمل فى الولايات المتحدة الى ١٢٥ مليون عـام بينما تصل الى ١٤ مليونا فى كندا، و٢٤ مليونا فى المكسيك.

(٦) يصل حجم البطالة فى أمريكا الى ٦,٨% مقابل ١١% فى كنـدا، و١٧% فى المكسيك.

بخلاف ما تشكله الدول الثلاث من تجمع جغرافى فقد وضح حجـم التباين بينها حيث يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة ٧٩% مـــن الجمـالى التجمع، والمكسيك ٢٤% وكندا ٧% كما يبلغ نصيب الفرد الأمريكى مـن الدخل ١,٢ مرة للمواطن الكندى وتسع مرات للمواطن المكســيكى، كمـا يصل حجم الناتج المحلى الأمريكى الى ٧٠٠% من اجمالى الناتج المحلـى لكندا والمكسيك معا.

لذلك يثار التساؤل عن أسباب ومبررات هذا التحالف بين العمـلاق الاقتصادى الممثل فى الولايات المتحدة وكل من كندا والمكســيك خاصـة وأن ظواهر تجعل من المكسيك الطرف الرابح فى تلك الاتفاقية.

والحقيقة أنه فى ظل عالم المصالح الاقتصادية فان العوائـد هـى التى تبرر التحالفات، فالولايات المتحــدة وكنـدا تعمـلان علـى تـأمين وارداتهما من خام النفط بالتحالف مع المكسيك التـى تتمتـع باحتيـاطى بترولى يصل الى ٤٨ عاما واحتياطى غاز طبيعى يصل الـى ٧٢ عامـا مما يعنى تراجع اعتماد دول النافتا على واردات البترول من دول الشـرق الأوسط.

كذلك تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من هـذه الاتفاقيـة الـى تحقيق المكاسب فى سوق العمالة، حيث ترى المصادر الأمريكية أن حجـم

المكاسبة الفعلية تقدر بنحو ٦٠٠ الف فرصة عمل بينما تحقق المكسيك نحو نصف مليون وظيفة جديدة.

كما تحقق تلك الاتفاقية زيادة فى صادرات الدول الثلاث وحجم الاستثمارات بها، مع تميز مكاسب المكسيك فى هذا الصدد، اذ يتوقع تدفق استثمارات أجنبية لها لاتقل عن مليار دولار تسهم فيها أمريكا بنحو ٦٠% وان كان المستهدف لدى السلطات تحقيق ٢٥ مليار دولار استثمارات أجنبية.

كما يتوقع أن يعمل النمو السنوى لصادرات المكسيك للولايات المتحدة بما يعادل مليارى دولار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة وحدوث تحسن كبير فى الميزان التجارى المكسيكى بما لايقل عن ١٣ مليار دولار مقابل ٩مليارات دولار للولايات المتحدة وهو ما يدعم برنامج الاصلاح الذى انتجته المكسيك أواخر الثمانينات.

٣-مزايا التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى اتفاقية الجات

تتمتع التكتلات الاقليمية بمزايا عديدة فى إطار اتفاقية الجات التى لاتمنح قيام التكتلات الاقتصادية مثل السوق الأوروبية والسوق العربية والسوق الأفريقية والسوق الاسلامية واتفاقيات النافتا والأفتا، بل على العكس فان كل هذه التكتلات تتمتع بمزايا لا تتمتع بها الدول الأعضاء منفردة.

ولذلك تعتبر اتفاقية الجات ان المعاملات بين أطراف التكتل الاقتصادى أمر داخلى وليس دولى. وهذا التعاون الداخلى ينها لا يمثل فى عرف العقود الدولية تعاونا بين دول منفصلة بل يتم التعامل مع الدول المكونة له كتكتل واحد مما دعا عديد من الدول المتقدمة الى السعى

لتكوين عدد من التكتلات الاقتصادية فى ظل الجات نفسها التى تأسست منذ عام ١٩٤٧.

ولعل منش أهم مزايا التكتل الى جانب ما تشكله من عوامل تتعلق بالجانب الأمنى والسيادة الوطنية أنها تتيح اقتصاديا ما يأتى:

١-تشكيل جماعات ضغط للحصول على أفضل شروط تبادلية وتنافسية فى التعامل مع الدول الأعضاء بالاتفاقية.

٢-الحصول على استثناءات من المبادئ الخاصة بالجات وعلى سبيل المثال إعفاء الدول المتقدمة من شرط الدولة الاولى بالرعاية اذا كانت الترتيبات الاقليمية لتحريى التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا الى تكتل اقتصادى معين.

٤-التكتل الاقتصادى العربى واتفاقية الجات

لعل ما سبق يوضح ضرورة اقامة التكتل الاقتصادى العربى وحتميته لمواجهة الآثار السلبية المحتملة لاتفاقية الجات على اقتصادات الدول العربية.

ولما كانت الدول العربية-رغم ثراء بعضها- تعتبر عند تصنيفها من الدول النامية فانها تستفيد من مزايا عديدة فى اتفاقية الجات[١] ورغم تباعد حدودها الجغرافية معا إلا أن اتفاقية الجات تنص على اعفاء تلك الدول، فى اطار تكتل اقتصادى يجمعها، من إلزامها بشرط الدول الأولى بالرعاية فيما يتعلق بكافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجارى حتى ولو كانت غير منتمية الى اقليم جغرافى او يسرى ذلك على اتفاقيات التجارة

---

(١) يرجى الرجوع الى الجزء المتعلق بأوضاع الدول النامية بالدراسة

التفضيلية والمناطق الحرة والاتحادات الجمركية. والذى تشكلت نواته بين دول مجلس التعاون الخليجى.

إن التكتل الاقتصادى العربى يتيح للدول العربية ما يأتى:

١-اتخاذ اجراءات مضادة للإجراءات لتعسفية التى قد تتبعها الدول المستهلكة للبترول سواء من حيث التقيد الكمى لحركة الخام الدولية أو من حيث الضرائب الباهظة التى قد تفرض على خام النفط أو البتروكيماويات ويسرى سواء داخل الجات أو خارجها.

٢-الحصول على أفضل مزايا تنافسية فى اطار المعاملات التبادلية مع الدول أو التكتلات الاقتصادية الأخرى.

٣-التعاون الاقليمى الداخلى بما يحقق خفض الاستيراد الى أدنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية التى تتمتع بها كل دولة عربية.

٤-تعظيم مجالات الاستثمار الداخلى لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة تتيح ترسيخ الأموال العربية فى استثمارات عربية مع جذب الاستثمارات العربية الخارجية للداخل ويساعد فى ذلك اقامة سوق مال عربية ومشروعات مشتركة عربية موحدة.

الفصل الرابع

أثار اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى

بصفة عامة والتعريفة الجمركية بصفة خاصة

مر الاقتصاد المصرى بمراحل متعددة فى الفترات الزمنية المتعاقبة منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن، وفى كل مرحلة تأخذ السياسة الاقتصادية المتبعة شكلا محددا له أساسه وفلسفته وخصائصه وسماته، وأعطى لنا ذلك كله محاولات الاقتصاد المصرى فى الخروج من التخلف وتحقيق التنمية.

وفى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات كانت السياسة الاقتصادية التى تعتمد على دور أساسى للدولة من خلال التنمية المخططة (رأسمالية الدولة). ثم كانت السياسة الاقتصادية التى تعتمد على الانفتاح الاقتصادى من خلال دور أكبر لرأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى منذ منتصف السبعينات من هذا القرن، وأخيرا كانت السياسة الاقتصادية التى تعتمد على برنامج التكيف الهيكلى الذى حدد محاوره صندوق النقد الدولى والذى يقوم على سياسة تحرير الاقتصاد المصرى فى كافة قطاعاته وأدواته الأساسية (التجارة الخارجية، الأثمان، الزراعة، أسعار الصرف، تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص، والتى تعنى بيع القطاع العام أو الخصخصة، التغير الهيكلى فى النظام الضريبى، والتغيرات فى النظام المصرفى..الخ)..

واشتهرت هذه السياسة باسم "الاصلاح الاقتصادى" الذى كانت مرحلته الأولى منذ أواخر الثمانينات حتى أوائل عام ١٩٩٤، ودخلت مرحلته الثانية فى اطار المفاوضات مع صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للانشاء والتعمير مجال التطبيق منذ أوائل عام ١٩٩٤ وحتى الآن.

وعلى الرغم من التغير الذة شهده الاقتصاد المصرى فــى اطــار سياسة التحرير الاقتصادية فان هذه السياسة أخذت أبعادا . اكثر تــأثيرا وعمقا باقرار اتفاقية الجات الأخيرة والذى تم فــى ابريــل عــام ١٩٩٤ بالمغرب (مراكش) والتى بدأ تنفيذ أحكامها اعتبارا من يناير ١٩٩٥ علــى أثر انضمام مصر بصدور القرار الجمهورى الذى حــدد ذلــك وموافقــة مجلس الشعب فى مارس ١٩٩٥.

وسيتركز اهتمامنا فى هذا المجال على دراسة الآثار المترتبة على اتفاقية الجات على الضرائب الجمركية (التعريفة الجمركيــة) المصريــة، وذلك فيما يتعلق بالآثار المالية والآثار الآخرى المتوقعة، وموقف السياســة الاقتصادية فى مواجهة النتائج السلبية واسعة المدى التى سترتب على ذلــك فى المستقبل.

وفى إطار هذا الهدف المحدد ورغم صعوبة تناوله بمعــزل عــن الدراسة المتكاملة لمجمل السياسة الاقتصادية بصفة عامة فى ظل تحريــر التجارة الدولية وانعكاسات ذلك على كافة قطاعــات وفــروع الاقتصــاد القومى، وتناول كافة المحاور التى تناولتها اتفاقية الجات الأخــيرة، فاننــا سنعرض فى هذا الفصل للخطوط الرئيسية التالية وفى مباحث ثلاث:

المبحث الأول: تطور نظام التعريفة الجمركية وأثارها.

المبحث الثانى: اتفاقية الجات الأخيرة والتعديلات فى نظام التعريفــة الجمركية.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على التعديلات فى التعريفة الجمركية المصرية.

المبحث الأول

تطور نظام التعريفة الجمركية وآثارها

من المتفق عليه أن التعريفة الجمركية أحد أهم الاساليب التى تلجأ اليها جميع الدول فى سياستها المتعلقة بالتبادل الدولى من حيث وضع قيود على التجارة الدولية فى مجال الصادرات والواردات من السلع والخدمات. وتحركات رؤوس الأموال والاستثمارات ، ويطلق على هذه القيود بالقيود التعريفية، أما القيود الأخرى التى تعتمد على وسائل وأساليب أخرى غير التعريفة الجمركية، مثل الحصص بمختلف أنواعها، التصنيف والتقييم الجمركى، تنظيمات مكافحة الأغراق، الدعم ، التعليمات الفنية والصحية، التوريد الحكومى، الضرائب الأخرى (بخلاف الضرائب الجمركية) فضلا عن متطلبات المحتوى المحلى وأداء الاستثمار الأجنبى، وبعض القيود غير التعريفية فى مجال الخدمات ويطلق على هذا النوع الثانى من القيود بالقيود غير التعريفية.

وسنرى فى هذا المبحث

١-الأساس الاقتصادى والقانونى للتعريفة الجمركية.

٢-التنظيم الفنى للتعريفة الجمركية.

٣-آثار التعريفة الجمركية.

المطلب الأول

الأساسي الاقتصادي والقانوني للتعريفة الجمركية

إذا كانت التجارة الدولية ترتكز على تقسيم العمـــل والتخصـص الدولى وهذا الأخير يتوقف مداه على نطاق السوق العالمى، فان التوســع فى التخصص الدولى يستلزم توسيع التبادل التجارى الدولى وعدم وضــع قيود إدارية أو تنظيمية أو اقتصادية من أية دولة، أى ســيادة وضمـــان استمرار حرية التجارة الدولية، ولكن التساؤل الذى يفــرض نفســه هــل يتحقق ذلك فى مجال الممارسة الفعلية؟ حيث أن ما نشــاهده هــو التوســع المستمر فى وضع قيود على التجارة الدولية وتدفقات الســلع والخدمــات ورؤوس الأموال والأشخاص، وتتعدد الأسباب التى تدعو الى ذلك ســواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو قومية سياسية، والأساس، الــذى ترتكــز عليه وضع القيود يتمثل فى السياسة الاقتصادية التى تتبعها الدول بصفــة عامة، والسياسة التجارية فى مجال العلاقات التجارية مع الدول الأخــرى بصفة خاصة.

تعنى السياسة الاقتصادية مجموعة الاجراءات التى تتخذ فى مجال الواقع العملى من اجل تحقيق أهداف معينة، واذا كنا بصدد الحديث عــن السياسة التجارية فى مجال التبادل الدولى فانها تعنى مجموعة الاجـراءات التى تتخذها الدولة فى مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية بصفــة عامــة، وعلاقاتها التجارية مع العالم الخارجى بصفة خاصـــة بغــرض تحقيــق أهداف معينة من أهمها التنمية الاقتصادية، أو تحقيق التوازن مــع العــالم الخارجى واستقرار سعر الصرف..الخ. ومن المتفق عليه وجود نوعيـــن

رئيسيين من السياسات التجارية[1]:الأول: سياسة حرية التجارة، والثـــانى: سياسة تقييد التجارة أو الحماية.

هذا ويندر تحقيق هذين النوعين بشكل كامل فـــى مجـــال الواقـــع العملى الملموس، وأن مايتم تطبيقه عملا فى المبادلات الدولية بين مختلف الدول هو درجات متفاوتة من كل من الحرية والتقييد طبقـــا لاعتبـــارات عملية، وغالبا ما يتم تنظيم ذلك من خلال اتفاقيـــات التجـــارة والتعريفـــة الجمركية (الجات) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميـــة، والمنظمـــات الاقتصادية الدولية كصندوق النقـــد الدولـــى، والبنـــك الدولـــى للانشـــاء والتعمير، والمنظمات الاقتصادية الاقليمية كالجماعة الأوربيـــة، وأشـــكال التكامل الاقتصادى بين العديد من المناطق الاقتصادية فى افريقيا، وأمريكا اللاتينية، والبلاد العربية. وذلك فضلا عن اتفاقيات التجارة والتبادل بيـــن الدول. ويتعين النظر الى كل أنواع السياسات التجارية (والتى تعد الأساس الاقتصادى للتعريفة الجمركية) من وجهتى نظر مختلفتين تمامـــاص ممـــا يستلزم التوفيق بينهما وهما:

__الأولى:__ إنها تخضع للسياسة القومية للدولة، وبهذا الشـــكل فانـــها تخضع للقانون فى الاطار التشريعى للبرلمان والحكومة التى تقرر كل مـــا يتعلق بها فى مجال حقوق السيادة.

__الثانية:__ إنها يجب أن تكون موضعا لمفاوضات وتفاهم بين الـــدول المختلفة على أساس التطبيق المتبـــادل لسياســـات وإجـــراءات التجـــارة المنظورة وغير المنظورة فيما بينهما وعلى صعيد جميع الدول فى اطـــار

---

(1) كتابنا: محاضرات فى محاضرات فى مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية- الفصـــل الرابع من ص٩٠-ص١٣٠، دار الولاء، شبين الكوم، ١٩٩٦.

الاتفاقيات التى يتم اقرارها (وخصوصا اتفاقيات الجـات) ويتم وضع شروط وقواعد الامتيازات المتبادلة وتلتزم الحكومات والبرلمانات المعنية بتلك الارتباطات التعاقدية والاتفاقية طوال مدة سريانها عند ممارسة حقوق سيادتها، ولاشك أن هذه المفاوضات تكون انعكاسا لعلاقات القوى الاقتصادية أساسا والسياسية دائما بين الدول المتفاوضة.

وإذا كانت حرية التجارة الدولية تعنى عدم وجود قيود وعوائق أمام انسياب حركة التجارة والتبادل الدوليين، أى تدفق السلع والخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة دون وجود عقبات أيا كان نوعها سياسية أو جغرافية أو اقتصادية..وتستند سياسة حرية التجارة الدولية الى مجموعة من الحجج من بينها: تحقيق الفائدة القصوى من التخصص وتقسيم العمل الدولى، تحقيق التقدم التكنولوجى، تحقيق مزايا الإنتاج الكبير، خفض أثمان السلع الدولية، الحد من قيام الاحتكارات، سهولة تسوية المدفوعات الدولية وأن الحماية قد تذى الى سياسة افقار الغير، كما أن حرية التجارة الدولية سوف تؤدى الى رفاهية الشعوب ورفع مستوياتها، كما يؤدى الى ابعاد شبح الحروب وسيادة السلم والأمن الدوليين وزيادة درجات التعاون الدولى فى كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافية وحماية البيئة.

لكن رغم درجة الاقتناع بهذه الحجج وتبنى الكثير من المدارس الاقتصادية لمبدأ حرية التجارة الدولية، وتحقيق درجات كبيرة من الأخذ بهذا المبدأ فى مجال الواقع العملى عليها من غالبية العالم (١٢٧ دولة) إلا أن الواقع العملى لا يشير الى تطبيق ملموس وواسع لهذا المبدأ- وخصوصا ما قبل عام ١٩٩٥-بل على العكس فان معظم الدول اتبعت بدرجة او أخرى سياسات اقتصادية فى مجال التجارة الدولية تقوم على

وضع نوع من القيود وبهدف حماية منتجاتها الوطنية وتحديد اطار معين لمبادلاتها الدولية.

كما يتعين ألا نغض النظر عن الممارسات الحقيقية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والتى تقوم على فرض شكل معين للتخصص وتقسيم العمل الدولى، وسيطرة الاحتكارات الدولية على الأسواق، وسيادة التبادل غير المتكافئ لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة وفى غير صالح الدول المتخلفة. كل ذلك أدى الى أن مبدأ حرية التجارة الدولية أصبح فى وجهة نظرنا فرضا مثاليا ليس له الا تطبيق محدود، وفى اطار نظرى طبقا للاتفاقيات المبرمة وخاصة الاتفاقية الأخيرة ويتم الدعوة له لكى يكون ستارا يحجب ممارسات الهيمنة والسيطرة على السوق العالمى من جانب الدول الرأسمالية الكبرى وسعيها المستمر الى تكريس هذه السيطرة من خلال التكتلات التى تكونها والاجراءات التى تتخذها، فضلا عن الدور المتعاظم للشركات والاحتكارات دولية النشاط (متعددة الجنسية) والتى أصبحت تسيطر على ما يقرب من نصف الناتج الاجمالى العالمى، وعلى أكثر من نصف التجارة الدولية[1].

وقد ترتب على ذلك اتجاه معظم الدول قبل إقرار اتفاقية الجات الأخيرة الى الأخذ بدرجة أو أخرى بسياسات تقييد التجارة الدولية.

كما رأينا من قبل فان سياسة تقييد التجارة والتبادل تعنى التأثير على حركة وتدفق اتجاه وحجم التبادل الدولى عن طريق وضع مجموعة من القواعد وحجم التبادل الدولى عن طريق وضع مجموعة من القواعد

([1])د.محمد دويدار: محاضرات فى الاقتصاد الدولى، دار الأندلس للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص١٤٣-ص١٥٣.

والقوانين المنظمة لحجم هــذه المبـادلات ونوعيتـها وطريقـة تسـوية المدفوعات المترتبة عليها بغــرض تحقيـق مجموعـة مـن الأهـداف الاقتصادية منها حماية اقتصادها القومى، الحد من وضعية التبعية، الحـد من استيراد السلع الأجنبية، وقف التدهور الناشئ عن تضخم العجز فـى ميزان المدفوعات، وتراكم أعباء المديونية، الحد من البطالة، الدفاع ضـد الاغراق وزيادة مصادر ايرادات الدولة،....الخ.ويمكن القول أن سياسـة الحماية ظهرت فى الوقت الذى ظهرت فيه سياسة حرية التجارة الدوليـة، ولكن الاتجاه المتزايد فى الأخذ بالسياسة الحمائية نشأ من جـانب الـدول المتخلفة التى تأثرت بدرجة كبيرة بممارسات الدول الرأسمالية المتقدمـة، والتى تعد بالدرجة الأولى حمائية، كما عانت الدولة المتخلفة فـى إطـار فترات زمنية متعاقبة وطويلة من قدر كبير من الاستغلال والتبعية وتعميق التخلف الناجمة عن شكل ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية والتخصـص الدولى والتى تستند فى الشكل على مبدأ حرية التجارة الدولية.

ويتم استخدام وسائل مختلفة لتقييد التجارة الدولية ويمكن تقسـيمها الى وسائل فنية قيمية تعتمد على الأثمان عن طريق التـأثير فـى أثمـان السلع المستوردة أو السلع المصدرة ووسائل كمية عن طريق التأثير فـى أحجام الصادرات والواردات، ووسائل إدارية وتنظيمية.وتعـد الضرائـب الجمركية (نظان التعريفة الجمركية) أهم الوسائل المتبعة لتقييـد حركـة وتدفق التبادل الدولى خاصة بالنسبة للسلع المستوردة فى اطـار السياسـة التجارية التى تأخذ بها الدولة، ونرى بعد ذلك التنظيـم الفنـى للتعريفـة الجمركية.

المطلب الثانى

التنظيم الفنى للتعريفة الجمركية

رأينا أن التعريفة الجمركية أحد أهم اساليب تقييد التجارة الدولية والتى تعتمد على التأثير فى أثمان السلع المستوردة أو السلع المصدرة وتستمد أساسها الاقتصادى والقانونى من السياسة التجارية التى تتبعها الدولة، ويصدر فى شأنها التشريع القانونى المحدد، كما قد تتحدد على أساس الاتفاقيات الدولية على كل المستويات وخاصة تلك التى تقررها اتفاقية الجات ومنظمة التجارة والتنمية وذلك فى الفترات الزمنية حتى بداية عام ١٩٩٥، ونتناول فى هذا المطلب باختصار "التنظيم الفنى للتعريفة الجمركية، أى مجموع الاجراءات الفنية المتعلقة بشأنها سواء من حيث التحديد، والأشكال، ونظم التعريفات والاستثناءات التى ترد عليها(١).

١-ماهية التعريفة الجمركية:

التعريفة الجمركية تعبير شامل يقصد به النظام الجمركى الذى يتحدد طبقا له معاملة الدولة للسلع والخدمات التى تعبر حدودها سواء بالدخول فى شكل واردات، أو الخروج فى شكل صادرات، وهو عبارة عن جدول أو جداول تتضمن بيان السلع المختلفة والضرائب "أو الرسوم" الجمركية التى تفرضها الدولة على كل سلعة على حدة، ولما كان أساس التعريفة هو تحديد الضرائب الجمركية فأصبح من المتفق عليها أن

---

(١) د.صقر أحمد صقر: الاقتصاد الدولى، الولاء للطبع والتوزيع، شبين الكوم ١٩٩٥، ص٧٣-٩٠.

د.زكريا محمد بيومى: التشريعات الاقتصادية فى مجال التجارة الدولية- بدون دار نشر شبين الكوم ١٩٩٦ ص١٤٤-١٥٣.

د.عادل حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٢.

ينصرف مفهوم اصلاح التعريفة الجمركية الى الضريبة الجمركية المحددة، وسنأخذ بهذا المعنى (رغم عدم دقته).

ومن ثم يمكن القول أن التعريفة هى ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند دخولها أو خروجها من الدولة، والأصل إنها تفرض على الواردات إلا أنها قد تفرض على الصادرات كاستثناء، وقد ارتبطت الضريبة الجمركية بالتجارة الدولية منذ نشأتها وان كان التجاريون فى القرن السابع عشر أول من استخدام التعريفة كأداة هامة لتحكم وسيطرة الدولة عل التجارة الخارجية بجانب كونها مصدرا للإيراد.

٢-تحديد التعريفة (الضريبة) الجمركية:

هناك عدة أشكال لتحديد الضرائب الجمركية هى الضريبة القيمية، والضريبة النوعية، والضريبة المركبة:

<u>أ-الضريبة القيمية:</u> وهذه تحدد على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة كفرض ضريبة: قيمتها ٢٠% من قيمة السلعة المستوردة، وتتميز الضريبة القيمية ببساطتها وسهولة التعريفة التى تنشئها إذ لا تتضمن إلا نسبة مئوية تفرض على قيمة السلعة، كما أن عبئها لا يتغير باختلاف مراحل الدورة الاقتصادية ومايترتب على ذلك من اختلاف فى أثمان السلع إلا أنه من عيوبها أنها كثيرا ماتؤدى الى التهرب إذ قد يعمد المستورد أو المصدر الى إخفاء القيمة الحقيقية للسلعة حتى يدفع ضريبة أقل، كما أن سلطات الجمارك قد تغالى فى تقدير القيمة الحقيقية مما يؤدى الى حدوث منازعات مع الممولين.

<u>ب-الضريبة النوعية:</u> وهذه تحدد على أساس كل وحدة مادية من السلعة بصرف النظر عن قيمتها، أى قدر محدد من النقود لكمية محددة من السلعة المستوردة، كمائة جنية على طن البن المستورد، وتقوم سلطات

الجمارك باعداد قوائم تبين بها أصناف السلع المختلفة والرسوم النقدية الواجب دفعها عن كل صنف، ولكن هذه الضريبة تتصف بالتعقيد وتكثر التعديلات فيها طبقا للتغيرات الاقتصادية التى تحدث وعدم صلاحيتها بالنسبة لبعض السلع المستوردة.

جـ-الضريبة المركبة: وتكون هذه الضريبة خليطا من الضريبة النوعية والضريبة القيمية، فالأصل أن تفرض الضريبة على أساس نوع السلعة ثم تضاف ضريبة على اساس قيمة معينة.

ثالثا: نظم التعريفات الجمركية:

يترتب على التزايد الكبير فى التجارة الدولية والسلع الداخلة فى هذا الاطار ضرورة تواجد نظم للتعريفة الجمركية فى كل دولة سواء بالنسبة لكيفية إنشاء التعريفة أو نظام التصنيف والمصطلحات المستخدمة ووحدة أو تعدد التعريفات المطبقة.

أ-بالنسبة لكيفية إنشاء التعريفة: فهناك التعريفة المستقلة، والتعريفة الاتفاقية.

١-التعريفة المستقلة: وهى التى تضعها الدولة طبقا لقانونها الداخلى وبما لها من سيادة، ويطلق عليها التعريفة التلقائية، وتستطيع الدولة أن تقوم بتعديلها فى أى وقت دون الرجوع الى دولة أخرى.

٢-التعريفة الاتفاقية: وهى تلك التى تتحدد كنتيجة للاتفاقيات مع الدول الأخرى، ويطلق عليها التعريفة التقليدية، ولا يجوز للدولة الموقعة على اتفاقية هذه التعريفة أن تقوم بتعديلها دون الرجوع الى الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة معها أو المنظمة المختصة (منظمة التجارة العالمية منذ يناير ١٩٩٥).

ب-بالنسبة لنظام التصنيف والمصطلحات المستخدمة:

يوجد كقاعدة عامة قائمتين أساسيتين في معظم الـــدول: تتضمـــن الأولى: السلع الخاضعة للضرائب الجمركية، وتتضمـــن الثانيـــة: الســلع المعفاه من هذه الضرائب. ويتم التصنيف فى القائمـــة الأولـــى(١) طبقـــا للحروف الأبجدية (٢) لارتفاع الضريبة المحددة (٣) خصـــائص الســلع. وتعد الطريقة الثالثة الأكثر منطقية واستخداما فى نظم التعريفات الحديثـــة ويتم التصنيف طبقا لها على أساس معايير محددة.مصطلحـــات الجمـــارك العالمى: وقد تم التوصل اليه نتيجة الاتفاقيات المختلفة فى اطار الجات حتى يتسنى تسهيل المفاوضات وادارة اتفاقات التعريفات حيث أن كـــل الـــدول المشاركة ستصنف المنتجات والسلع بنفس الطريقة، فضلا عـــن القضـــاء على العوائق، وتأمين المتبادلين على المستوى الدولى بتصنيف موحد، كما يمثل خطوة أساسية للدول التى ترغب فى الدخول فى تكامل جمركـــى أو اقتصادى اقليمى وعلى هذا الأساس كان جدول بروكسل للتعريفـــة والـــذى يصنف المنتجات وفقا للمكون العينى بواسطة أكثر من مائة دولة ويشـــمل ألفى بند.

-<u>**التعريفة المنسقة:**</u> وتمثل النظام الجديد المستخدم على المستوى العالمى وتضم حوالى خمسة آلاف بند، وتهدف الى تسهيل حركة التجـــارة الدولية وتستخدم كوسيلة للتعرف على حجم تجارة الصادرات والـــواردات الدولية بدقة، كما تعمل على توحيد المستندات التجارية وتبادل المعلومـــات بين دول العالم، كما تعد أساس موحد للبيانات فـــى الاتفاقـــات التجاريـــة الدولية، وتؤدى الى تسهيل وتجميع ومقارنة وتحليل الاحصائيات الخاصـــة بالتجارة الدولية. فضلا عن أن هذا النظام بما يشمله مـــن بنـــود رئيســـية وفرعية ورموز رقمية يساعد كثيرا على الحـــد مـــن عمليـــات التـــهرب الجزئى والذى يعتمد على التلاعب فى توصيفها وتصنيفـــها لتدخـــل فـــى

شريحة جمركية أقل، وهذا النظام بحق ضرورة لازمة في ظـــل الاتجـــاه المتزايد نحو تحرير التجارة الدولية، وقد طبقته مصر فى فبراير ١٩٩٤.

جـ-بالنسبة لوحدة أو تعدد التعريفات:

١-التعريفة المنفردة (جدول العمود الواحد):

حيث تطبق الدولة على السلع المفروضة عليها الضريبة تعريفـــة واحدة بدون تمييز بين الدول التى ترد منها أو تصدر اليها (دولة المنشـــأ) ويتصف هذا النظام بالجمود فى ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنـــة، ويعد عائقا عندما تتعامل الدول مع بعضـــها البعـــض لحـــل المشـــكلات المتبادلة المتعلقة بالتجارة.

٢-التعريفة المزدوجة (جدول العمودين):

حيث تطبق الدولة على نفس النوع مـــن الســـلع مســـتويين مـــن الضرائب تتقرر احداهما بتعريفة مستقلة ومصدرهـــا القـــانون الداخلـــى وتكون عادة مرتفعة نسبيا ويتقـــرر المســـتوى الثـــانى بتعريفـــة اتفاقيـــة ومصدرها الاتفاقيات الدولية وتكون عادة منخفضة نسبيا، ومثال ذلك مـــا تقوم به دول الجماعة الأوربية من منح بعضها البعض تفضيلا جمركيـــا بالنسبة للدول الأخرى (المعاملة التفضيلية).

٣-التعريفة ذات الفئات او المستويات المتعددة (جـدول الأعمـدة الثلاثة أو أكثر):

حيث تتم التفرقة بين السلع المدرجة بالتعريفة طبقا للدول التى ترد منها وتطبق على كل مجموعة من الدول تعريفة خاصـــة بـــها، وتكـــون التعريفة الأولى عادية وتطبق على الدول التى تربطها بـــالدول علاقـــات تبادلية عادية... والتعريفة الثانية تسمى تعريفة تفاضلية وهـــى اقـــل مـــن الأولى وتطبق على الدول التى يراد تفضيلها كنتيجـــة وجـــود علاقـــات

إقتصادية أو سياسية خاصة... أما التعريفة الثالثة: فهى تعريفة جزائيـــة وهـــى مرتفعة عن التعريفة العادية وتؤدى إلى إخضاع الواردات من دولة معينة لرسوم جمركيـــة مرتفعة وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية متباينة. وهناك التعريفة الرابعة وهى الاســتثنائية وهى التى تطبق فى ظروف استثنائية كما لو تعرضت الدول لإجراءات غير عاديـــة علـــى صادراتها بفرض ضرائب جمركية عالية فتستطيع الدولة بموجب التعريفة الاستثنائية مـــن الرد السريع على الضرر الذى يلحق منتجاتها بإجراءات انتقامية.

رابعاً: الإستثناءات التى ترد على التعريفة الجمركية[1]:

القاعدة العامة (الأصل) أن الضريبة الجمركية تفرض على جميع السلع التى تدخل الحدود الاقليمية للدولة. ولكن قد يرى المشرع الوطنى من أجل تحقيـــق أهـــداف محـــددة استثناء بعض الحالات من هذه القاعدة العامة، كما قد يتم تنظيم هذه الاستثناءات فى اطـــار الاتفاقيات الدولية، والمعاملة بالمثل.

خامساً:أثار التعريفة الجمركية:

أهم وظائف التعريفة الجمركية هى الوظيفة الايرادية والوظيفة الحمائيـــة، وممـــا يترتب على ذلك من أثار اقتصادية بالنسبة للأثمان والإنتاج..... ونعرض لها باختصار كمـــا يلى:

١-<u>الوظيفة الايرادية والأثر الايرادى:</u> يتمثل فى حصيلة الضرائـــب الجمركيـــة التى تحصل عليها الدولة، ومن ثم يجب أن تطبق على غالبية السلع المستوردة وخصوصـــا السلع الاستهلاكية وأن تحدد عند مستوى منخفض لزيادة الحصيلة.

٢-<u>الوظيفة الحمائية والأثر الحمائى:</u> يتمثل فى الزيادة فى الانتاج المحلـــى الناجمة عن فرض الضريبة الجمركية والمتمثلة فى احلال الانتاج المحلى الذى تتـــم حمايته محل الانتاج المستورد، ويعتمد هذا الأثر على التقييـــد الجزئـــى أو الكـــامل لواردات، فالحماية الكاملة تستلزم أن يكون معدل الضريبة الجمركية مرتفعـــا، أمـــا الحماية الجزئية فتستلزم معدل أقل (أى متوسط)

([1]) تشكل هذه الاستثناءات ما يطلق عليه اصطلاحاً النظم الجمركية الخاصة تمييزاً لـــها عـــن النظـــام الجمركى العام، وهى موضع دراسة الباحث المستشار أبو بكـــر الصديـــق، كليـــة الحقـــوق- جامعـــة المنوفية..وهى تشمل الاعفاءات الدبلوماسية، التجارة العابرة (الترانزيت)، السماح المؤقـــت، نظـــام رد الرسوم او الدروباك، المناطق الحرة، ومخازن الجمارك.

وهناك اتجاه عام فى تعريفات الدول بتحديد معـــدلات منخفضـــة للضريبة الجمركية لعدد من السلع لتوفير الايراد، ومعدلات اخرى مرتفعة لتوفير الحماية.

٣-أثر التعريفة على الأثمان: يتمثل أثر الضريبة الجمركية علـــى ثمن السوق للسلعة المستوردة طبقا لظروف السوق فى الخارج والداخـــل، وقيمة المرونات الخاصة بالعرض والطلب فى الداخل والخارج فى أربعـــة احتمالات:

أ-عدم حدوث أى تغيير فى ثمن السوق وهذا أمر نادر.

ب-ارتفاع ثمن السوق بأقل من قيمة الضريبة، وهذا قليل الحدوث.

جـ-ارتفاع ثمن السوق بمقدار الضريبة، وهذا ما يحدث غالبا.

د-ارتفاع الثمن بمقدار أكبر من الضريبة، وهذا قليل الحدوث.

هذا بالنسبة للأثر المباشر للتعريفة الجمركية على ثمـــن الســـوق للسلعة المستوردة ولكن هناك آثار غير مباشرة تنتج عن هذا الأثر منـــها تلك التى تحدث بالنسبة لمجمل الثمان بصفة عامة فى الاتجاه التصـــاعدى، فضلا عن ما يحدث من تغيير للكمية المطلوبة مـــن الســـلعة المســـتوردة والذى سيؤدى الى التغير فى الطلب على قوى الإنتاج وما يـــترتب عليـــه من تأثير على النفقات النسبية لهذه القوى واعـــادة تخصيصـــها لتحقيـــق التعادل مع النفقات البديلة، وهذا بدوره سيغير نمط الإنتـــاج والاســـتهلاك والتجارة الدولية فى منتجات متعددة من خلال التغييرات التى تحدث فـــى الثمن والدخل، وهذه التغيرات ستؤثر فى نمط المدفوعات الدولية وســـتولد آليات متعلقة بالنقد المحلى والنقد الأجنبى، مما قد يـــترتب عليـــه تعديـــل ظروف النفقات المقارنة بين الدول المختلفة بالشكل الـــذى يؤثـــر بشـــكل

اضافى على التجارة الدولية كما أن هذه التغيرات يمكن أن تتأثر بالطريقة التى يتم بها انفاق حصيلة الضرائب الجمركية بواسطة الدولة.

٤-أثر التجارة:

يتمثل فى أن فرض الضرائب الجمركية يترتب عليه الانخفاض فى الواردات عن الوضع قبل فرضها.

٥-أثر الاستهلاك:

يتمثل فى الانخفاض فى الاستهلاك الناتج عن فرض الضريبة الجمركية حيث يخفض المستهلكون استهلاكهم من السلع المستوردة بسبب ارتفاع الثمن (ويلاحظ أن أثر التجارة هو مجموع الأثر الحمائى وأثر الاستهلاك).

٦-أثر اعادة توزيع الدخل:

يتمثل فى اعادة توزيع الدخل وذلك من المستهلكين المحليين الى المنتجين فى الداخل.

هذا ويمكن قياس الآثار المختلفة للتعريفة الجمركية عن طريق حسابات ومعدلات يتم اعدادها[١]،من بينها قسمة حصيلة الضرائب الجمركية على قيمة الواردات أو على القيمة الكلية للواردات التى تخضع للضريبة الجمركية، وهذه الطريقة تفترض ضمنا أن الأثر الحمائى يتناسب طرديا مع حصيلة الضرائب على الواردات، كما يمكن حساب متوسط كافة الضرائب الجمركية المرجحة بالكمية التى تستوردها الدولة من كل سلعة خاضعة لها، وهذه الطريقة تفترض أن أثر التجارة والأثر

---

(١) النماذج والمعادلات والرسوم البيانية الخاصة بقياس آثار التعريفة الجمركية ثم التعرض لها بالتفصيل فى المرجع السابق الاشارة اليه د.صقر أحمد صقر ص٨٢-٨٧.

الحمائى متناسبان، كما يمكن حساب المعدلات الفعالية الاسمية للتعريفة الجمركية لقياس درجة الآثار على الأثمان، والاستهلاك، ومن ثم إنتاج السلع المحلية، أى درجة الحماية التى تمنح للقيمة المضافة للمنتج النهائى بواسطة المنتجين المحليين.

المبحث الثانى

اتفاقية الجات الأخيرة والتعديلات فى نظام التعريفة

بالرغم من أن اتفاقية الجات الأخيرة عقدت فى اطار الجولة الثامنة (جولة أورجواى) وسبقتها سبعة جولات من المفاوضات متعددة الأطراف فى اطار الجات، إلا أن هذه الأخيرة بما يترتب عليها من انشاء منظمة التجارة العالمية من أول يناير ١٩٩٥ هى الأهم والأخطر لما لها من انعكاسات وآثار واسعة المدى على النظام الاقتصادى العالمى حيث أضافت العنصر الثالث وهى هذه المنظمة الى العنصرين السابقين وهما:

صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وكى نكون أمام مثلث القوة والرعب الذى يكمل عملية تكريس سيطرة القوة الاقتصادية الكبرى سواء كانت ممثلة فى دول رأسمالية متقدمة أو احتكارات دولية النشاط (الشركات متعددة الجنسية) وفى هذا المبحث سنرى باختصار الخطوط الرئيسية لاتفاقية الجات، والتغييرات التى تمت بالنسبة للتعريفة الجمركية، والتغييرات التى تمت فى التعريفة الجمركية المصرية.

المطلب الأول

الخطوط الرئيسية لاتفاقية الجات

كان ميثاق هافانا الذى تم التوصل اليه فى عام ١٩٤٧ استجابة لطلب الولايات المتحدة فى عقد مؤتمر هافانا لمحاولة تحديد الاطار التنظيمى للتبادل الدولى على أساس مبدأ حرية التجارة (والذى رفضه الكونجرس الأمريكى) هو أساس الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التى وقعت عليها ٢٣ دولة من بينها مصر مع تركها مفتوحة لانضمام دولة أخرى، وهى اتفاقية خاصة بالتجارة فى السلع فقط، ونقوم على المبادئ الرئيسية الآتية:

١-مبدأ عدم التمييز فى التجارة الدولية:

أى تطبق سياسة الدولة التجارية على جميع الدول الأعضاء دون تمييز، ولضمان تحقيق ذلك يتم تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية. أى أن أى ميزة تجارية تمنحها دولة لدولة أخرى تنسحب تلقائيا الى كل الدول الأخرى دون مطالبة بذلك، وقد سمحت الجات بالتمييز من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية حيث تتفق بعض الدول على ازالة الجمارك (الضرائب الجمركية) كلية مع بقاء الحواجز أمام الدول الأخرى وهذا ما طبقته كمثال دول الجماعة الأوربية.

٢-تحرير التجارة الدولية من القيود:

سواء كانت هذه القيود تعريفة أو غير تعريفية (وخاصة القيود الكمية) أو على الأقل تخفيضها ويتم ذلك فى اطار مفاوضات متعددة الأطراف ولكنها سمحت ببعض الاستثناءات بالنسبة للدول التى تواجه صعوبات فى موازين مدفوعاتها، ويقوم التحرير على مبدأ المعاملة بالمثل.

٣-تقييد التجارة الدولية فى حالة الضرورة عن طريق الوسائل السعرية:

أى إذا كان تقييد التجارة أمرا لا بد منه فيتعين أن يكون ذلك عن طريق التأثير على الأثمان أى بواسطة التعريفة الجمركية وليس عن طريق الوسائل الكمية (غير التعريفية) بمختلف أنواعه.

وقد ظلت عضوية الجات محدودة وتنحصر فى الدول الصناعية وأصبح يطلق عليها منتدى "الأغنياء"[1] وفى مواجهته تكونت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد" والذى يربط بين التبادل الدولى وتنمية

---

(١) د.محمد دويدار:المرجع السابق الاشارة اليه ص٢٠٢.

الاقتصاديات المتخلفة ويقوم على فلسفة التجارة المدارة، غير أن قواعده غير ملزمة للدولة المشتركة من الناحية القانونية وأطلق عليه اسم منتدى "الفقراء".

وفى عام ١٩٦٦ تم ادخال اضافة على اتفاقية الجات، سميت بالجزء ال رابع ينص على معاملة الدول النامية (المتخلفة) معاملة خاصة وتفضيلية وذلك بتمييز معظم السلع الصناعية التى تصدرها الدول الصناعية باعفائها من الضرائب ال-جمركية (ولكن فى المقابل يمكن سحب هذا التمييز أى إلغائه فى ظل ظروف وأوضاع تقدرها هذه الدول نفسها، أى تمييز شكلى) وقد انضمت مصر لهذه الاتفاقية فى مايو عام ١٩٧٠، كعنصر دائم بعد قبولها كعضو مؤقت لمدة سنتين (رغم اعتراض اسرائيل المستمر).

واستمرت انشطة الجات فى اطار المفاوضات متعددة الأطراف فى ظل جولات متتابعة جنيف ١٩٤٨، أنس "فرنسا" ١٩٤٨، وتوركاى "انجلترا" ١٩٥١، جنيف ١٩٥٦، ديلون ٦٠/١٩٦١، كينيدى (١٩٦٤-١٩٦٧)، طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) أورجواى ١٩٨٦-١٩٩٣- وتتركز هذه الأنشطة فى أربعة مجموعات:

١-المساومات المتعلقة بالتعريفات.

٢-المساومات المتعلقة بالعوائق غير التعريفية للتجارة

٣-الغاء القيود الكمية. ٤-تسوية المنازعات

وكما سبق أن ذكرنا فان اتفاقية الجات الأخيرة تعد الأكثر خطورة وتأثير فى التجارة الدولية فسوف تشير الى الاطار والمتغيرات التى أدت الى التوصل اليها، ثم الخطوط الرئيسية التى جاءت بها. وذلك فى اختصار شديد.

أولا: الإطار والمتغيرات العالمية المؤثرة فى اتفاقية الجات:

ترتب على الأزمات المتلاحقة التى تعرض لها الاقتصاد الدولى بصفة عامة والاقتصاد الرأسمالى بصفة خاصة منذ أوائل السبعينات وحتى منتصف الثمانينات، ان ظهرت بشدة ما أطلق عليه موجة الحمائية الجديدة وخاصة فى الولايات المتحدة والدول الرأسمالية المتقدمة الأخرى وما ترتب على ذلك من اختلال حاد فى النظام التجارى الدولى، وتمثل مظاهر هذه الأزمة فى المتغيرات الآتية والتى مثلت المناخ الذى تم التوصل من خلاله الى اتفاقية الجات الأخيرة[1]:

١-انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة، والذى تم إقراره بواسطة صندوق النقد الدولى، والأخذ بنظام أسعار الصرف الحرة (المعمرمة).

٢-الارتفاع الحاد فى أسعار الطاقة "البترول".

٣-التقلبات الحادة فى أسعار العملات الرئيسية وخصوصا الدولار الأمريكى والمارك الألمانى والين اليابانى.

٤-سيادة ظاهرة الكساد التضخمى فى الدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة حيث ارتفاع معدلات البطالة والتضخم معاص مما ساعد على تشجيع الاتجاهات الحمائية.

٥-ظهور وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية وما نتج عن ذلك من أحجام الدول والمؤسسات الدائنة عن التوسع فى الأقراض، وهذا مادفع الدول المدينة الى محاولة تصحيح الاختلال فى تجارتها الخارجية بالضغط الشديد على وارداتها من الدول الأخرى.

---

(1) د.صقر أحمد صقر: المرجع السابق الاشارة اليه ص١٢٥-١٢٩.

٦-الأهمية الاقتصادية المتزايد لليابان ودول شـــرق آســيا "النمــور الأسيوية" والتأثير النسبى المتزايد للصين فى التجارة الدولية وخاصــة فى مواجهة الولايات المتحدة حيث تراجع القدرات التنافسية للأخـــيرة ومعها الدول الأوروبية فى مواجهة هذه الـــدول وخاصـــة الســابان بالنسبة لعدد كبير من الصناعات[١].

٧-انقضاء مرحلة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وما يســتتبعه ذلك من ضرورة تحويل جزء كبــير مــن المــوارد الموظفــة فــى الصناعات العسكرية إلى الاستخدامات المدنية، ومع استحكام أزمـــة تصريف الإنتاج فى الداخل بسبب سيادة الكساد التضخمـــى، يصبــح الوصول إلى الأسواق الخارجية أمـــرا ضروريــا فــى مثــل هــذه الظروف.

٨-تزايد لجوء العديد من الدول الـــى أســاليب مســتحدثة للحمايــة التجارية وخصوصا القيود غير التعريفية والتى أصبحــت محظــورة طبقا لقواعد الجات.

٩- ازدياد أهمية التجارة الدولية فى الخدمات ونموها بمعدل يصـــل الى ضعف معدل نمو التجارة الدولية فى السلع، ممـــا جعــل الــدول المنتجة والمصدرة للخدمات على نطاق واسع وفى طليعتها الولايـــات المتحدة تصر على أن تكون تجارة الخدمات من المجـــالات الجديــدة لتحرير التجارة الدولية فى إطار الجات.

---

(١) د.جــودة عبــد الخــالق-مصــر والجــات ١٩٩٤ نظــرة اســتطلاعية -كليــة الاقتصاد/القاهرة ١٩٩٤.

وقد أدت المتغيرات السابقة الي ظهور موجة الحمائية الجديدة فـــى كل من الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى حيث تمت تعديـــلات على قانون التجارة الأمريكى فى عام ١٩٨٤ أعطت الرئيـس الأمريكـى سلطات واسعة فى اتخاذ اجراءات انتقامية ضد الدول التى تقوم بما تعتـبره السلطات الأمريكية "منافسة غير عادلة" بالإضافة الى ذلك لجأت الولايـات المتحدة الى حماية صناعتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد مـن القيـود تسمى بالاجراءات الرمادية وتشمل ثلاثة أنواع هى:

١-التقييد الاختيارى للصادرات.

٢-التوسع الاختيارى فى الواردات.

٣-ترتيبات التسويق، وذلك بالنسبة للسلع التـى لا تخضـع للتقييـد الاختيارى، وفى حالة عدم القدرة على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية فانها تلجأ الى فرض قيود تعريفية وغير تعريفية على الواردات استنادا الى مـا يعرف بالشرط الوقائى.

هكذا نجد أن مفاوضات دورة أورجواى تمت فى ظل المتغـيرات الدولية السابقة وأهم أهدافها كيفية مواجهة الأزمات والاختـلالات التـى تعانى منها التجارة الخارجية لمجموعة من الدول وخصوصـا الولايـات المتحدة بهدف إعادة الهيمنة والسيطرة. لذلك قامت الولايات المتحدة بـدور المحرك الرئيسى والقائد للمفاوضات، وحرصت على ادخـال مجموعـة جديدة من التجارة الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية فـى المقـام الأول مثل: التجارة الدولية ى السلع الزراعية والغاء دعم المنتجين الزراعييـن، ودعم الصادرات والتعريفة الجمركية، وكذلك موضوعات التجـارة فـى الخدمات مثل خدمات البنوك، وشركات التـأمين، والمقـاولات، والنقـل والسياحة، وبيوت الخبرة، والعديد من المهن لكى تجد من خلالها مجـالا

لتنشيط تجارتها وبما يعوضها عن تراجع قدرتها التنافسية الدولية في مجالات التصنيع التقليدية والمتقدمة لاسيما صناعة الحديد والصلب، والسيارات، والإلكترونيات والسلع الكهربائية.

ثانيا: الخطوط الرئيسية لاتفاقية الجات الأخيرة:

لقد عرضنا لهذه الخطوط الرئيسية باتفاقية الأخيرة في الفصل الثالث ونخصص المطلب الثاني للتغيرات التي حدثت في مجال التعريفة الجمركية.

وقد بدأت المفاوضات في إطار هذه الجولة تحت إشراف لجنة مفاوضات التجارة ضمن مجموعتين رئيسيتين للتفاوض الأولى وهي مجموعة المفاوضات خول السلع والتي تفرعت الى عدد (١٤) مجموعة فرعية، والمجموعة الرئيسية الثانية هي مجموعة المفاوضات حول التجارة في الخدمات، وقد شملت هذه المفاوضات ثلاثة قضايا رئيسية هي:

أ-زيادة حرية الوصول إلى الأسواق.

ب-تنظيم المناطق الجديدة للتجارة (الخدمات، الملكية الفكرية، الاستثمار الأجنبي).

جـ-تحسين القواعد الموجودة وزيادة فاعلية الجات نفسها.

وقد انتهت مفاوضات الجولة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ بتكوين منظمة التجارة الدولية، وتوصلت المفاوضات الى (٢٨) اتفاقا دوليا في اطار الاتفاقية العامة، وتم إقرار نتائج المفاوضات بواسطة وزراء التجارة لعدد (١١٧) دولة في ١٥ أبريل ١٩٩٥ ولكن يبدأ تطبيق الاتفاقية اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥، وقد بلغ عدد الدول المنظمة في أوائل ١٩٩٥ -

عدد (١٢٦) دولة وذلك بعد اتخاذ إجراءات التصديق من البرلمانات الوطنية .

هذا وقد تم التوصل إلى عقد اتفاقات تشمل:

-اتفاقيات تتعلق بالزراعة، واتفاقيات بالمنسوجات ومنتجاتها.

-اتفاقيات تتعلق بتجارة الخدمات.

-اتفاقيات تتعلق بالملكية الفكرية.

-اتفاقيات تتعلق بالجوانب التجارية فى الاستثمار.

-اتفاقيات تتعلق بالاجراءات التعريفية والاجراءات غير التعريفية.

-اتفاقيات مؤسسة تتعلق بانشاء منظمة عالمية للتجارة.

-القواعد الخاصة بتنظيم المعاملات التجارية بالجات.

-اتفاقيات خاصة بالوقاية، والدعم، ومكافحة الأغراق، وتسوية المنازعات.

=أما الموضوعات الخلافية:

نظرا لاهتمام الدول الصناعية المتقدمة بضرورة إنهاء جولة أورجواى قبل نهاية يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وهو الحد الأقصى الذى حدده الكونجرس للادارة الأمريكية للتفاوض لإنهاء الجولة (السيطرة حتى فى مجال الشكل والتنظيم والمفاوضة...) فقد تم الاتفاق على إحالة عدد من الموضوعات التى لم يتم التوصل بشأنها إلى اتفاق فى إطار مجموعات تفاوضية مفتوحة العضوية تبدأ عملها بعد شهر من انتهاء الاجتماع الوزارى فى مراكش أى اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٩٥ ولمدة سنتين فى الموضوعات الآتية:

١-<u>التجارة والبيئة:</u> مع مراعاة توصية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة ومراعاة الأبعاد التنموية للدول النامية.

٢-**الخدمات المصرفية:** وخاصة حول الاقتراح الأمريكي الخاص بالازدواجية فى المعاملات المصرفية.

٣-**النقل البحرى:** وخصوصا الخلاف حول شمول خدمات النقل البحرى للشحن وخدمات الموانى والخدمات المساعدة الأخرى.

٤-**المصنفات الفنية "السمعية والبصرية"** وخصوصا الأفلام السينمائية والتليفزيونية إزاء استمرار الخلافات بين المجموعة الأوربية والولايات المتحدة وإذا ما تم الاتفاق فسوف يكون تكريس لسيطرة الولايات المتحدة.

٥-**انتقال الأشخاص الطبيعيين:** وبعد ذلك دلالة واضحة لمواقف السيطرة حيث التحرير الكامل وحرية الانتقال فى مجالات السلع والخدمات ورؤوس الأموال أما الأشخاص، أى الإنسان وهو بحق أساس وصانع كل شئ، فتتكون الحواجز (حتى عدم المناقشة).

المطلب الثانى

التعديلات التى تمت بالنسبة للتعريفة الجمركية بصفة عامة

ساهمت الدول الأعضاء فى اتفاقية الجات فى ثمانية جولات أو دورات حتى الآن للتفاوض حول التنازلات المتبادلة فى التعريفات الجمركية، وكان ذلك يعد بحق الانشغال الأساسى وأحد أهم النتائج الأساسية التى توصلت اليها اتفاقية الجات فى الدورات السابقة على الدورة الأخيرة، ونستعرض باختصار أهم التعديلات أو التخفيضات التى تمت بالنسبة للتعريفة الجمركية كما يلى:

١-كانت نتيجة الدورة الأولى كبيرة من حيث تخفيض معدلات التعريفة الجمركية بمعدلات متباينة بين الدول المشتركة (٢٣ دولة معظمها رأسمالية متقدمة) وشملت ٤٥ ألف سلعة، واستمر ذلك فى

الدورات التالية حتى الدورة الخامسة ولم يزد عدد الدولة المشتركة عن ٣٦ دولة فى عام ١٩٦٢ ولكن التجارة بينهم كانت تمثل ثلثى التجارة الدولية فى هذا الوقت، حيث تحقق بالفعل تخفيض كبير فى التعريفة الجمركية، ترتب عليه تحرير نسبى للتجارة الخارجية.

٢-بالنسبة للدورة السادسة وهى دورة كنيدى (١٩٦٤-١٩٦٧) والتى اشترك فيها ٥٣ دولة أهمها الولايات المتحدة على أن تبدأ المفاوضات على أساس تخفيض ٥٠% من التعريفات الجمركية وتم إحلال قاعدة التخفيض الجمركى بنسبة معينة على المجموعات السلعية مقابل قاعدة التخفيض الجمركى على سلعة مقابل سلعة، وتم التوصل الى:-

أ-بلغ متوسط نسبة تخفيض الضرائب الجمركية نحو ٣٥% على أن يتم ذلك تدريجيا خلال ٥ سنوات ومتوسط التخفيض يختلف باختلاف الدولار، وذلك بالنسبة للمنتجات الصناعية.

ب-تخفيض الضرائب الجمركية على كثير من المنتجات الزراعية بمعدل يبلغ ٢٥%.

جـ-تخفيض الضرائب الجمركية على المنتجات الكيماوية بنسبة ما بين ٢٠% الى ٥٠%.

٣-بالنسبة للدورة السابعة وهى دورة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) والتى اشارك فيها عدد ٧٨ دولة وتم التوصل الى الاتفاق فيما بينها فى ابريل ١٩٧٩ بالتوقيع على اتفاق التجارة الدولى الشامل والذى تضمن قواعد فى مجال تخفيض أو إزالة القيود التعريفية أو غير التعريفية على التجارة الدولية وأن يبدأ سريانها من ١٩٧٩/١١/١.

وإذا كانت الدورة السادسة قد خفضت التعريفات على السلع الصناعية بمتوسط يصل إلى ٣٥% على تجارة تصل قيمتها فى ذلك الوقت الى حوالى ٤٠ مليار دولار، وعدد السلع الداخلة يزيد على ٦٠ألف سلعة أو منتج، وكنتيجة لذلك وللتخفيضات التى تمت فى المؤتمرات السابقة، فان متوسط معدل التعريفة للمجموعات الثلاث الرئيسية فى المفاوضات وهى الولايات المتحدة، والجماعة الأوربية، واليابان أصبح ٧,١%، ٦%، ٩,٧% على الترتيب.

وقد توصلت دورة طوكيو إلى تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية بمتوسط يصل إلى ٣٠% على حجم التجارة والذى قدر بأكثر من ١٥٥ مليار دولار فى عام ١٩٧٧، وقد انخفض متوسط التعريفة على السلع المصنعة فى البلاد الصناعية الرئيسية التسع من ٧% إلى ٤,٧% وهذه التخفيضات فى التعريفة تم إدخالها تدريجيا خلال فترة السنوات السبع من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٧ لتسهيل التعديلات اللازمة.

وبالرغم من أن دورة طوكيو شكلت مواجهة للقوى والاتجاهات الحمائية(١) التى تهدد النظام التجارى العالمى إلا أنها لم تحقق انتصارا أمام هذه القوى. إذ أن الخلافات التجارية والاجراءات الحمائية منذ انتهاء هذه الدورة، ويعد الانجاز الرئيسى الذى تحقق فى تلك الدورة هو التفاوض على معايير حول القيود غير التعريفية للتجارة والتى جعلتها لأول مرة موضعا لاتفاق دولى. كما لم تتوصل الى الاتفاق على المعايير والضوابط واجراء التخفيضات فى القيود الكبيرة أما التجارة فى المنتجات الزراعية ورغم ما تحقق من تقدم ايجابى فى تخفيض التعريفة الجمركية

---

(١) د.صقر أحمد صقر- المرجع السابق ذكره ص١٢٤.

على السلع المصنعة الا أن هذا الاجراء لم يكن ملموسا لأن هذه التعريفة كانت منخفضة أصلا.

٤-وبالنسبة للدورة الأخيرة وهى دورة أورجواى والتى اشترك فيها عدد ١١٧ دولة من بينها ٨٧ دولة نامية ونصيبها فى التجارة الدولية ٩٠%.

فقد تناولنا فى المطلب الأول الخطوط الرئيسية لها، ونشير باختصار الى أنها تختلف عن الدورات السابقة فى أن نتائج دورة أورجواى يجب قبولها ككل أو رفضها ككل ولا مجال للقبول الجزئى كما حدث فى الدورات السابقة، فضلا عن الآثار المترتبة قانونا على التنظيم المؤسسى الجديد الذى ترتب عليه انشاء منظمة التجارة العالمية ابتداء من أو يناير ١٩٩٥.

-وبالنسبة للتعديلات فى التعريفة الجمركية وهو موضوع بحثنا فقد استقرت معدلات التعريفة التى تم التوصل اليها من قبل والتى تتراوح الآن ما بين ٤% الى ٥% على السلع الصناعية ومن ثم يكون متوسط التخفيض الذى تم للتعريفة الجمركية فى الدورات المتتابعة للجات من ٤٠% الى ٤% تقريبا.

-كما رأينا من قبل فقد اتسعت دائرة السلع والخدمات وغير ذلك من موضوعات شملتها اتفاقية الجات الأخيرة وقد استهدفت هذه الدورة الالغاء الكامل للتعريفات بواسطة الدول التجارية الرئيسية إلا أن ذلك لم يتحقق، ويصل معدل التعريفة على السلع الصناعية كما ذكرنا الى ٤%.

-بالنسبة للمنتجات الزراعية، فقد تم التوصل الى الالتزام بتخفيض الدعم على صادرات القمح بنسبة ٢١% خلال السنوات الست

القادمة، وتحويل القيود غير التعريفة الى قيود تعريفية لمنع الحماية المفروضة على اللحوم ومنتجات الألبان، والتزام الدول الأعضاء من الدول الصناعية المتقدمة بتخفيض التعريفة الجمركية فى المستقبل بنسبة ٣٦% خلال ٦ ست سنوات ثم الغائها نهائيا بعد ذلك وكذلك فتح الأسواق الأوربية وسوق اليابان أمام المنتجات الزراعية الأجنبية على أن تقوم اليابان باستخدام التعريفية الجمركية خلال ٦ سنوات بدلا من الحظر الادارى.

أما بالنسبة للدول النامية فقد تم التوصل الى التزام هذه الدول بتخفيض الدعم على الإنتاج الزراعى بنسبة ١٤% خلال عشر سنوات مع السماح لها بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعى لمدة ١٠سنوات ، كما تلتوم بخفض التعريفة الجمركية على وارداتها من المنتجات الزراعية بنسبة ٢٤% خلال عشر سنوات مع استثناء الدواجن وبعض أصناف الفاكهة بهدف حماية الإنتاج الوطنى اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ فضلا عن السماح للدول النامية التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار أمريكى بدعم التصدير للسلع الزراعية بصفة استثنائية ويكون الدعم بنسبة ١٠% فى بعض الحالات.

يمثل ما سبق التعديلات التى أدخلت على التعريفة الجمركية ويتكامل معها ما تم التوصل اليه فى المجالات الأخرى وخصوصا بالنسبة للتجارة فى المنسوجات، والتجارة فى

أ-حالة الدولة التى تواجه عجزا حادا فى ميزان المدفوعات.

ب-السماح فى حالات خاصة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية.

جـ-الزيادة الطارئة من سلعة معينة مما يـهدد المنتـج المحلـى وخاصة الصناعات الوليدة (الشرط الوقائى)..

٤-اقرار مبدأ المفاوضات التجارية: ويعنى ذلـك اعتبـار منظمـة التجارة العالمية الاطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسـوية المنازعات ويرجع اقرار هذا المبدأ الى ان الجات ذاتها لاتملك رغـم أن الاتفاقية ملزمة لأعضائها سلطة الاجبار فى التنفيـذ أو الالـتزام وعدم الاخلال بهذه الاتفاقية.

٥-التأكيد على مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية، ويعنى ذلـك منـح الدول النامية (الجنوب) علاقات تجارية تفضيلية مع الدول لمتقدمـة (الشمال) وذلك بهدف دعم خطط التنميـة الاقتصاديـة فـى الـدول النامية.

٦-التأكيد على مبدأ التبادلية: ويعنى ذلك قيام الدول الأعضاء بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها ولكن فـى اطـار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادليـة، أى أن كـل تخفيف فى القيود التعويضية أو غير التعويضية لدولة مـا لابـد وأن يقابله تخفيف معادل فى القيمة من الجانب الآخر، ومـا تصـل اليـه المفاوضات يصبح ملزما لكل الدول لايجوز بعده اجـراء أى تعديـل جديد الا بمفاوضات جديدة ويستثنى من ذلك:

أ-حماية الصناعات الوليدة فى الدول النامية حتى تقدر على المنافسـة الدولية.

ب-ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف (مثل المنسوجات القطنية).

٧-عدم مخالفة القوانين الوطنية لأحكام الاتفاقيـة: علـى الأطـراف المتعاقدين عند وضع أو تعديل قوانينهم الوطنية وضـع الاجـراءات

اللازمة لحماية الصحة العامة والغذاء ودعـــم الصـــالح العـــام فـــى القطاعات الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجيا وذلـك بشرط أن تتسق تلك الاجراءات اللازمـــة لحمايـــة الصحـــة العامـــة والغذاء ودعم الصالح العام فى القطاعات الحيوية للتنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية والتكنولوجيا وذلك بشرطط أن تتسق تلك الاجراءات مـع أحكام الاتفاقية.

المطلب الثالث

التعديلات في التعريفة الجمركية المصرية

تبين لنا فى المطلب السابق أن تخفيض التعريفات الجمركية فى اطار الدورات المتتابعة للجات- أدى الى تخفيضها من ٤٠% فى المتوسط بالنسبة للدول الأعضا، وتم ذلك من خلال المفاوضات وتم وضع هذه التخفيضات فى جدول معين يسمى جدول الامتيازات. ويعد بمثابة ملحق ذا كيان مرتبط باتفاقية الجات يوضح ما تمنحه الدولة من تخفيضات ضريبية للدول الأطراف كما يفترض أن تدرج هذه الامتيازات فى عمود اضافى مع العمود العام بالتعريفة الجمركية المحلية لمراعاتها عند استيراد السلع التى وردت فى الاتفاقية ومن الدول الأعضاء فيها، وكثيرا ما تخضع هذه الجداول للتعديل المستمر أثناء المفاوضات التى تجرى بهذا الشأن وخاصة بالنسبة لجداول الامتيازات ذات العلاقة بالدول النامية مما يصعب الحصول على حصر محدد لجميع المعاملات التميزية التعويضية التى تمنحها الدول لبعضها البعض.

وينطبق ماسبق بيانه بالنسبة للتعريفة الجمركية المصرية مع الأخذ فى الاعتبار أنها دولة نامية ومتوسط دخل الفرد فيها أقل من ألف دولار (٦٣٠دولار) ومن ثم تشكل جداول التمييز فى المعاملة التعريفية استثناء هام للضرائب الجمركية العادية موضوع التعريفة الجمركية، ويمكن بيان ذلك باستعراض جدول المعاملة التميزية التعويضية المعدة بموجب اتفاق بين الجات وجمهورية مصر العربية باعتبارها عضوا فى

هذه الاتفاقية[١] حيث انضمت مصر الـــى الاتفاقيـــة العامـــة للتعريفـــات والتجارة بموجب البروتوكول الموقع فى جنيـــف فـــى ٢٧ فبراير عـــام ١٩٧٠ والذى عمل به اعتبارا من ١٧ يوليـــو عـــام ١٩٧٠ حيـــث ورد بالجزء الثانى فقرة ٣ من البروتوكول على أنـــه بمجـــرد ســـريان هـــذا البروتوكول تصبح الجداول الواردة بالمرفق بمثابة جداول ملحقة بالاتفاقيـــة العامة وتخص الجمهورية العربية المتحدة "مصر".

وطبقا لجداول الامتيازات الضريبية التى تلتزم مصر بمنحها الـــى أطراف الجات يمكن تحديد التعديل أو التخفيض الذى تم علـــى مســـتوى أسعار الضرائب العادية المصرية وذلك بالنسبة للســـلع التـــى تســـتوردها مصر من الدول الأعضاء بالجات وهو مايعبر عن درجة تحريـــر واردات مصر السلعية من هذه الدول، ويتم ذلك من خلال جـــدول المقارنـــة بيـــن أسعار أو معدلات الضرائب العادية القيمية الواردة بالتعريفـــة الجمركيـــة المصرية، وما يقابلها من معدلات وردت فى جدول المعاملـــة التمييزيـــة التعريفية. وقد أوضحت المقارنة بينهما أن متوسط معدل أو نسبة الضريبة العادية، والضريبة الخاصة (ذات المعاملة التمييزية) يكاد يكـــون واحـــدا حيث أن متوسط معدلات الضريبة العادية ١٨,٣٩% والخاصة ١٨,٠٢% والنتيجة التى يمكن أن نصل اليها هو أنه حتى عام ١٩٨٨ لم يكن هنـــاك تعديل حقيقى فى معدل التعريفة الجمركية العادية التـــى تطبقـــها مصـــر والفرق بسيط جدا بين متوسط معدل هذه التعريفة ومتوسط معدل التعريفـــة

---

(١) المهدى محمد فليله، النظم الجمركية وتطور التجارة الدولية، رسالة دكتوراه، كليـــة الحقوق/جامعة الاسكندرية ١٩٩٤ ص١٨٢-١٩٦، وأورد بالتفصيل جدول المعاملـــة التمييزية بالتخفيضات التى قدمتها مصر للجات.

التمييزية التى التزمت بها مصر فى مواجهة أطراف الجــات (١٨,٣٩%، ١٨,٠٢%).

وطبقا للقرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بشـــأن إصـــدار التعريفة الجمركية المصرية والمعدل بالقرارات الجمهوريـــة أرقــام ٣٠٤ لسنة ١٩٨٩، ٣٠٥ لسنة ١٩٨٩، ١٧٨ لسنة ١٩٩١، ٣٠٤ لسنة ١٩٩٢، يمكن بيان تسلسل معدلات او أسعار الضرائب العادية الجمركية فى هـــذه التعريفة كما يلى[1]:

١-يوجد بند واحد بمعدل تعريفه لاشئ. أى إعفاء من عـــدد ١٧٤٩ معدل أو سعرا أى بنسبة ٠,٠٦%.

٢-يوجد (٩٩٩) معدل أو سعر من ١% الى ٢٥% تمثـــل مانســـبته ٥٥% تقريبا من مجموع الأسعار الكلى.

٣-يوجد (٤٩٠) معدل أو سعر من ٣٠% الى ٦٠% تمثل مانســـبته ٢٦% تمثل مانسبته ٢٦% تقريبا من مجموع الأسعار.

٤-يوجد (٣١٤) معدل أو سعرا من ٦٠% الى ١٢٠% تمثل مانسبته ١٨% تقريبا من مجموع الأسعار الكلى.

٥-يوجد (٦) معدل أو سعر من ١٣٥ % الى ٣٠٠% تمثل مانســـبته ٠,٤٢ تقريبا من مجموع الأسعار الكلى.

٦-يوجد معدل أو سعر واحد بنسبة ١٢٠٠% ومعدلين أو سعرين بنســـبة ١٨٠٠%، وعدد خمسة معدلات أو أسعار بنســـبة ٣٠٠٠% تمثـــل مانسبته ٠,٥% تقريبا من مجموع الأسعار الكلى.

([1]) الجداول الموضحة لذلك وردت فى رسالة الدكتوراه السابق الاشارة اليها- المـــهدى محمد فليله ص١٩٣-١٩٥، من ص١٩٧-٢٢٢.

وقد بلغت المعدلات أو الأسعار الضريبية المخفضة طبقا لجـــدول الامتيازات الذى وقعته مصر مع اتفاقية الجات عدد ٣٣١ معدل أو ســـعر فقط ولك حتى نهاية الثمانينات وبنسبة ١٧% تقريبا من المجمـــوع الكلـــى لأسعار التعريفة المصرية والبالغ عددها ١٧٤٩ ويصل متوسط معـــدلات أو أسعار الضريبة الجمركية المخفضة ٩% تقريبا.

وبالنسبة للتعديلات التى حدثت فى التعريفة الجمركيـــة المصريـــة فى الفترة من ١٩٩٠-وحتى ١٩٩٤:-

أولا: صدر فى نهاية يوليو ١٩٩٣ القرار الجمهورى رقـــم ٢٩٤ لسنة ١٩٩٣[1] بشأن التعديلات فى التعريفة الجمركية كخطوة فى تحريـــر التجارة الخارجية وذلك فى إطار الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولـــى "خطاب النوايا المصرى" والتى تمثلت فى:

-إلغاء الحظر على نسبة ٣١% من الواردات.

-تضييق الفجوة بين أعلى مستويات التعريفة الجمركية ليقتصر الحـــد الأقصى على ٨٠% فيما عدا السيارات حيث بقاء نفـــس المعـــدلات السابقة معظمها أكثر من ١٠٠%).

شملت هذه التعديلات ١٢٠ بندا من مستلزمات الإنتـــاج والمنتجـــات النهائية بالتخفيض بمعدلات مختلفة.

-رفع الحظر عن مجموعة كبيرة من السلع الصناعيـــة والزراعيـــة بحيث أصبحت السلع المفروض عليها الحظر لا تزيد عن ٥% مـــن جملة الإنتاج المحلى الصناعى والزراعى مقـــابل ٣٥% فـــى عـــام

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، العدد الثالث، المجلد الـ٤٦- أكتوبـــر ١٩٩٣ ص١٤٩.

١٩٨٤، وأهم السلع المحظور استيرادها حاليا هى الملابس الجـــاهزة والأقمشة والمنسوجات والدواجن.

ثانيا: صدر فى ١٣ فبراير ١٩٩٤ قرار رئيس الجمهورية رقــــم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ باصدار التعريفة الجمركية المنسقة طبقا للقواعد والفئــات أى المعدلات المرفقة به، وذلك تحقيقا لتحرير التجارة الدوليـــــة وتجميــع وتوحيد وتسهيل الاحصاءات المتصلة بــــها، وتوفـــير البيانـــات المقارنـــة للتجارة الدولية، ويتمثل الشكل الجديد لنظام التعريفة الجمركية المنسقة فـــى ادخال التعديلات اللازمة سواء بالادماج أو بمزيد من التقسيم والتفصيـــل للفصول والبنود الأصليـــة للتمشـــى مـــع المتطلبـــات الجديـــدة للتجـــارة والاحصاءات الدولية أى أن الأمر يتعلق بتغيير فى الشكل الفنـــى لنظـــام التعريفة الجمركية والنقد بنظام التعريفة المنسقة التى تأخذ بـــــها أطـــراف اتفاقية الجات الأخيرة، ولايوجد تعديل فى معدلات التعريفة والتى تحـــددت بالقرار الجمهورى رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٩٣، وذلك تطبيقا لقانون الجمـــارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والذى نص فى المـــادتين (٩،٦) علـــى أن تصـــدر التعريفة الجمركية بقرار من رئيس الجمهورية له قوة القـــانون علـــى أن يعرض على الهيئة التشريعية فى دورتها القائم فور نفاذها والا ففـــى أول دورة لانعقادها.

ثالثا: أقرت مصر اتفاقية الجات الأخيرة فـــى ١٥ ابريـــل ١٩٩٤ بمراكش بالمغرب فى اطا توقيع وزراء التجارة للـــدول الأعضـــاء ، ثـــم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لســـنة ١٩٩٥ فـــى ١٩٩٥/٣/٣٠ بالموافقة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالميـــة والاتفاقـــات التـــى تضمنتها الوثيقة الختامية بشرط التصديق من الهيئة التشريعية، وقد صـــدق

مجلس الشعب المصرى على هذه الاتفاقية بجلسته المنعقدة فى ١٦/ ١٩٩٥/٤.

وحيث أن مصر من الدول ذات الدخل المنخفض (الأكثر انخفاضا) فان الاتفاقية كما رأينا فى المطلب السابق أعطت لها فترة زمنية، وعديد من الاستثناءات فى عديد من المجالات، وما يهمنا أنه لم يحدث تعديلات أخرى فى التعريفة الجمركية بعد التعديلات التى تقررت فى نهاية يوليو ١٩٩٣، ومن المتوقع ان يتم ذلك فى فترات زمنية قادمة طبقا لاتفاقية الجات.

المبحث الثالث
الآثار المترتبة على التعديلات فى التعريفة الجمركية المصرية

بعد أن تناولنا تطور نظام التعريفة الجمركية المصرية أساسها الاقتصادى، وتنظيمها الفنى، والآثار الاقتصادية التى يكمن أن تترتب على التعريفة الجمركية. ثم رأينا بعد ذلك التعديلات التى حدثت فى نظام التعريفة الجمركية فى إطار اتفاقية الجات، والتعديلات التى تمت طبقا لذلك فى التعريفة الجمركية المصرية.

ونعرض فى هذا المبحث للآثار المترتبة على التعديلات فى التعريفة الجمركية المصرية حيث نتناول: **أولا:** الآثار المتوقعة للجات على الاقتصاد المصرى بصفة عامة، **وثانيا:** الآثار المالية المتوقعة على التعديلات فى التعريفة الجمركية بصفة خاصة، وذلك فى مطلبين:

المطلب الأول
الآثار المتوقعة للجات على الاقتصاد المصرى

نعرض فى هذا الاطار الخطوط الرئيسية فقط للأثار المتوقعة كنتيجة لآقرار اتفاقية الجات الأخيرة على الاقتصاد المصرى . تيجة الارتباط والتكامل بين مختلف أنواع الآثار، وحرصا على الرؤيا المتكاملة لهذه الآثار[1] والتى لم تتضح بعد:

---

(1) د.جودة عبد الخالق، المرجع السابق الاشارة اليه ص٥-٧.
د.منير زهران. حصيلة جولة أورجواى والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة العددان ٤٣٥-٤٣٦، القاهرة، يناير-ابريل ١٩٩٤ ص٦٠-٦٣.
-النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، العدد الأول، المجلد الـ٤٧، ١٩٩٤، القاهرة ص٣٦-٣٧.

أولا: يتعلق الأمر باتفاقية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وقانونية تحتوى على الكثير جدا من المصطلحات والتفصيلات والتعريفات والأجالات والآجال والتفسيرات والتفاهمات والحقوق والالتزامات والاستثناءات (المطلقة، والمعلقة، والدائمة، والمؤقتة) مما يستلزم ضرورة الدراسة القانونية والاقتصادية المتأنية وضرورة الدراية الكاملة بها وبمحتواها من المشروع الاقتصادى لتحديد الآثار المتوقعة.

ثانيا: نحن أمام أحد المتغيرات الهامة والخطيرة جدا فى النظام الاقتصادى العالمى حيث يتم إنشاء منظمة اقتصادية دولية جديدة تتمثل فى منظمة التجارة العالمية اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ يكون لها مجال تدخل واسع فى تحديد شكل ونمط وحجم واطار التجارة الدولية. فإذا أخذنا فى الاعتبار المناخ والمتغيرات التى أدت الى أنشأتها كما سبق البيان فإنها بمثابة تدعيم وتكريس لسيطرة الدول الصناعية المتقدمة (وخاصة الولايات المتحدة) والتى يبلغ نصيبها من التجارة الدولية ٧٥% فى عام ١٩٩٤ وترغب فى السيطرة على نصيب أكبر من ذلك. بهدف تحقيق السوق العالمى وإذا ما أخذنا فى ا لاعتبار الآليات المختلفة لتزايد هذه السيطرة والتى جاءت بها اتفاقية الجات لكى تشمل مجالات واسعة يبرز فيها التفوق الساحق (الخدمات) الملكية الفكرية، الاستثمار الأجنبى، تجارة المنتجات الزراعية وخاصة الحبوب .. الخ) فمن المتوقع أن ينخفض نصيب الدول النامية فى التجارة الدولية من ٢٥% فى عام ١٩٩٤ الى اقل من ذلك بكثير فى السنوات الخمس القادمة رغم التزايد النسبى فى عدد سكانها ٨٥% من سكان العالم فى عام ١٩٩٤. وإذا أضفنا الى ذلك السيطرة التى تتم من خلال منظمتى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فاننا نكون أمام مثلث الرعب والسيطرة لتنظيم السوق المالى والنقدى

والتجارى لصالح الدول المتقدمة، ومن ثم زيادة الفجوة بين أغنياء العالم وفقراته، فى عصر انتهى فيه صراع الأيديولوجيا وأصبحت المصالح والبرجماتية هى الأساس ونحن كأحد الدول النامية (المتخلفة) بل أصبحنا من أكثر البلاد انخفاضا فى متوسط الدخل سوف تكون الآثار السلبية أكثر حدة بل وتدميرا إذا لم نأخذ فى الاعتبار الاهتمام بالقدرات الانتاجية للاقتصاد المصرى وتعبئة موارده ورفع مستويات الانتاج وتعظيم الجوانب الايجابية التى تسمح بها الاتفاقية والحد من جوانبها السلبية.

ثالثا: يترتب على ضرورة أن تقبل الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية قواعد اتفاقية الجات الأخيرة ككل دون استثناء أو اختيار كشرط للاستفادة من المنافع المترتبة عليها، ضرورة الالتزام بتعديل التشريعات والقوانين واللوائح والسياسات الداخلية بما يتمشى مع بنود الاتفاقية كما أن آلية مراجعة السياسة التجارية التى تنص عليها الاتفاقية فى اطار مجلس مراجعة السياسة التجارية تعتبر تطورا غير مسبوق فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وكل ذلك يطرح تساؤل حول مفهوم السيادة وتقليصة، فلأول مرة تصبح السياسة التجارية للدول المستقبلة شأنا دوليا وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية، كما أن هذه الاتفاقية تفرض مبدأ المساواة فى المعاملة بصفة عامة بين الدول الكبيرة المتقدمة والدول الصغيرة المتخلفة (والاستثناءات الواردة ثانوية ومؤقتة) وإذا أخذنا فى الاعتبار عدم التكافؤ بين المجموعتين فى القدرات الانتاجية والتنافسية، وسيطرة المجموعة الأولى على السوق العالمى بكل مكوناته، فالنتيجة المتوقعة هى مرة أخرى تكريس سيطرة الدول المتقدمة، وأنها المستفيد الأكبر من نتائج الجات وأغلب الأمر أن الدول المتخلفة ستكون الخاسر الأكبر ومن بينها مصر.

رابعا: تركز الكثير من الدراسات والتحليلات على الآثار السلبية المترتبة على اتفاقية الجات بالنسبة للدول النامية بصفة عامة، والدول الافريقية والمنخفضة الدخل والمستوردة للغذاء بصفة خاصة ومن بينها مصر، فقد أوضحت دراسة البنك الدولى[1] ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والاونكتاد أن من المتوقع زيادة حجم التجارة فى السلع والخدمات نتيجة اتفاقية الجات الخيرة بحوالى ٧٤٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥ وأن الزيادة فى الدخل العالمى سوف تصل الى ٢١٣ مليار دولار اعتبارا من عام٢٠٠٢ وتحصل على الغالبية العظمى أن لم يكن كل هذه الزيادة الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوربى ، وباقى الدول الأوربية، واليابان، وبعض دول أمريكا اللاتينية، والصين، وما يطلق عليه النمور الآسيوية، وبعض وبعض الدول النامية التى تستطيع تنمية قدراتها التصديرية. وسوف تكون خسارة افريقيا وبعض دول البحر المتوسط (وبينها مصر) نحو ٢,٦ مليار دولار، هذا فضلا عن الخسائر التى ستتحملها الدول المستوردة الصافية للغذاء (ومن بينها مصر أيضا والتى بلغت قيمة وارداتها من السلع الغذائية ٨١٩٣ مليون جنية عام ١٩٩٢ من بينها ٢٣٥٠ مليون جنية قمح) والتى ستتحمل ارتفاع فى قيمة وارداتها نتيجة الغاء الدعم على المنتجات الزراعية والغذائية فى الدول المتقدمة ما بين (٢٥-٣٠%).

خامسا: امكانية زيادة بعض الصادرات المصرية عن طريق زيادة القدرة التنافسية بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية كالخضروات والفواكه وبعض المنتجات الصناعية القادرة على النفاذ الى الأسواق

---

(1) د.منير زهران-المرجع السابق الاشارة اليه.

العالمية وان كانت هذه الامكانية دون تغيير فى هيكل الانتـــاج واسـلوبه ورفع مستويات الانتاجية وتحسين الجودة. مشكوك فيها الى درجة كبــيرة كما قد تمكن الاتفاقية من حماية الصادرات المصرية من سياسـة الدعـم والاغراق والاجراءات الأخرى وخاصة الانتقامية الفردية والتـى أقرهـا القانون الأمريكى المسمى بسوير ٣٠١ فضلا عن حصول مصـر علـى معونات فنية لتطبيق أحكام اتفاقية الجات.

ولكن من جهة اخرى يتعين أن نأخذ فى الاعتبار الموقـف الـذى سوف تواجهه صادرات مصر سواء من المنســوجات والسـلع الغذائيـة والصناعية فى السوق العالمى، وأقل ما يقال فى شأنه إنها سوف تواجـه منافسة ضارية ونحن نشك الى درجة كبيرة على ضوء معطيات الواقـع المصرى غير المشجع ودرجة التقدم المذهل الذى يتحقق فى العديـد مـن الدول الأخرى فى قدرة منتجاتنا على النفاذ للأسواق الخارجيـة ومنافسـة الدول الأخرى. كم ا نأخذ فى الاعتبار الموقف المحرج جدا أيضا الـذى سوف يتعرض له الانتاج المحلى فى الســوق الداخلـى مـن الـواردات الأجنبية على أثر التزامنا بخفض التعريفة الجمركية كما يتعيـن الاشـارة الى استخدام الدول المتقدمة لمعايير فنية تعتبر من قبيل الحواجـز الفنيـة لإعاقة دخول صاداتنا الى أسـواق تلـك الـدول مثـل معـايير البيئـة والاجراءات الصحية والمواصفات الفنية حيث يطبق نظام الجودة الشـامل والعالمى (ايزو ٩٠٠٠).

وفى كلمة أخيرة فانه إذا كانت هذه الخســائر هـى مـن قبيـل التوقعات وان كانت أكيدة نتيجة تحليل الواقع والتنبؤ المستقبلى فقد أتـاحت لنا اتفاقية الجات الأخيرة مرحلة انتقالية يمكن فيها مواجهة هــذه الآثـار السلبية والحد منها، وتعظيم الآثار الايجابية والمكاسب المتوقعـة، ولكـن

هذه قضية أخرى ترتبط بالجهاز الانتاجى ومحاولة التوصل الى استراتيجية واضحة المعالم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وكيفية رفع مستويات الانتاج والانتاجية واعلاء شأن قيم العمل المنتج ومواجهة الاختلالات الهيكلية، والفساد الاقتصادى بمختلف اشكاله وتلك قرارات تقوم على الاعتبارات السياسية الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية فى المقام الأول، وإذا كان ذلك يمثل تحديا فقد أثبت التاريخ القدرات الإبداعية للمنتجين المصريين على مواجهة التحديات.

فإذا ما أخذنا جملة هذه الآثار العامة فضلا عن الآثار المترتبة على كل قطاع نتيجة أن الاتفاقية الأخيرة للجات جاءت كما رأينا شاملة للعديد من الموضوعات التى تمثل معظم اتفاقيات المبادلات الدولية باستثناء البترول وانتقالات القوى العاملة.. فانه سوف يترتب عليها آثار مالية واضحة.. وهذا ما سنراه فى المطلب التالى

المطلب الثانى

الآثار المالية المتوقعة على التعديلات فى التعريفة الجمركية

تتمثل الأثار المالية المتوقعة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات فى الحد من الايرادات، أو المكاسب التى يحصل عليها الاقتصاد المصرى نتيجة مبادلاته مع العالم الخارجي، أو زيادة المدفوعات للعالم الخارجى أو الأثنين معا- مما قد ينعكس فى زيادة الأعباء التى يتحملها الاقتصاد المصرى فى شكل زيادة عجز الميزان التجارى، زيادة عبء المديونية المنافسة الشديدة التى سيتعرض لها العديد من الصناعات المصرية ومختلف قطاعات الخدمات.. الخ وسوف يتركز انشغالنا على مناقشة الآثار المالية المتوقعة التعديلات فى التعريفة الجمركية وعلى وجه التحديد بالنسبة للايرادات التى تحصل عليها الدولة فى هذا الخصوص، وسنرى

أولا: الآثار المترتبة على نظام التعريفة الجمركية ثم ثانيا: الآثار المالية الناجمة عن ذلك:

أولا: الآثار المترتبة على نظام التعريفة الجمركية:

١-يشير تقرير لصندوق النقد الدولى[1] فى عام ١٩٩٢ الى أن معدل التعريفة الجمركية على الواردات فى مصر يبلغ فى المتوسط نحو ٢٥% وأن معدل التعريفة الفعال يبلغ نحو ١٣% فى المتوسط وقد رأينا فى المطلب الثانى من هذا البحث أن جدول الامتيازات المبرم مع مصر يشمل عدد ٢٣١ معدل أو سعر من اجمالى ١٧٤٩ (١٧% تقريبا) ويصل معدل أو سعر الضريبة الجمركية المخفضة الى ٩% وأن القرار الجمهورى رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٩٣ بشأن التعريفة الجمركية قد ألغى الحظر على عديد من السلع (٣١% من الواردات) وما يمثل ٥% من الانتاج الصناعى والزراعى المحلى بعد أن كل يمثل ٣٥% كما جعل الحد الأقصى للتعريفة ٨٠% (ماعدا السيارات) وتخفيض التعريفة لعدد ١٢٠ بند) وحيث أننا طبقا لما هو متاح من بيانات لا نستطيع تحديد معدل التعريفة الجمركية الحالية على وجه الدقة فى عام ١٩٩٥ ولكن يمكن التوصل اليه تقريبا بنسبة ايرادات الضرائب الجمركية المتحققة فى عام ١٩٩٥/٩٤ وتبلغ ٧,٢ مليار جنية الى اجمالى الواردات المصرية والبالغة ٤٥ مليار جنية[2] فيكون معدل التعريفة الحالى ١٦% تقريبا واذا أخذنا فى الاعتبار أن معدل التعريفة السائد الآن

---

(١) د.صقر أحمد صقر، المرجع السابق الاشارة اليه ص١٤٦.

(٢) جاءت هذه الأرقام فى حديث لوزير التجارة الداخلية والخارجية للصفحة الاقتصادية بالأهرام اليومى فى ١٩٩٦/٢/٢٠.

بين الدول الصناعية طبقا لاتفاقية الجات الأخيرة هو ما بين ٤% الى ٥% ومن ثم يكون المطلوب من مصر في خلال السنوات القادمة تخفيض معدل التعريفة الجمركية الى هذه الحدود (أى بمقدار ٣٥٠%).

٢-قد يحدث تغيير فى هيكل الحماية نتيجة لعوامل أخرى بخلاف القيود التعريفية وغير التعريفية مثل الضرائب غير المباشرة على الصادرات والواردات المقررة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فغالبا ما تخضع الواردات الى ضرائب أخرى بالاضافة الى الضرائب الواردة ف جداول التعريفة الجمركية مثل رسوم أو ضريبة المبيعات على المواد الخام والسلع نصف المصنعة المستوردة أو على السلع المستوردة ويطلق عليها اضرائب التعويضية وعادة ما يكون الهدف منها هو التعويض المقابل للضرائب المماثلة على السلع المحلية وعلى أية حالة تعتبر مثل هذه الضرائب من الوسائل الحمائية المنخفضة والتى توجب اتفاقية الجات كمبدأ عام بازالتها، وحيث أن ضريبة المبيعات التى تقرر فرضها على الواردات المصرية بالقانون ١١ لسنة ١٩٩١ تعتبر من قبيل الضرائب التعويضية التى يسمح بها كمبدأ عام طبقا لاتفاقية الجات ولكن على ألا تكون عائقا أمام تدفق الواردات ولكن الاتفاقية تمنع أيو تعديلات ضرورية للضرائب المباشرة، ومن هنا كان مبدأ تعديل الضرائب عند الحدود والذى استخدمته دول الجماعة الأوربية- يمكن أن يعطى مزايا تجارية للدول التى تعتمد على الضرائب غير المباشرة وإذا تحقق ذلك فى اطار تحقيق مبدأى التبادلية، وعدم التمييز (شرط الدولة الأولى بالرعاية) بالنسبة لعلاقات مصر التجارية مع

العديد من الدول فسيترتب على ذلك انخفاض فى حصيلة ضريبة المبيعات التى تفرض على الواردات.

٣-يمكن الاشارة الى تطبيق بعض القواعد الاجرائية المترتبة على الأخذ باتفاقية الجات الأخيرة فى مجال التعريفة الجمركية بصفة خاصة والنظام الجمركية بصفة عامة والتى تتمثل فيما يلى(١):

أ-التقيد بتعريف قيمة السلع للأغراض الجمركية بأن تكون على أساس واقعى وأن تكون الأسس المستخدمة فى تحديدها ثابتة وموحدة وعادلة وقابلة للتحكيم، أى تحدد القيمة بثمن السلعة المستوردة أو ثمن سلعة مماثلة فى وقت ومكان يحدده تشريع البلد المستورد كما يتم الالتزام بأسعار الصرف الأجنبى التى يقرها صندوق النقد الدولى.

ب-ضرورة ازالة العوائق الادارية والتشريعية كالأخذ بنظام التعريفة المنسقة وهو ما أخذت به مصر فى عام ١٩٩٤ (كما رأينا) ومن ثم قد يكون من المتعين اعادة النظر فى القانون الأساسى للجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والذى جاء فى ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تغيرت تماما الآت وخصوصا بعد اتفاقية الجات الأخيرة.

جـ-اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتيسير وسرعة تدفق الأعمال الجمركية كاختصار المراحل والمستندات المطلوب تقديمها، إعادة النظر فى عملية التخليص الجمركى، وعملية اتلاف المواد التى

---

(١) المستشار أبو بكر الصديق، المرجع السابق الاشارة اليه والمتمثل فى العمل البحثى عن النظم الجمركية الخاصة-كلية الحقوق-جامعة المنوفية، ١٩٩٥.

يثبت ضررها، اعادة النظر فى نظام التحكم الجمركى، واعادة النظر فى النظم الجمركية الخاصة بما يكفل زيادة فعاليتها وخصوصا فى مجال زيادة وتشجيع الصادرات والحد من المعوقات الى تحول دون تلك، واعادة النظر فى رسوم خدمات الجمارك، وفى الجهاز الادارى.

ثانيا: الآثار المالية الناجمة:

مما لاشك فيه أن جملة الآثار السابق بيانها سواء كانت اقتصادية بصفة عامة، أو آثار متعلقة بالتعديلات فى التعريفة الجمركية بصفة خاصة سوف ينجم عنها آثار مالية متعددة يمكن بيان البعض منها كما يلى:

أولا: انخفاض حصيلة الضرائب الجمركية:

تشير الاحصاءات المتعلقة بحصيلة الضرائب الجمركية أنها فى زيادة مستمرة وذلك طبقا للجدول التالى :

البيان/السنة	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
ايرادات الضرائب الجمركية	٣٢٦٦	٥٤٠٤	٥٩٣٢	٦٠٧٠	٧٢٨٠	٨١٠٠
اجمالى الواردات	٣١٣٩٢	٣٢٩٧١	٣٥٦٦٢	٣٣,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	"مستهدف"
اجمالى الصادرات	٩٤٣٨,٩	١١٥٤٢,٦	١١٣٢٢,٢	١١,٠٠٠	١٢,٠٠٠	--
عجز الميزان التجارى	٢١٩٥٣,١	٢١٤٢٨,٦	٣٤٣٤٠,٢	٢١,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	--

المصدر: النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، العدد الأول، المجلد الـ٤٧-١٩٩٤ وبالنسبة لأرقام الميزان التجارى عامى ١٩٩٥/١٩٩٤ حديث وزير التجارة للأهرام فى ١٩٩٦/٢/٢٠.

كما رأينا فان متوسط التعريفة الجمركية السائد فى مصر الآن فى حدود ١٦%... وطبقا لأحكام الجات فيلزم أن تكون ما بين ٤% الى ٥% مما يترتب عليه توقع انخفاض الحصيلة من الضرائب الجمركية الى أن تصبح ٣٠% مما هى عليه، وحيث كان المستهدف لها تجاوز ٨ مليار

جنيه فى عام ١٩٩٦/٩٥ من المتوقع أن يقلل من انخفاض الحصيلة المتوقعة، الزيادة المتوقعة فى الواردات ولكن الأمر المؤكد هو الانخفاض الكبير فى الحصيلة.

ثانيا: يشير الجدول السابق أيضا الى التزايد بمعدلات كبيرة جدا فى الواردات وزيادة الصادرات بمعدلات منخفضة جدا، مما ترتب عليه زيادة كبيرة فى عجز الميزان التجارى بالمقارنة ما بين عامى ١٩٩٤، ١٩٩٥ فقد تزايد العجز من ٢١ مليار جنية مصرى الى ٣٣ مليار جنيه حيث زادت الواردات من ٣٣ مليار الى ٤٥ مليار (أى ١٢ مليار زيادة) فى الوقت الذى لم تزيد فيه الصادرات الا بمليار واحد (من ١١ مليار الى ١٢ مليار)... ولا شك أن هذا الوضع سيزيد فى السنوات القادمة نتيجة اتفاقية الجات، مما يترتب أثرا ماليا يتمثل فى زيادة أعباء المديونية وانخفاض المقدرة الايرادية للاقتصاد المصرى.

ثالثا: فى تقرير أخير لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) [1] أشار الى أن ارتفاع أثمان واردات القمح فى ١٩٩٦/١٩٩٥ بنسبة ٨٠% الى ٩٠% فبعد أن كان سعر طن القمح فى سبتمبر ١٩٩٤ (١١٧ دولار) أصبح سعره فى أوائل ١٩٩٦ (٢٠٥ دولار). (ونفس المعدلات تقريبا بالنسبة للحوم والمسلى والألبان). ويترتب على ذلك أن هذه الدول ستتحمل نتيجة ذلك دفع مبالغ اضافية قدرها ٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ فقط. ومن المتوقع أن يرتفع حجم واردات البلاد النامية من الحبوب الى أكثر من ١٤٥ مليون طن تمثل ٧٥% من تجارة الحبوب فى العالم والتى ستبلغ ٢٠١ مليون طن.

---

(١) نشر ملخص هذا التقرير بالأهرام فى ١٩٩٦/٣/١٣.

رابعا: تعانى القدرة الايرادية للدولة من التقلص من جانب آخـــر بطريقة مباشرة نتيجة الاتجاه الذى يسير بخطى سريعة جـــدا نحـــو بيـــع القطاع العام[1] والذى حقق فائضا صافيا يدره ١١٥٠ مليون جنية فى عـــلم ١٩٩٢/٩١ بنسبة ١٥,٥% من جملة فوائض الهيئات الاقتصاديـــة التـــى تحصل عليها الدولة وتشمل فائض البترول والذى لم يدخل الاتفاقية، حيـــث تتحكم كثير من المتغيرات فى ابقاء سعره منخفضا، ثم فائض قناة السويس وهو الذى يمكن ان يرتفع نتيجة زيادة حجم التجارة العالمية التـــى تمـــر بقناة السويس، ثم فائض البنك المركزى وبنوك القطاع العام والذى حقـــق فائضا قدره ٣١٨١,٧ مليون جنية بنسبة ٤٢,٩% من اجمـــالى الفوائـــض فى عام ١٩٩١/٩٠ وتتجه النية الى بيع بنوك القطاع العام هى الأخرى.

مما سبق يوضح بجلاء أن الآثار المالية التى ستنجم عن اتفاقيـــة الجات سوف يترتب عليها نقص فى حصيلة الايـــرادات العامـــة للدولـــة وخصوصا الضرائب الجمركية، فضلا عن زيادة عجز الميزان التجـــارى بسبب ارتفاع أثمان الواردات وزيادة أحجامها فى نفس الوقت الذى تكـــاد

---

(١) تشير التقارير الحكومية الى أن أصول وحدات القطاع العام (قطاع الأعمال العـــام) تقدر بـــ٨٨ مليار جنيه) وديونه ٧٢ مليار، وهو امر غريب، فقـــد أشـــارت تقـــارير أخرى لتحديد القيمة السوقية بما يزيد عن ٣٠٠ مليار جنيه، بل أن مجلة الايكونومست البريطانية قدرت قيمته ما بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ مليار دولار. وإذا أخذنا فـــى الاعتبـــار تقدير القيمة السوقية الآن لأصول عدد ٣ شركات فقط هـــى شـــركة المحلـــة للغـــزل والنسيج (مساحة ألفى فدان) الحديد والصلب (خمسة آلاف فدان) مجمـــع الألومونيـــوم (أكثر من خمسة آلاف فدان) فسوف تبلغ هذه القيمة أو مايقرب منـــها، والـــذى يثـــير التساؤل هو ما يتردد من استبدال ديون مصر الخارجية بسندات ملكية فـــى وحـــدات القطاع العام للأجانب!!

تستقر فيه الصادرات أو تزيد بمعدلات منخفضة جدا، مما يضع الدولة فـى مأزق مالى قد يترتب عليه زيادة معدلات الاقتراض الداخلى، والاقـتراض الخارجى ، ..... وسلسلة الآثار المترتبة على ذلك.

الفصل الخامس

نظريات التبادل الدولى (التجارة الدولية)

ان تقسيم العمل الدولى ومن ثم التخصص الدولى هو أساس قيام التبادل الدولى. وهنا يتعين ألا نغفل كيف نشا تقسيم العمل الدولى والدور الحاسم للنظام الرأسمالى فى فرضه وما ترتب عليه من اجبار معظم الدول والتى كانت فى غالبيتها مستعمرات فى القرن التاسع عشر فى التخصص فى انتاج وتصدير المواد الأولية والخام والمنتجات الزراعية وتخصص البلاد الرأسمالية المتقدمة فى انتاج وتصدير السلع والمنتجات الصناعية وكانت هذه العملية قد ساهمت فى نشأة وتكوين التخلف للدول التى نطلق عليها الآن الدول المتخلفة، واستمر تقسيم العمل والتخصص الدولى فى شكله الاساسى وحتى الآن. ولكن شهد العالم مراحل متعددة لتقسيم العمل الدولى الى ان وصلنا الى المرحلة الحالية حيث تخصص الدول الرأسمالية المتقدمة فى انتاج وتصدير السلع الصناعية التى تستخدم فيها تكنولوجيا متطورة جدا كالسلع الالكترونية والهندسية والاسلحة المتطورة وبروز الاحتكارات دولية النشاط وسيطرتها التكنولوجية والتسويقية والمالية واستمرار الدول المتخلفة فى الانتاج التقليدى من المنتجات الاولية والزراعية مع تغييرات تمثلت فى زيادة الوزن النسبى لبعض الصناعات التقليدية وغيرها فى اطار استراتيجية محددة لرأس المال الدولى حتى تستمر سيطرته وهيمنته. وهنا يتم توزيع الانتاج على مراكز جغرافية تابعة للمراكز الرئيسية، كما يمر الناتج بدوره تشمل عدة دول، يكون للدول المتخلفة دور محدود لايقلل من هيمنته وسيطرة المراكز الرئيسية.

واذا كان التبادل الدولى يرتكز اساسا على التخصص الدولى حيث تتخصص كل دولة فى انتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع وتبادلـــها مع غيرها من الدول وعلى ذلك فان التخصص يؤدى الى زيادات كبـــيرة فى الانتاج تفوق احتياجات الدولة وتعمل على تصديـــر الجـــزء الفـــائض كذلك تقوم باستيراد السلع التى لا تتخصص فى انتاجها وتلـــك التـــى لا يكفـــى الانتاج المحلى منها فى اشباع حاجات أفرادها ومن ثم يمكـــن القـــول أن التخصص هو أساس عملية التبادل الدولى والتجارة الدولية (الخارجية).

والعوامل التى تؤدى الى تخصص كل دولة فى انتـــاج منتجـــات معينة قد تتعلق بالبيئة الطبيعية والجغرافية (المناخ) وخاصة فيمـــا يتعلـــق بالمنتجات الزراعية وقد تنشأ عن وجود تفاوت فى توزيع المواد الطبيعيـــة وخاصة ما يتعلق بالمعادن والنشـــاط الاســـتخراجى كـــالبترول والحديـــد والنحاس والفحم. كما تنشـــأ عن وجـــود تفـــاوت فـــى القـــدرات الانتاجيـــة والاقتصادية كالقوة العاملة الماهرة وأســـاليب الإنتـــاج ورؤوس الامـــوال اللازمة والمستوى التنظيمى والادارى.

وأخيرا فان درجة التطور الاقتصادى ومستوى التقدم التكنولوجـــى كذلك تؤدى الى التخصص فى انتاج بعض المنتجات فى بعـــض الـــدول وعدم امكانية ذلك فى دول أخرى. وعل ذلك يســـتند التخصـــص علـــى عوامل طبيعية وعوامل تتصل بفنون وأساليب الانتاج ومســـتوى تطـــور قوى الانتاج ونوع النظام الاقتصادى السائد وأن التباين فى هذه العوامـــل بين الدول المختلفة يؤدى الى التباين فى المزايا النسبية بالنســـبة لمختلـــف المنتجات، وهذا يؤدى الى قيام التخصص الدولى الذى يعتبر كما ذكرنـــا أساس التبادل الدولى.

ويثور التساؤل عن النظريات التى تفسر التبادل الدولى ومن ثـــم قيام التجارة الدولية. وهذه النظريات فضلا عن أنها تلقى الاضواء علـــى أسباب قيام التبادل الدولى فانها توضح كذلك الآثار الاقتصاديـــة المترتبـــة على قيام هذا التبادل بين اطرافه والدول الاخرى. وبعبارة أخرى فان هـذه النظريات تشير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عـــن الشـــروط الواجـــب توافرها لكى تتخصص دولة فى انتاج بعض السلع وتـــترك انتـــاج ســـلع اخرى يتخصص فى انتاجها دول أخرى ويتم استيرادها منها، أى شـــروط التخصص وتقسيم العمل الدولى كما تبين المنـــافع المترتبـــة علـــى هـــذا التخصص وكيفية توزيعها بين الدول المختلفة وكذا أسباب هذا التخصص.

وهناك نظريات عديدة قدمت للاجابة على التساؤلات السابقة، وقـد كان الكلاسيك وخاصة دافيدريكاردو وأدم سميث وجون اســـتيوارت كـــل الفضل فى انهم من أوائل من عالجوا التجارة الخارجية وقدموا نظرياتـــهم الشهيرة رغم الانتقادات العديدة التى توجه لها..

ثم تواصل الفكر الاقتصادى والمدارس المختلفة فى بلورة وتقديـــم هذه النظريات فما اتفق على تسميته بالنظرية الحديثة (النظريات التقليديـــة الجديدة) وخصوصا فكرة الطلب المتبادل لمارشال وإدجورث، ونظريـــة نفقة الخيار أو الفرصة البديلة لجو تفريد فون هـــابريلر ونظريـــة وفـــرة عوامل اللانتاج لا يلى هيكشر وبرتيل أولين.

وقد أسهم العديد من الاقتصاديين بأفكار ومفاهيم فى بلـــورة هـــذه النظريات من بينها فكرة الطلـــب المثـــل عنـــد لينـــدر، وفكـــرة التفـــوق التكنولوجى ودوره الناتج عند بوزنر وفيرنو، وفكرة المفهوم الدينـــاميكى للتبادل الدولى عند هارى جونسون.

ونشير أيضا الى مساهمات ملموسة وذات تأثير لا يمكن اغفاله من جانب العديد من الاقتصاديين ومن بينهم الاقتصادى المصرى الشهير سمير أمين الذى قدم نظرية التبادل غير المتكافئ وفكرة المركز والمحيط والاقتصاد ارجبيرى ايما بنويل عن التبادل غير المتكافئ، واندريه فرانك وآخرين عن فكرة تنمية التخلف ويطلق على هذه المساهمات، نظريات التبعية فى الاقتصاد الدولى.

وفى اطار هذه المحاضرات لن نستطيع تقديم كل النظريات[1] السابق بيانها ولكن سوف نقتصر على اهم هذه النظريات باختصار أى الخطوط العريضة والنقاط الرئيسية لما يلى:

([1]) بيمكن الرجوع الى المراجع السابق ذكرها للأساتذة :د.محمد دويدار، د. د.أحمد جامع، د.عادل حشيش، د.فوزى منصور د.احمد بديع، د. محمد زكى شافعى: مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧١.

د.أحمد الغندور: العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٩،

د. احمد جمال الدين موسى دراسات فى العلاقات الاقتصادية الدولية، المنصورة المكتبة العالمية، ١٩٨٩.

-Grennes. T.: International Economicsm New Jersey. Hall. 1984.

المبحث الأول

النظريات الكلاسيكية من التبادل الدولى "وتشمل:

١-نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث.

٢-نظرية النفقات النسبية المقارنة لدافيد ريكاردو

٣-نظرية القيم الدولية لجون استيوارت ميل

المبحث الثانى

النظريات الحديثة فى التبادل الدولى: وسنتناول:

١-نظرية نفقة الخيار لها برلر

٢-نظرية وفرة عوامل الانتاج لايلى هيكشر وبرتيل اولين

٣-الأفكار الرئيسية الاخرى عند بعض الاقتصاديين.

٤-الخطوط الرئيسية لنظريات التبعية فى الاقتصاد الدولى

المبحث الأول

النظريات الكلاسيكية فى التبادل الدولى

ترتب على سيطرة الرأسمالية الصناعية والزيادة الكبيرة فى الانتاج والانتاجية بعد الثورة الصناعية، بدء المحاولات المستمرة الى التوسع الخارجى بحثا عن الاسواق لتصريف المنتجات الصناعية والحصول على المواد الخام والمنتجات الزراعية، والسعى للحصول على عوائد اعلى للاستثمارات فى اماكن متفرقة من العالم فضلا عن الاحتمالات الفعلية لربط هذه المناطق بالمراكز الرأسمالية المتقدمة وهذا ما حدث منذ أواخر القرن الثامن عشر وفى القرن التاسع عشر وخصوصا بواسطة انجلترا بصفة اساسية وغيرها من الدول الرأسمالية. وقد أدى ذلك الى تعاظم دور التجارة الدولية والسعى بكل قوة الى تطبيق مبدأ حرية التجارة الدولية.

فى هذا الاطار التاريخى كانت المجهودات الاولى لتقديم نظريات عملية للتجارة الدولية لبيان كيفية تقسيم العمل والتخصص الدولى بابراز دور حرية التجارة الدولية والمزايا المترتبة على ذلك واحتلت كل من نظرية النفقات المقارنة المطلقة عند سميث، والنسبية عند ريكاردو والتى كان لها السيطرة وسادت الفكر الاقتصادى منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن العشرين وادخل عليها اجول استيوارت من بعض التعديلات (نظرية القيم الدولية).

وسنرى فى هذا المبحث الخطوط الرئيسية لهذه النظريات فى مطالب ثلاثة.

المطلب الأول: نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث

المطلب الثانى: نظرية النفقات النسبية المقارنة لدافيد ريكاردو

المطلب الثالث: نظرية القيم الدولية لجون استيوارت مل

المطلب الأول

نظرية النفقات المطلقة لأدم سميث[1]

كان لأدم سميث دور كبير فى دعم مبدأ حرية التجارة الخارجيـــة وفى هذا الخصوص هاجم اراء التجاريين فيما يتعلـــق بـــالذهب والـــثروة وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية وعلى العكس دافع بقوة عن فكـــرة النظام الطبيعى والمذهب الفردى وتأثر فى ذلك بالطبيعيين فيمـــا يتعلـــق بمبدأ "دعه يعمل، دعه يمر" ومن ثم المناداة بحرية التجارة الدولية.

أما فيما يتعلق بنظرية متكاملة للتبادل الدولى والتجارة الخارجيـــة فـيمكن القول ان ادم سميث قدم ذلك وكانت معالجته لذلك ثانوية وجزئية حيث كان اهتمامه يتركز على الانتاج من السلع والخدمـــات ودور تقســيم العمل والتخصص فى ذلك ومعالجةالقضايا التى تترتب على ذلك وخصوصـا قضية القيمة، فليست لديه نظرية مستقلة فى التجارة الخارجيـــة، وطـــالب بتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص سواء فى داخل الدولة، أو مـــا بيـــن

---

(1) كان لدافيد هيوم دور فى التمهيد للنظريات الكلاسيكية فى التبادلالدولى حيث قـــدم نظرية التوازن التلقائى فى عام ١٧٥٢ قبل ادم سميث ويرى ان سبب قيـــام التجـــارة الدولية هو وجود اختلافات فى اثمان السلع بين الدول وان حجم التجارة الدولية يتوقف على درجة الاختلاف فى الاثمان، وتوجد عدة مستويات للاثمان بينها مستوى يحقـــق التعادل بين قيمة ماتصدره دولة ما وماتستورده وان حركة المعـــدن النفيـــس كفيلـــة بالوصول الى هذا المستوى تلقائيا وان الافراد يعملون تلقائيا دون تدخـــل علـــى نقـــل السلع من الدولة التى تنخفض فيها اثمانها الى الدولة التى ترتفع فيها اثمانهان وهذا مـــا يؤدى الى تعاظم حركة التجارة الدولية بين الدول.

-Hume, David: political Discourses, London , 1752.

مختلف الدول وازالة كافة العوائق امام ذلك وضرورة ان لا تضـــع ايـــة دولة قيودا على تجارتها الخارجية وان التجارة بين الدول يـــترتب عليـــها زيادة ثروة وناتج كل دولة وينتج ذلك من ان كل دولة تطبق مبدأ تقســـيم العمل والتخصص والذى يعد الاساس فى زيادة الثروة.

وفى هذا الخصوص يقول أدم سميث[1]:"اذا كان فى امكان دولـــة اخرى ان تمدنا بسلعة ارخص مما لوكنا قد تولينـــا بانفســـنا صناعتـــها فسيكون من الافضل شراؤها منها وذلك فى مقابل جـــزء مـــن منتجـــات صناعتنا الخاصة التى تستخدم فى تلك الوجوه التى تتمتـــع فيمـــا ببعـــض المزايا".

أى أن أساس التبادل الدولى عند سميث هو تطبيق مبـــدأ تقســـيم العمل والتخصص على مستوى كل الدول، ومن ثم فانه يتعين علـــى كـــل دولة ان تنتج السلعة والسلع التى تتمتع فى انتاجها بميزة أكبر مـــن تلـــك التى تتمتع بها غيرها من الدول أى ميزة مطلقة سواء كانت راجعة الـــى الوفرة النسبية فى المواد الطبيعية وتوفـــر الظـــروف الملائمـــة للانتـــاج الزراعى، أو ترجع الى توافر الخبرة والمهارة فى القـــوى اى ان التبـــادل الدولى (التجارة الدولية) يتم بين دولتين مثـــلا بســـبب اختـــلاف النفقـــات المطلقة لانتتاج السلع فى الدولتين. ويمكن بيان ذلك بالمثال الاتى:

اذا افترضنا أن الدولة الاولى وهى مصر:

تنتج سلعة المنسوجات بنفقة قدرها ١٠٠ وحدة عمل

وتنتج سلعة القمح بنفقة قدرها ١٢٠ وحدة عمل

---

(١) د.أحمد جامع: المرجع السابق ذكره ص١٦.
Smith, Adam: An Inquiry into nature and couses of the vealth of nations (1776)Random House modern edition, new Yourk, 1937, p;424.

وكانت الدولة الثانية وهى الهند

تنتج سلعة المنسوجات بنفقة قدرها ١٢٠ وحدة عمل

تنتج سلعة القمح بنفقة قدرها ١٠٠ وحدة عمل

ونجد أن مصلحة الدولة الاولى وهى مصر ان تتخصص فى انتاج سلعة القمح لأن نفقة انتاجها المطلقة (١٠٠) أقل من النفقة المطلقة لانتاجها فى مصر (١٢٠) ومن ثم يتعين على مصر أن تستورد القمح من الهند.

وعلى ذلك تتم عملية التبادل والتجارة بين الدولتين على اسلس أن تصدر مصر المنسوجات للهند وتصدر الهند القمح لمصر مما يحقق النفع المشترك للدولتين.

وسيترتب على ذلك تقسيم العمل بينهما، بما يؤدى الى زيادة حجم الانتاج واتساع السوق ومن ثم زيادة ثروة كل منهما وارتفاع مستويات دخول ومعيشة افراد الدولتين.

***تقييم نظرية النفقات المطلقة:**

رغم أن أدم سميث لم يقدم لم يقدم لنا نظرية متكاملة فى التبادل الدولى وما قدمه فقط لا يتجاوز تطبيق مبدأ تقسيم العمل على المستوى الدولى وابراز دور حرية التجارة فى تنمية ثروات الامم اذا ما تحقق التبادل انطلاقا من فكرة المزايا المطلقة الا أنه مهد الطريق امام تحليلات أكثر عمقا وقربا من الواقع فى نظرية التجارة الدولية وساعد فى التمهيد لوضع نظريات مستقلة فى التمهيد لوضع نظريات مستقلة فى العلاقات الاقتصادية الدولية.

واذا أردنا تقييما بأخذ فى الاعتبار معطيات النظرية وخصائصها المنهجية ومدى قابليتها للتطبيق العملى "فاننا سوف نرجى" ذلك حتى

نتناول نظرية النفقات النسبية لريكاردو ونكتفى بالقول على ان سميث افترض وجود دولتين فقط وان احداهما تتمتع بميزة مطلقة (نفقة مطلقة اقل) فى انتاج احدى السلعتين وان الاخرى تتمتع بميزة مطلقة فى انتاج السلعة الاخرى ويتم التبادل على هذا الاساس وأن تنتج كل منهما السلعة التى تتفوق فى انتاجها وتستورد الاخرى من الدولة الاخرى.

ولكن ماهو الموقف عندما تكون النفقة المطلقة لانتاج كل سلعة من السلعتين اقل فى الدولة الاولى ولتكن مصر منها فى الدولة الثانية "الهند"؟ هل يوجد تبادل؟ وما هو الموقف اذا كان انتاج احدى السلعتين فى الدولة الاولى يتم بنفقة نسبية اقل من انتاج السلعة الاخرى؟

انالاجابة على هذه التساؤلات يستلزم رؤية وتحليل وعرض نظرية النفقات النسبية لريكاردو.

المطلب الثانى

نظرية النفقات النسبية المقارنة لدافيد ريكاردو

ان الفكرة الاساسية التى ترتكز عليها نظرية النفقات النسبية المقارنة هو ان اساس التبادل الدولى ليس فى الاختلاف بين النفقات المطبقة لانتاج السلعة بين دولة واخرى كما ذكر ادم سميث[١] ولكن يتمثل هذا الاساس فى الاختلاف فى النفقات النسبية لانتاج السلع المختلفة بين

---

(١) نشير الى أن أدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) والملقب بأبو الاقتصاد السياسى كان له الدور الرائد فى جعل الاقتصاد السياسى علما مستقلا. وقد ول فى اسكتلندا واشتغل بتدريس منطق والاخلاق فى جامعة جلاسجو وسافر الى فرنسا لمدة عامين وتأثر بالطبيعيين وبدأ يهتم بالاقتصاد وقام بتدريسه.

ثم نشر كتابه: ثروة الامم فى عام ١٩٧٦ وعنوانه بالكامل: بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم، كما دكرنا من قبل.

دولة واخرى. وان ذلك هو الذى يؤدى الى وجود التجارة الدوليـــة بيـــن الدولتين والتى تحقق منافع ومزايا لهما وقدم هـــذه النظريـــة الاقتصـــادى الشهير دافيد ريكاردو[١].

وسوف نقدم هذه النظرية من خلال النقاط التالية:

١-محتوى النظرية والتعبير عنها رقميا.

٢-كيف تتحقق الفائدة لكلا الدولتين من التبادل بينهما

٣-فروض النظرية

٤-تقييم النظرية.

أولا: محتوى النظرية والتعبير عنها رقميا:

ان اساس التبادل الدولى هو وجود اختلاف بين النفقـــات النســـبية للسلع المتبادلة. وهنا تكون المقارنة بالنسبة للدولتين التـــى تتـــم التجـــارة الدولية بينهما وكلك تتم المقارنة فى داخل كل دولة منـــــهما بيـــن نفقـــات السلعة التى تنتجها وتصدرها وبين نفقات السلعة التى لاتنتجها ونســتوردها

---

(١) دافيد ريكاردو (١٧٧٢-١٧٩٠) وتنسب اليه معظـــم اراء المدرســـة الكلاســـيكية (التقليدية) ويتميز بدقة منطقة ودرجة عالية من الفكر التجريدى وقد ولد لاب يـــهودى وتحول الى المسيحية وعمل لحساب والده المصرفى منذ كان عمره ١٤ سنة وفى ســن الـــ٢٢ عمل لحساب نفسه كسمسار ووسيط ومضارب ف البورصة وجمع ثروة كبيرة ثم درس الرياضيات والعلوم الطبيعية والجيولوجيا واشترى ملكية عقارية لكى يصبـــح عضوا فى البرلمان ولعب دورا كبيرا فى المناقشات وخاصة الاقتصادية (قوانين النقـــد والذهب، وقوانين القمح) مما أدى الى التعمق فى المجالات الاقتصادية، وقـــرأ كتـــاب سميث وقام بنقده وقدم نظريته الشهيرة فى النفقات النسبية كأساس للتجارة الدولية وقدم عدة كتب اهمها: مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب فى ١٨١٧، ١٨٢٣.

-Ricardo, David: Prnciples of Political
-Economy and Taxation, London, 1817.

أى أن الاساس فى المقارنة يكون بين النفقات النسبية لانتاج السلع داخـــل كل دولة وليس بالتفاوت فى النفقات المطلقة لانتاج كل سلعة بين الدولتيــن اللتين يتم التبادل بينهما.

ولبيان ذلك نقدم نفس المثال الذى اورده ريكـــاردو وفـــى كتابــه السابق بيانه. وهو ان التبادل يقتصر على سلعتين هما المنسوجات والنبيـذ، وبين دولتين فقط هما انجلترا والبرتغال، وانه يلزم لانتاج وحدة واحدة مـن المنسوجات فى انجلترا استخدام ١٠٠ وحدة عمل فى السنة ولانتاج وحـدة من النبيذ استخدام ١٢٠ وحدة عمل.

أما فى البرتغال فانه يلزم لانتاج وحدة واحدة مـــن المنســوجات استخدام ٩٠ وحدة عمل فى السنة ولانتاج وحدة واحدة من النبيذ اسـتخدام ٨٠ وحدة عمل.

ويمكن التعبير عن البيانات السابقة فى الجدول التالى:

الدولة	وحدة من المنسوجات	وحدة من النبيذ
انجلترا	١٠٠ وحدة عمل	١٢٠ وحدة عمل
البرتغال	٩٠ وحدة عمل	٨٠ وحدة عمل

يتضح من البيانات السابقة أن البرتغال تتمتع بميزة مطلقـــة فـــى انتاج السلعتين طالما إنها تستطيع ان تنتج كلا الســـلعتين أى المنســوجات والنبيذ بنفقة مطلقة أقل من تلك التى يمكن لانجلترا ان تنتجها بها ومن ثــم فانه طبقا لنظرية النفقات المطلقة لادم سميث فان التبادل الدولـــى لايعــود بالفوائد على كلا الدولتين حيث تتمتع البرتغال بالميزة المطلقة ومـــن ثــم لايوجد تبادل اساسا بينهما. أى بين السلعتين، وعلـــى انجلـترا اســتيراد السلعتين من البرتغال.

ولكن طبقا لريكاردو فانه توجد فوائد او منافع لكل من الدولتين في قيام التبادل التجارى، حيث يكون فى صالح البرتغال التخصص في إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى فى البرتغال تختلف عن هذه النفقة ذاتها فى إنجلترا وهذا الاختلاف فى النفقة النسبية يؤدى لقيام تبادل تجارى بينهما وإمكان استفادة كل منهما من هذا التبادل.

أى أن ريكاردو لا يقارن بين النفقة المطلقة لإنتاج كل من السلعتين فى إنجلترا والبرتغال ولكنه يقارن بين النفقة النسبية لإنتاج السلعتين فى إنجلترا من ناحية وبين النفقة النسبية لإنتاج السلعتين فى البرتغال من الناحية الأخرى وان اختلاف النفقة النسبية لإنتاج السلعتين بين الدولتين هو أساس قيام التبادل والتجارة الدولية بينهما.

ويمكن بيان ذلك رقميا فى المثال السابق تقديمه حيث نستخرج نفقة إنتاج احدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى فى كل دولة ثم نقارن هذه النفقة النسبية ما بين الدولتين، وعليه فان البرتغال ستتخصص فى إنتاج السلعة التى تكون نفقة انتاجها بالنسبة لنفقة انتاج السلعة الاخرى اقل منها فى انجلترا بينما ستتخصص انجلترا فى انتاج السلعة التى تكون نفقة انتاجها بالنسبة لنفقة انتاج السلعة الاخرى اقل منها فى البرتغال. وتطبيقا ذلك فان البرتغال تتخصص فى انتاج النبيذ (نفقة نسبية اقل) وتصدر فى انجلترا. وتتخصص انجلترا فى انتاج المنسوجات (نفقة نسبية اقل)تصدرها الى البرتغال.

<u>والنسب الرقمية المئوية التى توضح ذلك هى كما يلى:</u>

-نفقة انتاج النبيذ بالنسبة لنفقة انتاج المنسوجات فى البرتغال

= ٨٠ وحدة عمل / ٩٠ وحدة عمل = ٠٠,٨٨

٢-ونفقة انتاج النبيذ بالنسبة لنفقة انتاج المنسوجات فى انجلترا

=١٢٠ وحدة عمل = ١,٢

١٠٠ وحدة عمل

وهذه النسبة فى البرتغال اقل منها فى انجلترا وبذلك يكــون مــن مصلحة البرتغال ان تتخصص فى انتاج النبيذ وتصديره لانجلترا.

كذلك نجد فان نفقة انتاج المنسوجات بالنسبة لانتاج النبيــذ فــى انجلترا = ١٠٠ ÷ ١٢٠ =٠,٨٣٣ أى $\frac{١٠٠}{١٢٠}$ = ٠٫٨٣٣

وان نفقة انتاج المنسوجات بالنسبة لانتاج النبيذ فــى البرتغــال = ٩٠÷٨٠ = ١,١٢٥. أى $\frac{٩٠}{٨٠}$ = ١٫١٢٥

وعلية تكون النفقة النسبية لانتاج المنسوجات فى انجلترا اقل مــن النفقة النسبية لانتاجها فى البرتغال. ومن ثم يكون من مصلحة انجلــترا ان تتخصص فى انتاج المنسوجات وتصديرها الى البرتغال ولا يمكــن مــن مصلحة البرتغال أن تتخصص فى انتاج المنسوجات رغم أن النفقةالمطلقة لانتاج تلك السلعة فيها اقل من نفقتها المطلقة فى انجلترا وذلك لان النفقــة النسبية للمنسوجات فى البرتغال (بالمقارنة بالنبيذ) اكبر منها فى انجلترا.

ويمكن التوصل الى نفس النتيجة السابقة عندما تحتسب نفقة انتــاج السلعة فى احدى الدولتين بالنسبة لنفقة انتاجها فى الدولة الاخرى بالنســبة لكل سلعة على حدة ثم نقارن هـــذه النفقــة النســبية مــابين الســلعتين. وستتخصص البرتغال فى انتاج تلك السلعة التى تكون نفقتها فيها بالنســبة الى نفقتها فى انجلترا اقل، وستتخصص انجلترا فى انتاج تلك السلعة التى تكون نفقتها فيها بالنســبة لنفقتها فى البرتغال اقل منها فى السلعة الاخرى ويمكن بيان ذلك كما يلى:

١-ان نفقة انتاج النبيذ فى البرتغال بالنسبة لنفقة انتاجه فى انجلترا

هى = ٨٠ وحدة عمل = ٠,٦٦
١٢٠ وحدة عمل

أى أن نفقة انتاج وحدة واحدة من النبيذ فى البرتغال تعادل نفقة انتاج ٠,٦٦ من وحدة واحدة منه فى انجلترا.

٢-وأن نفقة انتاج المنسوجات فى البرتغال بالنسبة لنفقة انتاجها فى انجلترا هى = ٩٠÷١٩٠= ٠,٩٠ أى أن نفقة انتاج وحدة واحدة من المنسوجات فى البرتغال انما تعادل نفقة انتاج ٠,٩٠ من وحدة واحدة منه عما فى انجلترا. وهنا نجد ان النفقة النسبية للبرتغال فى انتاج النبيذ (٠,٦٦) هى اقل من النفقة النسبية فى انتاج المنسوجات (٠,٩٠) وعليه يكون من صالح البرتغال ان تتخصص فى انتاج النبيذ لتمتعها فى انتاجه بنفقة نسبية اقل، أى بميزة نسبية اكبر بالمقارنة بالمنسوجات.

٢-ان نفقة انتاج المنسوجات فى انجلترا بالنسبة لنفقة انتاجها فى البرتغال هى = ١٠٠÷٩٠ = ١.١

وان نفقة انتاج النبيذ فى انجلترا بالنسبة لنفقة انتاجه فى البرتغال = ١٢٠÷٨٠= ١,٥

وهنا نجد أن النفقة النسبية لانجلترا فى انتاج المنسوجات (١,١) هى اقل من النفقة النسبية فى انتاج النبيذ (١,٥)......

ومن ثم فان انجلترا تتمتع بميزة نسبية فى انتاج المنسوجات لان نفقة انتاج وحدة واحدة منها تعادل نفقة انتاج (١.١) منها فى البرتغال. بينما ان نفقة انتاج وحدة واحدة من النبيذ تعادل نفقة انتاج ١,٥ منها فى البرتغال.

وعلى ذلك لا يكون من مصلحة البرتغال ان تتخصص فى انتاج المنسوجات على الرغم من إنها تنتج هذه السلعة بنفقة مطلقة اقل من تلك

التى تنتجها بها انجلترا وذلك لان النفقة النسبية للمنسوجات فى البرتغال هى اكبر منها فى النبيذ.

ثانيا: كيف تتحقق الفائدة لكلا الدولتين من التبادل بينهما:

يرى ريكاردو انه يتعين على البرتغال ان تتخصص فى انتاج النبيذ وتصديره لانجلترا وتستورد المنسوجات من انجلترا فى مقابله رغم إنها تستطيع ان تنتج وحدة المنسوجات بـ ٩٠ وحدة عمل وتستوردها من انجلترا التى تنتجها بـ ١٠٠ وحدة عمل. لانه سيكون من مصلحتها التخصص فى انتاج النبيذ وان تحصل فى مقابله على منسوجات من انجلترا اكثر من تلك التى يمكنها انتاجه منها اذا ما عمدت الى تحويل جزء من رأسماليها من انتاج النبيذ الى صناعة المنسوجات وبنفس المنطق يكون من مصلحة انجلترا ان تتخصص فى المقابل على النبيذ من البرتغال. ولكن التساؤل هو كيف تتحقق الفائدة لكلا الدولتين من التبادل التجارى بينهما؟

الاجابة على هذا التساؤل تتمثل فى انه اذا ما افترضنا ان وحدة واحدة من النبيذ تصدرها البرتغال وكانت نفقة انتاجها ٨٠ وحدة عمل مقابل وحدة واحدة من المنسوجات كانت ستكلفها ٩٠ وحدة عمل فى حالة عدم جود تبادل خارجى ستكون نفقة وحدة المنسوجات فى البرتغال اكبر من نفقة وحدة النبيذ. ولهذا سيكون من مصلحتها ان تحصل من انجلترا بعد اقامة تبادل تجارى معها على وحدة من المنسوجات فى مقابل وحدة من النبيذ وهنا فان البرتغال توفر ما قيمته ١٠ وحدات عمل.

أما انجلترا فانها سوف تقوم بتصدير وحدة واحدة من المنسوجات كانت نفقة انتاجها١٠٠ وحدة عمل مقابل وحدة واحدة من النبيذ كانت ستكفلها ١٢٠ وحدة عمل. وفى حالة عدم وجود تبادل خارجى ستكون

نفقة وحدة النبيذ فى انجلترا اكبر من نفقة وحدة المنسوجات ولهذا سيكون من مصلحتها ان تحصل من البرتغال بعد اقامة تبادل تجارى معها على وحدة من النبيذ فى مقابل وحدة من المنسوجات وهنا فان انجلترا توفر ما قيمته ٢٠ وحدة عمل.

وعلى ذلك فان التبادل التجارى حقق فوائد لكلا الدولتين (البرتغال وانجلترا) عندما تتخصص كل منهما فى انتاج سلعة واحدة وتستورد السلعة الثانية من الدولة الاخرى ولكن ماهى حدود نسبة التبادل بينهما؟

رأينا فى حالة عدم وجود تبادل تجارى بين الدولتين فان نفقة انتاج وحدة واحدة من النبيذ بالنسبة لنفقة انتاج وحدة واحدة من المنسوجات = ٨٠÷٩٠= ٠,٨٨ أى أن وحدة واحدة من النبيذ = ٠,٨٨ وحدة من المنسوجات فى البرتغال. ومن ثم سيكون من مصلحة البرتغال ان تحصل من انجلترا مقابل وحدة من النبيذ على اية كمية من المنسوجات تزيد عن ٠,٨٨ من الوحدة منها (وبعبارة لا تقل عن ٠,٨٨ والاقامة بانتاجها محليا).

ونفس الامر بالنسبة لانجلترا فانه سيكون من مصلحتها ان تحصل من البرتغال بعد اقامة تبادل تجارى معها على وحدة من النبيذ فى مقابل وحدة واحدة من المنسوجات حيث رأينا انه فى حالة عدم وجود تبادل تجارى بين الدولتين فان نفقة انتاج وحدة واحدة من النبيذ بالنسبة لنفقة انتاج وحدة واحدة من المنسوجات = ١٢٠÷١٠٠= ١,٢ أى أن وحدة واحدة من النبيذ = ١,٢ وحدة من المنسوجات فى انجلترا. ومن ثم سيكون من مصلحة انجلترا ان تحصل من البرتغال على وحدة من النبيذ فى مقابل ان تصدر لها أية كمية من المنسوجات تقل عن ١,٢ وحدة منها.

وعلى ذلك يمكن القول أن هناك حدود لنسبة التبادل التجارى من السلعتين بين الدولتين تقع ما بين ٠,٨٨ من الوحدة من المنسوجات، ١,٢ وحدة منها فى مقابل الوحدة الواحدة من النبيذ، و هما كما رأينا معدلى التبادل اللذين كانا سائدين فى الدولتين قبل قيام التبادل التجارى بينهما.

ثالثا: فروض النظرية:

يتضح من العرض السابق لنظرية النفقات النسبية المقارنة لريكاردو إنها ترتكز على مجموعة من الفروض تتمثل فيما يلى:

١-يتم التبادل التجارى بين دولتين فقط.

٢-يرتكز هذا التبادل التجارى على سلعتين فقط وان كان يمكن تعميم اساس النظرية على مجموعة من السلع.

٣-التحليل عينى وليس نقدى وهذا افتراض يقوم عليه كافة تحليلات ونظريات الكلاسيك (المدرسة التقليدية) وخاصة نظرية القيمة.

٤-يتم التغيير عن نفقة الانتاج بوحدات العمل وهذا يتفق مع نظرية الكلاسيك فى القيمة وهى نظرية العمل فى القيمة حيث يرى ريكاردو ان قيمة المبادلة لكل سلعة تتحدد فى كل دولة على اساس كمية العمل المبذول فى انتاجها.

٥- عدم قدرة قوى او عوامل الانتاج على التنقل من دولة الى اخرى او قدرتها على التنقل فى داخل الدولة الواحدة فضلا عن ثبات حجم قوى الانتاج.

٦-ثبات نفقة الانتاج اى عدم تغير نفقة انتاج السلعة بتغيير حجم الكميات المنتجة منها (قانون ثبات النفقة)

٧-عدم وجود نفقات للنقل ما بين الدول

٨- التركيز على التبادل التجارى بين السلع المادية فقط دون الاخـــذ فى الاعتبارات الخدمات.

على انه يتعين الاشارة الى ان هذه الفروض التى تضمنتها هـــذه النظرية واشار اليها ريكاردو فى تحليله هى معظمـــها بغـــرض التبســيط وبيان اساس النظرية وهى ان كانت تؤثر على سلامة منطق النظرية فانها بدون شك تحد كثيرا من تطبيقها العملى ومن ثم على مدى قدرتها علـــى تفسير واقع التبادل التجارى الذى يتصف بالتشابك والتعقد، وهذا ما ســنراه فى محاولة تقييم هذه النظرية.

رابعا: تقييم نظرية النفقات النسبية المقارنة:

نشير مرة أخرى الى أن اساس قيام تبادل تجـــارى بيـــن دولتيـــن بالنسبة للسلع المنتجة هو الاختلاف فى النفقات النسبية لانتاج هذه الســـلعة (سلعتين) بين الدولتين وان ذلك سوف يحقق منافع لكل دولة تتخصص فى انتاج السلع التى تنتجها بنفقة نسبية اقل، أى يكون لها ميزة نســـبية اكـــبر وذلك بالمقارنة بالدولة الاخرى.

ومن ثم فانه اذا ما تساوت النفقات النسبية لانتاج السلع فى كل من الدولتين فلن تكون هناك فوائد من تقسيم العمـــل والتخصـــص والتبـــادل التجارى فيما بينها.

وفى محاولة تقييم نظرية النفقات النسبية المقارنة يتعين الاشـــارة الى إنها اول نظرية أو مبدأ متكامل يقدم فى الفكر الاقتصادى لبيان كيـــف يتحقق التخصص الدولى ومن ثم بيان اساس ومزايـــا التبـــادل التجـــارى الدولى ومن ثم قد يكون مقبولا فى تلك المحاولة النظرية الاولـــى وضـــع الكثير من الفروض التى تبعد بدرجة أو اخرى عن الواقع العملى، وكذلـــك يتعين ان يأخذ فى الاعتبار ان احد الاهداف التى كـــان يريـــد ريكـــاردو

ابرازها هو بيان ضرورة العمل على حرية التجارة الدولية وعدم وضع قيود عليها، وكان ذلك يتفق مع فكر المدرسة التقليدية السائد في هذا الوقت.

كما أن هذا المبدأ يؤدى بالدولة الى توزيع مواردها واستخدام القوى الانتاجية فى انتاج السلع التى تتمتع فيها بكفاءة انتاجية اكبر (نفقة نسبية اقل) وتصديرها الى الخارج واستيراد السلع التى تتمتع فيها بكفاءة انتاجية اقل.

ومن جهة اخرى فان هناك عدة انتقادات توجه لهذه النظرية وهى فى غالبيتها تنشأ من الفروض الأساسية والتى سبق بيانها وتتمثل فيما يلى:

١-رأينا أن هذه النظرية ترتكز على بعض الافتراضات الخاصة بقيام التجارة الدولية بين دولتين وبالنسبة لسلعتين فقط. غير أن الواقع العملى ليس بهذه البساطة حيث التبادل التجارى يتم بين مئات الدول وفى عشرات الالوف من السلع.

٢-تفترض هذه النظرية ثبات العديد من المتغيرات مثل الهيكل الاقتصادى والصناعى وحجم ونوع قوى الانتاج والفنون الانتاجية المستخدمة وأذواق المستهلكين وهذا غير صحيح وغير واقعى حيث ان هذه المتغيرات لاتتصف بالثبات ولكن بالتغير المستمر.

٣-لاتأخذ هذه النظرية فى الاعتبار نفقات النقل والشحن والتأمين ولا شك انه لا يمكن اغفال ذلك بالنسبة للتجارة الدولية، فيمكن ان تغير نفقات النقل فى النفقات النسبية بين الدول مما يؤثر على قيام التبادل التجارى بينها.

٤-من الواضح ان هذه النظرية ترتكز على نفقة الانتاج النسبية أى إنها تركز على جانب العرض وتغفل جانب الطلب وظروف واحوال هذا الطلب التى قد تؤدى احيانا الى استيراد دولة ما لسلعة يمكن ان تنتجها بنفقة نسبية اقل.

٥-تفترض النظرية سريان مبدأ او قانون النفقة الثابتة أى أن الانتاج للسلع التى تدخل فى اطار التخصص ومن ثم التبادل الدولى تخضع لقانون ثبات النفقة وبالتالى لا تأخذ فى الاعتبار ان الواقع العملى يشهد مراحل اخرى لعملية الانتاج تخضع فى ظروف اخرى وخاصة مع التوسع الكبير فى الانتاج ولا شك انه فى حالتى تناقص النفقة، وتزايد النفقة يمكن ان تتغير النفقة النسبية للانتاج بين الدولتين وبالتالى قد لايؤدى الى وجود تخصص ومن ثم تبادل تجارى بينهما.

٦-يرى البعض(١) ان قيام نظرية النفقات النسبية فى احتسابها لقيمة السلع المنتجة على العمل فقط أمر منتقد، والعمل ليس هو العنصر الوحيد الذى يحدد قيمة السلعة فيتعين الاخذ فى الاعتبار عناصر الانتاج الاخرى مثل رأس المال والارض.. غير أن ذلك يمكن الرد عليه بأن ريكاردو كان احد الرواد لنظرية العمل فى القيمة وفى تحديده لقيمة السلعة فى المبادلة على اساس كمية العمل المبذول فى انتاجها عالج ذلك واخذ فى الاعتبار هذه العناصر بتفرقة كمية من العمل المباشر (العمل الحى) وكمية العمل غير المباشر.

واذا كان لنا تعليق فى هذا الخصوص فانه يتمثل فى أن التحليل يعتبر عينى ولم يدخل النقود ومن ثم كان التعبير بوحدات العمل وليس بوحدات

---

(١) هذا م قالت به النظرية الحديد فيما بعد..

النقود، وبطبيعة الحال فان ذلك يخلق العديد من المشـاكل عنـد تسـوية المدفوعات من الدول المتبادلة.

٧-يشير البعض ومنهم فرانك جراهام[1] الـى اسـتحالة حـدوث التخصص الكامل وفقا لنظرية النفقات النسبية المقارنة وذلك فى حالة قيـام التجارة بين دولتين يتفاوتان فى حجم الانتاج (الناتج القومى) وذلك بسـبب ان الدولة الكبيرة لن تستطيع ان تحصل على متطلباتها كاملة من السـلعة التى تصدرها اليها الدولة الصغيرة من ناحية وبسبب ان الدولة الكبـيرة اذا تخصصت فى انتاج سلعة فان انتاجها من هذه السلعة سوف يزيـد عـن حاجة الدولة الصغيرة بان يزيد العرض الكلى لهذه السلعة عـن الطلـب الكلى عليها من الناحية الاخرى ولذلك يرى جراهام انه مالم تكن الدولتـان ذات حجم متساو فان التخصص الكامل بين الدولتين وفقا النفقات النسـبية المقارنة لن يحدث ابدا.

وقد ترتب على هذه الانتقادات ان حاول ريكاردو نفسـه اسـتبعاد بعض الفروض المبسطة للابقاء على النظرية ولكن تطوير هذه النظريـة وابقائها فى مجال العلاقات الاقتصادية واخذها مكانا متميزا لمدة تزيد عـن قرن ونصف من الزمان بل وحتى الان يرجع الى العديد من الاقتصاديين، وكان جون استيوارت مل اول من قام بذلك فقدم فى ذلـك نظريـة القيـم الدولية. وهذا ما سنراه فى المطلب الثالث.

([1]) د.حسين نجم الدين: محاضرات فى الاقتصاد الدولـى، كليـة الحقـوق جامعـة الزقازيق، ١٩٨٨ ص٢٩-٣٠.

المطلب الثالث

نظرية القيم الدولية لجون استيوارت ميل [1]

تعتبر نظرية القيم الدولية مكملة لنظرية النفقات النسبية المقارنة لريكاردو التى أوضحت أساس تقسيم العمل والتخصص الدولى طبقا لاختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع بين الدول المتبادلة وأن التبادل الدولى يتم بين انجلترا والبرتغال فى اطار حدود معينة وهى ٠,٨٨ من الوحدة من المنسوجات بالنسبة للبرتغال، ١,٢ وحدة من المنسوجات بالنسبة لانجلترا فى مقابل وحدة من النبيذ. أى أن ريكاردو أوضح حدين يقع بينهما نسبة التبادل بين السلعتين المتبادلة بين الدولتين، دون ان يحدد بالدقة نسبة التبادل أو معدل التبادل الدولى بينهما.

وقد قدم جون استيوارت ميل نظريته فى القيم الدولية وهى فى حقيقة الأمر تكملة وتطوير لنظرية النفقات النسبية، ويهدف جون ميل الى بيان كيف يتحدد معدل التبادل الدولى عن طريق البحث عن كيفية تحديد قيمة سلعة من السلعتين المتبادلتين.

وفى صياغة مختصرة: يوضح جون استيوارت ميل أنه إذا كانت نسبة نفقات الإنتاج الداخلية وتبعاً لذلك نسبة التبادل الداخلى بين السلعتين هى التى تحدد الحد الادنى (٠,٨٨) والحد الاقصى (١,٢) لنسبة

---

(1) جون استيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣) ساعد فى نشر افكار الكلاسيك وتميز بثقافة واسعة وغزيرة تعام على يد والده جيمس ميل وله كتب عديدة فى المنطق والسياسة ويعتبر كتابه فى مبادئ الاقتصاد السياسى تلخيص لكل افكار الكلاسيك وان كانت له آراء ونظريات خاصة به مثل نظرية نفقة الانتاج ونظرية القيم الدولية فى التبادل الدولى، وآرائه تقوم أساسا على التوفيقية والوسطية وكن ينادى بالعدالة الاجتماعية وبعض المبادئ الاشتراكية وتدخل الدولة.

-Mill, John Staurt: Principles of political Economy, London, 1848.

التبادل الدولى التى تنشأ بعد قيام التجارة الدولية فان الطلب المتبادل لكل من الدولتين على سلع الدولة الاخرى هو الذى يحدد معدل التبادل الدولى، أى النسبة الجديدة التى يجرى وفقا لها التبادل التجارى بين الدولتين.

ولشرح هذه النظرية نرى ما هو المقصود بالطلب المتبادل وكيفية تحديد والعوامل التى تحدده، ثم رؤية تأثير نفقات النقل على التبادل التجارى الدولى ، وأخيراً منحنيات الطلب المتبادل:

أولاً: ماهو المقصود بالطلب المتبادل:

نحن نعلم ان الطلب الفردى على سلعة محددة هو الكمية المطلوبة من هذه السلعة عند ثمن ما، أى يعبر عن وجود علاقة بين الكمية المطلوبة من هذه السلعة والثمن النقدى لهذه السلعة وهى علاقة متغيرة (الكمية المطلوبة عند مختلف الاثمان ونعلم إنها علاقة عكسية)

أما الطلب المتبادل لدولة ما فيعنى تلك العلاقة (وهى متغيرة دائماً) بين كمية ماتعرضه هذه الدولة من السلعة التى تصدرها للخارج والكمية التى تطلبها من السلعة المستوردة مقابل تلك الكمية من السلعة المصدرة.

فالطلب المتبادل فى نظرية القيم الدولية هو اذن علاقة مركبة تشمل العرض والطلب معا لان كل دولة عندما تعرض كمية معينة من صادراتها تتأثر فى ذلك بكمية ما سوف تحصل عليه من واردات فى مقابلها كما إنها عندما تطلب كمية معينة من الواردات فانها تتأثر فى ذلك بكمية الصادرات التى يجب ان تتنازل عنها فى مقابلها.

ومن الطبيعى ان هذا التأثر لايتم بطريقة مباشرة وانمـــا يحـــدث من خلال عمليات بالغة التعقيد ويمكن التعبير عن النتيجة النهائية[١] علـــى الاقل من الناحية النظرية فى شكل منحنيات الطلب الدولـــى أو- الطلـــب المتبادل كما عبر عنها مارشال وادجورث.

فالطلب المتبادل من كل دولة على منتجات الدولة الاخرى هـــو الذى يحدد نسبة التبادل أومعدل التبادل الدولى بينهما.

ثانيا:كيفية تحديد الطلب المتبادل:

لم يقم جون استيوارت ميل بتحديد معدل الطلب المتبـــادل علـــى اساس الاثمان النقدية للسلعتين والقيم النقدية للكميات المبادلة منهما وانمـــا على اساس ثمن كل سلعة مقوما فى شكل وحدات من الاخرى وقيمة كـــل كمية متبادلة منهما مقومة فى شكل وحدات من الاخرى (وهنا نجد أيضـــا عدم استخدام النقود فى التحليل، والتحليل عينى ويتم التعبـــير عـــن القيـــم بوحدات العمل وعن قيم المبادلة بالاثمان السببية وليست النقدية).

وهنا نجد ان معدل التبادل الدولـــى بالنســـبة للســـلعتين (النبيـــذ والمنسوجات) وما بين الدولتين (البرتغال وانجلترا) هو ذلك الذى يتحقـــق (يتحدد) عندما تكون القيمة الكلية لكمية النبيذ المصـــــدرة أو المعروضـــة بواسطة البرتغال تتساوى تماما مع القيمـــــة الكليـــة لكميـــة المنســـوجات المصدرة والمعروضة بواسطة انجلترا.

أى أن معدل التبادل الدولى لكل من السلعتين (القيمة الدولية لكـلى منهما) انما يقع ما بين معدلى تبادلهما السائدين فى داخل كل من الدولتيـــن وانه يتحدد عند نقطة التعادل اى تلك التى تتساوى عندها القيمـــــة الكليـــة

([١]) د.فوزى منصور: المرجع السابق ذكره ص١٤٥.

لصادرات كل دولة من احدى السلعتين بالقيمة الكلية لوارداتها من السلعة الاخرى (أو بعبارة اخرى تكون القيمة الكلية لصادرات كل دولة من احدى السلعتين كافية للوفاء بالقيمة الكلية لوارداتها من السلعة الاخرى). هذا وتعتبر نظرية القيم الدولية امتداد لنظرية القيمة عند جون ميل والتى ترتكز على نفقة الانتاج وتعادل كل من الطلب والعرض.

ثالثاً: العوامل التى تحدد الطلب المتبادل[1] (معدل التبادل الدولى).

يمكن القول ان معدل التبادل الدولى الذى يحدد الطلب المتبادل يتوقف على مدى أهمية السلعة التى تستوردها كل دولة بالنسبة لهذه الدولة وعلى امكانياتها فى تصدير السلعة المقابلة كل ذلك بالمقارنة مع العوامل المماثلة بالنسبة للدولة الاخرى، وعموما فان هذه العوامل تتمثل فى:

١-حجم السوق وإمكانيات التصدير:

ويعنى ذلك ان معدل التبادل الدولى يتوقف على كمية السلعة المطلوبة وكذا كمية السلعة المعروضة عند أية نسبة معينة للتبادل، وبعبارة أخرى فان حجم السوق (الطلب والعرض). وإمكانيات التصدير تساهم فى تحديد معدل التبادل الدولى فإذا كانت قابلية دولة من الدول لاستيراد سلعة ما كبيرة جدا بالمقارنة مع إمكانيات الدولة الاخرى فى التصدير فان معدل التبادل الدولى بعد بدء التجارة بين الدولتين سيكون اقرب الى صالح الدولة الثانية منه إلى صالح الدولة الأولى.

كذلك تتحقق نفس النتيجة إذا كانت إمكانيات الدولة الأولى لتصدير ما تحتاجه الدولة الثانية محدودة جدا بالمقارنة مع احتياجاتها هى الذاتية الى الاستيراد من الخارج.

([1]) د.فوزى منصور: المرجع السابق ذكره ص١٤٦.

٣-مرونة الطلب:

إن مدى أهمية السلعة التى تستوردها دولة ما او تصدرها ونفس الأمر بالنسبة للدولة الأخرى التى تمثل الطرف المقابل فى التبادل تؤثر على تحديد معدل التبادل الدولى ويمكن التعبير عن ذلك بمدى ودرجة مرونة الطلب. وبصفة عامة يمكن القول انه على فرض تساوى الظروف الأخرى فان معدل التبادل الدولى سيكون اقرب إلى صالح دولة ما كلما كان طلبها على السلعة التى تصدرها الدولة الأخرى اقل مرونة، وكلما كان طلب الدولة الأخرى على السلعة التى تصدرها هذه الدولة اكثر مرونة.

<u>وبعبارة أخرى:</u> فإذا جون استيوارت ميل يرى إن معدل التبادل الدولى سوف يكون فى صالح تلك الدولة التى يرتفع الطلب على منتجاتها بواسطة الدول الأخرى والتى يكون طلبها هى على منتجات الدول الاخرى منخفضا.

رابعا: تأثير نفقات النقل على التبادل التجارى الدولى:

يرى جون استيوارت ميل أن هناك تأثير مزدوج لنفقات النقل على التجارة الدولية(١):-

فمن ناحية أولى: أن الاخذ فى الاعتبار نفقات النقل يؤدى الى تغيير فى الاثمان النسبية ؛ فاذا كانت مصر تنتج القطن بنفقة نسبية اقل وتصدره الى كندا، وكندا تنتج القمح بنفقة نسبية اقل وتصدره الى مصر فان نفقات النقل تجعل القطن المصرى اعلى ثمنا فى كندا منه فى مصر وكان القمح الكندى اعلى ثمنا فى مصر منه فى كندا. ومن ثم لن تتبادل

---

(١) د.أحمد جامع: المرجع السابق ذكره ص٣٦

هاتان السلعتان بين الدولتين وفقا لمعدل التبادل الدولى الذى يتوصل اليه في حالة افتراض عدم وجود نفقات النقل ولكن لا توجد قاعدة مطلقة تتوزع على اساسها نفقات النقل مابين الدولتين كما هو الامر حيث لا توجد قاعدة لا مطلقة لتوزيع الفائدة الكلية من التجارة الدولية وان ذلك كله يتوقف على الطلب الدولى المتبادل.

<u>ومن ناحية ثانية:</u> أن من شأن نفقات النقل أن تحد من مدى تقسيم العمل الدولى لانها تضطر الدولة الى ان تنتج فى الداخل سلعا كان يمكن الحصول عليها من الخارج بأثمان اقل- ولكن هذا الانخفاض فى اثمان السلع المستوردة عن تكلفة إنتاجها فى الداخل ليس كافيا لتعويض ما يمكن ان تتحمله الدولة المستوردة من نفقات النقل وبعبارة أخرى فان الزيادة فى تكلفة إنتاج السلعة فى داخل دولة ما بدلا من استيرادها بسبب ارتفاع نفقات النقل، تكون اقل من نفقات النقل التى يتعين ان تتحملها فى حالة استيرادها من الخارج.

وأخيرا فان جون استيوارت ميل حاول ان يوضح ان اسقاط الفروض الخاصة بالتبادل التجارى بين دولتين فقط ولسلعتين فقط. ومن ثم قيام التبادل التجارى بين الدولتين فى سلع كثيرة او بين دول كثيرة فى سلعتين ليس من شأنه تغيير النتيجة النهائية لنظرية النفقات النسبية المقارنة أو لنظرية القيم الدولية.

خامسا: منحنيات الطلب المتبادل:

نشير مرة أخرى الى أن جون استيوارت ميل قدم فكرة الطلب المتبادل كأساس يتحدد طبقا له معدل التبادل الدولى. وقد رأينا ان جوهر فكرة الطلب المتبادل يتمثل فى ان عرض احد دولتى التبادل للسلعة التى ينتجها ان هو فى الواقع الا طلبها على السلعة التى تنتجها الدولة الثانية

ونفس الامر فان طلب هذه الدولة الاولى للسلعة التى تنتجها الدولة الثانيـــة ماهو الا عرض هذه الدولة الثانية للسلعة التى تنتجها.

ومن ثم يتضح ان معدل التبادل الدولى يتحدد نتيجة مقابل مــــن الطلب على كل سلعة من دولة ما بعرض الدولة الثانية لهذه السلعة ونفـس الامر بالنسبة للسلعة الثانية.

ولكن كما يقول جون استيوارت ميل فان معدل التبادل يتحدد فـى واقع الامر نتيجة تقابل طلب الدولة الاولى بطلب الدولـــة الثانيــة علــى السلعتين المذكورتين اى نتيجة التقابل للطلب المتبادل لكليـــهما بالدرجــة والمعدل الذى يحقق التوازن ما بين هذين الطلبين وهـــو معــدل التبــادل الدولى.

وقد ذكر جون ميل ان قانون القيم الدولى ماهو الا امتداد للقـانون العام للقيمة والذى وان كان يعتمد على نفقة الانتاج الا انـــه فــى المقــام الاخير يرتكز على قوى العرض والطلب كما اشار بذلك جون ميل حيــث ذكر "وهكذا يكون العرض والطلب فى حقيقتها مجرد تعبــير أخــر عــن الطلب المتبادل والقول بان القيمة تتحدد على النحو الــذى يتعــادل معــه الطلب والعرض هو فى الواقع بمثابة القول بانه ستتحدد على النحو الـذى يتعادل معه طلب احد الاطراف مع طلب الطرف الاخر[١].

وقد تابع الفريد مارشال تحليل فكرة الطلب المتبادل وقام بالتعبير البيانى عنها فى شكل منحنيات الطلب المتبادل، ثم اكمل هذه التحليل كذلـك فرانسيس ادجورث[٢].

---

(١) -Mill. J. S: Principles of political Economy on. Cit p 508.

(٢) يمكن رؤية تحليل مارشال وادجورث عند استاذنا الدكتور احمد جـــامع المرجـــع السابق ذكره ص٣٦-٥١.

المبحث الثانى

النظريات الحديثة فى التبادل الدولى

سادت نظرية النفقات النسبية المقارنة لريكاردو، مع الأخــذ فــى الاعتبار تكملة جون استيوارت ميل لها، فى الفكر والدراسات الاقتصاديــة وفى مجال التبادل الدولى حتى ما يقرب من منتصف القرن العشرين (بــل الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن).

وقد بدأت محاولات تقديم نظريات جديدة يطلق عليها النظريــــة الحديثة فى التبادل والتجارة الدولية بواسطة العديــد مــن الاقتصــاديين. وسنعرض فى هذا المبحث باختصار الى اهم هذه النظريات وذلـــك فـــى المطلب الآتية:

المطلب الاول: نظرية نفقة الفرصة البديلة لهابرلر

المطلب الثانى: نظرية وفرة عوامل الانتاج لايلى هيكشر وبرتيل اولين.

المطلب الثالث: الأفكار الرئيسية الاخرى عند بعض الاقتصاديين

المطلب الرابع: الخطوط الرئيسية لنظريات التبعية فى الاقتصاد الدولى

المطلب الأول

نظرية نفقة الفرصة البديلة لهابرلر(١)

قدم جوتفريد فون هابرلر نظرية نفقة الفرصة البديلة وذلك فـــى عام ١٩٩٣ والفكرة الاساسية لديه هو محاولة تخليص النظرية الكلاسـيكية

---

(١) اعتمدنا فى تقديم هذه النظرية على المراجع الاتية:

١-احمد جامع: المرجع السابق ذكره ص٥٢-٦٨.

٢-د.احمد جمال الدين موسى، المرجع السابق ذكره ص١٦-٢٢.

٣-د.فؤاد هاشم: التجارة الخارجيةوالدخل القومى، القـــاهرة، دار النهضـــة العربيـــة ١٩٧٣، ص٣١-٣٤.

فى التبادل وهى نظرية النفقات النسبية المقارنة من الاعتماد على نظرية العمل فى القيمة حيث كانت تقاس قيمة كل سلعة بوحدات من العمل التى تقدر بكمية العمل المبذول فى انتاجها (ساعات من العمل) بينما يرى انه يتعين ادخال عوامل الانتاج الاخرى من موارد طبيعية ورأس مال وتنظيم فى تحديد قيمة السلعة. ولتحقيق ذلك فان هابرلر يرى الاخذ بنظرية نفقة الفرصة البديلة بدلا من نظرية العمل فى القيمة، ومن ثم يمكن قياس نفقة سلعة معينة بالقدر الذى يتعين الاستغناء عنه من سلع أخرى للحصول على وحدة من هذه السلعة .

فاذا افترضنا ان الدولة تنتج سلعتين فقط ولتكن مصر والسلعتين هما: القمح والمنسوجات القطنية فانها يمكن ان توجه مواردها الانتاجية "عوامل الانتاج" من قوة عاملة، ورأس مال، وموارد طبيعية، وفنون انتاجية وقدرات تنظيمية وادارية الى انتاج القمح (الحبوب) أو الى انتاج المنسوجات القطنية أو انتاج نسب محددة من كل منهما ولكن كل زيادة فى انتاج احدى السلعتين سوف تكون على حساب انتاج السلعة الاخرى. والتساؤل هو : ما القدر الذى يتعين التخلى أو الاستغناء من سلعة المنسوجات القطنية وذلك فى مقابل الحصول على المزيد من سلعة القمح، وماهى الكيفية التى تتحقق طبقا لها التبادل التجارى مع دولة أو دول اخرى.

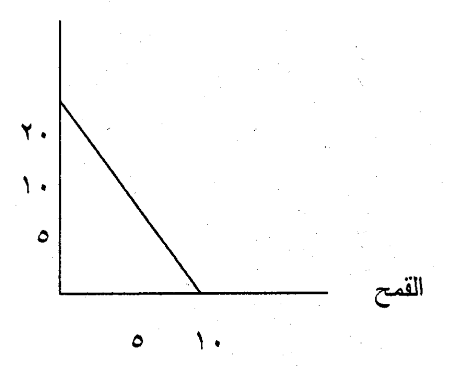
يمكن استخدام منحنيات امكانيات الانتاج للاجابة على هذا التساؤل ونشرح نظرية نفقة الفرصة البديلة _وسنقدم ذلك فقى شكل مبسط وباختصار).

وعليه يمكن القول ان كل عوامل الانتاج يمكن ان تنتج فى فترة زمنية محددة ١٠ طن قمح أو ٢٠ وحدة من المنسوجات القطنية فى

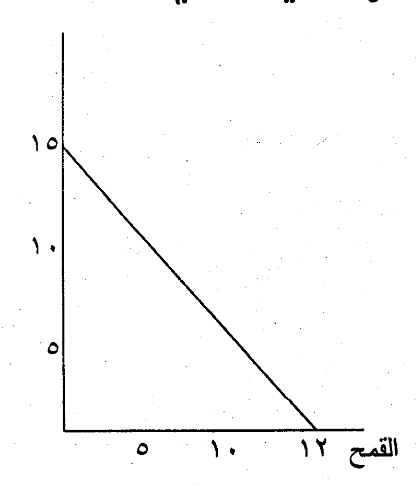
الدولة الاولى ولتكن مصر، او نسبة منهما. وفى الدولة الثانية ولتكن الـهند فان كل عوامل الانتاج يمكن ان تنتج فى نفس الفترة ولتكن اسـبوع) امـا ١٢ طن من القمح او ١٥ وحدة من المنسوجات القطنية أو نسب منهما.

ويمكن التعبير عن ذلك بيانيا كما يلى:

شكل (١) منحنى امكانيات الانتاج لمصر



شكل (٢) منحنى امكانيات الانتاج للهند

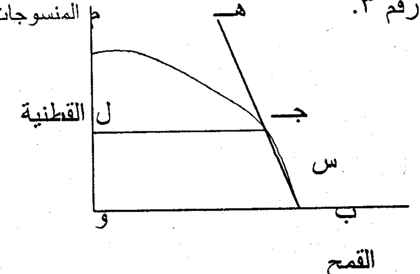


من الواضح أن كل نقطة على منحنى امكانيات الانتاج توضح المجموعة من السلعتين التى سوف تنتج فى كل من الدولتين (مصر والهند).

ولكن نجد ان الانتاج يتم فى ظل افتراض قانون النفقات الثابتة وهذا يعنى ان تحويل جزء من قوى الانتاج بل تظل فى مصر بنسبة ١٠ :٢٠ وفى الهند بنسبة ١٢: ١٥ سواء تم تحويل جزء من الموارد اى عوامل الانتاج التى كانت تستخدم لانتاج اقمح الى صناعة المنسوجات القطنية أو العكس، ومن الواضح ايضا ان منحنى النفقة الثابتة يمثل فى نفس الوقت خط الثمن الذى يوضح توزيع موارد الدولة على انتاج السلعتين.

ولكن افتراض الانتاج فى ظل قانون النفقات الثابتة هو فى الحقيقة افتراض غير صحيح حيث لايمكن تصور تحويل جميع موارد دولة ما لانتاج سلعة معينة دون ان تتغير نسب نفقات انتاجها ونسب نفقات انتاج السلع الاخرى. حيث فى غالب الامر نجد ان استخدام قدر متزايد من الموارد لانتاج كميات متزايدة من سلعة معينة يؤدى الى تزايد نفقة الانتاج ومن ثم يتم الإنتاج فى ظل قانون النفقات المتزايدة.

وفى هذه الحالة يتخذ منحنى امكانية الانتاج شكلا مقعرا من الداخل كما فى الشكل التالى رقم ٣.

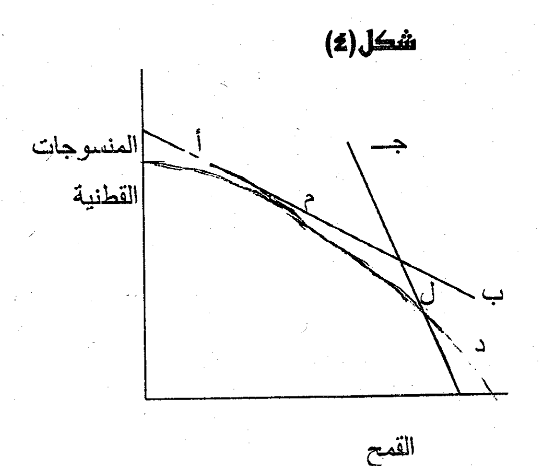


فالمنحنى أ ب منحنى امكانية الانتاج بالنسبة للسلعتين وهما: المنسوجات القطنية والقمح حيث نجد ان الدولة تستطيع ان تقوم بعملية الاحلال بين مواردها لانتاج سلعة بدلا عن الاخرى، وهنا نجد انه لواردات الدولة انتاج وحدات اضافية من سلعة القمح فانه يتعين التنازل عن جزء اكبر من سلعة المنسوجات القطنية بسبب تزايد النفقة او عدم عوامل انتاج اخرى بنفس النسبة.

ويمثل خط اثمن فى هذه الحالة خطا مستقيما مماسا لمنحنى امكانية الانتاج وهو الخط هـ د وتمثل النقطة جـ وهى نقطة التماس نقطة التوازن بالنسبة للانتاج حيث توزع الدولة مواردها وتنتج القدر و ل من المنسوجات القطنية والقدر وم من القمح.

وبالنسبة لأثر سريان قانون النفقات المتزايدة على التبادل التجارى الدولى. وفى الشكل ٤ نجد انه قبل التجارة الدولية كان خط الثمن هو أب ونقطة التوازن هى م عندما يتماس خط الثمن أب مع منحنى امكانية الانتاج وبعد التجارة الدولية انتقل خط الثمن الى جـ د دلالة على انخفاض ثمن سلعة المنسوجات القطنية بالنسبة لسلعة القمح وقد يحدث العكس.

شكل(٤)



ومن ثم يمكن القول ان قيام التجارة الدولية فى ظل قانون تزايد النفقة قد يؤدي الى توقف مصر فى المثال السابق عن زيادة انتاج المنسوجات القطنية بعد حد معين لتزايد نفقة انتاجها كما ان انخفاض نفقة انتاج سلعة القمح نسبيا سوف يؤدى الى استمرار انتاجها عند حدود معينة، ونفس الامر بالنسبة للهند.

وعليه لا يترتب على التبادل التجارى الدولى فى ظل سريان قانون تزايد النفقة تخصص مصر بصفة مطلقة فى انتاج المنسوجات القطنية وان تتخلى نهائيا عن انتاج سلعة القمح، ولكن طبقا لنظرية نفقة الفرصة البديلة سوف تنتج كل من السلعتين مع الاخذ فى الاعتبار توافر ميزة نسبية لها فى انتاج المنسوجات القطنية.

المطلب الثاني

نظرية وفرة عوامل الانتاج لايلي هيكشر وبرتيل اولين [١]

كما رأينا فان نظرية النفقات النسبية المقارنة والتي كانت لها السيادة منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى ما يقرب من منتصف القرن العشرين، وكانت ترى ان قيام التبادل التجاري الدولي يرجع الى اختلاف النفقات النسبية لانتاج السلع بين مختلف الدول، وكان التحليل يتم على اساس معدلات التبادل في شكل وحدات مادية للسلع ولعوامل الانتاج (اضافات جون ميل، وهابرلر) أي أن التبادل يتم على اساس عيني ولم يتم التعبير عن التجارة الدولية بالنقود والاثمان.

وقد أدى ذلك بكل من هيكشر والاقتصادي السويدي اولين بصفة اساسية الى محاولة تكملة نظرية النفقات النسبية المقارنة وتقديم تفسير يتفق مع الواقع لقيام التبادل التجاري الدولي. ومن ثم يرى اولين ان اسباب التجارة الدولية ترجع الى وجود اختلاف بين الاثمان النقدية التي تباع بها السلع داخل كل دولة بحيث تتجه الى التصدير من الدولة التي يكون ثمنها فيها منخفضا الى الدول التي يكون ثمنها فيها منخفضا الى الدول التي يكون فيها ثمنها مرتفعا، وهكذا نرى ان هيكشر وأولين يبحثان عن اسباب الاختلاف في النفقات النسبية بين الدول ومن ثم فان نظريتهما

(١) قدم ايلي هيكشر مقاله في اثر التجارةالخارجية في توزيع الدخل القومي في عام ١٩١٩ متضمنا افكار في نظرية التجارة الخارجية، ثم قام برتيل اولن تطوير هيكشر وقدم تفسيرا مباشر لسبب التجارة الدولية وذلك في كتابه التجارة الاقليمية والتجارة الوطنية في عام ١٩٣٣.

-Ohlin Bertil; Interregional and International Trade (1933), Harvard univ. press, Cambridge. Massachu-setts, 1958.

تعتبر امتداد لنظرية النفقات النسبية ومـــا ادخــل عليــها مــن تعديــلات واضافات.

ومن ثم يمكن القول انه بدلا من ان يقيم اولين تحليلـــه لاســاس التجارة الدولية على نظرية العمل فى القيمة (ريكـــاردو) ونظريـــة نفقــة الانتاج فى القيمة (جون ميل وهاربلر) فقد قـــدم نظريـــة النفقــة النقديـــة وارتكز فى تحليله على الاثمان النقدية التى تتحدد طبقا للطلب والعــــرض وهو اساس النظرية الحدية فى الثمن ومن ثم فانه تعـــد تطويـــرا يعتمـــد بدرجة اكبر على الواقعية[1] بالنسبة للتجارة الدولية والتساؤل الذى يفـرض نفسه هو: لماذا تختلف اثمان السلع من دولة الى اخرى؟. وللاجابة علــــى هذا التساؤل نقدم نظرية هيكشر أولين فى النقاط التالية:

١-الفكرة الاساسية فى النظرية ٢-فروض النظرية

٣- محتوى النظرية ٤-تقييم النظرية.

١-الفكرة الاساسية فى نظرية هيكشر- أولين:

ان السبب الاساسى لقيام التجارة الدولية بين مختلف الدول هـــو الاختلاف فيما بينها من حيث مدى وفرة عوامل الانتاج المختلفة فى كــل منها، فهناك دولة تتوافر فيها الموارد الطبيعية بدرجة أكبر واخرى تتوافـر لديها القوة العاملة، ودولة ثالثة يتوافر لديها رأس مـــال بدرجـــة كبـــيرة، وهكذا، فانه سيكون من مصلحة هذه الدول الاستفادة من التبادل التجـــارى بينها نتيجة الاختلاف فيما بينها من حيث وفرة عوامل الانتاج المختلفة فـى كل منها. اى من اختلاف الندرة النسبية لعرض عوامل الانتاج المختلفـــة من اقليم الى آخر، ومن دولة الى اخرى. وعليه فهذه النظرية توضـــح ان

([1]) د.أحمد جامع: المرجع السابق ذكره ص٧١.

وفرة عوامل الانتج او ندرتها النسبية من دولة الى أخرى تؤدى الى وجود اختلاف فى اثمان عوامل الانتاج، وهذا من شأنه ان يؤدى الـــى وجــود اختلاف فى اثمان السلع التى تنتج بواسطتها ممايترتب عليه توافر ســـبب قيام التبادل التجارى الدولى بين مختلف الدول.

٣- فروض نظرية وفرة عوامل الانتاج: تتمثل فيما يلى:

-لم نفرق بين التبادل التجارى الداخلى والتبادل التجارى الدولى علــى اساس ان التبادل التجارى تتم بين اقليم ومناطق سواء كـــانت تابعـــة لدولة واحدة او عدة دول. وان الإختلافات بيـــن التجـــارة الاقليميـــة والتجارة الدولية مجرد اختلافات كمية وفى كيفية تسوية المدفوعـــات. فنظرية التجارة الدولية تتفرع عن نظريـــة التبـــادل التجـــارى بيـــن المناطق المختلفة.

-تفترض نظرية النفقات النسبية بسريان قانون ثبـــات النفقـــة بينمـــا يفترض اولين فى نظريته سريان قانون تزايد النفقة.

-ترتكز نظرية اولين على تحليل الاثمان النقدية اى افتراض وجـــود تحليل نقدى ولس تحليلا عينيا والذى كان اساس نظرية ريكاردو.

-افتراض الاخذ بالنظرية الحدية فى شأن تحديد الأثمان على اســـاس العرض والطلب ومن ثم عدم الاخذ بنظرية العمل فى القيمة، فضـــلا عن الانتاج والتبادل يتم فى ظل ظروف المنافسة الكاملة وعدم وجــود احتكار.

٥-اذا كان اساس نظرية اولين يتمثل فى مدى وفرة عوامل الانتـــاج او الندرة النسبية لهذه العوامل بين الدول، فان الاهتمام يتركز علـــى الجوانب الكمية وليست الجوانب الكيفية بمعنى الاهتمـــام بـــالاختلاف

بين الدول فى الكميات المتوافرة لديها من عوامـــل الانتــاج وليــس اختلاف درجات كفاءة وانتاجية هذه العوامل.

٣-محتوى نظرية أولين:

يتمثل محتوى نظرية أولين (باختصار) فى ان السبب الاساســى لقيام التبادل التجارى الدولى هو اختلاف اثمان السلع فى الدول المختلفـــة (مع استخدام النقود واسعار الصرف) واذا لم توجد فروق فى اثمان الســلع بين الدول المختلفة فلن يقوم التبادل التجارى الدولى.

أن أثمان السلع تتحدد فى مجال التبادل الدولى بنفــس العوامــل التى تحدد الاثمان فى التبادل الداخلى وهى:

١-حجم طلب المستهلكين (رغبات ودخول المستهلكين)

٢-عرض عوامل الانتاج

٣-الاحوال والظروف المادية للانتاج.

وافترض اولين ثبات العامل الثالث ومن ثم فان الاثمان تتحـــدد بكل من الطلب وعرض عوامل الانتاج أى بالندرة النسبية لعوامل الانتاج.

وهذا يعنى ان الاختلاف فى الندرة النسبية لعوامل الانتاج بيـــن الدول هو الشرط الضرورى لقيام التبادل التجـــارى حيــث يــؤدى الــى اختلاف اثمان السلع بين هذه الدول وان كل دولة سوف تتخصــص فــى انتاج السلع التى تتطلب قدرا اكبر من عوامل الانتاج التى توجـــد لديــها بوفرة اكبر من الدول الاخرى وتقوم بتصديرها وتســتورد مــن الــدول الاخرى السلع التى يتطلب انتاجها قدرا اكبر من عوامل الانتــاج النــادرة لديها.

-بالنسبة لعامل اختلاف الظروف المادية للانتاج يرى اولين انه فـــى حالة افتراض وجود دولتين تتساوى فيهما النـــدرة النســبية لعوامــل

الانتاج فان التبادل التجارى لن يتم بينهما الا اذا اختلفت الظروف المادية للانتاج بينهما ممايؤدى الى اختلاف الاثمان بينهما وبالتالى قيام التجارة بينهما.

-طبقا لنظرية اولين يمكن القول ان قيام التبادل التجارى الدولى يرجع بصفة اساسية (السبب الرئيسى) الى الاختلاف فى الوفرة او الندرة النسبية لعوامل الانتاج، كما يرجع بصفة ثانوية (السبب المساعد) الى اختلاف الظروف المادية للانتاج بين مختلف الدول.

٤-تقييم النظرية:

لاشك ان نظرية هيكشر- اولين تعد تطويرا هاما فى النظريات المتعلقة ببيان اسباب ومزايا التبادل التجارى الدولى وان كانت قد تجنبت بعض ما تعرضت له نظرية ريكاردو من نقد فانها كما سبق ان رأينا تعد فى المقام الاخير بمثابة تطوير وتكملة لنظرية النفقات النسبية المقارنة لريكاردو، وعموما فان نظرية هيكشر- اولين فى بيانها وتحليلها اسباب الاختلافات بين الاثمان تنطوى على بعض نقاط النقد والتى تتمثل فيما يلى[1].

١-اغفلت النظرية عوامل اخرى تؤثر فى اختلاف الاثمان مثل نفقات النقل والوفورات الخارجية ولاشك ان لها تأثيرها فى تحديد نموذج واتجاه التجارة الدولية.

٢-أوضحت النظرية تأثير وفرة او ندرة عوامل الانتاج على تحديد اثمان السلع لكن لم توضح العكس وهو تأثير اثمان السلع النهائية على اثمان عوامل الانتاج.

([1]) د.حسين نجم الدين: المرجع السابق ذكره ص٥٠-٥١.

٣-ان اعتماد النظرية فى تحديد اثمان السلع على النظرية الحدية فـــى ـــيجعلها معرضة للانتقادات المختلفة التى توجه للنظرية الحديـــة فى هذا الخصوص[١].

٤-التركيز على الجوانب الكمية للتفاوت والتباين فى عوامل الانتـــاج بين دولة واخرى وعدم الاشارة الى الجوانب النوعيـــة، أى مســـتوى ونوعية وكفاءة وانتاجية هذه العوامل فى الدول المختلفة.

٥-اغفال العوامل غير الاقتصادية التى تؤثرفى العمليـــة الانتاجيـــة ومن ثم فى الانتاجية، وفى اثمان المنتجات ومن اهمها تحقيـــق قـــدر من الامان فى داخل كل دولة فضلا عن عدم الاخـــذ فـــى الاعتبـــار تكامل صناعات معينة ومن ثم تأثير المنتجات الفرعية علـــى هيكـــل التجارة الدولية ٠(والمثال الصناعات الثانوية والمترتبة على صناعـــة الحديد والصلب).

٦-افترضت هذه النظرية ثبات بعض المتغيرات ومن بينـــها ثبـــات عوائد عوامل الانتاج، ثبات دخول المســـتهلكين وأذواقـــهم ثبـــات مستويات الكفاءة والانتاجية، ثبات النفقات. وذلك أمر غـــير واقعـــى حيث هناك تغييرات انتاجية واقتصادية وفنية مستمرة.

٧-قام بعض الاقتصاديين باختبارعملى تطبيقى لهذه النظرية بالنســـبة لصادرات وواردات الولايات المتحدة الامريكية لمعرفة ماإذا كـــانت تتفق مع ماتقول به، ومن اشهر هذه الاختبارات ذلك الذى قـــام بـــه الاقتصادى الشهير والروسى الاصل فاســـيلى ليونتيـــف فـــى عـــام

---

(١) راجع محاضراتنا فى الاقتصاد السياسى، شبين الكوم، ١٩٩٠ ص١٤٤.

١٩٥٦[١]. واشتهر بلغز ليونتيف حيث يرى ان تطبيق نظرية اولين بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية يقتضى تخصصهم فى انتاج السلع التى تستلزم توافر قدر اكبر من رأس المال بالمقارنة بالعمل اى وفرة رأس المال.... وتصدير هذه المنتجات وفى المقابل يتعين عليها استيراد السلع التى تستلزم توافر قدر اكبر من العمل بالمقارنة برأس المال (ندرة نسبية للعمل) ولكن ابحاث ليونتيف التطبيقية اوضحت ان اسهام الولايات المتحدة فى التقسيم الدولى للعمل انما يقوم على تخصصها وتصديرها للصناعات المستخدمة للعمل بكثافة اكبر من رأس المال وليس فى الصناعات المستخدمة لرأس المال بكثافة اكبر من العمل. وهذا عكس ما قالت به نظرية اولين.

والرد على ذلك هو ان ليونتيف نفسه وغيره من الاقتصاديين (السورث) يرون ان انتاجية العمل فى الولايات المتحدة اكبر من غيرها فى الدول الاخرى (قد تصل الى ثلاثة اضعافها) ومن ثم وبهذا المعنى يمكن استنتاج ان العمل اكثر وفرة نسبيا من رأس المال ومن ثم يتم تصدير المنتجات التى تستخدم العمل بدرجة كثافة اكبر من رأس المال.

ثم ان ليونتيف اقتصر على دراسة العلاقة بين كل من رأس المال والعمل، ولم يتم الاخذ فى الاعتبار اثر العوامل الاخرى ومن بينها الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والسيطرة على الاسواق والصناعات الرائدة وتأثير الاحتكارات الدولية التى يتوافر قدر اكبر من مراكزها فى الولايات المتحدة ثم ان مقارنة ليونتيف كانت بين السلع التى تصدرها الولايات

---

(١) د. احمد جامع: المرجع السابق ذكره ص٧٨-٧٩.

د.احمد جمال: المرجع السابق ذكره ص٢٧.

المتحدة. وبين المنتجات الامريكية المنافسة لها بينما يتعين معرفة مـــا اذا كانت الصناعات الاجنبية، أى (المنتجات التى تستوردها الولايات المتحدة) المنتجة لسلع تصدر الى الولايات المتحدة تستخدم فنون انتاج تتميز بكثافـة فى راس المال بالنسبة للعمل اكبر مما تستخدمه فى الصناعات المنتجـــة للتصدير فى الولايات المتحدة نفسها اى المقارنة بين صـــادرات وواردات الولايات المتحدة.

المطلب الثالث

الافكار الرئيسية الاخرى عند بعض الاقتصاديين

فى هذا المطلب سنرى فى اختصار وبعبارات موجزة جدا بعض الافكار الرئيسية المتعلقة بالعلاقات الاقتصاديـــة الدوليـــة بصفـــة عامـــة والتبادل التجارى الدولى بصفة خاصة. وفى هذا الخصوص سنرى:

١-صياغة هارود لنظرية النفقات النسبية المقارنة

٢-افكار ليندر والتمييز بين تجارة المواد الاوليـــة وتجـــارة الســـلع المصنعة والتجارة بين دول العالم الثالث، والدول الصناعية.

٣-ميزة التفوق التكنولوجى عند بوزنو، والمفهوم الديناميكى للتبـــادل الدولى عند جونسون.

أولا:صياغة هارود لنظرية النفقات النسبية المقارنة[1]:

تتميز صياغة الاقتصادى البريطانى هـــارود لنظريـــة النفقـــات النسبية بالبساطة وانها تتخلى عن الارتباط بأية نظرية محددة فى القيمـــة وعدم ضرورة افتراض قيام التجارة بين دولتين فقط. أو ســـريان قـــانون

([1]) د.فوزى منصور: المرجع السابق الاشارة اليه ص١٥٢.

النفقات الثابتة وادخال عنصر التعامل النقدى بدلا من المقايضة والابقـــاء على هدف حرية التجارة الدولية.

وتبدأ هذه الصياغة:

١-يوضع الشروط التى يمكن بمقتضاها تحقيق مكاسب من التجـــارة الدولية.

٢-بيان الشروط التى تستطيع وفقا لها أية دولة تحقيق القدر الاعظـــم من هذه المكاسب.

أولا:شروط تحقيق مكاسب من التجارة الدولية:

تبدأ هذه الصياغة بافتراض طرفين للتبادل الدولى احدهما دولـــة ما والطرف الاخر هو ليس دولة محددة، بل كل العالم الخارجى أو السوق العالمى.

-هذه الصياغة متحررة تماما من اية نظرية حول طبيعة النفقة فـــهى لاتفرض قانون محددا فى ذلك.

-توضح هذه الصياغة بجلاء ان المقصود بالنفقـــات المقارنـــة هـــو مقارنة نسب النفقات فى داخل كل من الدولتين طرفى التبادل بصرف النظر عن المستوى المطلق لهذه النفقات وهذا يـــؤدى الـــى معرفـــة الاتجاه الذى سوف تسير فيه التجارة الدولية بناء على هذه النسب.

-تظل فرصة الاستفادة من التجارة الدولية قائمـــة طالمـــا ان هنـــاك اختلافا بين نسبة نفقتى الانتاج فى احدى الدولتين وهذه النســـبة فـــى الدولة الاخرى ولا تختفى هذه الفرصة الا عند ما ينتهى الامر نتيجـــة لاستمرار التجارة الى تساوى هاتين النسبتين.

ثانيا: شروط تحقيق دولة ما الحد الاقصى من مكاسب التجارة الدولية

١-ألا تكون هناك عوائق تقيمها دولة ما وتمنع تبادل السلع بينها وبين غيرها من الدول ويتوافر هذا الشرط اذا لم تكن هناك قيود تمنع الاستيراد او التصدير او تحدد الكميات المستوردة او المصدرة اى سيادة مبدأ حرية التجارة الدولية وما يترتب عليه من ان ثمن أى سلعة من السلع التى يمكن تبادلها دوليا سيتساوى مع ثمنها فى الخارج ويترتب على حرية التجارة تساوى اثمان السلع الدولية.

٢-ان تتساوى فى داخل الدولة المكافآت التى يحصل عليها اى عامل معين من عوامل الانتاج أيا كان فرع الانتاج الذى يستخدم فيه هذا العامل.

٣-ان يكون المنظمون او اصحاب المشروعات فى كل فرع من فروع الانتاج مستعدين لمتابعة انتاج كل سلعة والتوسع فى هذا الانتاج الى الحد الذى يجعل النفقات النقدية لانتاج السلع المختلفة متناسبة مع الاثمان التى تحصل عليها هذه السلع.

وهذه الشروط تعنى ان الاثمان التى يعرض بها اصحاب المشروعات سلعهم المختلفة تكون متناسبة مع نفقات الانتاج الحقيقية لكل سلعة وبما يستتبعه من تساوى نسب الاثمان فى الداخل مع نسب الاثمان فى الخارج ويترتب على ذلك فى النهاية أن كل دولة طرف فى التبادل الدولى سوف تنتج من كل سلعة تلك الكميات التى تجعل نفقات الانتاج الداخلية الحقيقية للسلع المختلفة متساوية مع نسب اثمان هذه السلع فى الخارج وهذا مايوفر لها اكبر قدر من المكاسب الناشئة عن التبادل الدولى.

ثانيا: أفكار ليندر فى التبادل الدولى[1]:

قدم الاقتصادى السويدى ستافان ليندر أفكاره فى شأن التبادل الدولى نتيجة ما لاحظه من التزايد الملحوظ فى نصيب التبادل التجارى بين الدول الصناعية من اجمالى التجارة الدولية (٧٥% تقريبا)، والركود أو تناقص نسبة التبادل التجارى بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث (٢٥%) .

ويرى ليندر ان التفسير الصحيح لتطور التبادل التجارى الدولى يقتضى التمييز أولا بين تجارة المواد الاولية وتجارة السلع المصنعة، وثانيا: تجارة دول العالم الثالث، وتجارة الدول الصناعية.

١-التمييز بين المنتجات الاولية والسلع المصنعة:

يقبل ليندر تفسير التطور فى تجارة المواد الاولية من خلال فكرة المزايا النسبية التى تتحدد حسبما أوضحت نظرية هيكشر- أولين وفقا للوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الانتاج وتأثيرها على اختلاف الاثمان ومن ثم تشجيع التجارة الدولية والتوسع فيها.

أما بالنسبة للسلع المصنعة: فانه لا توجد فى الواقع فروق جوهرية فى درجة وفن عوامل الانتاج فى البلاد المنتجة لها وانما يرتبط نجاح تصدير هذه السلع بأهمية الطلب الداخلى عليها فالسلعة لا تكون قابلة التصدير مالم تكن محلا لطلب داخلى قوى وهو ما يسميه ليندر بالطلب الممثل. فالمنتجون لا يشرعون فى الانتاج الا بعد دراسة الحاجات الاقتصادية وحجم الطلب الممكن وفرص الربح فى السوق المحلية وذلك

(1) د.احمد جمال الدين: المرجع السابق ذكره ص٢٥-٣٢.
حيث اعتمدنا على هذا المرجع فى تقديم هذه الافكار

ان يفكروا فى غزو الاسواق الخارجية. كذلك فان تطوير المنتجات يـــاتى عادة كاستجابة للتغيير فى اتجاهات الطلب المحلى قبل ان يكون الدافع اليه متطلبات الاسواق الخارجية وعليه فان ليندر يركز على جانب الطلب فـــى تفسير نحو التجارة الدولية بالنسبة للسلع المصنعة علـــى عكـــس نظريـــة هيكشر- اولين التى ركزت على جانب العرض (وفرة أو نـــدرة عوامـــل الانتاج)

٣-التمييز بين دول العالم الثالث والدول الصناعية:

تفترض كل نظريات التبادل التجارى بل كل ما يتعلق بالعلاقـــات الاقتصادية الدولية وجود تجانس وتماثل بين اقتصاديات الدول[١] المختلفـــة دون تمييز بين دولة متخلفة ودولة متطورة، أو بين دولة صغيرة ودولـــة كبيرة، وهنا نجد ان ليندر يميز بين الدول المتقدمة والتـــى تتمـــيز بتقـــدم ومرونة جهازها الانتاجى والدول المتخلفة التى تتمـــيز بـــالجمود وعـــدم القدرة على اعادة تخصيص الموارد ولا شك ان التبادل الدولى يكون فـــى صالح الدول المتقدمة بدرجة اكبر لانها قادرة علـــى اعـــادة تخصيـــص مواردها بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية بما يحقـــق اكـــبر عـــائد ممكن ولا يكون فى صالح الدول المتخلفة لانها تعجز عن تعبئة مواردهـــا على الوجه الامثل. وبهذا يكون تحليل ليندر قد اشار الـــى التبـــاين فـــى المكاسب الناشئة عن التبادل الدولى وانه فى غير صالح الدول المتخلفة.

ويركز تحليل ليندر ايضا على ان كثافة التجارة بيـــن الـــدول، أى ميلها للاستيراد من بعضها البعض ترتبط بمدى التشابه فى هياكل الطلـــب

---

(١) راجع ماسبق ان ذكرناه فى المقدمة عن منهج دراسة العلاقات الاقتصادية الدوليـــة وان القول يتفق مع المنهج الثانى والذى نعتقد فى سلامته وصحته بدرجة اكبر.

الداخلية التى تتأثر بدورها بمدى التقارب فى مستويات المعيشة والدخـــول وهنا يبرز الاختلاف مرة اخرى بين نظرية هيكشـــر - أوليـــن ونظريـــة ليندر، فبينما ترى النتظرية الاولى الى ان التفاوت بين الدول فـــى اثمـــان عوامل الانتاج يشجع على قيام التجارة بينها. فان النظرية الثانيـــة تنتـــهى الى ان التجارة الدولية تتسع بصورة اكبر بين الدول التـــى تتقـــارب فـــى درجة الوفرة فى عوامل الانتاج وفى مستويات المعيشة والدخـــول ومـــن ثمن فى هيكل الطلب الداخلى الممثل.

ولاشك ان فكرة ليندر تفسر الاتساع المستمر فى حجـــم وكثافـــة التجارة بين الدول الصناعية وتراجع تجارة هذه الـــدول مـــع دول العـــالم الثالث. ان التبادل الدولى فى هذه الظروف وذلك الاطار لا يشكل وســـيلة فعالة نحو التقريب بين العالمين "الغنى والفقير" بقدر مـــا يشـــكل عـــاملا اضافيا من عوامل تعميل الهوة والفجوة بينها..

ويمكن القول ان اراء ليندر قد لقيت اهتماما ملحوظا مـــن جـــانب الدول والمؤسسات الاوربية حيث اتخذت دافع نحو مزيـــد مـــن التدعيـــم للسوق الاوربية المشتركة كى تصبح سوقا يتسع فيها حجم الطلب الداخلـــى الممثل ويتحقق فيها انسياب المعلومات ووفورات الانتاج الكبير بما ييســـر الوصول الى نفس مستوى الانتاجية والقدرة التنافسية على التصدير التـــى يتميز بها السوق الامريكية الضخمة.

ثالثا: ميزة التفوق التكنولوجى عند بوزنر، والمفـــهوم الدينـــاميكى للتبادل عند جونسون:

أوضح بوزنر ان التفوق التكنولوجى يمنح مـــيزة نســـبية لبعـــض الدول فى تقديم منتجات جديدة تحتكر الاسواق العالمية لفترة معينة وقـــدم

بوزنر في ذلك نموذج الفجوة التكنولوجى[١] حيث يرى أن نمــط وشــكل التبادل التجارى الدولى يرتكز على امكانية حيازة احدى الدول على طـوق غنية متقدمة للانتاج تمكنها من انتاج سلع جديدة أو منتجـات ذات جـودة أفضل أى أن الاختلافات الدولية فى المستويات التكنولوجية تحقق اختلافـا مناظرا فى المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدى بالتـالى الـى قيـام التبـادل التجارى بين الدول وذلك عن طريق:

-زيادة الكفاءة النسبية لاحدى الدول فى انتاج السلع التى تنتج فـى جميع الدول اطراف التبادل الدولى ويترتب على ذلك اكتساب هذه الدولـة لميزة نسبية دون غيرها من الدول هذه الاختلافات الدوليـة فـى المزايـا النسبية بين الدول تمكن الدولة ذات التفوق التكنولوجى من تصدير السـلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية الى غيرها من الدول التى لم تشهد تغيرا فـى مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها. دخل احدى الدول بمنتجـات جديـدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة الى الاسواق ادولية فـى الوقـت الـذى لاتستطيع الدول الاخرى على الاقل فى البداية انتاجها داخليـا او تقليدهـا لانها لا تملك الوسائل التكنولوجية اللازمة لانتـاج هـذه السـلع..، أو لا تستطيع الحصول عليها من موطنها الاصلى.

والنتيجة التى تترتب على ذلك هى تمتع الدولة المخترعة بمـيزة نسبية وقتية مرتبطة بطول الفترة الزمنيـة التـى تحتفـظ فيـها الدولـة المخترعة بتفوقها النسبى فى نطاق المعرفـة الفنيـة فـالدول صاحبـة الاختراع تمثل فى هذه الحالة المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا فـى

---

(١) اعتمدنا فى تقديم هذه الافكار على المرجع التالى:

د.سامى عفيفى حاتم: دراسات فى الاقتصاد الدولى، الدار المصرية البنانية، القـاهرة، ١٩٨٧، ص٦٢-٧٧.

جميع الاسواق الدولية الى ان تستطيع الدول الاخرى تحقيق نجــاح فــى مجال نقل أو تقليد التكنولوجيات المتكافئة. ويتم ذلك عندما تأخذ العمليــة الانتاجية شكلها النمطي وتفقد العوامل التكنولوجية نتيجــة لــهذا التطــور دورها الهام كعامل كفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول فى هذا النــوع من المنتجات.

ولكن التحليل الذى قدمه بوزنر لأثر الفجــوة التكنولوجيــة علــى التجارة الدولية قد تطور بواسطة عديد من الاقتصاديين منهم:

هوفيار، وفريمان، وفيرنون فــى نظريتــه عــن دورة النــاتج[١] وسنعرض لهذه التطور فى ايجاز وبالتركيز على الافكار الاساسية.

١-تعتبر الاحتلافات بين مستويات الاجور الدولية محددا هاما لطــول الفترة الزمنية التى تستغرقها الفجوة التكنولوجية ولتحديد اتجاه التجـارة الخارجية الناشئة عنها، ومن ثم فان التطــورات التكنولوجيــة فــى صورة الاختراعات او التجديدات قد تنتقل بسرعة من الدول موطــن الإختراع او التجديد الى دولة اخرى فــى حالــة وجــود مســتويات منخفضة للاجور بهذه الدول. وهنا تقوم الشركات متعــددة الجنســية بالدور الاساسى فى هذا النقل من المركز الرئيسى الى فروعــها فــى الدول المتخلفة..

---

(١) انظر فى ذلك د.سامى حاتم، المرجع السابق ذكره

G. C. Hufbaur . X. Freeman . R. Vernon, International Investment and International Trade. Colambia. Univ. New York. 1970. PP: 280/272.

وقد عرضنا لدورة الناتج فى محاضرات لنا عن اســتراتيجيات التنميــة اقتصاديــات التخلف والتنمية ١٩٩٥، دار الولاء/ شبين الكوم

٢-تشير نتائج الدراسات التطبيقية الى صحة وقدرة نموذج الفجوة التكنولوجية فى تفسير التجارة الدولية بين الدول فى تلك المجموعات السلعية التى تنتمى الى سلع دورة الناتج أو المنتج.

٣-استمر التساؤل حول: لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الصناعة الاكثر تقدماً وخصوصاً فى الولايات المتحدة والمانيا، واليابان؟ وكذا ماهو طول الفترة الزمنية التى يمكن للدواة صاحبة الاختراع الاحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية فى انتاج وتصدير السلع ذات المستوى التكولوجى المتطور جدا؟

والاجابة على هذه التساؤلات قدمها "فيرنون" فى نظريته فى دوره الناتج وبصفة عامة فانها احد النظريات الهامة التى تقدم تفسيرا لظاهرة وعملية تدويل الانتاج ومرور الناتج بأربعة مراحل وهى:

١-الناتج الجديد ٢-الناتج الناضج ٣-الناتج النمطى

٤-المرحلة الرابعة هى تدهور الناتج وافساح المجال فى المرحلة الثالثة لبدء مرحلة تقديم ناتج جديد، وهى بذلك توضح احد الممارسات الهامة للاحتكارات وحرصها الدائم على تقديم منتجات جديدة للاسواق منها اكبر معدل للربح، كما ان هذه النظرية توضح كيف تتم عملية تدويل الانتاج حيث تبدأ المنتجات الجديدة فى مرحلة زمنية اولى بالولايات المتحدة الامريكية حيث توافر السوق والقوة الشرائية والمعرفة التكنولوجية المتطورة والإنتاجية العمل المرتفعة وغالبية المراكز الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات. وفى مرحلة زمنية ثانية تتم نقل عملية الانتاج الى أوربا الغربية والدول الصناعية الاقل تقدما فى نهاية مرحلة الناتج الناضج وفى منتصف المرحلة الثالثة أى المنتج النمطى يتم نقل عملية

الانتاج الى الدول النامية وخصوصا التى تتوافر فيها فروع للشركات متعددة الجنسية كسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية.

وخلال دورة الناتج ابتداء من مرحلة البداية وتقديمه الى الاسواق الى مرحلة نهاية الناتج النمطى فان معدل نمو الطلب على الناتج الجديد يتفاوت صعودا وهبوطاً، ففى المرحلة الاولى يتصف معدل النمو للطلب بالبطء فى حين يزداد هذا المعدل خلال مرحلة نضوج الناتج ثم يعود مرة اخرى الى الهبوط حينما يصبح المنتج نمطياً. ويصاحب هذه المراحل المختلفة لنمو الطلب تغيرات مناظرة فى الاهمية النسبية لعوامل الانتاج المختلفة وخصوصا رأس المال المادى والتكنولوجيا وهذه التغيرات تنعكس بدورها على كل من الانتاج وانماط التجارة الدولية والتزايد المضطرة فى الاستثمارات الاجنبية بالدول المتخلفة.

وتشير الدراسات التطبيقية[١] الى ان التغييرالت التكنولوجية تعتبر مصدرا رئيسيا لاختلاف المزايا المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة فى سلع دورة الناتج والتى تتمتع بالنسبة لها بمزايا نسبية. كما تتمتع الدول الصناعية الاقل تقدما بميزة نسبية فى انتاج وتصدير السلع التى تستلزم درجة اكبر من كثافة رأس المال، وتتمتع الدول النامية (المتخلفة) بميزة نسبية فى انتاج وتصدير السلع التى تستلزم درجة اكبر من كثافة العمل.

---

(١) د.سامى حاتم، المرجع السابق ذكره ص٨١.

د. احمد جمال الدين: المرجع السابق ذكره ص٣٨-٤٠

د.جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية الى التبادل اللا متكافئ، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٣ ص٦٦-٧٢.

-توسيع مفهوم راس المال ليتضمن راس المال البشرى الذى يتـــأثر بمستويات التعليم والتدريب الفنى بما يفسر التفاوت التكنولوجى بيـــن دولة واخرى. وبالنسبة لرأس المال المادى فانه يجـــب الاخــذ فـــى الاعتبار اهمية التفاوت فى الحجم وفى القدرة الاســـتيعابية لمختلــف الاسواق الوطنية وما ينتج عنها من تفاوت فى الحافز الى مزيد مـــن الاستثمار أو التجديد.

-السياسات الحكومية المؤثرة على رأس المال بشقية وبصفة خاصـــة تطوير نظم التعليم والبحث والتدريب وتحسين البنية الاساسية.

-القيود التى تحد من التبادل الدوى كنفقات النقل ونفقـــات الحصـــول علىا المعلومات عن الاسواق الخارجية والسياسات الحمائيـــة. فـــلا يجب النظر لهذه المسائل كأمور خارجية بالنســـبة لنمـــوذج التبـــادل الدولى. وانما كقيود داخلية تنتج عند مبدأ الســـيادة الاقليميـــة الـــذى يحرص كل بلد على ممارسته فى مواجهة العالم الخارجى.

-التغير الديناميكى فى عملية نقل الانتاج وتطوره والذى يترتب عليـــه تغير ديناميكى مستمر فى المزايا النسبية وينشأ ذلك عن التغيـــير فـــى انماط الاستهلاك حيث يتم تفضيل السلع كثيفة رأس المال واســـتخدام التكنولوجيا التى توفر فى استخدام العمل، الاتجاه نحو نقل الصناعـــات بواسطة الشركات متعددة الجنسية الى المناطق التى تنخفـــض فيـــها مستويات الاجور ولا توجد قيود قانونية أو بيئية فضلا عـــن القـــرب من الاسواق والاستفادة مـــن الاعفـــاءات الضريبيـــة للاســـتثمارات الاجنبية.

فالميزة النسبية عند جونسون ليست ثابتة وانما . هـــى متغـــيرة وديناميكية دائما ويتطلب الحفاظ عليها مرونة كبيرة مـــن جـــانب الدولـــة

والمشروعات فى توجيه الاستثمارات البشرية والمادية واعادة تخصيصـــها قطاعيا واقليميا للاحتفاظ بوضع التفوق فى التبادل الدولى.

ويؤخذ على افكار جونسون اقتصار الميزة النســـبية عنـــده علــــى المنتجات الصناعية وحدها وعدم ربط التبادل الدولى بالهيكل الاقتصـــادى وعملية الانتاج والتبادل فى داخل الدولة.

المطلب الرابع

الخطوط الرئيسية لنظريات التبعية[1] في الاقتصاد الدولي

لايقتصر الامر في مجال التبادل التجارى الدولى على النظريـــات السابق عرضها فهى تمثل النظريات الســـائدة فـــى الفكــر الاقتصـــادى الرأسمالى ويتعين ألا نغفل العديد من الافكار والآراء التى قدمت فى هــذا الخصوص من جانب الاقتصاديين الاشتراكيين؛ثم ما ترتب على حصــول الدول المتخلفة على استقلالها السياسى فى الخمسينات والستينات من هــذا القرن وكانت المشكلة الاساسية هى كيفية الخروج من التخلف وفى مجــال العلاقات الاقتصادية الدولية كانت هذه النظريات ذات تأثير كبير، فبينمـــا كان لتقسيم العمل الدولى ونمط العلاقات الاقتصادية فـــى القـــرن التاســع عشر الدور الاساسى فى التكوين التاريخى للتخلف فى هذه الـــدول فـــان التساؤل يثور الان حول وضعية هذه الدول وخصوصاً بالنســـبة للتبـــادل

([1]) يتعين الاشارة الى ارتبـــاط نظريـــات التبعيـــة بأفكـــار مـــاركس ولينيـــن وروزا الوكسمبورج عن التجارة الدولية والتى اشتهرت باسم نظريات الامبريالية. حيث يـــرى ماركس ان التوسع فى التجارة الدولية يتحقق نتيجة لنمط الانتـــاج الرأســـمالى الـــذى يستلزم بطبيعته الحصول على الاسواق والمواد الاولية من الدول الاخرى مما يـــترتب عليه الحاق وتبعية هذه الأخيرة للدول الرأسمالية والتى تسيطر على التجارة الدوليـــة، وتضيف روز الوكمبرج بحتمية البحث عن اسواق جديدة والتجارة الخارجيـــة معـــها (الدول المتخلفة) لكى يحافظ النظام الرأسمالى على وجوده، بل وتوســـعه المســـتمر، ويشير لينين الى اهمية الاستثمارات الاجنبية والفوائض المالية والارباح المتحققة مـــن التجارة الدولية والتى تتحقق دائما عن الاستغلال من الدول الرأسمالية المتخلفة وادمـــاج هذه الاخيرة فى السوق العالمى.

-محاضراتنا عن اقتصاديات التخلف والتنمية، ١٩٩٥.

-د.احمد جمال الدين، المرجع السابق ذكره ص٥٥-٦٣.

ووزنها النسبى وشكل العلاقات ومحتواها فى مجال التجارة الدولية وحقيقة معدلات التبادل الدولى واتجاهاتها. ومن ثم مدى مساهمة التجارة الدولية فى التنمية وتأثيرها فى مجال الاستقلال الاقتصادى والتبعية للخارج.

هذه النظريات تعرف باسم نظريات التبعية وفى اطارها تم تقديم العديد من الافكار بواسطة اقتصاديين من مختلف دول العالم وخاصة من الدول المتخلفة مثل راؤول بيربيش واندريه فرانك من امريكا اللاتينية، وسميرامين من مصر، وايمانويل. وسنرى ذلك باختصار

١-فكرة بيربيش عن التبادل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة:

-طبقا للتقسيم الدولى للعمل والذى بدأت مرحلته الاولى وشكله التقليدى الاساسى منذ القرن التاسع عشر على اساس تخصص الدولة الرأسمالية المتقدمة فى انتاج وتصديره المنتجات الصناعية وتخصص الدول المتخلفة (عن طريق الاجبار) فى انتاج وتصدير المنتجات الاولية والمواد الخام وقيام التجارة الدولية بين هذين النوعين من الدول ومن الطبيعى ان تكون شروط التنازل فى صالح الدول الرأسمالية المتقدمة واطلق عليها بيربيش. "المراكز الصناعية" وفى غير صالح الدول التخلفة واطلق عليها "دول المحيط"

-أوضح بيربيش ان الهيكل الاقتصادى فى المراكز الصناعية يتصف بالتكامل وارتفاع معدلات النمو المتحققة نتيجة استخدام مكثف للفنون الانتاجية المتطورة واتساع عملية التراكم الرأسمالى والانتاجية المرتفعة لقوى الانتاج المستخدمة. بينما يتصف الهيكل الاقتصادى فى دول المحيط بالجمود والاختلال وانه احادى الجانب (الاعتماد

على منتج واحد غالباً) مما ادى الى بطء معدلات النمو وضعف عملية التراكم واستخدام فنون انتاجية غير متطورة وترتب على ذلك انخفاض انتاجية قوى الانتاج وانخفاض الانتاج والدخول المتولدة.

-تلعب التجارة الخارجية التى تمثل اهمية نسبية كبيرة فى الدخل القومى بدول المحيط دوراً حاسماً فى تحديد ظروف السوق فى هذه الدول بينما لاتقوم بهذا الدور فى دول المراكز حيث الوزن النسبى للتجارة الخارجية فى الدخل القومى اقل، ومن ثم فان الاستثمارات المحلية فى هذه الدول هى العامل الرئيسى المحدد لظروف السوق[١].

-يخلص بيربيش الى ان التجارة الدولية الناشئة عن التقسيم الدولى للعمل والتخصص بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة لا يمكن ان تكون فى صالح الدول المتخلفة وذلك على عكس ما تقول به النظريات السابقة فى التبادل التجارى الدولى. وقد انعكست آراء بيربيش على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى عام ١٩٦٤ حيث طالبت الدول النامية بعدة مطالب لعاملة منتجاتها الزراعية والصناعية معاملة تفضيلية والحد من الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد والرسوم المحلية التى تفرض عليها عند تصديرها الى الدول المتقدمة. وعموماً المطالبة بشروط افضل لتجارتها الخارجية[٢].

٢-**<u>الافكار المتعلقة</u>** بواسطة العديد من الاقتصاديين وفى مقدمتهم بول باران، وشارل بيتلهام، اندريه نج، فرانك.. وتنطلق هذه الافكار من

---

(١)د.احمد بديع: المرجع السابق ذكره ص٣٤١.

(٢) هانز باخمان: العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية ترجمة مصطفى عبد الباسط، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٦٠.

أن شكل تقسيم العمل الدولى ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية منذ القـرن التاسع عشر والذى ترتب على نشأة وتطور النظام الرأسمالى كـان لـها الدور الاكبر فى نشأة التخلف واستمراره.. وهنا يمكن القول ان العوامـل الخارجية كان لها الدور الاكبر وذلك عن طريق آليات التجـارة الدوليـة (الخارجية) من خلال شبكة علاقات التبعية والاستغلال والتجميد التى تـم بواسطتها ادماج اقتصادية الدول المتخلفة بالسـوق الرأسـمالى العـالمى وبالدول الرأسمالية المتقدمة والتى كانت فى غالب الامر حتى الخمسـينات والستينات من هذا القرن مستعمرة للدول الاولى ويمكن بيان دور التبـادل الدولى اى التجارة الخارجية بواسطة الآليات الآتية[1].

-التبعية التجارية: وتتمثل فى ان حجم وقيمة التجـارة الخارجيـة للبلد التابع يتوقف على صادراتها لدولة ما (المسيطرة) أو لعدد محدود من الدول كما ان هذه الصادرات تتكون من عدد محدود من المنتجات الاولية. ويشير بتلهايم: الى ان حركة الاقتصاد فى مثل هذا البلد المتخلف تكـون محكومة اساسا بعوامل خارجية والتى تحدد هيكل الانتاج وحجمه وحجـم الاستثمارات وان البلاد التى توجد فى مثل هذا النوع من التبعيـة تتمـيز بوجود قطاعين:

---

(1) تعرضنا لذلك بالتفصيل فى محاضراتنـا عـن اقتصاديـات التخلـف والتنميـة، المنصورة، شبين الكوم، ١٩٨٩/١٩٩٠ ص٨٠-٨٨ وترجمة كتاب شـارل بتلـهايم: التخطيط والتنمية د. اسماعيل صبرى عبد الله وكتاب بول باران الاقتصـاد السياسـى للتنمية ترجمة فؤاد بليغ، القاهرة ١٩٦٦/١٩٦٩.

-Bettelheim ch,planification et croissance p.c, Maspero , Paris , 1970.
-Baran poul: Leconomie politque de croissance, P.c, Maspero, paris, 1959.
-Frank, a.G.: Developpenent du Sous developpement, P.C Maspeso, Paris, 1971.

قطاع أول: مرتبط بالسوق الخارجية ويكون عـادة اكـثر تقدمـا وتسوده علاقات الانتاج الرأسمالية ونسبة كبيرة منه مملوكة لرأس المـال الاجنبى وتضخم بعض المدن ذات الموانى.

قطاع ثانى: يغطى الحاجات الداخلية وهو قطاع فقير مـن حيـث المعدات محدودة القدرة على النمو وتسوده علاقات انتـاج سـابقة علـى الرأسمالية.

-**التبعية المالية:** تنشأ نتيجة التدفق المكثـف لـرؤوس الامـوال الاجنبية الى الدولة المتخلفة وغالبا ما تتجـه للنشـاط الاولـى وخاصـة الصناعات الاستخراجية مع تنمية المؤسسات التى تخدم التجارة الخارجيـة وذلك بغرض تحقيق سيطرة رأس المال وزيادة ارباحـه والعمـل علـى تصدير المنتجات بعد تحويلها الى البلد المسيطر لتستخدم فـى مصانعـها وفى حالة عدم سيطرة رأس المال الاجنبى الاحتكارى على اقتصاد البلـد التابع، فان رؤوس الاموال لا تنتقل اليها الا اذا توافرت بعض المتطلبـات التى تضمن لها أرباحاً كبيرة مع وجود ضمانات كافية لاعادة هذه الاربـاح للوطن الأم.

-**الاستغلال:** ان الهدف الاساسى من ابقاء الدولة المتخلفة تابعـة للدولة المسيطرة بل ودمجها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وهو تحقيـق اقصى قدر من الاستغلال اى تحقيق اقصى ربح واستمرار عملية تعبئـة الفائض الاقتصادى للدول المتخلفة نحو الخارج ويتم ذلك كما ذكرنا مـن خلال آليات التبادل الدولى وأهم جوانب هذا الاستغلال هى:

استغلال مالى: ويظهر ذلك فى حجم مـا يقتطعـه رأس المـال الاجنبى من الفائض الاقتصادى فى الدولة المتخلفـة وهـى تتمثـل فـى

الارباح المحققة والفوائد المستحقة والمدفوعة والعوائد المختلفة للاستثمارات وبعض التحويلات النقدية فى ميزان المدفوعات.

استغلال تجارى: وينجم ذلك عن التبادل غير المتكافئ بين الدول المتطورة والدول المتخلفة حيث تشير الاحصاءات الدولية ويتفق الجميع على وجود اتجاه عام متصاعد لارتفاع اثمان المنتجات والسلع الصناعية والاتجاه العام لاستقرار اثمان المنتجات الاولية والمواد الخام او ارتفاع اثمانها بمعدلات اقل من معدلات ارتفاع اثمان المنتجات الصناعية. وقد ينتج الاستغلال نتيجة سيطرة بعض الشركات الاحتكارية الكبرى (الشركات متعددة الجنسية) على جزء كبير من عملية الانتاج فى الدول المتخلفة وعلى السوق المحلية (شركة الفواكه المتحدة "امريكية" فى امريكا اللاتينية ومجموعة الشركات التى تسيطر على تحويل وتسويق النحاس فى شيلى وزامبيا.. الخ)

وقد انعكس ذلك فى تدهور معدلات التبادل الدولية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة بنسبة من ٥% الى ١٠% سنوياً ولغير صالح الاخيرة مما ادى الى تزايد عجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم وزيادة اعباء الديون الاجنبية. ونتيجة ذلك كله تراجع عملية التنمية وتدهور فى معدلات نمو الانتاج والانتاجية وزيادة حدة الاختلالات فى الهيكل الاقتصادى، والاجتماعى اى ما نطلق عليه تعميق او تنمية المتخلف والدور الملموس لآليات التبادل الدولى فى ذلك.

لكن يتعين علينا فى تقييمنا لهذه الافكار رغم الاعتقاد الراسخ بسلامتها ألا نغفل أو نقلل من أهمية عوامل تجميد النمو أو تكريس وتعميق التخلف فى داخل الدولة المتخلفة وهى عوامل اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وسياسية وثقافية، خصوصا بعد ان انتهت علاقات

الاستعمار والتبعية فى شكلها التقليدى وانتهاج العديد من الدول المتخلفة لسياسات تهدف الى تحقيق التنمية وتدعيم الاستقلال الاقتصادى ولكن المحصلة الرئيسية لهذه السياسات لم تؤد الى الخروج من التخلف بل على العكس ادت الى زيادة التبعية وتعميق التخلف، ولاشك انه اذا كان هناك تأثير واضح للعوامل الخارجية (آليات التبادل غير المتكافئ) فاننا نعتقد ان العوامل الداخلية تلعب الان الدور الاكبر والمؤثر فى استمرار التخلف[١].

٣-الأفكار المتعلقة بالتبادل غير المتكافئ عند كل من:

ايمانويل، سمير أمين

أولا: مفهوم التبادل المتكافئ عند ايمانويل

ينطلق ايمانويل[٢] فى تحليله من ان كافة المنتجات هى سلع دولية ومن ثم فان الكمية من العمل المبذولة فى اماكن مختلفة من العالم والمتجسدة فى هذه المنتجات تنتج ايضا قيمة عالمية موحدة بالرغم من ان قوة العمل ليست سلعة دولية لانه لا يتم تداولها خارج الحدود الوطنية ومن ثم يكون اساس التفاوت فى معدلات فائض القيمة المتحققة بين اطراف التبادل التجارى الدولى هو التفاوت فى مستويات الاجور الذى يؤدى الى تفاوت فى مستويات الاثمان مما يؤدى الى التبادل.

ويقوم ايمانويل بناء على هذا الاساس بالتمييز بين نوعين من التبادل غير المتكافئ:

-النوع الاول: يكون معدل فائض القيمة متساويا فى الدولتين اى يكون مستوى الاجر الحقيقى متساويا ايضا فى الدولتين، ولكن يختلف

---

(١) محاضراتنا فى اقتصاديات التخلف والتنمية، مرجع سابق ذكره ص٨٨-٩٤.

(٢) Emmanuel. A:L echange inegal. F.M; Paris. 1972.

تخصص الدولتين فى الفروع الانتاجية التى يكون تركيبها العضوى لـرأس المال مختلفاً (أى نتيجة اختلاف كثافـــة رأس المـــال والعمـــل وانتاجيـــة العاملين) وفى هذه الحالة لا يختلف انتقال القيمة (وفائض القيمة بطبيعـــة الحال) عما يجرى فى داخل النظام الوطنى نفسه لان مثل هذه الانتقـــالات ملازمة ومن طبيعة نمط الانتاج الرأسمالى.

-**النوع الثانى:** تكون معدلات فائض القيمة مختلفـــة وفـــى هـــذه الحالة فان انتقال القيمة من دولة الى اخرى يتحقق ويتـــم ليـــس كنتيجـــة لاختلاف التركيبات العضوية المختلفة لرأس المال ولكن كنتيجة أو بســـبب عدم قدرة العمل على الانتقال مما يؤدى الى قيام اختلافات فـــى الاجـــور الحقيقية ومن ثم اختلاف فى مستويات الاثمان ويترتب علـــى ذلـــك قيـــام التبادل وتكون هذه الحالة هى المثال الحقيقى للتبادل غير المتكافئ.

ويرى ايمانويل ان وجود تفاوت فى مستويات الاجور بين الـــدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة ادى الى ارتفاع قيمة منتجات الاولـــى وانخفاضها فى الثانية. وترتب على ذلك وجود تبادل غير متكافئ بينـــهما ومن ثم تكون معدلات التبادل الدولى فى غير صـــالح الـــدول المتخلفـــة ولصالح الدول المتطورة وكان ذلك من الاسباب الرئيسية التى ادت الـــى تنمية غير متكافئة.

وما يجب ان تقوم به الدول المتخلفة للحد من تدهـــور معـــدلات التبادل الدولى لغير صالحها يرى ايمانويل[١] انه فى حالة اســـتحالة رفـــع مستويات الاجور فانه يمكن فرض رسوم جمركية مرتفعة على المنتجـــات المحلية المخصصة للتصديروتخصيص الحصيلة للاســـتثمارات المحليـــة.

---

(١) د.احمد جمال الدين: المرجع السابق ذكره ص٦٦-٦٨.

ولكن هناك صعوبات عديدة لتحقيق ذلك بين الدول المصدرة لنفس المنتجات. فضلا عن تأثير ذلك على الطلب العالمى على هذه المنتجات. كما ان السوق الخارجى بمتطلباته المختلفة تسوده التنظيمات الاحتكارية التى لا تسمح بذلك. ومن ثم يتعين على الدول المتخلفة تعبئة مواردها وتنويع منتجاتها والقيام بصناعات ترتكز على استراتيجية احلال الواردات.

ثانيا: مفهوم التبادل غير المتكافئ عند سمير أمين:

أما الاقتصادى المصرى الشهير سمير أمين[1] فقدم افكاره وأرائه فى هذا الخصوص حول نظرية التبادل غير المتكافئ بين ما اطلق عليه العلاقة بين المركز (الدول الرأسمالية المتقدمة) والمحيط (الدول المتخلفة) وهو فى ذلك يقدم تقييما لأفكاره ايمانويل ثم يقوم بتطويرها.

وتجدر الاشارة الى ان فكرة ايمانويل قد تعرضت للانتقاد من جانب الكيرين ومنهم الاقتصادى الفرنسى المعاصر كريستان بالوا والذى تساءل هل توجد قيمة دولية تكون الاساس للاثمان الدولية كما هو الحال

---

(1) الاستاذ الدكتور سمير امين من اشهر الاقتصاديين المعاصرين على المستوى العالمى ظل فى مصر حتى أواخر الخمسينات، واستقر فى فرنسا، وكان مدير المعهد التخطيط التابع للامم المتحدة بداكار وله العديد من المؤلفات والتى تصل الى ٤٠كتاب تقريبا ويعتبر من ابرز المتخصصين فى الكتابات الاقتصادية عن افريقيا وله نظريات معروفة باسمه وخاصة فى التراكم، والتبادل غير المتكافئ، ونظرية القيمة ومن اهم كتبه

-Amin Samir: L dccumulation a lèchelle mondiale. Anthro pos. parin, 1971.
-Lechange ineagle et la loi de lavalur, minuit, Paris. 1973.

كما ان له العديد من الكتب والابحاث والمقالات باللغة العربية تدور حول قضايا التبعية والتنمية والتكامل الاقتصادى العربى.

بالنسبة للقيمة الوطنية؟ ويشير الى ان ايمانويل يفــترض ان العــالم هــو الحقيقة الوحيدة بينما يبدو على العكس ان الحقيقة الوحيــدة هــى وجــود المناطق الاقتصادية كأوربا، آسيا،أفريقيا ، أمريكــا، والــدول الرأســمالية المسيطرة كالولايات المتحدة والشركات متعددة الجنسية.

-**أما شارل بتلهايم:** فيرى انه على اساس سيطرة نمــط الانتــاج الرأسمالى على الانماط الاخرى وبضمان مستوى معين للاجــور، فــان قانون القيمة يقوم فى داخل السوق الرأسمالية العالميــة بضمــان اعــادة الانتاج الموسع للشروط المادية للانتاج العالمى وكذلــك اعــادة الانتــاج الموسع للشروط المادية للانتاج العالمى وكذلك اشكال التبعية التى تخضــع لها التشكيلات الاجتماعية الاخرى، اى الــدول التابعــة بمعــدلات غــير متكافئة للتطور كذلك يرى بتلهايم انه لا يمكن ان يحدد مســتوى الاجــور الخاص بكل تشكيله اجتماعية عن طريق المستوى العالمى لتطور القــوى الانتاجية، اذ يرتبط الاجر اساسياً بالتركيبة الخاصة لقوى الانتاج وعلاقــات الانتاج بكل تشكيلة اجتماعية.

-**أما سمير أمين:** فيرى أولاً: انه اذا ما قبلنا مع بتلهايم باستقلالية تحديد الاجر فى داخل كل تشكيله اجتماعية فاننا لن نتمكــن مــن عمــل نظرية للتجارة الدولية ومن ثم لانستطيع الحديث عن "سلع دولية" ويتعيــن اذن قبول نظرية المزايا المقارنة الريكاردية. ان هذا الموقف يقــود فــى نهاية التحليل الى اعتبار النظام العالمى كتجميع للانظمة الوطنية وحيــث ان كل نظام من هذه الانظمة هو نظام مستقل فاننا نفهم لماذا لن نتكمل من تحليل العلاقات القائمة بينهم حسب الطريقة الموضوعية بل علينا ان نقــوم بذلك حسب النظرية الذاتية التى تجد مجال تطبيقــها فيمــا وراء المجــال الوطنى الذى تتحكم فيه القيمة الموضوعية.

ويضيف سمير أمين من اجل تأكيد وجهة نظره فى تطبيق نظرية القيمة على المستوى العالمى عندما نكون بصدد تحول المنتجات الى سلع دولية (وهو فى ذلك يتفق مع ايمانويل). ان تفوق القيم العالمية هى التى تشكل اذن اساس ومحتوى التأكيد على وحدة النظام العالمى وكذلك تشكل شرط هذه الوحدة. وان استخدام صفة الدولية الموروثة من النظرية الاقتصادية هى صفة غير مناسبة ونقترح استبدالها بالعالمية.

-ويقدم سمير أمين اشكال ونماذج للتبادل غير المتكافئ بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة:

الشكل الاول: يكون معدل فائض القيمة متساويا فى الدولتين (الطرفين) وكذلك الاجر ويختلف التركيب العضوى لرأس المال، وهنا يتحقق التبادل.

الشكل الثانى: ويقوم على اساس اختلاف الاجور وتساوى رأس المال الثابت وثبات معدل فائض القيمة (وهو الشكل الذى قدمه ايمانويل) ويرى سمير امين ان هذا الشكل لايتحقق بالنظر لعدم مطابقته للواقع اذ تتسم حالة الدول المتخلفة بانخفاض التركيب العضوى لرأس المال والاجور عما عليه فى الدول المتقدمة.

الشكل الثالث: ويقوم على اساس اختلاف الاجور وتركيب رأس المال ومعدل فائض القيمة. وهنا يرى سمير امين ان هذا الشكل هو الذى يوجد فى مجال التبادل الواقعى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة حيث انه بسبب انتقالية رأس المال وميل معدل الربح للتعادل وتحول السلعة الى سلعة عالمية. وانتقالية العمل واختلاف الاجور اى بسبب ذلك كله تقوم الدول المتخلفة ببيع سلعها فى السوق العالمية باقل من قيمتها الحقيقية فى حين تبيع الدول المتقدمة سلعها باعلى من قيمتها الحقيقية وهذا هو الذى

يحقق التبادل غير المتكافئ والذى ينعكس بدوره علـــى عمليــة الــتراكم والتطور (غير متكافئ ايضاً).

ويوضح سمير امين نظريته حيث ان النظام العالمى هو بـــالتحديد ليس تجميع لانماط الانتاج الرأسمالية المستقلة المتجـاورة وعليـه يجـب اعادة دراسة مسألة وضع مكافأة العمل من النظام العالمى كمال يقول: اننـا نشارم ايمانويل وجهة نظره القائلة بان السلع هى سلع دوليـــة وان علينـا دراسة مسألة قيمة العمل على المستوى العالمي ولكننا لانشـــاركه وجهــة نظره بان المنتجات المتبادلة فى السوق الدولي. هى منتجات خاصة وبـأن لها قيم استعمالية لا يمكن الاستعاضة عنها بمنتجات قريبة منها، كمـــا لا تتفق معه فى انه يمكن حصر تحليل المبادلات الدولية فى اطار العلاقـــات بين ماط الانتاج الرأسمالية الوطنية وكان تركـــيزه علـى تحليـل هــذه المبادلات الدولية بين المركز والتى تتمثل فى الدول الرأسمالية المتقدمـــة والمحيط وهى تمثل الدول المتخلفة وغالباً مايسود فيها نمط انتاج رأسمالى متخلف أو ماقبل الرأسمالى.

كما يضيف سمير أمين[1]**:** أننا نـعـرف كيـف يقـوم المنتجـون الرأسماليون بتكييف الطلب وكيف يقترحون فـرض هـذا البديـل أو ذاك وذلك حسب الاستراتيجيات التى يرون ضرورة التمسك بها وفـــى نهايــة المطاف فان التراكم هو الذى يوجه الاستهلاك وليس العكس وما نظريـــة فيرنون فى دورة الناتج عن كيفية تكييـــف الطلـب وصياغتـه حاجـات

---

(١) سمير امين: المرجع السابق ذكره. وقد تمت ترجمة كتابه للعربيين وهو: التبلـــدل غير المتكافئ وقانون القيمة، ترجمة عادل عبد المهدى، ١٩٧٥، ص٧٦.

المستهلك وسيطرة الاحتكارات وممارسة سياستها المفضلة قاطع على ذلك.

ونجد أن المركز عند سمير أمين وهو يمثل الدولة الرأسمالية المتطورة قد كونت لنفسها هذه المكانة من خلال عملية التراكم الرأسمالى وادماج الدول التابعة والمتخلفة لها، وعن طريق تغلغل استثماراتها. فيها وتحويل هياكلها الاقتصادية والحصول على اكبر قدر من الفائض الاقتصادى المتولد فيها والسيطرة على اسواقها ومن ثم يصبح المحيط ممثلا للدول المتخلفة التابعة لهذا المركز وكانت لعملية تقسيم العمل الدولى والاستعمار والتجارة الدولية دور فى بلورة التبادل غير المتكافئ من المركز والمحيط وان كان حجم ونوع هذا التبادل غير المتكافئ يختلف طبقا لمرحلة تقسيم العمل الدولى السائدة وقد ادى ذلك الى التنمية غير المتكافئة.

<u>وفى تحديده لأساس التبادل غير المتكافئ يذكر سمير أمين[١]:</u>

الملاحظ ان التقنيات المستخدمة لانتاج الجزء الاكبر من صادرات- العالم الثالث (المحيط أو الدول المتخلفة) تتشابه مع التقنيات المستخدمة فى نفس الفروع فى دول المركز، ومع ذلك فان الاجور الحقيقية تقل كثيرا فى المحيط ومن ناحية اخرى فان الاطار الذى ينظم فيه هذا الانتاج هو اطار النمط الرأسمالى ومن ثم فان التعريف الصحيح للتبادل غير المتكافئ هو: تبادل المنتجات فى انتاج يكون فيه الفرق بين الاجور اعلى من الفرق بين الانتاجية ومن المسلم به أن انتاجية العمل لا تعتمد فقط على التقنيات المستخدمة بل أيضا على الاطار الطبيعى الذى

---

(١) سمير امين: المرجع السابق ذكره ص٨١.

يتم العمل فى ظله اى العمل فى نظام اجتماعى معين ولا يكون للمـــوارد الطبيعية انتاجية بحد ذاتها ولكنها تمارس أثرها على انتاجية العمل نفسه.

وأخيراً يرى سمير أمين ان التبادل غير المتكافئ لم يظهر الا فـى نهاية القرن التايع عشر وذلك بالارتباط مـــع الاســتعمار والاحتكــارات ويضيف ان السبيل الوحيد لدول المحيط لمواجهة وضعية التبـــادل غـير المتكافئ هو المحاولات الجادة لتنويع انتاجها وتغيير الـــهيكل الاقتصـــادى والاجتماعى واتباع استراتيجية للتنمية المستقلة بالاعتمـــاد علـــى الـــذات وتعبئة الموارد الداخلية، واتباع سياسات جادة وعملية للتكامل الاقتصـــادى والاقليمى. وحاول سمير أمين فى العديد من ابحاثه مناقشة امكانيـــة ذلـــك بالنسبة للدول العربية سواء فى المغرب العربى أو المشرق العربى ولكـــن من المؤكدان سياسات وممارسات الدول الرأسمالية المسيطرة لم تسـمح الا باستمرار التبادل غير المتكافئ.

الفصل السادس

ميزان المدفوعات

بعد أن رأينا ماهية وطبيعة وخصـــائص العلاقـــات الاقتصاديـــة الدولية، والنظريات المختلفة فى تحديد اسباب ومزايـــا التجـــارة الدوليـــة وكيفية تقسيم هذه المزايا، وأسس تقسيم العمل الدولى، ثـــم قمنـــا بتحليـــل للسياسة التجارية التى تتبع فى المبادلات الدولية، سواء كانت متمثلة فـــى حرية التجارة الدولية أو متمثلة فى تدخل الدولـــة وتقييـــد هـــذه التجـــارة الدولية.

فان مايحدث فى مجال الواقع العملى عندما تتم التجـــارة التجـــارة الدولية فى الاطار السابق تحديده أيا كان فسوف يـــترتب عليـــها تدفـــق وانتقال للسلع والخدمات والأصول المالية فى شـــكل صـــادرات وواردات يستلزم تدفقا من نوع آخر فى شكل نقدى لدفع أثمـــان هـــذه الصـــادرات بواسطة الدول الأخرى ويمثل ذلك ما تحصل عليه الدولة مقابل صادراتـــها اى متحصلات، كما يتعين أند تدفع هذه الدولة أثمان وارداتها من الـــدول الأخرى، ويمثل ذلك ماتدفعه هذه الدولة مقابل وارداتـــها أى مدفوعـــات. ويمكن تطبيق ذلك أيضاً على تحركات رؤوس الأمـــوال. والاســـتثمارات الى داخل الدولة، ومنها الى الخارج.

ويستلزم الأمر لبيان نتيجة العلاقات الاقتصادية الدوليـــة أن يتـــم تسجيل كافة المعاملات التجارية والمالية للدولة مـــع العـــالم الخـــارجى، وتسير كل الدول على أن هذا التسجيل المحاسبى يتم فـــى بيـــان حســـابى يطلق عليه ميزان المدفوعات والذى يتكون بدوره- مـــن مجموعـــة مـــن الموازين.

وسوف نقتصر فى هذا الفصل على تحليل ميزان المدفوعات وأهميته وأقسامه وطبيعته.. أما أسس تسوية المدفوعات الدولية فسوف نخصص لها الفصل القادم عن "سعر الصرف".

وعليه سوف نقسم هذا الفصل الى المباحث الأربعة الاتية:

١-مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته.

٢-أقسام ميزان المدفوعات.

٣-التوازن والاختلال فى ميزان المدفوعات.

٤-دراسة تحليلية لميزان المدفوعات المصرى.

وفى هذا المبحث الرابع سوف نقوم بتحليل ميزان المدفوعات المصرى وتطوره فى خلال فترة زمنية ممتدة (العشرين سنة الأخيرة) لمعرفة المؤشرات والدلالات الأساسية لهذا الميزان، ومن ثم الخصائص الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصرى، وانعكاس ذلك على السياسة الاقتصادية العامة سواء فيما يتعلق بالانتاج والاستثمار، والمقدرة الاستيرادية للاقتصاد القومى ومعدلات التبادل الدولى وطبيعة العجز المتراكم والمتزايد فى عجز الميزان التجارى، وأثر ذلك على الديون الاجنبية وعلى سعر الصرف الاجنبى، وعلى علاقة الاقتصاد المصرى بالمنظمات الاقتصادية الدولية وخصوصا صندوق النقد الدولى، وكذلك انعكاس العلاقات الاقتصادية الدولية على استراتيجية التنمية.

المبحث الأول

مفهوم ميزان المدفوعات واهميته

أولا: تعريف ميزان المدفوعات:

هو بيان أو سجل حسابى تسجل وتقيد فيه كافة المعاملات الاقتصادية التى تمت فى خلال فترة زمنية محددة هى عادة سنة بين المقيمين فى الدولة، والمقيمين فى دول العالم الأخرى.

ويقصد بالمقيمين فى الدولة مجموعة الافراد والهيئات والمؤسسات الذين يمارسون نشاطهم الاقتصادى فى داخل الدولة بصرف النظر عن جنسيتهم، ويقصد بالمقيمين فى دول العالم الاخرى (غير المقيمين) مجموعة الأفراد والهيئات والمؤسسات الذين يمارسون نشاطهم الاقتصادى فى الدول الأخرى.

وعلى ذلك فان ميزان المدفوعات هوسجل حسابى يشمل كافة المعاملات الاقتصادية بين المقيمين فى الدولة وغير المقيمين فيها دون اعتبار لجنسية المتعاملين، فهو يسجل حركة هذه المعاملات التجارية والمالية التى تتم عبر حدود الدولة وما ينشأ عن ذلك من دائنية (حقوق) ومديونية (التزامات) للدولة موضع البحث.

ثانيا: هيكل ميزان المدفوعات:

ان الشكل العام لميزان المدفوعات يتمثل فى أنه حساب فى شكل بنود لكل المعاملات مع الخارج والتى يترتب عليها حصول المقيمين على ايرادات من الخارج يطلق عليها متحصلات مقابل الصادرات الى الخارج وتقيد فى الجانب الدائن، كما يترتب عليها دفع هؤلاء المقيمين لمدفوعات مقابل الواردات من الخارج وتقيد فى الجانب المدين.

وعلى ذلك فان ميزان المدفوعات يتكون من ثلاث خانات:

الأولى : تمثل المتحصلات أى الجانب الدائن (+)

والثانية: تمثل المدفوعات أى الجانب المدين (-)

والثالثة: تمثل الرصيد أى الفرق بين الجانبين الدائن والمدين

هذا وتمثل صادرات الدولة من السلع والخدمات أهم بنود المتحصلات (الجانب الدائن). كما تمثل واردات الدولة من السلع والخدمات وعبء الديون الأجنبية أهم بنود المدفوعات (الجانب المدين).

ثالثا: طبيعة القيد فى ميزان المدفوعات:

يتم القيد الحسابى فى ميزان المدفوعات طبقا لمبدأ القيد المزدوج، فمن المعروف أن عملية الشراء وعملية البيع لنفس السلعة ماهى الا وجهتين لعملة واحدة هى التبادل. وجه خروج قيمة عندما يدفع المشترى ثمن السلعة، ووجه دخول قيمة عندما يقبض البائع نفس القدر من القيمة والثمن أى يقابل كل قيد مساو له تماما فى الجانب المدين وبعبارة أخرى فان كل معاملة اقتصادية بين دولتين لها جانبين احدهما عينى والآخر نقدى، فأى متحصلات لدولة ما هى فى نفس الوقت مدفوعات لدولة أخرى، وأية مدفوعات لهذه الدولة هى متحصلات لدولة أخرى.

ويؤدى مبدأ القيد المزدوج وتساوى القيود الحسابية الدائنة بالقيود الحسابية المدينة الى ضرورة التوازن الحسابى فى ميزان المدفوعات، وينتج عن ذلك أن مفهوم التوازن والاختلال فى ميزان المدفوعات يتعين أن ننظر اليه بشكل مغاير (ما سنراه فى البحث الثالث).

رابعا: أهمية ميزان المدفوعات:

ان ميزان المدفوعات لدولة ما هو بمثابة المرآة التى تعكس العلاقات الاقتصادية لهذه الدولة مع الدول الأخرى، كما يعد أحد

المؤشرات الهامة التى توضح الوزن النسبى لاقتصاد هـــذه الدولـــة فـــى مواجهة الاقتصاد العالمى ومن ثم فان دراسة وتحليل ميزان المدفوعـــات بأقسامه المختلفة وطبيعة مكوناته وعلاقات التشابك التى يتضمنها، والنتـائج التى يتضمنها هذا الميزان من حيث وجود فـائض وطبيعتـه، أو وجـود عجز وماهى طبيعته وخصائصه المختلفة ... الخ يمثل اهمية قصوى فـى اتخاذ القرارات الاقتصادية واتباع السياسات الاقتصادية والمالية والتجاريـة الملائمة. ويمكن عرض أهم مظاهر وأهمية ميزان المدفوعات فيما يلى:-

١-يعبر الي درجة كبيرة عن حقيقة ومكانة الاقتصاد القومـــى فـــى اطار العلاقات الاقتصادية الدولية مما يؤدى الى اتخـــاذ السياســات الاقتصادية الملائمة فيما يتعلق بالسياسية التجارية وسـعر الصـرف والأثمان، والاستثمارات الاجنبية، والتعاون الاقليمى الدولى.

٢-يعبر ميزان المدفوعات عن قطاع العالم الخـارجى فـى دراسـة حسابات الدخل القومى وهو فى ذلك يعبر بدقة عن درجة تأثر الدخـل القومى فى دولة ما بنشاطها الاقتصادى الخـارجى ويشـمل التـأثير مجالات الاستهلاك والاستثمار والادخار والعمالة والتوظيف...

٣-يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات لقياس كفاءة الجـهاز الانتاجى فى داخل الدولة ومدى فعاليته. فاذا كانت الصادرات تفـوق الواردات فيعد ذلك دليلا على ارتفاع مستوى وكفاءته اما اذا حـدث العكس أى زيادة الواردات عن الصادرات بدرجة كبـيرة ومسـتمرة ومتزايدة فان ذلك يعكس عدم كفاءته وعجزه.

٤-يمكن استخدام النتائج التى يعطيها ميزان المدفوعات فى دولة مـا لقياس درجة اعتماد هذه الدولة على العالم الخارجى ومـدى تبعيتـها

والتغييرات التى تحدث فى هذا الخصـوص وانعكـاس ذلـك علـى الاعباء التى تتحملها الدولة وخاصة الديون الاجنبية.

٥-يعد ميزان المدفوعات أحد الأدوات الرئيسية التى تحدد السياسـة بل والاستراتيجية الواجب اتباعها فى مجال التنمية فاذا كـان هنـاك اعتماد متزايد وبدرجة كبيرة على الواردات مـن العـالم الخـارجى فيمكن اتخاذ الخطوات اللازمة لانشاء صناعات بغرض تصنيع جـزء كبير من هذه الواردات فى الداخل كما أنه يعطى لنا مؤشرات هامـة عن طبيعة الأسواق الخارجية ومعدلات التبادل الدولـى، والتوزيـع الجغرافى والاقليمى لحركة التجارة الخارجية وهذا يساعد فى وضـع السياسات الملائمة لتنمية الصادرات، فالاتجاه الى صناعات التصديـر وهذا ويمكن اتباع السـبيلين معـاً (صناعـات احـلال الـواردات وصناعات التصدير) مع اعطاء أهمية أكبر لتعبئة الموارد الاقتصادية بالداخل والاعتماد على الذات فى المقام الأول.

المبحث الثانى

أقسام ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من قسمين رئيسين:

الأول: يطلق عليه الحساب الجارى (حساب الدخـل) او حسـاب العمليات الجارية.

والثانى: يطلق عليه حسـاب رأس المـال أوحسـاب العمليـات الرأسمالية

وينقسم القسم الأول بدوره الى قسمين أو حسابين: هما: الحسـاب التجارى: والذى يتفرع بدوره الى حسابين فرعيين هما: حشساب التجـارة المنظورة وتشمل الصادرات والواردات من السـلع المادية المنظـورة،

وحساب التجارة غير المنظورة وتشمل النقل والسياحة والتأمين. ودخل الاستثمارات والخدمات الحكومية.

والحساب الثاني: في القسم الأول هو حساب التحويلات الذى يشمل: الهبات والتعويضات.

أما القسم الثاني في ميزان المجموعات ويطلق عليه حساب رأس المال أو العمليات الرأسمالية: فينقسم بدوره الى قسمين أو حسابين.

الأول: هو حساب رأس المال الطويل الأجل ويشمل: شركات الاستثمار المباشر، والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل.

والثاني: هو حساب رأس المال قصير الأجل: ويشمل تحركات القروض قصير الاجل، الحسابات المصرفية، الذهب، اذونات الخزانة، وأوراق وحقوق تجارية.

وفى نهاية ميزان المدفوعات يتم تخصيص بند أخير للسهو والخطأ يتم فيه الأخذ فى الاعتبار الفروق البسيطة جدا فى الميزان.

مما سبق يتضح لنا أن ميزان المدفوعات ميزان تركيبى أى يتركب أو يتكون من مجموعة من الموازين الفرعية أى التى تتفرع عنه وهذا يمثل المعنى الأول للميزان التركيبى، وهو يشمل من تم عدة موازين او حسابات هى:-

أولاً: الحساب أو الميزان التجارى ويشمل (١) ميزان التجارة المنظورة (٢) وميزان التجارة غير المنظورة.

ثانياً: حساب التحويلات ويشمل (٣) ميزان التحويلات

ثالثاً: حساب أو ميزان رأس المال ويشمل:

(٤)ميزان رأس المال طويل الأجل.

(٥)ميزان راس المال قصير الأجل، والذهب.

أى أن ميزان المدفوعات يتكون او ينقسم الى خمسة موازين فرعية هى

١-ميزان التجارة المنظورة (السلعى)

٢-ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات)

٣-ميزان التحويلات

٤-ميزان رأس المال طويل الاجل.

٥-ميزان الذهب ورأس المال قصير الأجل.

أما المعنى الثانى للميزان التركيبى هى ان عملية بنائه تتم طبقا للتدرج السابق، ويرعى تحديد الرصيد فى كل مرحلة أى فى كل حساب بمعنى تحديد الفائض والعجز فى كل ميزان، ثم ترحيله الى الميزان التالى، الى أن يتم تحديد الفائض أو العجز فى النهاية وبيان كيفية معالجة الدولة لهذا الفائض أو العجز كما سوف نرى فى المبحث الثالث.

ونقدم الصورة التركيبية لهذا الميزان، مع الاشارة الى أن صندوق النقد الدولى قد حاول العمل فى السنوات الأخيرة على توحيد طريقة عرض ميزان المدفوعات فى مختلف الدول وهى لا تخرج عن هذا العرض[١] ثم نقدم ميزان المدفوعات المصرى بشكل متكامل فى عام ١٩٨١.

---

(١)

الشكل الرتكيبى لميزان المدفوعات

نوع الحساب	متحصـــلات دائن (+)	مدفوعـــات مدين (-)	الصافى أو الرصيد الدائن+ المدين-
أولا:حساب العمليات الجارية			
#- الميزان أو الحساب التجارى			
(أ)ميزان أو حساب التجارة المنظورة			
١-السلع			
(ب)ميزان أوحساب التجارةغيرالمنظورة			
٢-النقل			
٣- التأمين			
٤-السياحة			
٥-دخل الاستثمارات			
٦-خدمات حكومية			
٧-خدمات متنوعة			
#-ميزان أو حساب التحويلات			
٨-هبات وتعويضات			
ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية:			
#-ميزان أو حساب رأس المال طويل الأجل			
٩-الاستثمارات المباشرة			
١٠-الأوراق المالية			
١١-القروض طويلة الأجل			
١٢-رؤوس أموال أخرى			
#- ميزان أو حساب رأس المال قصير الأجل			
١٣-عملات وذهب			
١٤-حصسابات مصرفية			
١٥-أذونات الخزانة			
١٦-القروض قصيرة الأجل			
١٧-الأوراق والحقوق التجارية			
١٨-السهو والخطـــأ			

وسوف نعرض بالتفصيل لأهم أقسام ميزان المدفوعات والبنود الرئيسية فى كل ميزان، ويتعين الاشارة الى أن القيد فى الجانب الدائن أو المدين ترتكز على أساس ماينتج عن هذا البند، فاذا ترتب عليه حصول الدولة على ايرادات أو متحصلات من الخارج فيقيد فى الجانب الدائن (الصادرات مثلاً) أما اذا ترتب عليه دفع الدولة المبالغ نقدية أى مدفوعات تخرج من الدولة الى الخارج فيقيد فى الجانب (المدفوعات مقابل الواردات مثلا)

أولاً: حساب العمليات الجارية

يمثل الحساب الأساسى والقسم الرئيسى لميزان المدفوعات فى دولة ما، وتسجل فيه حركات السلع والخدمات بين الدولة والعالم الخارجى ومن ثم متحصلات ومدفوعات الدولة من والى العالم الخارجى كما يتضمن الهبات والتعويضات التى تتلقاها الدولة من الدول الأخرى أو تمنحها الدولة الى الدول الاخرى وهذا الحساب يعكس الى درجة كبيرة حقيقة العلاقات الاقتصادية الدولية للدولة وهو ينقسم الى حسابين فرعيين هما الحساب أو الميزان التجارى وحساب التحويلات.

١-الحساب أو الميزان التجارى:

أهم أقسام ميزان المدفوعات أى أن الميزان التجارى لدولة ما يمثل أهم الموازين الفرعية التى تكون ميزان المدفوعات، ويشتمل على حركة انتقالات السلع والخدمات التى تقدمها الدولة الى العالم الخارجى وتلك التى تتلقاها من هذا العالم الخارجى.

وينقسم الحساب او الميزان التجارى بدوره الى ميزانين أو حسابين هما: ميزان أو حساب التجارة المنظورة، وميزان أو حساب التجارة غير المنظورة...

أ-ميزان أو حساب التجارة المنظورة[1] (السلع):

يتضمن هذا الميزان أو الحساب حركة المبادلات السلعية التي يمكن مشاهدتها أو أنها تنظر أثناء مرورها بحدود الدولة الجمركية خروا منها مودخولاً اليها ولهذا اطلق عليها التجارة المظورة ، وعند تصدير السلع من الدولة الى الخارج تنتقل ملكية هذه السلع من الدولة الى الخارج تنتقل ملكية هذه السلع من المقيمين فى الدولة الى الدول الأخرى (غير المقيمين) وتقيد الصادرات فى الجانب الدائن كمتحصلات للدولة، بينما فى حالة الاستيراد تنتقل مركبة السلع المستوردة من غير المقيمين (الدول الأخرى)الى المقيمين (للدولة صاحبة الميزان) وتقيد الواردات فى الجانب المدين حيث تؤدى الى مديونية الدولة فى صورة مدفوعات منها الى الخارج، ويعتبر هذا الميزان للتجارة المنظورة أهم وأكبر فروع وبنود ميزان المدفوعات. ويتعين الأخذ فى الاعتبار مبدأ القيد المزدوج،وقيود مقابلة فى حساب رأس المال كما سوف نرى:

ب-ميزان أو حساب التجارة غير المنظورة:

يتضمن هذا الميزان أو الحساب حركة الخدمات المتبادلة بين الدولة والدول الاخرى (التي لا يمكن نظرها أو رؤيتها) وتقيد الخدمات

---

(1) يتم التوصل الى قيمة السلع من خلال احصاءات الجمارك، حيث يتم تقييم الصادرات على أساس قيمة السلعة عند شحنها على ظهر السفينة (فوب)، أما الواردات فتقيم على اساس قيمة السلعة شاملة نفقات نقلها والتأمين عليها (سيف) ولذلك يظهر فرق بين قيمة مجموع الصادرات العالمية وقيمة مجموع الواردات العالمية وتزيد القيمة الثانية عن القيمة الاولى بما يساوى قيمة مجموع نفقات نقل السلع مابين الدول والتأمين عليها، لذلك يدو صندوق النقد الدولى الى تقييم كل من الصادرات والواردات عند شحنها على السفينة (فوب).

I- I.M.F., Balanco of Payments Yearbook, Mashingfoh.

الت يؤديها المقيمون لغير المقيمين (الأجانب) فى الجانب الدائـــن حيـث تمثل حقوقا للدولة بينما تقيد الخدمات التى يقدمها المقيمـــون فـــى الـدول الاخرى للمقيمين فى الدول المذكورة فى الجانب المدين حيث إنــها تمثـل التزامات على هذه الدولة، وأهم بنود ميزان التجـــارة غـــير المنظــورة (الخدمات)هى:

١-**النقل:** وتشمل قيمة خدمات النقل البحرى والـــبرى والجــوى والنهرى التى يقدمها مقيمون لغير مقيمين وهذه تقيد فى الجـــانب الدائـــن، بينما تقيد قيمة الخدمات المذكورة التى يقدمها غير مقيمين لمقيميـــن فـــى الجانب المدين.

٢-**التأمين:** تشمل قيمة عمليات التأمين واعادة التأمين بمختلـــف انواعه (الحياة، الحوادث، النقل) التى تتم بين المقيميـــن وغـــير المقيميـــن خلال فترة الميزان حيث تقيد أقساط التأمين التى يدفعها المقيمـــون لغـــير المقيمين (شركات تأمين أجنبية) فى الجانب المدين، ويقيد اقساط التـــأمين التى يدفعها غير المقيمين للمقيمين فى الجانب الدائن ، أما بالنسبة لمبـــالغ التأمين التى يحصل عليها المقيمون من غير المقيمين فيقيد فـــى الجـــانب الدائن بينما تقيد فى الجانب المدين مبالغ التأمين التى يحصل عليها غـــير المقيمين من المقيمين.

٣-**السياحة:** حيث يقيد فى الجانب الدائن قيمة خدمـــات الســـياحة التى يقدمها المقيمون فى الدولة لغير المقيمين (السائحين الاجانب) ويقيـــد فى الجانب المدين قيمة خدمات السياحة التى ينفقها المقيمـــون باعتبـــارهم سائحين فى الدول الاخرى ويعتبر فى حكـــم الســـائحين الطـــلاب غـــير المقيمين للدراسة والمرضى غير المقيمين للعلاج، ويعتبر فى حكم المقيـــم السائح بالخارج والطلاب للدراسة، والمرضى للعلاج.

٤-دخل الاستثمارات: ويشمل ذلك الارباح والفوائد التى تحققها استثمارات المقيمين فى الخارج وتقيد فى الجانب الدائن أما أرباح وفوائد استثمارات غير المقيمين فى داخل الدولة فانها تقيد فى الجانب المدين، أما الاستثمارات ذاتها طويلة أو قصيرة الأجل فتدخل فى حساب العمليات الرأسمالية كما سوف نرى.

٥-الخدمات الحكومية: تشمل هذه الخدمات: الخدمات القنصلية ورسوم منح التأشيرات ونفقات البعثات الدبلوماسية والنفقات العسكرية ونفقات المنظمات الدولية الموجودة، وقيمة المعاشات التى تمنحها الدولة لغير المقيمين بها، وتقيد قيمة الخدمات التى تؤديها الدولة لحكومات أو رعايا الدول الاخرى فى الجانب الدائن، بينما تقيد قيمة الخدمات التى تؤديها الدول الاخرى لحكومة هذه الدولة أو رعاياها فى الجانب المدين.

٦-خدمات متنوعة: يشمل ذلك مجموعة متنوعة من الخدمات المتبادلة بين الدول والدول الاخرى مثل حقوق الملكية التجارية والصناعية وحقوق التأليف، ايجار الافلام السينمائية، معاشات الهيئات الخاصة.

#-ميزان أو حساب التحويلات (الهيئات والتعويضات):

يتضمن هذا الميزان أو الحساب العمليات التى تتم بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان ولكن بدون مقابل. كالهبات والتعويضات وأى مدفوعات تتم دون مقابل فاذا صدرت دولة ما كميات من سلع معينة (أغذية وأدوية) الى دولة اخرى دون مقابل اى على سبيل الهبة أو أى تدفع الدولة تعويضا ما لدولة اخرى او ان يحول مقيم فى الدولة مبلغاً ما الى اقاربه فى دولة اخرى على سبيل المساعدة، فى هذه الحالات لا يوجد مقابل للعملية التى تمت أى التحويل من جانب واحد وكقاعدة عامة بالنسبة

للقيد: فانه اذا صدرت الدولة سلعة على سبيل المعونة أو الهبة الى دولة أخرى فان هذه العملية غير التبادلية تقيد أصلاً في الجانب الدائن باعتبارها صادرات. أما القيد المقابل فتكون في الجانب المدين بميزان أو حساب التحويلات، والعكس يحدث بالنسبة للدولة المستوردة للسلع دون مقابل، أو المتلقية للهبات النقدية حيث تقيد في الجانب المدين باعتبارها واردات وتقيد قيمتها في المقابل في الجانب الدائن بميزان أو حساب التحويلات.

وعلى ذلك فان ميزان التحويلات ذو طبيعة خاصة لأن القيد فيه لعمليات تتم بين الدولة والخارج (المقيمين وغير المقيمين) بدون مقابل

ثانياً: حساب العمليات الرأسمالية:

يتضمن هذا الحساب كافة العمليات التى تمثل تغيرا في مركز الدائنية للدولة أى حقوقها لدى الدول الاخرى ومديونية الدولة أى التزاماتها فى مواجهة هذه الدول أى قيمة ما للدولة من أصول وما عليها من خصوم، والتغير الذى حدث خلال فترة الميزان. وينقسم حساب العمليات الرأسمالية الى ميزانين أو حسابين هما: ميزان أو حساب رأس المال طويل الأجل، وميزان أو حساب رأس المال قصير الاجل.

#ميزان أو حساب راس المال طويل الأجل:

يتضمن هذا الميزان انتقالات الاصول المالية ورؤوس الاموال التى يزيد اجالها عن عام من المقيمين اى خروجها من الدولة ودخولها الى الدولة. هذا ويقيد فى الجانب الدائن من هذا الميزان كافة العمليات التى تؤدى الى دخول رؤوس الاموال (مثل قيد الصادرات) بينما يقيد في الجانب المدين العمليات التى تؤدى الى خروج رأ المال (مثل قيد الواردات) ولا شأن لذلك بالتأثير على مركز مديونية الدولة في الاجل

الطويل أن العبرة بأثر هذه العمليات على ميزان المدفوعات وقت القيد وليس بالأثار الآجلة لها، أى التى تترتب عليها فى المستقبل، ويشتمل هذا الميزان على البنود الآتية:

١-**الاستثمارات المباشرة:** تشمل المشروعات التى يتم انشائها فى الخارج بواسطة المقيمين أو المساهمة فى انشائها ويعتبر ذلك تصدير الرؤوس الأموال طويلة الأجل فيقيد فى الجانب المدين من ميزان رأس المال طويل الاجل، بينما يقيد فى الجانب الدائن الاستثمارات المباشرة التى يقوم بها غير المقيمين.

٢-**الأوراق المالية:** وتتمثل فى شراء الأسهم والسندات فاذا تم ذلك بواسطة المقيمين اى شرائهم لاسهم وسندات مصدرة من شركات أجنبية وفى أسواق خارجية بالدول الاخرى فيقيد ذلك بالجانب المدين أما شراء غير المقيمين لا سهم وسندات تصدر فى داخل الدولة، وبواسطة شركاتها وهيئاتها وبنوكها فانها تقيد فى الجانب الدائن من هذا الميزان أو الحساب.

٣-**القروض طويلة الأجل:** أى التى تزيد مدتها عن عام وتقيد قيمة القرض الذى يقدمه المقيمون لغير المقيمين فى الجانب المدين باعتباره تصدير الرأس المال، بينما يقيد فى الجانب الدائن ما يحصل عليه المقيمين (أى الدولة) من غير المقيمين (الدول الاخرى) من قروض باعتبارها استيرادا لرأس المال.

٤-**رؤوس أموال أخرى:** وتشمل مجموعة متنوعة من الاستثمارات طويلة الأجل لم يرد ذكرها من قبل مثل الا نصبة فى صندوق النقد الدولى وغيره من المنظمات المالية، ملكية العقارات غير التجارية وملكية العلامات التجارية وبراءات الاختراع وتقيد قيمة ما يحققه

المقيمون من الاستثمارات السابقة فى الجانب المدين باعتبارها تصديرا لرأس المال، ويقيد فى الجانب الدائن قيمة مايحققه غير المقيمين من الاستثمارات السابقة باعتبارها استيراد الرأس المال.

#-ميزان أو حساب رأس المال قصير الأجل:

يتضمن هذا الميزان رؤوس الأموال والأصول والخصوم المالية التى لايزيد آجالها عن عام واحد وهى تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة (نقود أو أصول قريبة من النقود) ويقيد فى الجانب المدين العمليات التى تؤدى الى خروج رأس المال قصير الاجل من الدولة، بينما يقيد فى الجانب الدائن العمليات التى تؤدى الى دخول رأس المال قصير الاجل الى الدولة.

فضلا عن ذلك فان حساب أو ميزان رأس المال قصير الاجل له وظيفة خاصة تتمثل فى تسوية العمليات جميع العمليات المتعلقة بكل بنود ميزان المدفوعات السابقة (الحساب الجارى، حساب رأس المال طويل الاجل) باعتبار ان القيد بهذا الحساب هو القيد المقابل للقيد الاصلى فى جميع بنود ميزان المدفوعات، أى أنه يقابل كل قيد بقيمة ما فى احد بنود ميزان المدفوعات فى الجانب الدائن قيد بالقيمة نفسها فى حساب رأس المال قصير الاجل ولكن فى الجانب المدين كما انه يقابل كل قيد بقيمة ما فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات قيد مقابل نفس القيمة فى حساب رأس رأس المال قصير الاجل ولكن فى الجانب الدائن..

فتقيد الصادرات السلعية فى الجانب الدائن من ميزان التجارة المنظورة وفى الجانب المدين من حساب رأس المال قصير الاجل.. أما الواردات السلعية فانها تقيد فى الجانب المدين من ميزان التجارة

المنظورة وفى الجانب الدائن من حساب او ميزان رأس المال قصير الاجل وذلك تطبيقاً لمبدأ القيد المزدوج.

***ويشتمل هذا الميزان على البنود الآتية:**

١-عملات وذهب: ويقصد بهذه العملات النقد الاجنبى الذى يمكن استخدامها فى تسوية المدفوعات الدولية، ويقيد فى الجانب المدين من هذا الميزان ما يمتلكه المقيمين من رصيد النقد الاجنبى والذهب فى دولة باعتبار تصدير لرأس المال ويقيد فى الجانب الدائن ما يمتلكه غير المقيمين من رصيد النقد الاجنبى والذهب فى الدولة (صاحبة ميزان المدفوعات) باعتباره استيراد لرأس المال.

٢-الحسابات المصرفية: ويقصد بها الودائع الجارية (تحت الطلب) والودائع لاجل التى لاتزيد عن عام هذا وتقيد الودائع التى يحتفظ بها المقيمون فى دولة ما فى البنوك بدولة اخرى فى الجانب المدين بينما تقيد الودائع (أو التغير فى قيمتها) التى يحتفظ بها غير المقيمين فى بنوك هذه الدولة فى الجانب الدائن.

٣-اذونات الخزانة: وهى السندات التى تصدرها الدولة لأجل لا يزيد عن عام، ويقيد فى الجانب المدين ما يملكه المقيمون من سندات أجنبية (أو التغير فى قيمتها) ويقيد فى الجانب الدائن ما يملكه غير المقيمين من سندات وطنية

٤-القروض قصيرة الأجل: وهى الاعتمادات المصرفية والتسهيلات- الائتمانية التى لا يزيد أجلها عن عام واحد ويقيد فى الجانب المدين ما يحصل عليه غير المقيمين من قروض من البنوك الوطنية (أو التغيير فى قيمتها) بينما يقيد فى الجانب الدائن ما يحصل عليه المقيمين من قروض من البنوك الاجنبية بالخارخ أى بدولة أخرى.

٥-**الأوراق والحقوق التجارية:** وتتمثل الاوراق التجارية في الكمبيالات والسندات الاذنية أما الحقوق التجارية فتتمثل في المبالغ المستحقة كثمن لسلع سلمت ولم تدفع قيمتها بعد، والمبالغ التى دفعت كثمن لسلع لم تسلم بهد ويقيد فى الجانب المدين ما يمتلكه المقيمون في دولة معينة لاوراق تجارية فى دولة أخرى (أو حقوق تجارية أخرى أو التغيير فى قيمتها) بينما يقيد فى الجانب الدائن ما يمتلكه غير المقيمين لأوراق تجارية أو حقوق تجارية (أو التغير فى قيمتها) في الدولة صاحبة الميزان.

***أخيراً: بند السهو الخطأ:**

يمثل هذا البند أخر بنود ميزان المدفوعات وهو بمثابة قيد تعويضى لمقابلة الفروق التى قد تحدث فكما ذكرنا من قبل فان كل قيد بقيمة فى احد جانبى ميزان المدفوعات أو فى اقسامه وحساباته وبنوده السابق عرضها يقابله قيد بالقيمة نفسها فى الجانب الاخر _مبدأ القيد المزدوج) ويترتب على ذلك ان يكون ميزان المدفوعات دائما فى توازن حسابى أى تعادل وتساوى الجانبين الدائن والمدين.

ولكن قد يحدث ألا تكون القيمة التى نحصل عليها لمجموع البنود فى الجانب الدائن مساوية تماما للقيمة التى نحصل عليها لمجموع البنود فى الجانب المدين، ولا يعنى ذلك سوى وجود فرق بسيط يتم تسويته عن طريق بند السهو والخطأ ونقيد فيه قيمة الفرق بين القيمة الكلية للجانب الدائن والقيمة الكلية للجانب المدين فى ميزان المدفوعات، وتقيد فيه السهو والخطأ فى الجانب الاقل فى الميزان سواء كان الدائن أم المدين وذلك حتى يتساوى الجانبان كما هو مفترض.

هذا ويتعين الاشارة الى ان ما يقيـد فـى احـد جـانبى مـيزان مدفوعات احدى الدول "صادرات -دائن" لا بد أن يقيد فى نفس الوقت فـى ميزان مدفوعات دولةاخرى ولكن فى الجـانب الاخـر "واردات – مديـن

المبحث الثالث

التوازن والاختلال فى ميزان المدفوعات

رأينا أن ميزان المدفوعات أقسامه المختلفة هو بمثابة سجل تقييد فيه كافة العمليات التجارية والمالية والنقدية (الاقتصادية) خلال فترة معينة- عادة سنة- بين المقيمين فى دولة ما (الدولة صاحبة الميزان) والمقيمين فى الدول الاخرى كما رأينا أنه من وجهة النظر الحسابية فانه يكون متوازناً توازناً دائماً نتيجة تطبيق مبدأ القيد المزدوج. ومن ثم يكون التساؤل عن حقيقة ما تعانى منه موازين المدفوعات لعديد من الدول (ومنها مصر) من اختلال وعجز مستمر وما تحققه بعض الدول (قلة منها اليابان والمانيا على سبيل المثال) من توازن بل وفائض؟

هنا يتعين ألا نأخذ فى الاعتبار ميزان المدفوعات بأكمله فهو فى هذه الحالة متوازن حسابياً وانما يتعين ان نأخذ فى الاعتبار كل حساب أو ميزان، بل وكل بند داخل كل ميزان على حدة وتحليله ومن ثم فهو الذى يفسر طبيعة ونتيجة الميزان بأنه فى توازن أو فى اختلال.

ومن المتفق عليه أن يتم وصف هذا التوازن أو الاختلال بأنه اقتصادى وعليه فاننا عندما نعرض للتوازن والاختلال فى ميزان المدفوعات فان المقصود هو التوازن والاختلال الاقتصادى:

أولاً: التوازن والاختلال الاقتصادى[1]:

([1]) د.احمد جامع: المرجع السابق ذكره ص٢٢٥-٢٢٨

د.عادل حشيش: المرجع السابق ذكره ص١٠٥-١١١

كما ذكرنا يتعين لكى نتعرف على التوازن والاختلال فى ميزان المدفوعات أن نأخذ فى الاعتبار كل بند على حده وتحليله وفى هذا الخصوص يتم التمييز بين نوعين اساسيين من العمليات بحسب الهدف من اجرائها هما:

الأول: العمليات التلقائية أو المستقلة.

الثاني: عمليات الموازنة أو العمليات التعويضية.

***العمليات التلقائية أو المستقلة:**

هى تلك التى تتم لذاتها وبهدف محدد وهو تحقيق الربح أو الاشباع والحصول على النقد الاجنبى دون الاخذ فى الاعتبار وضع ميزان المدفوعات فى مجمله ومثال ذلك تصدير السلع أو استيرادها وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، منح القروض ورؤوس الاموال او الحصول عليها. فهذه العمليات تتم دون نظر الى وضع ميزان المدفوعات او الأخذ فى الاعتبار مسألة الموازنة أو التعويض ومن ثم التوازن والاختلال فى ميزان المدفوعات.

***أما العمليات التعويضية أو عمليات الموازنة:**

هى تلك التى لا تتم لذاتها وانما تتم بالنظر الى وضع ميزان المدفوعات فهذه العمليات تتم من اجل تعويض أو تسوية أو موازنة ما تم (من قبل) مقتضيات تلقائية أو مستقلة سبق القيام بها .. ومثال عمليات الموازنة، استيراد الذهب أو تصديره، الحصول على قروض قصيرة الاجل من الخارج أو منحها للخارج، التغيير فى قيمة الاوراق التجارية

-Ellsworth, T.,The Internationl Economy, 3 rd ed., Macmillan Co., New York., 1965 PP; 255-285.

المسحوبة ويقصد بهذه العمليات تحقيق التوازن المحاسبى وليس التوازن الاقتصادى فى ميزان المدفوعات.

-يوصف ميزان المدفوعات بانه فى توازن او اختلال اقتصادى عند التركيز على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها، فعند تعادل مجموع قيمة الجانب الدائن (المتحصلات) مع مجموع قيمة الجانب المدين (المدفوعات) فان ذلك يعنى توازن الميزان، أما عدم تعادل مجموع قيمة الجانبين فيعنى اختلال الميزان.

-يأخذ اختلال الميزان صورتان:

الأولى: هى الفائض وذلك عندما تزيد قيمة الجانب الدائن فى العمليات التلقائية أو المستقلة عن قيمة الجانب المدين .

والثانية: هى العجز: وذلك عندما تزيد قيمة الجانب المدين فى هذه العمليات عن قيمة الجانب الدائن.

-يوصف ميزان المدفوعات فى حالة تحقيق فائض بأنه موجب أو مواتى أو فى صالح الدولة، أما فى حالة تحقيق عجز فانه يوصف بأنه سالب أو غير مواتى أو فى غير صالح الدولة.

-طبقاً لأقسام ميزان المدفوعات السابق بيانها نجد ان العمليات التلقائية أو المستقلة تتحقق بصفة عامة فى حساب العمليات الجارية وفى حساب العمليات الجارية وفى حساب رأس المال طويل الاجل، أما عمليات الموازنة أو التعويضية فتتحقق بصفة عامة فى حساب رأس المال قصير الأجل.

-ومن ثم يمكن القول بصفة عامة ان ميزان المدفوعات يكون متوازنا عندما تتعادل قيمة الجانب الدائن فى حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الاجل مع قيمة الجانب المدين فى هذين

الحسابين ويكون مختلا فى شكل فائض عندما تزيد قيمة الجانب الدائن فى هذين الحسابين عن قيمة الجانب المدين فيهما، ويكون مختلا فى شكل عجز عندما تزيد قيمة الجانب المدين فى الحسابين عن قيمة الجانب الدائن فيهما.

<u>-هناك استثنائين من قاعدة أن حساب العمليات الجارية:</u>

وحساب رأس المال طويل الاجل انما يشتملان على العمليات التلقائية أو المستقلة.

-الاستثناء الأول: أن الهبات والقروض طويلة الاجل التى تمنح فقط من اجل تحقيق التوازن فى ميزان مدفوعات الدولة المتلقية لهما لا يمكن اعتبارها عمليات تلقائية أو مستقلة بل هى فى الواقع عمليات تعويضية أو موازنة ومن ثم يجب اخراجها من حسابى العمليات الجارية ورأس المال طويل الأجل عند مقارنة الجانب الدائن بالجانب المدين فيهما من اجل تقرير ما اذا كان ميزان المدفوعات متوازناً أو مختلاً وبيان نوع الاختلال.

*<u>الاستثناء الثانى</u>: أن عمليات رأس المال قصير الأجل التى تجرى بصفة مستقلة عن حالة أو وضع ميزان المدفوعات وتهدف الى تحقيق ايراد أو المضاربة فهى تتم لذاتها ودون نظر الى وجود عمليات اخرى سبق القيام بها فى ميزان المدفوعات- يجب أن تدرج ضمن العمليات التلقائية أو المستقلة ويجب اضافتها الى حسابى العمليات الجارية ورأس المال طويل الأجل عند المقارنة بين الجانب الدائن والجانب المدين لهما وبغرض تقرير توازن ميزان المدفوعات أو اختلاله ونوع هذا الأخير.

-اذا ما تم توجيه الاستثمار ورأس المال طويل الأجل الذى قدم الى الدولة فى استخدامات من شأنها زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى وبالتالى قدرته على زيادة صادراته فيما بعد أو تقليل وارداته وتدعيم قدرته على دفع اقساطه وفوائده عندما يحين وقت السداد، فى هذه الحالة يصبح من المبرر تماما ادماج حساب رأس المال طويل الأجل مع حساب العمليات الجارية واعتبارهما وحدة واجدة وبالتالى تقرير توازن ميزان المدفوعات.

-أما اذا لم يوجه رأس المال الذى قدم الى الدولة لزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى بل استخدم فى وجوه اخرى غير انتاجية (مثل الحصول على معدلات حربية) فلن يكون من المبرر ادماج حساب رأس المال طويل الأجل مع حساب العمليات الجارية واعتبارهما وحدة واحدة من أجل تقرير توازن ميزان المدفوعات بل سيكون من الاصوب اخراج مقدار ورأس المال هذا من حساب رأس المال طويل الاجل كما هو الحال بالنسبة للقروض طويلة الاجل التى تحصل عليها الدولة بهدف تغطية العجز فى ميزان مدفوعاتها وتركيز النظر على باقى هذا الحساب بالاضافة الى جانب العمليات الجارية لمعرفة ما اذا كان ميزان المدفوعات متوازنة أو أنه على العكس من ذلك مختل فى الواقع.

ثانياً: العجز المؤقت والعجز الدائم فى ميزان المدفوعات:

يتعين التفرقة بين العجز المؤقت والخفيف والعجز الدائم والكبير فى ميزان المدفوعات. -فالعجز المؤقت والخفيف: يمكن اعتباره عاديا ولا يثير مشكلات كبيرة لانه سيختفى فى المستقبل القريب ويحل محله فائض مؤقت ونجد ان العجز المؤقت أو الفائض المؤقت هو أمر طبيعى تماماً ولا يدعو الى اتخاذ اى اجراء خاص لمكافحته.

-أما العجز الكبير والدائم هو الذى يستلزم اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد منه بل والقضاء عليه لانه يعنى نقصاً مستمرا فى أصول الدول قصيرة الاجل ومواردها من العملات الاجنبية والذهب، وزيادة التزامات ومديونية الدولة وتراكم الديون وزيادة اعبائها بل الوقوع فى حلقة مفرغة للاستدانة اى مزيد من الاقتراض الخارجى لسداد القروض القديمة المستحقة وفوائدها وهكذا... مما يضيق الى حد كبير من القدرة الاقتصادية للدولة ويؤثر فى جهازها الانتاجى ويؤدى الى تدهور عملتها الوطنية ويقلل من ثقة الاقتصاديات الاخرى والمنظمات الاقتصادية الدولية فى اقتصادها ويترتب على ذلك فرض المزيد من الشروط. وانعكاسات ذلك كله على الاوضاع الاقتصادية الداخلية بالتدهور وزيادة حدة المشكلات مثل البطالة، وعجز الموازنة العامة، وارتفاع الاثمان ومعدلات التضخم.

وعلى ذلك لا بد من وضع نهاية للعجز ادائم والمستمر والمتضخم فى ميزان المدفوعات لبعض الدول، كذلك يتعين انهاء الفائض الكبير والدائم والمستمر فى ميزان المدفوعات لبعض الدول الاخرى حيث ان تحقيق دولة ما لفائض فى ميزان مدفوعاتها انما يعنى حتما تحمل دولة اخرى لعجز فى هذا الميزان.

ونشير فى النهاية الى أهم أسباب العجز الدائم والمستمر والتى تتمثل فيما يلى:-

١-ضعف القدرة الانتاجية للاقتصاد وبطء معدلات الانتاجية ومن ثم تدهور الانتاج وتقلص الفائض الذى يمكن ان يوجه التبادل الخارجى والاعتماد المتزايد على الخارج.

٢-الأسباب المتعلقة بالاقتصاديات المتخلفة من حيث اختلال الــــهيكل الانتاجى والاعتماد على محصول واحدة والتبعية للعــــالم الخــارجى وغياب الخدمات الاساسية مما يستلزم الاعتماد على الواردات.

٣-عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها مثل الكوارث التـــى تصيــب الانتاج الأولى والزراعى.

٤-تدهور معدلات التبادل الدولى فى غير صـــالح منتجــات الدولـــة وسيادة التبادل غير المتكافئ، وقدم القدرة علــــى مناقشـــة الاســـواق الخارجية بالنسبة للصادرات.

٥-التنمية الاقتصادية حيث تستلزم الاعتماد المتزايد على الخارج فــى استيراد السلع الانتاجية والسلع الوسيطة.

٦-عدم اتباع الأساليب التخطيطية اللازمة بالنسبة للتجارة الدولية مما يترتب عليه تزايد مستمر فى الواردات، وعــــدم نمـــو الصـــادرات، وتدهور فى سعر النمو -مما يزيد من عجز ميزان المدفوعات، فعنــد عن تزايد أعباء الديون من أقساط وفوائد.

المبحث الرابع

دراسة تحليلية لميزان المدفوعات المصرى[1]

للتعرف على نمط العلاقات الاقتصادية التى توجد حاليا بين الاقتصاد المصرى وبقية اجزاء الاقتصاد الدولى نقوم أولاً بقراءة لميزان المدفوعات المصرى للعامين ١٩٨٣ /١٩٨٤ و ١٩٩١/١٩٩٢ ويفصل بين التاريخين فترة تقارب العشر سنوات تمكن من التعرف على ما قد يكون قد ظهر من فروق كيفية فى نمط هذه العلاقات. فاذا كما تمت هذه القراءة نحاول فى مرحلة تالية ان نرى ما يمكن أن يستخلص منها فى شأن الوضع الاقتصادى العام وما يتضمنه من مشكلات اقتصادية ملحة، ونوع الهيكل الاقتصادى الذى يعكسه هذ الوضع الاقتصادى.

أولاً: ميزان المدفوعات بالنسبة لهذين العامين سنقدم دلالة هذه القراءة على النحو التالى:

-نأخذ أولاً المعاملات الجارية بين الاقتصاد المصرى والخارج فى شقيها المنظور وغير المنظور على التوالى.

-نأخذ ثانياً وضع ميزان المعاملات الجارية فى هذين التاريخين.

-ونرى ثالثا المعاملات الرأسمالية لمصر بين التاريخين.

-ونبين رابعاً الهيكل السلعى والتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية لمصر.

-ونبلور ما يترجمه هذا الهيكل من نمط لتقسيم العمل الدولى الذى يساهم فيه الاقتصاد المصرى ونوع مساهمته فى هذا النم.

([1]) تم الاعتماد الكلى فى ها المبحث بدراسة استاذنا الدكتور محمد دويدار فى الفصل الثانى عن العلاقة الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصرى فى المرجع السابق الاشارة اليه من ص٤٣-ص٥٢

-ننتهى ببيان الاتجاه الغالب لميزان المدفوعات المصرى عبر الفترة ما بين التاريخين.

١-المعاملات الجارية المنظورة:

وهى المعاملات التى ترد على الصادرات المصرية التى تباع فى السوق الدولية والواردات التى يتم شراؤها من الخارج.

قيمياً، بمليون الجنية المصرى، بلغت الصادرات المصرية من السلع المادية ٢٨٥٩,٨ فى ١٩٨٣/١٩٨٧٤، ١١٥٥٤,٦ فى ٩١/١٩٩٢[١]. وتمثلت اهم الصادرات فى البترول (٦٠% من اجمالى الصادرات) والحاصلات الزراعة (٣٨,٥%) بالنسبة لعام ٨٣/١٩٨٤، وفى البترول (٣٧,٨%) والسلع تامة الصنع (قضبان الألومونيون والأقمشة والملابس الجاهزة) (١٢,٣%) والسلع نصف مصنوعة (غزل القطن والألومونيوم الخام) (١٠,٩%) والحاصلات الزراعية (قطن خام / بطاطس/ برتقال/ بصل مجفف) (٨,٢%) بالنسبة لعام ٩١/١٩٩٢.

فى شأن الصادرات المصرية نلاحظ

١-تراجع الأهمية النسبية للبترول والحاصلات الزراعية (وخاصة القطن الخام).

٢-تزايد الأهمية النسبية للسلع نصف المصنوعة (خاصة الألومنيوم الخام) والسلع تامة الصنع (قضبان الألومنيوم والملابس الجاهزة)

([١]) لا يمكن مقارنة التغير فى قيمة الصادرات محسوبة بالجنية المصرى، بالنسبة للتاريخين لأن ذلك يتوقف على:

أولاً: على اثمان الصادرات المصرية فى كل من التاريخين.

وثانياً: على قيمة الجنيه المصرى بادولار الامريكى. وقد انخفضت قيمة الأول بالنسبة للثانى، من ١,٤٢٨ فى ١٩٨٣ الى متوسط ٠,٣ فى ١٩٩٢.

٣-أن الصادرات من السلع الزراعية غير التقليدية (البطاطس والبرتقال) لا تمثل أكثر من ٢/٢% فى ١٩٩٢.

٤-أن صادرات الأقمشة والملابس الجاهزة لا تمثل أكثر من ٨% من الصادرات فى ١٩٩٢.

أما الواردات المصرية من السلع المادية فقد كانت قيمتها ٧٣٤٨,٨ مليون جنيه. و ٣٣٠٧٤ مليون جنية فى السنتين ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٩٢/٩١، على التوالى. وتتمثل أهم الواردات فى السلع الغذائية (قمح، ذرة، شاى، البان، ومنتجات البان، سكر مكرر، دقيق قمح) التى تمثل ٢٧,٦% من اجمالى الواردات فى ١٩٨٤/٨٣ ، ٢٧/١% فى ١٩٩٢. (يلزم لادراك أهمية المستورد من المواد الغذائية معرفة ما يمثله هذا الاستيراد من اعتماد للمجتمع المصرى على الخارج فى التزود بنوع من السلع يمثل أهمية حيوية للمجتمع، وهى سلع الغذاء، الذى أصبح يستعمل كسلاح فى السيطرة على البلدان المستوردة من جانب البلدان المصدرة). فاذا ما أخذنا المستورد من كل السلع الاستهلاكية وجدناه يمثل ٢٣,٤% من اجمالى الواردات فى ١٩٨٤/٨٣ و ٢٠% من ١٩٩٢. من قيمة هذه السلع الاستهلاكية تمثل قيمة سيارات الركوب واجهزة التليفون ٣١% فى ١٩٨٤/٨٣ و ١٧,٥% فى ١٩٩٢. وتجرى التفرقة بين طوائف الواردات وفقا لدرجة تصنيع السلعة المستوردة بين: وقود ومواد خاد (وتمثل ١٣% من اجمالى الواردات فى ١٩٨٤/٨٣، ١٦% فى ١٩٩٢)، وسلع وسيطة (أهمها مواد كيماوية، أخشاب، قضبان، حديد، شحوم حيوانية وزيوت نباتية، ورق صحف)، وتمثل ٣٢,٥% و ٤٠,٦% فى السنتين المذكورتين على التوالى) وسلع استثمارية (أهمها أجهزة كهربائية، آلات حلج ونسيج، مضخات سوائل ومضاغط هواء، محركات انفجارية، وقاطرات عربات،

وتمثل ٢٩,٢% و ٢٣,٥% فى ٨٣/١٩٨٤ و ١٩٩٢ على التوالى) وسلع استهلاكية.

هذه التفرقة تفيد فى التعرف على درجة تصنيع السلع المستوردة من خارج الاقتصاد المصرى (بما يخلقه انتاجها من عمالة ودخل هناك)، ومن ثم مدى ما يمكن أن يطرأ عليها من عمليات تصنيع (ومن ثم من خلق للعمالة وللدخل) فى داخل الاقتصاد المصرى. ويلاحظ أن زيادة نسبة الواردات من السلع الوسيطة وان كان يعكس توسعا فى النشاط الصناعى فى الداخل الا أنه يمكن ان يبين فى نفس الوقت أن الانتاج الصناعى يعتمد بدرجة متزايدة على الخارج الأمر يجعله أكثر حساسية لمشكلات ميزان المدفوعات ويعرضه بدرجة أكبر لمخاطر عجز هذا الميزان، اذ يقلل العجز من المتاح من العملات الأجنبية لمواجهة استيراد متطلبات الانتاج الصناعي الداخلى من السلع الوسيطة المستوردة. وللحكم على ما اذا كان نمط الواردات يخدم فى النهاية متطلبات بناء قاعدة انتاجية صلبة للاقتصاد المصرى تكون أساسا لتطوره فى الزمن الطوي تلزم معرفة الاستخدامات النهائية للسلع الاستثمارية والسلع الوسيطة وما اذا كانت تستخدم فى انتاج سلع انتاجية أم سلع استهلاكية. وفى هذه الحالة الأخيرة، ما اذا كانت تستخدم فى انتاج سلع اساسية لتجدد انتاج القوة العاملة أم سلع استهلاكية ترفيه لا ينعم بها الا فئة محدودة من فئات المجتمع. هذا فيما يتعلق بجانب الميزان التجارى من الصادرات والواردات المنظورة.

أما بالنسبة لوضع هذا الميزان فنلاحظ

١-أن بميزان التجارة عجز يقدر بـ٤٤٨٩ مليون جنية فى ٨٣/١٩٨٤ و ٢١٥١٩,٥ مليون جنيه فى ١٩٩٢.

٢- ابتداء من هذا العجز، المتزايد فى استمراره، نجد أن نسبة تغطية الصادرات المنظورة للواردات المنظورة هى حوالى ٤٠% فى ١٩٨٤/٨٣ تناقص الى ٣٦/١% فى ١٩٩٢/٩١ (والى ٣١,٨% فى ١٩٩٣) أى أن قدرة الاقتصاد المصرى على تغطية احتياجاته من السلع المادية المستوردة عن طريق تصدير السلع المادية، هذه القدرة النسبية هى فى تناقص مستمر خلال فترة العشر سنوات من ١٩٨٤/٨٣ الى ١٩٩٢/٩١.

٣-المعاملات الجارية غير المنظورة:

فى جانب الصادرات غير المنظورة للاقتصاد المصرى تتمثل أهم هذه الصادرات فى تصدير القوة العاملة المصرية نحو الخارج، وعلى الأخص الى البلدان العربية النفطية وتصدير خدمة المرور فى قناة السويس وخدمة السياحة للسائحين من العرب والأجانب. فى مقابل ذلك يقوم المصريون العاملون فى الخارج بتحويلات نقدية وعينية الى داخل الاقتصاد المصرى تمثل جزءا من مدخراتهم من دخول عملهم بالخارج. كما تحصل هيئة قناة السويس على رسوم المرور فى القناة ويحصل الاقتصاد المصرى على متحصلات من السياحة.

وتمثل الايرادات التى يحصل عليها الاقتصاد المصرى من هذه الخدمات أهم متحصلاته من هذه الصادرات غير المنظورة التى بلغت ٥٨٧٣,١ مليون جنيه، ٤٦٤٤٥ مليون جنيه فى ١٩٨٤/٨٣، ١٩٩٢/٩١، على التوالى. وكان النصيب النسبى للمساهمة الناجمة عن تصدير القوة العاملة ٢١% فى ١٩٨٤/٨٣، ٣٩% فى ١٩٩٢/٩١ ومساهمة السياحة بـ٣,٩% فى ١٩٨٤/٨٣، ٣٤% فى ١٩٩٢/٩١ ومساهمة رسوم المرور بقناة السويس بـ ١١,٦% و ١٤% فى هاتين السنتين. من ذلك نلاحظ:

١-تزايد اعتماد الاقتصاد المصرى فى الحصول على القوة الشرائية التى يمكن استخدامها فى السوق الدولية على مبيعاته فى الخارج من الصادرات غير المنظورة بالنسبة للصادرات المنظورة.

٢-فى اطار الصادرات غير المنظورة، وحتى سنة ١٩٩١، تزايد الأهمية النسبية لتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ولرسوم المرو فى قناة السويس (التى تقدم خدمة نقل دولية) ولايرادات السياحة، كمصادر للموارد المالية من التعامل مع الخارج. وكلها تمثل مصادر غير متيقنة، إذ تتوقف فى حدوثها ومداها على ظروف الاقتصاد الخارجى، أى على ظروف ليس للمجتمع المصرى سيطرة تذكر عليها.

فتحويلات المصريين العاملين فى الخارج تتوقف على عوامل عديدة منها: عدد هؤلاء ونسبة العمالة الفعلية بينهم فى الخارج ومستويات أجورهم ومرتباتهم ومدد بقائهم فى الخارج ومعدلات استهاكهم فى الخارج وما يحتفظون به من مدخرات فى الخارج تتأثر لآن نسبيا بالضريبة التى تفرضها الحكومة المصرية على دخولهم المكتسبة فى الخارج. وتتوقف هذه التحويلات فى مدى أبعد على الغلق التدريجى لسوق العمل فى البلدان العربية الفعلية أمام القوة العاملة المصرية واستبدال قوة عمل أسيوية بها، كما يحدث منذ بداية التسعينات. حتى الزيادة الكبيرة فى تحويلات العاملين فى الخارج ابتداء من نهاية ١٩٩١ (إذ قفزت هذه التحويلات من ٣٧٧٥ مليون دولار فى ١٩٩١/٩٠ الى ٥٤٧٨ مليون، ٧٢٦٠ مليون فى ١٩٩٢/٩١، ١٩٩٣/٩٢ على التوالى) فهى تعزى الى التوتر الذى ساد منطقة الخليج بغزو العراق للكويت والحرب التى تلت ذلك، وهذه هى الأخرى عوامل لا سيطرة للمجتمع المصرى عليها.

وتتأثر ايرادات قناة السويس بحركة النقل الدولـــى بصفـــة عامـــة ونقل النفط بصفة خاصة (وتمثل الحمولة امارة بالقناة من النفط ٣٢% مــن اجمالى الحمولة المارة بها ١٩٩٢). وهذه الحركة تتوقـــف علـــى أزمـــة الاقتصاد الدولى. ويتوقف نصيب القناة منها على قدرتـــها علـــى مجـــارة التطور التكنولوجى فى النقل البحرى، وعلى ما يوجد من مشروعات نقـــل دولى بديلة (جويـــة أو بحريـــة أو بريـــة)، كخطـــوط أنـــابيب البـــترول ومشروعات النقل بالجاريات بما يتضمنه من تشابك أنواع مختلفـــة مـــن النقل (البرى، البحرى، الجوى) دوليا واداخليا بوسائل النقل المختلفة، ومـــا تتضمنه هذه المشروعات من مشروعات قنوات بديلة يجرى الحديث عنـــها الآن فى اطار التصورات "الشرق أو سطية" للولايات المتحدة واســـرائيل والدول الخليجية.

أما ايرادات السياحة الدولية فى مصر فهى الأخرى ايرادات غـــير مستقرة. وتتوقف على حالة الاقتصاد الدولى الذى يحدد الطلـــب العـــالمى على السياحة، بصفة عامة، وحالة الاقتصاديات العربية النفطية، ابتداء من ايراداتها من تصدير النفط، بصفة خاصة، بالنسبة للسياح العـــرب الـــذى يفدون الى مصر (ويمثلون ٣٨% من عدد السياح فـــى ١٩٩١، ونســـبة مساهمة ايرادات السياحة العربية تفوق هذه النســـبة نظـــراً لأن الســـائح العربى عادة ما يقضى فى مصر عددا من الليالى يفـــوق متوســـط مـــدة الاقامة للسياحة الدولية فى مصر). كما تتوقف ايرادات السياحة على حالـــة الاستقرار السياسى والأمنى فى المنطقة العربية. وهى حالة تعانى حاليـــاً من عملية لخلخلة استقرار الشعوب العربية تتم بتنظيم تعاون وثيـــق بيـــن احدى القوى الدولية ذات المصلحة فى تأكيد ضمان السيطرة على المنطقـــة العربية ببترولها وبترودولاراتها عن طريق ضرب الامكانيـــات الحقيقيـــة

للشعوب العربية، وبين قوى داخلية يرتبط سلوكها الاجتماعى العنيف بقسوة الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان العربية فى ظل انتشار البطالة والتضخم واعادة توزيع الثروات والدخول على حساب الغالبية من السكان. هذا العامل الأخير أصبح من أكثر العوامل فعالية فى تحديد ايرادات السياحة الدولية فى مصر فى السنوات الثلاثة الأخيرة.

كل هذه العوامل التى تكمن خلف هذه المصادر الثلاثة للموارد المالية الخارجية تدفع الى الاعتقاد بضرورة الا تبنى امالا عظاما على هذه المصادر فى المستقبل القريب.

وفى جانب مدفوعات الاقتصاد المصرى فى مقابل الواردات غير المنظورة تبرز المدفوعات التى يتحملها الاقتصاد المصرى كفوائد للديون الخارجية وأرباح تحققت لأجانب فى مصر ويجرى تحويلها الى خارج الاقتصاد المصرى. وهى تمثل ٣٣،٦% من اجمالى المدفوعات غير المنظورة التى تحمل بها الاقتصاد المصرى فى ١٩٨٤/٨٣ (مع ادخال تحويلات المصريين العاملين الى اجمالى متحصلات الاقتصاد المصرى من المعاملات غير المنظورة فى تقابل المتحصلات مع المدفوعات) [١].

([١]) فى التعرف على وضع ميزان العمليات الجارية (منظورة وغير منظورة) يلاحظ انه من الناحيسة الشكلية يمكن ادخال تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فى جانب المتحصلات من المعاملات غير المنظورة. فى هذه الحالة، تشترك هذه التحويلات فى تحديد وضع ميزان المعاملات غير المنظورة ثم بعد ذلك تؤخذ التحويلات الاخرى (وخاصة التحويلات التى تتلقاها الحكومة المصرية، التحويلات الرسمية) فى تحديد وضع ميزان المعاملات الجارية (منظورة وغير منظورة). هذا هو سبيل أول انتهج فى بناء ميزان المدفوعات المصرية حتى منتصف الثمانينات. أما السبيل الثانى فيتمثل فى قصر الجانب الايجابى من ميزان المعاملات غير اللمنظورة

ومثلت ٢٧% فى ١٩٩٢/٩١ (سنرى فيما يلى معيارا أدق لبيـــان عـــبء هذه المدفوعات) (خاصة بالنسبة لخدمة المديونية الخارجية، بنسبتها الـــى متحصلات الاقتصاد المصرى من الصادرات المنظورة) ويلى هذا البنـــد من مدفوعات المعاملات غير المنظورة ما يتحمله الاقتصاد المصرى مـــن مدفوعات المعاملات غير المنظورة ما يتحمله الاقتصاد المصـــرى مـــن مدفوعات ناجمة عن سياحة المصريين وعلاجهم وتعليم بعض منهم فـــى الخارج.

٣-ميزان المعاملات الجارية:

فإذا ما أخذنا مجمل ميزان المعاملات الجارية فانه يبين أن شـــقه المتعلق بالمعاملات المنظورة (الصادرات والواردات المادية) شهد عجـــزاً طوال الفترة من ١٩٨٤/٨٣ الى ١٩٩٢/٩١، وكان معدل العجز فى تزايـــد خلالها. أما شقه الخاص بالمعاملات غير المنظورة فقد شهد فائضا طـــوال الفترة مع تناقص فى معدل الفائض خلالها. وتكون محصلة اجمالى ميزان العمليات الجارية (منظورة وغير منظورة)، داخـــلاً فـــى هـــذه الأخـــيرة التحويلات الواردة من المصريين العاملين بالخـــارج وتلـــك التـــى تـــرد للحكومة المصرية عجزا فى هذا الميزان فى ١٩٨٤/٨٣ بمعدل (العجـــز منسوبا الى اجمـــالى المتحصـــلات الجاريـــة) ١١,٣%، وفائضـــا فـــى ١٩٩٢/٩١ بمعدل ٤٢,٥%، الأمر الذى يعكس، مع تناقص نسبة تغطيـــة

على الموارد المالية المتحصلة من المرور فى قناة السويس والســـياحة و"متحصـــلات أخرى" لا تدخل فيها تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فى هذه الحالة، تدخـــل هذه التحويلات فى تحديد وضع مجمل ميزان المعاملات الجارية (منظـــورة وغـــير منظورة) ومعها التحويلات التى تتلقاها الحكومة المصرية هذا سبيل ثانى اتبـــع بعـــد منتصف الثمانينات.

الصادرات المنظورة للواردات المنظورة، اعتماد الاقتصاد المصرى علـــى الموارد المالية الناجمة عن بيعه للخدمات فى الخارج (وعلـــى الاخـص الناجمة عن تصدير القوة العاملة المصرية).

وتكتمل صورة التعاملات بين الاقتصاد المصرى وبقية الاقتصـــاد العالمى بادخال التغيرات فى التدفقات الناجمة عـــن التحركـات الدوليـة لرؤوس الأموال التى تنعكس فى تغيرات فى أصول وخصـــوم الاقتصـــاد الوطنى. ويحتوى حساب هذه العمليات، كما نعـــرف علـــى الاســتثمار المباشر الذى يتضمن تنقلات أصول مالية لمدة تزيد على ينة من تـــاريخ الصدور. ويتضمن الاستثمار المباشر نوعا من الادارة المباشرة من جانب المستثمر ترتكز على ١٠% من ملكية المشروع كحد أدنى فى العادة. كما تحتوى هذه العمليات كذلك على الاستثمار فى المحفظة المالية عن طريـق شراء الأوراق المالية للمشروعات القائمة. ويتضمن هذا الاســتثمار هـو الآخر تنقلات أصول مالية لمدة تزيد على سنة من تاريخ الاصدار، ولكنـه لا يتضمن بالضرورة مساهمة المستثمر فى الادارة المباشرة للمشــروع، ويتضمن حساب هذه العمليات أخيراً تدفقات رأس المال قصــيرة الأجـل، الخاصة بأصول مالية تقل مدة الأوراق الممثلة لها عن سنة عند اصدارهـا كل هذه العمليات يتم تسجيلها فى القسم الثانى من ميزان المدفوعـــات، أى ميزان المعاملات الرأسمالية.

٤-ميزان المعاملات الرأسمالية:

ويشمل التدفقات المالية الداخلى الى الاقتصاد المصـــرى متمثلـة فى صافى استخدام التسهيلات المصرفية والودائع الأجنبية، فـــى الجـانب الايجابى، وقد بلغت ٢٢٤١,٤ مليون جنية فـــى ١٩٨٤/٨٣، ٤٨٦٥,٦٤ مليون جنية فى ١٩٩١/٩١. وفى الجانب السلبى للميزان التدفقات الماليـــة

الى خارج الاقتصاد المصرى ممثلة فى القروض الممنوحة من مصر وصافى سداد التسهيلات المصرفية. وقد بلغت ١٢١٩,٧ مليون جنيه فى ١٩٨٤/٨٣، ٥٧٦٤,٠١ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٩١ (بالدولار الامريكى. تتمثل التدفقات لداخل الاقتصاد المصرى فى ٣٢٠٥,٢ مليون فى ١٩٨٤/٨٣، ١٤٥٩,٧ مليون فى ١٩٩٢/٩١، والتدفقات للخارج فى ١٧٤٤,٢ مليون فى ١٩٨٤/٨٣، ١٧٢٩,٢ مليون فى ١٩٩٢/٩١). لاحظ ان الجانب السلبى يشمل سداد ما سبق الحصول عليه من تسهيلات ائتمانية. وقد سجل ميزان العمليات الرأسمالية فائضا فى ١٩٨٤/٨٣، فى تاريخ تزايد فيه الاقتراض من الخارج، لتصل المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى الى أزمتها فى ١٩٨٦/٨٥، ثم أصبح بالميزان عجز فى ١٢٩٣/٩٢، فى تاريخ تحتد فيه متطلبات خدمة الدين الخارجى لسداد الفوائد وجزء من أصل الدين.

فإذا ما أخذنا نتيجة موازين المعاملات المختلفة التى يحتويها ميزان المدفوعات، المعاملات المنظورة، المعاملات غير المنظورة والطائفتان يغطيهما ميزان العمليات الجارية، أى ميزان الدخل[1]، والمعاملات الرأسمالية، نقول اذا ما أخذنا نتيجة هذه الموازين نجد أن ميزان المدفوعات شهد عجزا فى ١٩٨٤/٨٣ وفائضاً فى ١٩٩٢/٩١ (وهذا التاريخ الأخير يمثل لحظة بدأت فيها السياسة الاقتصادية التى تقدم باسم سياسة "الاصلاح" الاقتصادى توتى آثارها الانكماشية مع تصادف

---

(١) Bakance of current transactrioans (income balance): balance des Transactions, balance des revenus.

أى ميزان الدخل الصافى الجارى الذى يعود على الاقتصاد الوطنى من تعاملاته من الخارج بيعا وشراءا، سواء أكانت المبيعات سلعا مادية أم سلعا غير منظورة.

تكثيف تحويل مدخرات متراكمة المصريين العـاملين فـى دول الخليـج النفطية بسبب ازمة غزو العراق للكويت والحرب التى اشعلت بمناسبتها).

وفى كلتا الحالتين يلزم أن يكون الميزان متوازناً من الناحيـة المحاسـبية بادخال البنود التعويضية التى تتمثل فى صافى الأرصدة الأجنبية والذهـب الذى يمكن استخدامه فى المقام الأخير لتسوية المعاملات الدولية. ومركـز مصر فى صندوق النقد الدولى (كبنك دولى لاقـراض الـدول قروضـاً قصيرة الأجل، لمواجهة مواقف ميزان المدفوعات) ومـا يحتكـم عليـه الجهاز المصرفى المصرى من حسابات غير مقيمة (بالعملات الأجنبيـة)، وكذلك بند "السهو الخطأ" الذى يمكن أن يحتوى "الكثير من الأشياء". هـذه البنود يحتويها شكلياً، كما نعلم، القسم الثالث من ميزان المدفوعات.

هذه القراءة لميزان المدفوعات فى هذين التاريخين تمكننـا مـن الدخول فى تفاصيل أخرى بالنسبة لعلاقات الاقتصاد المصرى مـع بقيـة اجزاء الاقتصاد العالمى، للتعرف بصفة خاصة، بعـد لتتعـرف بصفـة خاصة، بعد أن تعرفنا على أهم السلع المنظورة وغـير المنظـورة التـى يجرى تبادلها (تصديرا واستيرادا) مع العامل الخارجى، علـى التوزيـع الجغرافى للتجارة التى تقوم بين الاقتصاد المصرى والخارج.

٥-التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية لمصر:

الجدول التالى يبين التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية بيـن أهم مجموعات من الدول التى يتم معها التبادل الخارجى من خلال الـوزن النسبى لكل مجموعة فى اجمالى صادرات الاقتصاد المصـرى واجمـالى وارداته فى العامين ١٩٨٤/٨٣، ٩١/١٩٩٢.

السنة	الدول الرأسمالية المتقدمة		شرق أوربا والصين		دول العالم الثالث		دول الجامعة العربية	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
١٩٨٤/٨٣	٣٩,٥	٧١,٤	١٦.٧	١٤	٢٠,٦	١٧	٤,٩	١,٧
١٩٩٢/٩١	٤٥	٥٨,٥	٩	٨	٣١	١٧	١٤	٣,٥

لاحظ:

-الاعتماد الكبيرى على الدول الرأسمالية المتقدمة (خاصـــة الــدول الغربية) فى التصدير والاستيراد.

-تناقص الأهمية النسبية لدول شرق أوربا والصين فى تجارة مصـــر الخارجية.

-تزايد الأهمية النسبية لدول العالم الثالث بالنسبة لصادرات الاقتصــاد المصرى وكذلك بلدان الجامعة العربية.

-محدودية العلاقات التجارية مع بلدان الجامعة العربية.

ويبين الجدول التالى الأهمية النسبية لأهم الدول الرأسمالية المتقدمـــة فى تجارة مصر الخارجية من خلال الوزن النسبى لكـل منـها فـــى اجمالى صادرات الاقتصاد المصرى ووارداته:

السنة	الولايات المتحـدة الامريكية		بريطانيا		المانيا		اليابان		فرنسا		ايطاليا		هولندا	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
١٩٨٤/٨٣	٤,٣	١١,٢	١,٣	٤	٢,٦	٩	٢,٤	٦,٥	٥	١٠	١٣	٨.٨	٤	٣,٦
١٩٩٢/٩١	٨,٢	١٤,٧	٣	٢,٦	٢,٧	٨,٧	٢,١	٢,٦	٣,٧	٤,٢	١٢,٥	٥.٥	٥	٣

لاحظ:-

-زيادة الوزن النسبى لأهمية الولايات المتحدة فـــى واردات مصـــر (يلزم ربط ذلك بالمعونة والقروض الأمريكية)

-تزايد الوزن النسبى للولايات المتحدة فى صادرات وواردات مصـــر فى الفترة من ١٩٨٤/٨٣ الى ١٩٩٢/٩١ على حساب فرنسا وايطاليا

واليابان، خاصة بالنسبة للواردات، أى ازدياد أهمية السوق المصرية لما تصدر الولايات المتحدة الامريكية، بالمقارنة مع دول أوربا التى تبيع لمصر وذلك رغم قرب المصدر الأوربى واعتياد المستوردين المصريين أكثر (بالقرب وبالعوامل الثقافية) على البلدان الأوربية.

هذا فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للصادرات المصرية (الى أى الدول تتجه) وللواردات المصرية (من أى الدول تاتى)، وانما بالنسبة للمنظور منها. أما الخدمات ويدخل فيها كما نعلم القوة العاملة وخدمات النقل والاتصال والسياحة والخدمات المصرفية والمالية المهنية والخدمات الاستشارية والتعامل فى الحقوق الذهنية (بأنواعها المختلفة على الأخص المصنفات العلمية والأدبية والثقافية والمعرفة الفنية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية) فمن المعروف ان جل اعتمادنا فى استيراد كل هذه السلع غير المنظورة على الدول الرأسمالية المتقدمة. أما الخدمات التى نصدرها، فتصدر القوة العاملة أساسا لسوق العمل العربية (فى شكل هجرة مؤقتة فى الغالب) الذى يتوقف الطلب على القوة العاملة فيه على موارد البلدان المستقبلة من بيع النفط الخام، ومن ثم على الطلب على النفط دوليا وعلى الأخص احتياجات الدول الرأسمالية المتقدمة منه. كما تتوقف خدمة المرور فى قناة السويس على حالة الاقتصاد الدولى ومتطلباته من النق البحرى بصفة عامة ونقل النفط بصفة خاصة. فكأن هذه الخدمة تصدر فى معظمها الى البلدان الرأسمالية المتقدمة. وتصدر خدمة السياحة فى الجزء الأكبر الى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وفى جزء معتبر منها الى البلدان العربية، خاصة البلدان النفطية.

من ذلك يبين أن البلدان الرأسمالية المتقدمة تلعب الدور المحورى فى تجارة مصر الخارجية (واردات وصادرات) ليس فقط من الناحية

الكمية وانما كذلكن وبصفة مهمة، بالنسبة لتبادل السلع التى تلعـــب ادوارا استراتيجية فى حياة المجتمع المصـــرى كـــالغذاء والمعـــدات الصناعيـــة الأساسية للنشاطات الاقتصادية المختلفـــة وبعـــض المدخـــلات الجاريـــة (كالمبيدات وبعض السلع نصف المصنعة) والاساليب التكنولوجيـــة ومـــا يرتبط بها من معرفة فنية والمغذيات الثقافية والسلاح.

من هذا النمط للتجارة الدولية لمصر يبين ان الاقتصاد المصـــرى يقوم بانتاج سلع تصديرية تتمثل فى الأساس فى البترول والقطـــن الخـــام والغزل وبعض الالومونيوم وبعض البعـــض مـــن الملابـــس الجـــاهزة. ويستورد فى مقابل ذلك المعدات الصناعية الأساسية والغـــذاء والاســـاليب التكنولوجية والمغذيات الثقافية والسلاح. وأن جل تجارته الدولية انما تتـــم مع الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالى (دول أوربا الغربية والولايـــات المتحدة الأمريكية). وهو ما يعكس طبيعة التخصص الـــذى يســـند الـــى الاقتصاد فى اطار عملية الانتاج الرأسمالى على الصعيد العالمى.

الفصل السابع

الصرف الأجنبي[1]

رأينا فى الفصول السابقة النظريات المختلفة فى تفسير التبادل الدولى، والسياسات التجارية المطبقة فى شأن التجارة الدولية ما بين حرية هذه التجارة، ووضع قيود عليها أى حماية التجارة.

ثم رأينا التطور الخطير والهائل الذى ترتب وسوف يترتب على اقرار اتفاقية الجات الأخيرة لدورة أورجواى والملاحق المختلفة لها والتى نتج عنها انشاء منظمة التجارة العالمية اعتبارا من اول يناير ١٩٩٥، والأمر يتعلق كما رأينا بتحرير التجارة الدولية فى السلع الخدمات بمختلف أنواعها، والمنتجات الزراعية والمنسوجات والجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار الاجنبى، والجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية بحيث أصبحت المنظمة تحكم فى الغالب كل أنواع التبادل الدولى فيما عدا البترول وانتقالات القوى العاملة وبعض الاستثناءات فى اطار ضيق ثم رأينا كيف يتم تسجيل كافة المعاملات التى تحدث بين الدولة والعالم الخارجى فى ميزان المدفوعات.. ويثور التساؤل عن كيفية تسوية المدفوعات فى التجارة الدولية، والأمر يتعلق هنا بتحديد قيمة وثمن العملة الوطنية لكل دولة فى مواجهة عملات الدول الاخرى التى يحدث معها التبادل وكما رأينا باختصار شديد فان منظمة صندوق النقد الدولى تتولى

---

(1) يمكن الرجوع الى المراجع السابق ذكرها للاساتذة: د.محمد دويدار، د.أحمد جامع، د.عادل حشيش، د.احمد الغندور، د.فوزى منصور، د. فؤاد هاشم..
وفى هذا الفصل تم الاعتماد بصفة أساسية على المرجع السابق ذكره للدكتور صقر احمد صقر من ص٢٣٣-ص٢٥٣.

تنظيم هذه الأمور بجانب مهام أخرى (وسوف نعرض لذلك في الفصل القادم).

لذلك سوف يتم تخصيص هذا الفصل لتناول تحليل الصرف الاجنبى وكيفية تحديد سعر الصرف) وتطور بسعر الصرف فى مصر. وسوف نعرض لهذا الموضوع من خلال تناول الموضوعات الآتية: وذلك فى مباحث ثلاثة:

١-ماهية سعر الصرف وعوامل تحديده.

٢-نظام الصرف وعمليات المراجحة والمضاربة وسعر الصرف الاجل.

٣-تطور سعر الصرف فى مصر.(١)

(١) يراجع في ذلك كتابنا: مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق ذكره، ص ٢١ - ص ٣١٨ - وعلى ذلك لا نعرض له في هذا الفصل

المبحث الأول

ماهية سعر الصرف وعوامل تحديده

أولاً: ماهية وتعريف سعر الصرف:

الصرف الأجنبى هو عبارة عن العملات الأجنبية مثــل الــدولار الأمريكى، والمارك الالمانى، والين اليابانى، والجنية الاسترلينى والفرنــك الفرنسى، والريال السعودى... الخ. ونظرية الصرف الاجنبى هى النظرية التى تحدد سعر الصرف الذى يسود فى سوق الصرف الاجنبى، ومن ثــم فالتساؤل هو ما هو المقصود بسعر الصرف؟ = سعر الصرف: هو قيمــة أو ثمن عملة دولة ما مقومة بعملات دولة اخرى أو الــدول الاخــرى أو نسبة مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة اخرى فان سعر الصرف هو عبــارة عن عدد وحدات عملة دولة ما (وليكن الجنية المصرى) التى تتم مبادلتــها بوحدة واحدة من وحدات عملة دولة أخرى (وليكن الدولار الامريكى) فاذا كان الدولار الامريكى تتم مبادلته بثلاثة جنيهات واربعون قرشا مصريــة فان سعر الصرف بين الدولار الامريكى والجنية المصرى هو:

دولار امريكى= ٣,٤٠ جنية مصرى، وكذلك مــارك المــانى = ٢,٣٠ جنية مصر، ١٠٠ ين يابانى = ٣,٢ جنية مصرى.

كما يمكن تعريف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العمــلات الأجنبية التى يمكن مبادلتها مقابل وحدة واحدة من عملة الدولــة الوطنيــة (لدولة ما ولتكن مصر) وأى عدد وحدات الدول الاخرى التى يتم مبادلتــها بالجنية المصرى = ٠,٣ من الدولار تقريباً، جنية مصرى = ١,٢ ريــال سعودى، جنية مصرى = ١,٥ فرنك فرنسى، وهكذا..

ثانياً: عوامل تحديد سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف شأنه كأى سعر أخر (ثمن آخر) وخصوصـــاً فى الوقت الحاضر والذى تسيطر فيه آليات اقتصاديات السوق وما أخذ بـــه صندوق النقد الدولى من ضرورة الاخذ بنظام أسعار الصرف الحــــرة أو المرنة (كما سوف نرى) بمجموعتين من العوامل او القوى وهى عوامـــل أو قوى الطلب، وعوامل العرض او قوى العرض. وتمثل عوامل الطلـــب تلك العلاقات أو المعاملات التى نتج عنها طلب على العملة التى نرغـــب فى تحديد سعر صرفها، كما تمثل عوامـــل العـــرض كـــل العلاقـــات أو المعاملات التى ينتج عنها عرض لهذه العملة.

وقد رأينا فى دراسة ميزان المدفوعات أن كل بند مـــن بنـــوده المختلفة يشكل اما طلب على عملة الدولة (وبالتالى عرضا لعملات اخـــرى بالمقابل) أو عرضا لهذه العملة (وبالتالى طلبا لعملات اخرى بالمقابل).

وسوف نتناول كل من عوامل الطلب علـــى الصـــرف الاجنبـــى، وعرض الصرف الأجنبى.

أ-الطلب على الصرف الأجنبى وكيفية تحديده:

يتحدد الطلب على الصرف الأجنبى بمجموعة من العوامل تتمثـــل فى:

-الواردات المنظورة وغير المنظورة.

-التحويلات للخارج.

-حركات رؤوس الأموال للخارج.

-واردات الذهب.

ويختلف الأمر بالنسبة للطلب على الصرف الاجنبى مـــن اجـــل استيراد سلعة لا يوجد انتاج محلى مماثل لها أى لا تنتج فى الداخل مثـــل

"البن والشاى" الذى تستورده مصر بالكامل من الخارج. وهنا نكون بصدد جدول ومنحنى طلب عاديين ويتعلق بمرونة طلب قليلة (غير مرن) على الصرف الاجنبى من اجل استيراد مثل هذه السلعة..

أما اذا تعلق الأمر بالطلب على الصرف الاجنبى من اجل استيراد سلعة يتم انتاج جزء منها محليا ويتم استيراد الجزء الآخر كالقمح أو اللحوم، أو الادوية والعديد من المنتجات الصناعية بالنسبة لمصر، هنا تتدخل عوامل كثيرة فى تحديد الطلب على الصرف الاجنبى مثل كميات الانتاج المحلى ومن ثم ما يجب استيراده، الاثمان المحلية والاثمان العالمية، الانتاج العالمى من السلع المراد استيرادها مرونات الطلب فى الداخل والخارج، ومرونات العرض فى الداخل وفى الخارج، السياسة التى تتبعها الدولة، انماط الاستهلاك، مدى توافر احتياطات النقد الاجنبى ومدى كفاية الصناعات المحلية... الخ وتلعب المرونة دورا هاما، فاذا كانت الواردات من السلع الاساسية الضرورية سواء كانت استهلاكية أو انتاجية فان مرونة الطلب على الصرف الاجنبى سوف تكون قليلة ولا يتأثر كثيرا بتغييرات الأسعار والعكس بالنسبة للواردات من السلع الكمالية فتكون مرونة الطلب على الصرف الاجنبى كبيرة.. هذا ويمثل عامل الفترة الزمنية دورا هاما فى تحديد مرونة الطلب على الصرف الاجنبى، ففى الفترة الزمنية القصيرة قد يكون من الصعب الاستجابة للتغييرات فى السعر باعادة تخفيض الموارد ومن ثم تكون مرونة الطلب قليلة. أما فى الفترة الزمنية الطويلة فمن الممكن أن تتغير أنماط الانتاج والاستهلاك تبعا لتغيرات الاسعار ويصبح الطلب على الواردات بالتالى اكثر مرونة.

ويمكن القول أن الدول الصناعية المتقدمة التى تنتج نفـس السـلع تقريبا، ولديها صناعات متطورة ومنافسة للواردات ومن ثم فـان طلبـها على الواردات (والصرف الاجنبى) يكون كبير المرونة.

أما بالنسبة للدول النامية والتى تعتمد على الانتاج الاولى أساسـا وقد يكون لديها صناعات محلية تنتج منتجات مماثلة لمـا يتـم اسـتيراده ولكنها صغيرة ولا تتميز بالكفاءة الاقتصادية والقدرة على المنافسة. كمـا ان هذه الدول عادة ما تستورد السلع الضرورية ومستلزمات الانتاج ولذلك فان طلب هذه الدول على الواردات والصرف الاجنبى يكون قليل المرونـة الى درجة كبيرة.

ب-عرض الصرف الأجنبى وكيفية تحديده:

<u>يتحدد عرض الصرف الأجنبى بمجموعة من العوامل هى:</u>

-الصادرات المنظورة وغير المنظورة

-التحويلات للداخل

-حركات رؤوس الأموال للداخل

-صادرات الذهب، واحتياطيات النقد الأجنبى فى البنـك المركـزى

ويمكن القول أن العوامل السابقة والتى تؤثر فى تحديد الطلب علـى الصرف الاجنبى هى نفسها التى تؤثر فى تحديد عـرض الصـرف الاجنبى فى دولة ما ولكن بشكل مقابل تماما كما هـو واضـح مـن العوامل السابق ذكرها فاذا كانت الواردات والتحويلات للخـارج..... ومرونات الطلب ...... الخ هى التى تحدد الطلـب علـى الصـرف الاجنبى كما رأينا. فان الصادرات والتحويلات للداخـل، وحركـات رؤوس الأموال للداخل، والاحتياطيات من النقد الاجنبى الذى تحتفـظ

به الدولة فى بنكها المركزى ومرونات العرض وعوامل تحديدها هى التى تحدد عرض الصرف الأجنبى.

فعلى سبيل المثال فان تزايد أو ارتفاع قيمة أو سعر عملة دولة معينة سيؤدى الى انخفاض قيمة الواردات وتزايد كمياتها ويؤدى ذلك الى زيادة عرض العملة المحلية فى سوق الصرف الاجنبى، وهذا يجعل مرونة العرض للصرف الاجنبى ستتجه للإرتفاع ويحدث ذلك بدرجة أكبر فى الفترة الزمنية الطويلة والعكس يحدث فى حالة انخفاض قيمة أو سعر عملة الدولة فى مواجهة العملات الاخرى ومايترتب على ذلك من ارتفاع كمية وقيمة الواردات مما يجعله يؤدى بمرونة العرض للصرف الاجنبى تتجه نحو الانخفاض ويحدث ذلك بدرجة اكبر فى الفترة الطويلة ومما يترتب عليه ارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية عند مبادلتها بالعملة المحلية.

وكما ذكرنا من قبل فان سعر الصرف يتحددبتقابل كل من قوى أو عوامل الطلب، وقوى أو عوامل العرض معا، وتفاعل مرونات الطلب ومرونات العرض مما يلزم عند تحديد سعر الصرف لدولة ما أن نأخذ فى الاعتبار وفى نفس الوقت المجموعتين من العوامل التى تحدد كل من الطلب على الصرف الاجنبى وعرض الصرف الاجنبى فى دولة ما وفى فترة زمنية محددة. هذا ويمكن التوصل الى منحنى الطلب الكلى لدولة ما على الصرف الاجنبى (بدلالة الطلب على الواردات، وغيرها من المحددات) كما يمكن التوصل الى منحنى العرض الكلى للصرف أو النقد الاجنبى وهو يوضح الكمية التى تعرضها الدولة من عملتها عند اسعار الصرف المختلفة، وبالجمع بين الاثنين فى ظل نوع السوق ونظام

الصرف المتبع (الذى سنراه فى المبحث الثـــانى) يمكــن تحديــد ســعر الصرف الأجنبى.

المبحث الثانى

نظام الصرف وعمليات المراجحة والمضاربة وسعر الصرف لأجل

(#) نظام الصرف وأشكاله المختلفة:

يمثل اهمية لتحديد الاجابة على بعض التساؤلات مثل: هل يكون سعر الصرف ثابت أم متغير؟ وهل الثبات او التغيير مطلق أم أن له حدودا معينة؟ وماهى الحدود ان وجدت؟

وترجع اهمية هذه الاسئلة الى ان سعر الصرف بمثابة همزة الوصل بين مستويات الاسعار فى الدولة المختلفة، والاجابة على هذه الاسئلة تتوقف على نظام الصرف المعمول به، وبصورة عامة يمكن أن نميز بين ثلاثة نظم مختلفة للصرف هى:

١-نظام اسعار الصرف المرنة

٢-نظام اسعار الصرف الثابتة

٣- نظام الرقابة على الصرف

أولاً: نظام اسعار الصرف المرنة:

يتحدد الصرف فى ظل هذا النظام نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب على النقد الاجنبى- وعن طريق تقابل منحنى الطلب على النقد الآجنبى مع منحنى عرض النقد الاجنبى مما يحقق التوازن وحيث ان سعر الصرف يتغير مع التغير فى ظروف العرض والطلب، الا ان التوصل الى سعر صرف توازنى هو أمر ممكن دائماً.

واذا زاد الطلب على النقد الاجنبى لدولة ما وليكن الدولار الامريكى فان هذا معناه انخفاض قيمة الجنية المصرى وارتفاع قيمة الدولار الامريكى وهذا يعنى ان المصريين يدفعون كميات اكبر من الجنيهات مقابل الدولار الواحد، وبالمثل فان ارتفاع قيمة الدولار معناه ان

الامريكين سيدفعون كميات اقل من الدولارات لكل جنيه مصرى واحد وتزايد الطلب المصرى على الواردات من امريكا يؤدى الى تزايد الطلب على الدولارات ونصل بالتالى الى سعر جديد يحقق التوازن فى السوق.

هذا ويؤثر توازن ميزان المدفوعات على سعر الصرف فتحقق عجز فى ميزان مدفوعات الدولة يعنى وجود طلب زائد على الصرف الاجنبى الامر الذى سيؤدى الى انخفاض سعر الصرف بحيث تضطر الدولة الى دفع وحدات اكثر من عملتها مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية.ورغم وجود اسباب عديد لهذا العجز الا أن الاثر على سعر الصرف يتحقق بسرعة ويؤدى الى تخفيض قيمة العملة أيا كان السبب.

وبالعكس فان تحقق فائض فى ميزان المدفوعات سيؤدى الى عرض زائد فى الصرف الأجنبى وبالتالى تزايد سعر الصرف أى ارتفاع قيمة العملة.

غير أن آلية سعر الصرف المرن تؤدى الى التوصل الى توازن جديد فى ميزان المدفوعات عند سعر الصرف الجديد فى ظل نظام اسعار الصرف المرنة (توافر شروط مثالية).

ولكن ما حدث فى الواقع العملى هو قيام الدولة الرئيسية فى العالم بتثبيت اسعار صرف عملاتها بعد الحرب العمالية الثانية ولفترة طويلة ولم تبدأ عملية العملات- اى السماح لاسعار الصرف بالتحرك فى الانتشار الا اعتبارا من عام ١٩٧٣.

كما ان سعر الصرف من الاسعار الهامة التى تؤثر على كثير من الاسعار فى الداخل والخارج وبالتالى على مستوى النشاط الاقتصادى بل وعلى درجة استقرار النظام السياسى والاجتماعى لذلك من النادر ان نجد دولة تترك الحرية المطلقة لتحديد سعر الصرف دون ان تحاول التدخل

للتأثير فى هذا السعر ولو بطريقة غير مباشرة، حيث تحتفظ العديــد مــن الدول بحد أدنى من الأرصدة النقدية الأجنبية لكى تتمكن عند الحاجة مـن التدخل فى سوق الصرف لكى تحافظ على عملتها- عن طريــق التدخـل مشترية للعملة وبائعه للنقد الاجنبى فى حالة انخفــاض سـعر الصــرف بدرجة كبيرة وتبيع عملة البلد وتشترى النقد الاجنبى فى حالة ارتفاع سعر الصرف بدرجة كبيرة.

ثانياً: نظام أسعار الصرف الثابتة (قاعدة الذهب)

يقوم نظام اسعار الصرف الثابتة على قاعدة الذهب اى يتم صنـع النقود من الذهب أو يمكن تحويلها الى ذهب بسعر محدد ومن ثـم تتمثـل عناصر هذا النظام فى:

أ-تحدد كل بلد وزنا معينا وثابتا لعملتها.

ب-للأفراد مطلق الحق فى استبدال العملة بــالذهب طبقــاً للمعــدل الثابت المحدد يوزن وحدة العملة بالذهب.

جــ-حرية تصدير واستيراد الذهب.

وطالما تحديد قيمة العملات بوزن معين وثابت بالذهب فانه تتحـدد نسب معادلة أو اسعار صرف معينة بين هذه العملات طبقا لهذا الاســاس (أى علاقتها بالذهب) كما ان اسعار الصرف الفعلية بين العملات عادة مـا تتأرجح حول السعر الاساسى ويتم ذلك فى نطاق معيــن يتحــدد بنقطـة دخول الذهب ونقطة خروج الذهب، أى أن نفقات نقل الذهب هـــى التـى تحدد الحد الادنى والحد الاعلى لسعر الصرف.

ثالثاً: اسعار الصرف فى ظل نظام الرقابة على الصرف:

بعد انهيار قاعدة الذهب فى اوائل الثلاثينات من هذا القرن لجــأت الكثير من الدول الى التدخل المباشر فى سوق الصرف- الاجنبى بــهدف

التحكم فى الكميات المطلوبة والمعروضة منه عند سعر معين. وترتب على ذلك ظهور نظام الرقابة على الصرف. وتتمثل قواعد هذا النظام فى:

أ-حرية تحويل العملة الى عملات اخرى غير مكفولة بصفة مطلقة.

ب-حرية تصدير واستيراد النقد الاجنبى مقيدة بقواعد محددة.

وطبقاً لهذا النظام يختفى سوق الصرف الاجنبى بمعناه المقصود عند الحديث عن نظام اسعار الصرف المرنة او نظام اسعار الصرف الثابتة حيث فى كلا النظامين هناك سعره واحد للصرف الاجنبى. اما فى ظل نظام الرقابة على الصرف فعادة ما ينشأ هناك اكثر من سوق وبالتالى اكثر من سعر للصرف الاجنبى طبقا لمعايير مختلفة يأتى فى مقدمتها مجال استخدام النقد الاجنبى.

أهداف الرقابة على الصرف:

١-ضمان الحصول على الواردات الاساسية وترشيد استخدام النقد الاجنبى بتقييد الواردات غير الضرورية حيث تقوم الحكومة بتحديد السلع التى يتم استيرادها من خلال الترخيص باستيراد السلع الاساسية فقط.

٢-تصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات من خلال الحد من الواردات وتشجيع الصادرات باعطائها شروطا تفضيلية.

٣-الحصول على قوى تساومية فى التجارة الدولية: فاذا كانت سلع التصدير نادرة بالمقارنة بالطلب عليها فان الدولة بوسعها ان ترتب تصديرها الى مجموعة محددة من الدول فقط بشروط ملاءمة فان بعض السلع العامة يمكن توفيرها بأسعار منخفضة.

كما يمكن للرقابة على الصرف ان تضفى قوة احتكارية على الدولة مقابل الدول الاخرى.

(#)المراجعة والمضاربة فى الصرف الاجنبى

وسعر الصرف الأجل

أولاً: المراجعة والموازنة فى الصرف الاجنبى:

للاجابة على السؤال الخاص بـ: ماهى العلاقة بين اسعار الصرف التى تتحدد فى سوق معين (مصر مثلاً) وبين اسعار الصرف التى تتحدد فى اسواق الدول الاخرى التى يتم المتاجرة معها؟

قد يرى البعض ان سعر الصرف "للدولار مثلاً" سيختلف ما بين هذه الاسواق ولكن هذا غير صحيح وان سعر الصرف "الدولار" سيتساوى فى كافة الاسواق وذلك باقتراض عدم وجود رقابة على الصرف وسبب ذلك ان عمليات المراجحة التى يقوم بها التجار سيترتب عليها القضاء على اى اختلاف فى اسعار الصرف فيما بين هذه الأسواق.

ويمكن تعريف عمليات مراجحة أو موازنة الصرف الاجنبى: إنها عبارة عن شراء وبيع عملة معينة فى الاسواق المختلفة للصرف الاجنبى.

وهذا يعنى ان مراجحة الصرف الاجنبى توفر اداة للربط بين اسعار الصرف فى سوق دولة معينة واسعار الصرف فى اسواق الدول الاخرى وبهذا الشكل تخلق عمليات المراجحة سوقا عالمية واحدة للصرف الاجنبى حيث يسود فيها سعر واحد لكل عملة من العملات.

وقد تتطلب المراجحة القيام بعمليات فى عمليتين (ثنائية) أو فى ثلاث عملات (عمليات المراجحة الثلاثية) أو اكثر من ثلاث عملات (متعددة الاطراف) والمبدأ الاساسى عموما يتمثل فى ان البيع فى سوق معين يتم معادلته أو تعويضه بالشراء فى سوق آخر فى وقت واحد ونظرا للحاجة الى اتمام هذه العمليات فى وقت واحد فان عمليات المراجحة تتم من خلال تعاون تجار النقد الاجنبى الموجودين فى الاسواق.

ثانياً: المضاربة فى الصرف الأجنبى:

يقوم المضاربون بالتعامل بالنقد الاجنبى بهدف تحقيق ارباح مفاجئة من التقلبات فى سعر الصرف، ويمكن أن تؤدى المضاربة الى الاستقرار أو الى عدم الاستقرار فى التوازن فى سوق النقد الاجنبى- وان كان الغالب هو عدم الاستقرار وقد يترتب على ذلك فضلا عن عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى هرب رؤوس الاموال ما ينتج عنه اضعاف عملات دول معينة وتحويل كميات كبيرة من النقد الاجنبى الى بلاد أخرى.

ثالثاً: سعر الصرف الأجل:

قد يشترى شخص كمية من احدى العملات الاجنبية بسعر محدد بشرط أن يكون التسليم فى فترة لاحقة يتم تحديدها عند التعاقد على ان يتم الدفع عند الاستلام. فى هذه الحالة يطلق على سعر الصرف السعر الأجل.

وعادة ما يسعى تجار الصرف الاجنبى الى موازنة مبيعاتهم ومشترياتهم من الصرف الاجل فى عملة من العملات لتفادى مخاطر الصرف، كما أنهم قد يرتضون القيام بتعاقدات لأجال طويلة عندما لا يجدون تعاقدات مقابلة لنفس هذه الآجال، وفى بعض الاحيان فان التجار قد يعرضوا عملية معينة فى السوق الآجل بعملية مماثلة معاكسة فى السوق الحاضر- وهى العمليات التى يطلق عليها عمليات المقايضة، وفى احيان اخرى قد يقوم التجار بالمضاربة من خلال شراء عملة معينة بصورة متعمدة لتوقعهم بتحقيق مكسب من المضاربة، وهناك قدر كبير من الارتباط بين كل من سوق الصرف الحاضر وسوق الصرف الآجل وذلك من خلال ثلاثة عوامل هى:

١-مراجعة أسعار الفائدة ٢-التغطية ٣-المضاربة.

***١-مراجعة أسعار الفائدة:**

وهى تلك العملية التى تؤدى من خلال عمليات السوق سواء كان شراء أو بيع للعملات مع وجود اختلاف فى اسعار الفائدة على الايداعات والاستثمارات والقروض بعملات مختلفة الى وجود ما يطلق عليه الاتجاه نحو تعادل اسعار الفائدة ويفسر ذلك بالتقدير الذاتى للمتعاملين عن المخاطر، ولكن قد يقلل من الاتجاه نحو التعادل ما قد يتقرر من علاوة أو خصم، واعتبارات السيولة والعاملين الاخرين (التغطية والمضاربة)

***٢-التغطية:**

وترجع أهمية هذا العامل الى وجود فارق زمنى بين توقيع أى عقد وتسليم السلع، حيث يحاول المصدر تفادى أية مخاطر بشأن انخفاض قيمة العقد من خلال عملية التغطية ويقصد بها البيع الأجل لقيمة السلع المحدد بالعقد بالعملة الاجنبية، على أن يتم التسلم بسعر الصرف الأجل السارى وقتها، وذلك من أجل الحماية ضد مخاطر التقلبات فى سعر الصرف، ولكن الأمر يتعلق بالسوق قصير الأجل جدا (٣-٦ شهور).

***٣-المضاربة:**

ان المضاربة تتحقق عن طريق التوقعات التى يراها المضارب بالنسبة لسعر الصرف واتجاهات تزايده فى المستقبل أى يكون توقع سعر الصرف الأجل مرتفعا فتزيد عمليات شراء الصرف الاجنبى الحاضر مما قد يؤثر فى السعر الأجل، وعلى العكس اذا ما توقع المضارب اتجاه سعر الصرف الحاضر الى الانخفاض فى المستقبل أى يكون توقع سعر الأجل منخفضاً، فتقل عمليات شراء الصرف الاجنبى فى الحاضر ظ(والاتجاه للبيع) مما يؤثر فى السعر الأجل.

مراجع

١- د. زكريا محمد بيومى : التشريعات الاقتصادية ومجال التجارة الدولية - دار الولاء ، شبين الكوم ١٩٩٦ .

٢- د. صقر أحمد صقر : الاقتصاد الدولى ، دار الولاء للطباعة والنشر ، شبين الكوم ١٩٩٥ .

٣- د. عادل حشيش : العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٢ .

٤- د. محمد دويدار : محاضرات في الاقتصاد الدولى ، دار الأندلس للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ١٩٩٦ .

٥- د. محمد دويدار : دراسات في الاقتصاد المالى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٦ .

٦- د. عزت عبد الحميد البرعى : محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الولاء — شبين الكوم ١٩٩٦ .

اقتصاديات التخلف والتنمية ، دار الولاء ، شبين الكوم ، ١٩٩٥

اقتصاديات المالية العامة ، دار الولاء ، شبين الكوم ، ١٩٩٤

٧- منظمة العمل العربية : الاتفاقية العامة للجات وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاديات العربية بوجه عام .

٨- وثائق الاتفاقية العامة للجات .

٩- مجلة مصر المعاصرة : أعداد متفرقة .

١٠- الأهرام الاقتصادى : أعداد متفرقة ، وكتاب الأهرام الاقتصادى .

فهـرس المحتويات

تابع فهـرس المحتويات

تابع فهـرس المحتويات

مطابع جامعة المنوفية